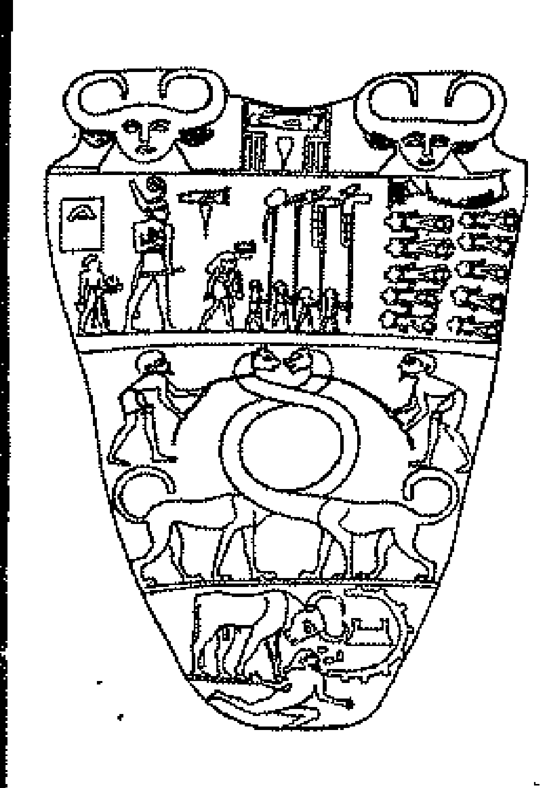
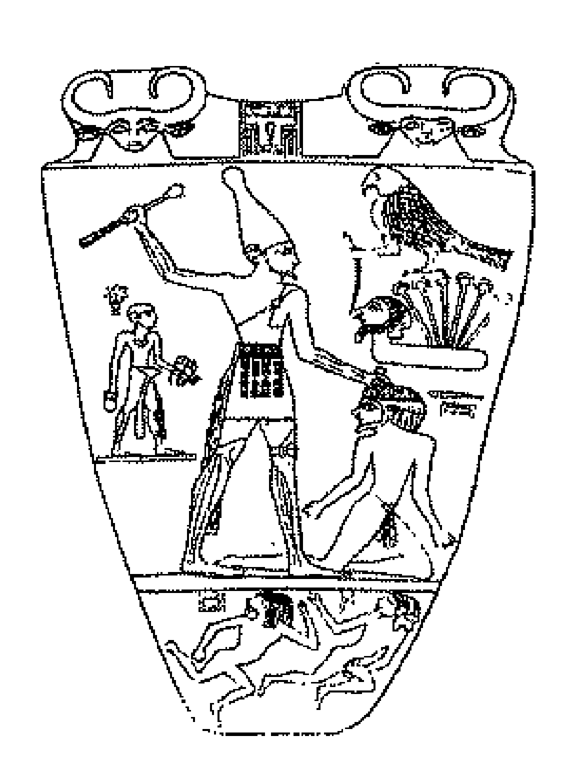


مصر الفرعونية

بين الماضى والحاضر





دراسة عن دور الدولة المركزية
فى التكوين الاقتصادى الاجتماعى المصرى

اهداءات ٢٠٠١

أ.د أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي

مصر الفرعونية

بين الماضى والحاضر

دراسة عن دور الدولة المركزية
فى التكوين الاقتصادى الاجتماعى المصرى

فوزى الأخناوى

مصر الفرعونية

بين الماضي والحاضر

مصر الفرعونية

❖ دراسة عن دور الدولة المركزية
في التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري

فوزي الأخناوي

الطبعة الأولى
١٩٩٣

الناشـــر
دار الثقافة الجديدة
٣٢ شارع صبري أبو علم - القاهرة
الدور الأول - شقة ٥
ت : ٣٩٢٢٨٨٠

هذه الدراسة مجرد خطوة فى طريق الفهم المتعمق
للــواقع الخـــــاص للتكويــــن المصــــرى
بهــدف إعــادة إكتشــافه وإعــادة تفسيـــره

المقدمــــة

موضوع دراستنا هذه هو بحث العلاقة التاريخية بين الدولة المركزية والتكوين الإقتصادى الإجتماعي المصرى، حيث لعبت الدولة المركزية دائماً دوراً بالغ الأهمية شديد الخطورة على طول التاريخ المصرى، وكان تدخلها شاملاً الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية.. لقد تمثلت خصوصية النمط المصرى تاريخياً فى طابعه المكتمل، من حيث وجود طبقة حاكمة دولانية، تعمل على مركزة الفائض، من خلال تملكها الأرض، وقيامها كدولة أبوية بإدارة العملية الإنتاجية والتوزيعية، وإعادة أنتاج العلاقات الإجتماعية القائمة بشكل مباشر.

منهجياً قمنا بتقسيم تاريخ الدولة المصرية إلى مرحلتين:

(أ) مرحلة الدولة الخراجية: تشمل الفترة من بداية الدولة الفرعونية حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا، فيها قامت الدولة بمهام تنظيم أعمال الرى وإدارة شبكته وصيانتها ومراقبة الفيضان ورد غزوات البدو.. أيضا حققت تماسك مستويات الوحدة المعقدة للتكوين المصرى فى مجموعة، وكانت ضابطا للتوازن الكلى لهذا النسق في إطار جغرافي أيكولوجي محدد، واستندت الدولة فى ذلك كله إلى أيديولوجيا حاكمة قوية - دين مركزى - يعمل على إعادة تكوين المجتمع، وبالتالى وجدت صعوبة أمام تخطى علاقات الإنتاج فى هذا البلد لآلاف السنين.

المهم أن الدولة برزت دائماً على رأس البناء الفوقي للتكوين المصرى، على إعتبار أنها المقابل الملازم للمشتركات الفلاحية القاعدية، واستمر المشترك القروى قائما فى مصر كوحدة اجتماعية اقتصادية ضرائبية، حتى أوائل القرن التاسع عشر، مصدراً أساسياً لفائض الإنتاج الزراعى وفائض العمل، وحقق إشباع الحاجات الداخلية للبلاد،

وجسد العملية التاريخية للحضارة المصرية الزراعية.

إن دراسة خصوصية البناء الإجتماعي الإقتصادى المصرى، والتعرف على السياق الخاص الذى تطور فيه ذلك النمط طوال ستين قرنا - من خلال الدولة - يستدعى دراسة الحقبة الفرعونية الأم بعناية، لأنها الأرضية التاريخية الأصيلة لذلك النمط، فيها تطورت هياكل الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية والثقافية، وتحددت العلاقات والآليات بين الدولة والمشتركات القاعدية ضمن النمط الخراجي، وخلال ذلك لم يحدث تغيير هيكلى أساسى فى قوى الإنتاج أو علاقات الإنتاج، حتى دخول الرأسمالية مصر فى أوائل القرن التاسع عشر؛ ضمن هذا الإطار يمكننا أن نضع التاريخ المصرى فى إطاره الصحيح، والنظر إليه فى إستمراريته وسياقه ووحدته المتكاملة ، دون تجزئة أو إنتقائية أو تعسف

(ب) مرحلة التنمية المستقلة داخل علاقات السوق العالمية تبدأ من محمد على، الذى أقام هياكل الدولة الحديثة. وبدأ الخطوات الأساسية فى المنحى التكنوقراطى النخبوى، مع تفكيك نمط الإنتاج الخراجي. وما تبع ذلك من تفكيك وإنحلال الجماعة القروية فى الريف المصرى، ودخول الدولة فى علاقات مع السوق الدولية -- خلال فترة صعود الرأسمالية العالمية - ويؤدى ذلك إلى إختراق الرأسمالية للتكوين المصرى، وبدء ادماجه وتكييفه وإعادة تشكيله وتنميطه بوسائل عديدة فى هذا النطاق. وهى عملية تاريخية أدت إلى إختلاط وتمفصل وتشابك عدة أنماط من الإنتاج، ودخول مصر فى مرحلة انتقالية؛ لا هى رأسمالية تماما ولا هى شرقية تماما. وبالتالى أدى ذلك إلى إغتراب الدولة وإنفصالها عن دورها التاريخى فى التنمية الذى كان يتجه دائما إلى الداخل، وبدأت تتكون منذ تلك اللحظة الأرضية التاريخية للحركات الشعبوية المناهضة للدولة، على إختلاف أشكالها

وفى الستينات من هذا القرن تقوم الدولة بمحاولة ثانية للتنمية المستقلة ضمن نطاق علاقات السوق العالمية - خلال فترة ملائمة من التوازن الدولى - ولكن تضرب تلك المحاولة عام ١٩٦٧. وتدخل الدولة منذ أوائل السبعينات فى نظام السوق العالمى ضمن علاقات غير متكافئة - خلال فترة الأزمة العامة الهيكلية للإقتصاد الرأسمالى الدولى ومن ثم يخضع نشاطها الإقتصادى ومصير الدولة البرجوازية

الحاكمة لظروف التراكم العالمي.

في هذه الدراسة حاولنا استخدام مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى - كأداة فنية - لإستقصاء وتحليل المعطيات، وعرضها في سياقها التاريخي، وقد ساعدنا هذا المنهج فعلاً على تتبع الخصائص التاريخية المميزة للتاريخ المصرى، أى خصوصية مساره. خلال الفترة السابقة على إلحاق مصر في التشكيلة الإقتصادية العالمية، فمن خلال هذا المنهج يمكن التوصل إلى أن مصر ظلت دولة خراجية، لم تعرف النظام العبودى ولا النظام الإقطاعي ولا نظام السوق الرأسمالي حتى منتصف القرن التاسع عشر، هذا هو إجمالي الخط العام للدراسة التى نقدمها.

الفصل الأول:

نتناول فيه نشأة التكوين المصرى من خلال تحدى الإنسان المصرى القديم للمتغيرات البيئية، وتحويله اللاند سكيب الطبيعي إلى لاند سكيب حضارى باكتشافه الزراعة في وادى النيل وبدأ الحقبة الفرعونية. ثم نتكلم عن الخصائص العامة للمشترك القروى، والملامح الأساسية للإقتصاد الفرعوني.

الفصل الثاني:

نتعرض فيه لمراحل نشأة الدولة المصرية وتحليل هياكلها، مع محاولة للرد على سؤال، هل توافرت شروط وجود الأمة في التكوين المصرى القديم؟

الفصل الثالث:

يهدف إلى بيان أن المصرى القديم استلهم تصوراته الدينية الأولى من طبيعة بلده، مع عرض للدور السياسى والإجتماعي الذى قامت به المؤسسة الدينية القديمة، والوصول من ذلك إلى أهمية دور الأيديولوجيا في تنظيم العلاقات الإجتماعية وإعادة إنتاج هذه العلاقات في المجتمع.

الفصل الرابع:

يهتم أساسا بوحدة التاريخ المصرى واستمراريته منذ الدولة القديمة، وثراء الحضارة المصرية، وتأثيرها على الحضارات التالية.

الفصل الخامس:

يخصص لدور الدولة المركزية فى الإطار الرأسمالى، وإخفاق محاولتها القيام بالتنمية الداخلية فى ظل العلاقات غير المتكافئة فى السوق العالمية، وضعف سيطرتها الحالية على مواردها وخطط التنمية، وأخيراً نختتم الدراسة بلمحة تاريخية عن تحالفات الدولة عبر التاريخ المصرى.

١٢ / ٥ / ١٩٩٣ المؤلــف

نحو اطار نظرى

وجدت محاولات في الفكر الإجتماعي لخلق نظرية للتاريخ تقوم لا على الدراسة الحسية للتكوين الإجتماعي، بل على اعتبارات فلسفية تجريدية، لكنها لم تنجح، لأن دراسة التطور الإجتماعي يجب أن يبدأ بدراسة تاريخ التشكيلات الإجتماعية والاقتصادية، ولأن المجتمع لا وجود له بصورة عامة، بل في إطار تشكيل إجتماعي واقتصادى حسى، لذلك علينا أن نأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة لمختلف التشكيلات الإجتماعية، لأنه دون معرفتها لا يمكن حتى فهم آلية عمل القوانين العامة للتطور[1]؛ بناء عليه أصبح من الضرورى الاهتمام بفهم الطابع الخاص لمجتمعنا، وتوجيه الدراسة والبحث نحو الواقع الإجتماعي ذاته، كبديل عن توجيه هذا الواقع بكل خصائصه نحو الإطر النظرية المعدة سلفاً.

ويرى د. محمود عبد الفضيل أنه يتعين بحث أشكال التحول في بنية وتركيبة المجتمع في مرحلة ما قبل الرأسمالية، على امتداد تاريخى طويل - وصولاً الى الهيكل والتكوينات والعلاقات السائدة خلال الفترة المعاصرة، وأن نضع في الاعتبار جميع تناقضات التاريخ وصراعاته التي تضرب بجذورها في التناقض بين قوى الانتاج وشكل التوزيع، أيضا من الضرورى تحديد العلاقات بين الطبقات الحاكمة والطبقات المقهوره، والتنظيم الداخلي للطبقة الحاكمة ذاتها، والعلاقة بين الدولة والمجتمع .. إلخ. أيضا علينا أن ننتقل من نطاق الوصف إلى التحليل، والفهم المتعمق لكيانات إجتماعية ملموسة، مع تحويل النموذج النظرى المستخدم إلى إطار تصورى إجرائى لتفسير العملية التاريخية[2].

---

(١) غ. غلزرمان: قوانين التطور الإجتماعي، مطبعة النجاح، بيروت ٦٥ ص. ١٧-١٩.

(٢) د. محمود عبد الفضيل: التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي،ص. ٥١.

ويقول إبرهيم عامر - ١٩٥٨- «أننا لن نتعلم كثيرا إذا لم نتجه إلى واقعنا التاريخى، لندرسه ولنحلل خصائصه العامة، ولنفهم سماته الخاصة».. ويصف الذين يعتقدون أن التاريخ فى كل بلد يتقدم بشكل ميكانيكى واحد، وتتلو مراحله بعضها بعضا فى تتابع لا يتغير بانهم يتسلقون على الآراء التجريدية، والعقائد الجامدة، والأمثلة المنفصلة عن ظروفها[١].

المفهوم النظرى للتكوين الإجتماعى :

بدأ استخدام مقولة التكوين الإجتماعى فى بداية الستينات من خلال أعمال المفكر الفرنسي لويس التوسير، فقد اعتبر أن العملية التاريخية الإجتماعية لا تعرف إلا التكوينات الإجتماعية. والتكوين الإجتماعي المحدد تاريخيا له وجود حقيقى فى الواقع العينى، يتميز دائما بالأصالة والتفرد، إذ يكشف عن تركيبة خاصة، أى عن تشابك وتداخل نوعى بين أساليب انتاج متعددة فى صورتها الخالصة، يسيطر فيها أسلوب انتاج معين على أساليب الانتاج الأخرى، التى يتألف منها هذا التكوين ويُخضعها لحاجته، ولقوانين حركته. وتتحدد طبيعة التكوين الإجتماعى بأسلوب الإنتاج المسيطر، ويتشكل وفقا لمصفوفته[٢] وتصبح الأساليب الأخرى مجرد انتقالية أو ثانوية.

فمفهوم التكوية الإجتماعية - الإقتصادية ينهض على التجسيد للواقع التاريخى العينى، والعملية التاريخية الإجتماعية لاتعرف إلا التكوينات الإجتماعية الملموسة. ونقطة البدء يتعين أن تكون الكل الإجتماعى المحدد تاريخيا: بمعنى مجتمع محدد المكان والزمان، وطريقة الإنتاج تتكون من توليفة من عوامل متشابكة تتداخل فيما بينها بطريقة جدلية. تشمل الجوانب الإقتصادية والسياسية والأيديولوجية[٣].

أما الدولة فتبرز على رأس البناء الفوقي للمجتمع. ومن ثم على رأس التكوين الإجتماعى المحدد وفى كل ثناياه.

---

(١) إبراهيم عامر: الأرض والفلاح ص ١٨ - ٢٠.

(٢) نيكوس بولانتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ص ١٢ وما بعدها.

(٣) أما نمط الإنتاج فهو مفهوم تجريدى، يعبر عن درجة تطور قوى الإنتاج، ونمط علاقات الإنتاج السائدة عند لحظة تاريخية معينة.

وتقوم الدولة بوظيفة فريدة، إذ تشكل العامل الذى يحقق مستويات الوحدة المعقدة للتكوين الإجتماعي في مجموعة. باعتبار أن الدولة هى العامل الضابط للتوازن الكلى للتكوين الإجتماعي باعتباره نسقا - وهذا ما يتضح بصفة خاصة في مراحل الانتقال - وبالتالي نجد أن الدولة ميدانا تتركز فيه تناقضات التكوين الإجتماعي الإقتصادى ومستوياته المختلفة. فالدولة هي الخلاصة الرسمية للمجتمع. والميدان الذى يكشف عن أسرار وحدة التكوين الإجتماعي.

دور الأيديولوجيا :

وتتميز الأنظمة الإجتماعية الطبقية لمرحلة - ما قبل الرأسمالية - بإستلاب إجتماعي واحد. يسميه سمير أمين إستلابا في الطبيعة. وتنبع الخصائص المميزة لهذا الإستلاب من شفافية علاقات الإستغلال الإقتصادية من جهة.[1] ومن درجة السيطرة المحدودة على الطبيعة. ولا مفر من أن يرتدى هذا الإستلاب الإجتماعي طابعا مطلقا دينيا. وهذا شرط لاغنى عنه كيما تتبوأ الإيديولوجيا مكان الصدارة في إعادة الإنتاج الإجتماعي[2] وهذا هو السبب في صعوبة تخطي النظام ذى الطابع المكتمل (الدولة الخراجية الثيوقراطية).

فإستخراج فائض العمل في هذه التكوينات يخضع لهيمنة البنية الفوقية في إطار إقتصاد تتحكم فيه القيمة الإستعمالية وإستخراج الخراج لا يتم أبدا عن طريق ممارسة العنف فحسب. فهو يفترض نوعا من الموافقة الإجتماعية. إن إيديولوجيا الطبقة المسيطرة هي الإيديولوجيا المسيطرة على المجتمع (في النمط الخراجي تجد هذه الإيديولوجيا تعبيرها في الديانات الكبرى. وتشتغل الإيديولوجيا هنا لصالح إستخراج الفائض.

إذن يوجد بعد مهم في أسلوب الإنتاج الخراجي يتعلق بالبناء الفوقي (إيديولوجيا قومية

---

(١) في النظام الإقتصادى الذى يتسم بالشفافية نجد أن علاقة الإستغلال وسيلة أمر واضح بشكل مباشر. ولذلك فإن إعادة إنتاج النظام يتطلب تدخل عامل غير إقتصادى. والإيديولوجيا تلعب هنا دورا محركا مباشرا في إعادة تكوين نمط الإنتاج. إذ أن البناء الفوقي (الإيديولوجيا) هو هنا العنصر المهيمن، ولو أنه ليس المحدد في آخر الأمر

(٢) سمير أمين الطبقة والأمة في التاريخ دار الطليعة ص٧

موطده) ، ليست مجرد إيديولوجيا للطبقة الحاكمة فقط، بل إيديولوجيا حاكمة تعمل على إعادة تكوين المجتمع[1].

وتعتبر مصر فى نظر سمير أمين النموذج الحقيقى للنمط الخراجى، من زمان سابق للإسلام والتعريب، فتطلب الزراعة السابقة للرأسماليه، أسلوباً فوق إقتصادى لتأمين تملك الفائض، فيأخذ ذلك شكل إخضاع المنتجين سياسياً وإيديولوجياً لغير المنتجين، ويتطلب ذلك بنى سياسية إيديولوجيا مختلفة لدعم التملك للفائض.

فهذه المجتمعات كانت تتميز بدرجة عالية من التطور والمهارة لمقومات عناصر البناء الفوقى، فمثلاً فكرة اللاهوت وظفت فى مصر الفرعونية فى خدمة إستقرار الدولة، وتأمين العلاقات الإجتماعية، وفكرة التوحيد وظفت لتثبيت ودعم كيان الدولة، وربط أجزاء الإمبراطورية الفرعونية تحت مظلة الديانة الآتونية.

خصوصية التكوينات الإجتماعية والإقتصادية :

إن أهم المقولات المطروحة حول خصوصية التكوينات الإجتماعية والإقتصادية فى بلدان الشرق عموماً هى تلك المتصلة «بأسلوب الإنتاج الآسيوى»، ويتميز هذا الإسلوب بعدد من الملامح الرئيسية أبرزها: دولة مركزية قوية، مشروعات رى ضخمة، أشكال من العمل الإجبارى، وخضوع الريف البدائى لسلطة بيروقراطية مفروضة عليه، ووحدة التنظيم الإجتماعية الأساسية هى «المشترك الفلاحى» القائم على روابط إقليمية محلية، تشكل فيه العائلة أو العشيرة وحدة العمل الأساسية، ويخضع التنظيم المحلى والعملية الإنتاجية لعلاقة إستغلال من قبل الدولة المركزية.

ويتميز هذا الإسلوب بالدور المركزى الذى تلعبه الدولة فى تنظيم مجريات الحياة الإقتصادية، وفى إدارة العملية الإنتاجية والتوزيعية، وإعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية القائمة، إذ عادة ما تحتفظ الدولة بملكية الرقبه للاراضى الزراعية والرعوية، بينما تقوم بمنح وتنظيم توزيع حقوق الإنتفاع بها للمشتركات الفلاحية، التى تقوم بدورها بتنظيم تقسيم العمل

(١) سمير أمين: أزمة المجتمع العربى: دار المستقبل العربى ص ٧٨ ص ٨٠

الإجتماعي، وإعادة توزيع حقوق الإنتفاع على العائلات الفلاحية، وفقاً لترتيبات قرابية أو قواعد داخلية محددة سلفاً[1]، وتقف الدولة فوق المنتجين المباشرين كمالك وسلطان، ويترتب على ذلك حصولها على الريع والضريبة معاً. الدولة هنا توجد لإعادة خلق الشروط العامة لتملك الفائض، ولا توجد طبقة حاكمة منفصلة عن بيروقراطيتها.

إن معظم معارضى النظره الخطية للتطور التاريخي للمجتمعات يوجد حد أدنى من الإتفاق بينهم على الآتي: لم يعرف الشرق إسلوب الإنتاج العبودى، ولم يكن المجتمع الإقطاعي مرحلة تعقب تاريخياً مرحلة العبودية، ولعبت العلاقات - غير الإقتصادية - الدور الحاسم في تكييف الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية - في المرحلة السابقة على الرأسمالية، والدور الذى تلعبه الدولة المركزية في تأمين إعادة شروط الإنتاج، والشريحة المسيطرة تتمثل أساساً في تلك الشريحة المتربعة على قمة جهاز الدولة.

وتوجد فرضية ثانية ترى أنه لا وجود لإسلوب إنتاج آسيوى متميز، بل هناك إقطاع شرقي، فأشكال الإستغلال بواسطة الدولة للمنتجين المباشرين ببلدان الشرق القديم لا تخرج عن كونها إستغلالاً إقطاعياً بالضرورة، ويستندون في ذلك إلى مقولة القنانة، أو ما يمكن تسميته بالرق العمومي، القائم على تجنيد الأيدى العاملة غير الماهرة بشكل تحكمي، من بين سكان الريف البدائيين، عن طريق سلطة بيروقراطية عليا.

وتوجد فرضية ثالثة ترى أن هناك أسلوب إنتاج خراجي: ويتميز هذا الإسلوب بمركزية الإستحواذ على الفائض الإقتصادى، الأمر الذى يتطلب وجود سلطة سياسية مركزية، أى دولة قوية، أى ريعاً جبائياً يجرى إستخلاصه بأسلوب مركزى[2].

إن الذى نريد التأكيد عليه الآن هو أولاً: ضرورة التعامل مع النماذج النظرية كفرضيات عند معالجة تاريخنا، والتحقق من أن وقائع تطوره تثبت صحة هذه الفرضيات.

ثانياً: ضرورة البحث في وقائع التاريخ عن تلك الخصوصيات، التى تطبع عمل القوانين

(١) د. محمود عبد الفضيل: التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، ص ٥١. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨

(٢) د. محمود عبد الفضيل: المصدر السابق، ص ٥٣ - ٥٥.

العامة فى حركة مجتمعنا بطابع مختلف عن عملها فى مجتمع آخر[1]. وهذا يرجع فى النهاية إلى تحديد طريقة الإنتاج السائدة.

إن الإهتمام بالتعرف على التكوين الإجتماعى الذى ساد مصر طوال تلك القرون التى تقارب الستين قرنا - منذ قيام الدولة المركزية، وحتى بدأ ظهور الملكية الخاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر - ليس ترفاً فكرياً، وإنما هو ضرورة لتفهم تاريخ مصر الإقتصادى الإجتماعى السياسى، وعوامل الإستمرار وعوامل التغيير فيه، ولفهم الشخصية المصرية، ما هو ثابت وما هو متغير فيها، بل إنه ضرورى لتفهم تاريخنا المعاصر [2].

الأساس النظرى لمفهوم الخصوصية التاريخية :

ظهر مفهوم الخصوصية التاريخية كرد فعل لما يسمى فى علم الإجتماع بالنظريات الكبرى، التى تقدم تعميمات واسعة النطاق، كما ظهر أيضا كرد فعل لتطبيق هذه النظريات الكبرى بشكل ميكانيكى، على أبنية إجتماعية تختلف عن الأبنية التى تطورت هذه النظريات من خلالها، ومن ناحية أخرى ظهر هذا المفهوم كرد فعل للتعميمات الآنية أو اللاتاريخية. وبناء على ذلك فإن هذا المفهوم يسعى لتحقيق درجة من الوصف والتحليل النظرى، يمكن من خلالها تخطى مزالق التعميم الواسع النطاق، والتفسير الميكانيكى الناتج عنه، والرؤية الضيقة المجتزأة للواقع، التى تقدمها النزعة الامبريقية اللاتاريخية.

إن الأحداث قد تتشابه إلى حد يدفع إلى الدهشة، ولكنها تحدث فى سياقات مختلفة، بحيث تؤدى إلى نتائج مختلفة كلية. ولا يستطيع المرء أن يعثر على الخيط الذى يحكم ظاهرة معينة إلا إذا درس كل شكل من أشكال التطور هذه كلا على حده، ولن يستطيع المرء أن يحقق ذلك من خلال نظرية فلسفية - تاريخية عامة، فهى نظرة تتسم فى المحل الأول بأنها نظرية متعالية على التاريخ. وقد أكد التوسير أنه لا يوجد تاريخ عام، وإنما أبنية خاصة تقوم على وجود أنماط مختلفة للإنتاج، وتصبح هذه الأبنية كليات إجتماعية

(١) د. طاهر عبد الحكيم الشخصية الوطنية المصرية، دار الفكر للدراسات والنشر ص ٢٦.

(٢) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٣٧.

طالما ظهرت فيها تكوينات إجتماعية متميزة. وبناء على هذا فإن هذه الأبنية ليس لها معنى إلا كدالة على جوهر هذه الكليات، بمعنى جوهر خصوصيتها وأسلوب تكوينها المميز. وفي ضوء هذا الفهم ينظر إلى القوانين التاريخية، والقوانين الفرعية التى إشتقت منها على أنها ترتبط بأبنية محددة لها خصوصيتها المميزة[1].

وهنا ظهر مفهوم الخصوصية التاريخية الذى يؤكد على التعميم في حدود معينة، بل إن الخصوصية التاريخية أصبحت لدى بعض الباحثين نهجا وطريقا للتنظير للواقع الإجتماعى لمجتمع معين، أو نمط من المجتمعات، وأصبح السياق التاريخى الخاص هو المرجع الأساسي لأى دراسة أصيلة، بسبب إختلاف ظروف التطور الإقتصادى الإجتماعى، ولأن لكل مجموعة من المجتمعات خصائص بنائية ثقافية.

والخصوصية التاريخية بهذا المعنى لاتقلل من شأن النظريات الكبرى، ولامن شأن الدراسات الأمبريقية المحدودة، كل ما فى الأمر إنها خصوصية لها تاريخها الخاص، وشكلها البنائى المتميز.

ماذا يقصد بالخصوصية :

ويقصد بالخصوصية التاريخية هنا دراسة مجتمع محدد في مرحلة تاريخية محددة، لتبين طبيعة تركيبه الإجتماعي والإقتصادى والموضوعي عامة، في تفاعلاتها الجدلية مع العصر المحدد، مع الأخذ في الإعتبار الظروف العينية المحددة، والخصائص القومية، في محاولة تحديد السمات الخاصة، عبر العمق التاريخي لهذا المجتمع[2].

---

(١) د. أحمد زايد: البناء السياسي في الريف المصرى، دار المعارف، ط١ سنة ١٩٨١ ص ٢٠٩ وترى اليونسكو أن الهوية هي بعينها شرط تقدم الأفراد والمجموعات والأمم. وإن صيانة خصوصيتها تظهر بإعتبارها الخطوة الأولى نحو إعادة تملكها لقدرتها على الخلق والإبداع والمساهمة. وإن ثمة ضرورة لإعادة تصور التنمية، ووضع إستراتيجيات جديدة تعتمد على مراعاة الخصوصية الإجتماعية والثقافية لكل أمة تكون قادرة على تعبئة طاقاتها (أ. ص. س. الدين والإقتصاد، ص ١٢٤)

(٢) محمود أمين العالم. الوعي والوعي الزائف. دار الثقافة الجديدة عام ١٩٨٦، ص ٥٨، ٥٩، ٢٠٣.

إن كل تكوين إجتماعي – إقتصادى له خصوصيته وله أصالته التى تتراكم عبر خبراته التاريخية، وملابساته الموضوعية المختلفة والمتنوعة، المهم هو تحديد نوعية هذه الخصوصية، وهذا يدفع إلى مزيد من الوعي بتاريخنا، وبحقيقتنا الماضية والحاضرة ويغذى معركة المواصلة التاريخية بشكل فعال، لأن فهم الضرورة معناه أن الناس بعد أن يفهموا القوانين الموضوعية الضرورية يطبقونها بوعي تام، ودراية تامة، وبالتالي يسيطرون عليها وأن يحدوا من دائرة فعلها، وأن يستخدموها فى مصلحة التقدم. إن طريقة تحديد الخصوصية هى طريقة الدراسة العينية الملموسة للتكوين الإجتماعي الإقتصادى، وتحديد علاقاته الداخلية وهياكله ومؤسساته وأدواته وآلياته، وعملياته الداخلية المختلفة وملابساتها التاريخية، وكشف قانونه المحرك الأساسي إستناداً لفهم مصدر الفائض الإقتصادى وطريقة توزيعه.

والخصوصية في الحقيقة ليست ثوابت مطلقة فوق المكان والزمان بل هي سمات مشروطة إجتماعياً وتاريخياً، وحتى الأوضاع الجغرافية محكومة فى كثير من الأحيان بالأوضاع السياسية، فهى فى الحقيقة أوضاع (جغرافية – سياسية)، ولهذا فهى بالضرورة كذلك مشروطة إجتماعياً وتاريخياً.

إن دراسة الظاهرة في خصوصيتها التاريخية يفرض علينا أن نحلل بناء الدولة وبناء الإيديولوجية تحليلاً كلياً وتاريخياً فى آن واحد. فالتحليل التاريخي يهدف إلى التعرف على المكونات التاريخية لبناء الدولة والأنساق الإيديولوجية وعناصر الإستمرار والإنقطاع فى هذه المكونات، وهذا التحليل التاريخي يكون فوقياً إذا لم يتم فى ضوء المكونات الأشمل للبناء الإجتماعى، والتي تنحصر فى الأبنية الإقتصادية والطبقية والثقافية، وبذلك يجتبنا

ويبدى الأستاذ محمود أمين العالم ملاحظة هامة في هذا الشأن بقوله أنه مع الإعتراف بخصوصية عملية التطور فى المجتمعات الشرقية فإن علينا أن نرفض الإعتراف بأن التاريخ يسير فى إتجاه خطي متصل بلا إنقطاع أو إختلاف أو تغير فى تكوينه أو مساره، وأن نرفض الإعتراف بخصوصية الدولة المركزية كمعيار مطلق لإسقاطها وفرضها على التاريخ الحاضر والمستقبل، أو ربط الخصوصية بالطبيعة الجغرافية لهذا البلد، ومن ثم يكتسب مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى طبيعة أبدية أو يتجه إتجاهاً عنصرياً

التحليل البنائي التاريخي مأزق التحليل الميكانيكي ومأزق تفسير الواقع بالفكر، ومأزق تفسير الفكر بالفكر.

فهذا التحليل يستهدف التعرف على السياقات الخاصة التي تتطور فيها الظواهر السياسية والإيديولوجية. فمع التسليم بأن التطور يخضع لقانون عام، إلا أن الظروف المحيطة بالتطور لها طابع خاص يفرض على الباحث أن يبرزها وأن يراجع في ضوئها هذا القانون العام. وعندئذ يتمكن من التوصل إلى قوانين عامة داخل السياقات الخاصة التي يدرسها[1].

الدارسات المصرية ونقطة البداية :

إهتم الدارسون المصريون أخيراً بإبراز الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى وتطوره عبر فتراته التاريخية، وينتمى الذين أشاروا إلى خصوصية البناء الإجتماعى الإقتصادى المصرى، أو بالأحرى خصوصية التطور فيه إلى فروع عديدة من فروع المعرفة (كالتاريخ والإجتماع والجغرافيا والإقتصاد.. إلخ، وتراوحت وجهات نظرهم بين الإنطباعات، والصياغات العلمية المنظمة.

لقد ساهم د. أنور عبد الملك - بتأثير مبكر من إبراهيم عامر - في تطوير مفهوم الخصوصية التاريخية في مصر وتطبيقه على المجتمع المصرى، بقوله أن ما نحتاجه اليوم سواء على مستوى التصور النظرى أو مستوى العمل السياسى هو أداة قادرة على تفسير الأسلوب الذى تتطور به المجتمعات، وتحديد «مجموعة العوامل المشتركة المؤكدة»، التى تؤثر بدرجات مختلفة على شكل هذه المجتمعات في سياقها الجغرافي - التاريخي الخاص.

بدراسة سياق التكوينات الإجتماعية - الإقتصادية، والتوصل من دراستها إلى «نواه مركزية» تجمع حولها التراث التاريخي للمجتمع، أى الخصوصية التاريخية له. هذه النواه هي عامل إستمرار وتغير في نفس الوقت، يمكن للتغيرات التى تحدث في الإطار السياسى للمجتمع أن تؤثر على النواه نفسها. فكل مجتمع يشكل إستمراره إعادة إنتاجه من خلال نمط متميز، أو نواه متميزة. تضفى تأثيرها على البناء الإجتماعي، وإستنتج من دراساته أن

(١) د. أحمد رايد المصدر ص ٢٦٥

النواه التي تطور حولها المجتمع المصرى تتبدى في «مركزية القوة السياسية والإقتصادية للدولة»، فرضتها طبيعة الأرض ونظام الرى وطبيعة السلطة، ورغم دخول الإقتصاد الرأسمالي إلى المجتمع المصرى، إلا أن ذلك لم يلغ السيطرة المركزية، وحتى التغيرات الأساسية التي تمت بعد عام ١٩٥٢ فإنها تمت أساساً من خلال الدولة المركزية، وبالأسلوب الفوقى[1]. (راجع المجتمع المصرى والجيش دار الطليعة عام ١٩٧٤).

ويحاول أنور عبد الملك أن يرد هذه المركزية ويفسرها في ضوء سبعين قرناً من المركزية غير المحددة بالمجال الإقتصادي فقط، بل شملت الدور المركزى المسيطر والمستمر لدين الدولة بوصفه أيديولوجيا، لقد ضبطت الدولة النيل وراقبته، كما ظلت حتى النصف الأخير من القرن الماضي تمتلك الأراضي، وكان عليها أن تركز السلطة القوية في أيديها بسبب الموقع الجيوبولتيكي لمصر، كما أن التجانس الأيديولوجي الذى يشير غالبا إلى الثيوقراطية يمكن ملاحظته منذ العصور الفرعونية، هنا تكمن النواة المركزية لخصوصية مصر التاريخية.

ويطرح د. أحمد زايد تساؤلاً هل المركزية لها صفة الحتمية أم أنها كانت ناتجة عن البناء الإجتماعي؟ أى هل هذه المركزية كنمط إستمرار ناتجه عن البناء الإجتماعي أم أن المركزية هى التي تحدد البناء الإجتماعي وإطاره العام؟ ويضيف أن هذا التحليل يفترض مركزية في السلطة تؤثر على الشكل الذى ينتظم حوله البناء الإجتماعي، ونمط التغير الذى يطرأ على مكوناته البنائية.

وإذا ما بدأنا من إفتراض وجود المركزية فإن التحليل لن يستطيع أن يتجاوز أسلوب التحليل الثنائى، ذلك أن أنصار التحليل الثنائي يبدأون من نفس المسلمه فيفترضون مركزية في السلطة، تؤثر على الشكل الذى ينتظم حوله البناء الإجتماعى، ونمط التغير الذى يطرأ على مكوناته البنائية.

لقد إتضح مثل هذا النوع من التحليل مطبقا على المجتمع المصرى من خلال أعمال جبرائيل بير، الذى إتخذ من مركزية السلطة وتحكمها في الأرض وملكيتها لها لفترات طويلة مدخلا إلى دراساته عن المجتمع المصرى[2]

(١) ج. بير: دراسات في التاريخ الإجتماعي لمصر الحديثة، مكتبة الحرية الحديثة ١٩٧٩

(٢) د. أحمد زايد: المصدر السابق، ص ٢٢٠ - ٢٢١

الإتجاه البيئى (الإيكولوجى) :

يعزى هذا الإتجاه بروز التنظيم الإجتماعي ونشوء الدولة المركزية بشكل رئيسي للبيئة النهرية الفيضية، حيث شرط قيام الزراعة هو السيطرة على ماء النهر عند الفيضان، وتنظيم وصوله إلى كل أنحاء الرقعة الزراعية، كذلك يولى هذا الإتجاه أهمية لعامل بيئى آخر هو ضرورة حماية الواحة الزراعية، التى قامت على أساس الفيضان النهرى وسط الصحراء من غارات البدو الرعاة، الذين كانوا إذا أغاروا على الرقعة الزراعية نهبوا الزراعة وحولوا الأرض المزروعة إلى مراع[1].

ويستند أنصار هذا الإتجاه إلى حقيقة أن مصر من أعلى حوض عند جبل السلسلة في أسوان إلى أدنى حقل عند مصب النيل في البحر المتوسط تشكل سلسلة هيدرولوجية متصلة الحلقات، حيث لايمكن التخطيط لمشاكل الماء والرى فيها تخطيطاً محلياً وإنما لابد من معالجة مشاكل الماء فى مصر كلها كوحدة مائية[2]. ويرى أصحاب هذا الإتجاه

---

(١) في شأن تمرد البدو على الحكومة المركزية والصراع حول الفائض الزراعى والخراج، راجع: لويس عوض. تاريخ الفكر المصرى الحديث. كتاب الهلال رقم ٢١٥ ص ١٩ - ٥٠. ود. ليلى عبد اللطيف أحمد الصعيد فى عهد شيخ العرب همام. الهيئة المصرية العامة للكتاب وأحمد صادق سعد ج ٢ ص ٢٩٠

(٢) أصبحت مقولة نمط الإنتاج الأسيوى محور نقاش عالمي واسع فى السنوات الأخيرة، وقد يكون من المفيد إستعادة الخلفية الفكرية التى إنطلقت منها: لقد صدرت عن مكيافللي وبوران وبرنيه ومونتسكيو تأملات متعاقبة وهامة عن أنظمة الحكم فى بلاد الشرق زاعمين أنها تقوم على الإستبداد السياسي، وإستخلص آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) لأول مرة ترابطاً بين الطابع الزراعى للمجتمعات الآسيوية والإفريقية ودور المنشآت المائية، بقوله أنه لما كانت الدولة مالكه لجميع الأراضى فى هذه الأقطار، فقد كان لها مصلحة مباشرة فى تحسين الزراعة بوجه عام. وفى القرن التاسع عشر تابع خلفاء مونتسكيو وسميث الخطوط الفكرية نفسها تقريباً، وأضاف ريتشارد جونز أن الناس فى جميع أركان آسيا هم عموماً مستأجرون لدى الملك الذى هو المالك الوحيد، وأن ريع الأرض المفروض بشكل إعتباطى يجبى فى حملات عسكرية منظمة بحد الرمح، وأكد جون ستيورت ميل فرضية سميث عن رعاية الدولة الشرقية بوجه عام للمنشآت المائية المستخدمة فى الزراعة وظهرت مقولة نمط الإنتاج الأسيوى عند ماركس فى عام ١٨٥٣، وتثبتت فى مخطوطة «التشكيلات الإقتصادية التى تسبق الرأسمالية»، وفى كتاب رأس المال بالأجزاء

أن الدويلات التى تشكلت فى كل من الوجه البحرى والوجه القبلى قبل عصر الإسرات، كانت وحدات هيدرولوجية نشأت بدوافع الرغبة فى تعبئة الجهود لحل مشاكل الفيضان وتوزيع الماء (إنشاء السدود وحفر الترع والقنوات)، وأن توحيد تلك الدويلات جاء نتيجة حروب، دافعها أيضاً هو الصراع على مياه النيل.

هذا المنطق يعزز الإستنتاج الذى توصل إليه بعض المؤرخين (إستناداً إلى بعض ما تم كشفه من آثار) وهو أن عملية توحيد مصر كلها بدأت من الدلتا، حيث أن الزراعة فى أراضى الدلتا الواطئة كانت أكثر حاجة إلى السيطرة على النيل فى أعاليه.

والواقع أن رفاعة الطهطاوى (١٨٠١- ١٨٧٣) كان أول من عالج موضوع قيام الدولة المركزية فى مصر على أساس بيئى، وحدد الوظائف التى تفرضها الظروف البيئية للدولة المركزية قبل فيتفوجل بحوالى مائة عام.

وفى نفسِ الوقت تقريباً الذى كان ماركس وإنجلز يتبادلان فيه الرسائل حول المجتمعات الشرقية صاغ رفاعة رافع الطهطاوى نظريته حول نشأة الدولة المركزية، وإن يكن بشكل متناثر نوعاً ما فى كتابه «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية»[(١)].

ويمكن تلخيص نظرية الطهطاوى على النحو التالى:

(١) أن معمارية مصر (أى عمرانها) يعتمد على حسن التصرف فى مياه النيل بحفر الترع والأنتظام فى تطهيرها وأقامة الجسور والقناطر والأنتظام فى ترميمها.

(٢) أن ذلك يتطلب «صورة تنظيمية، وقوة أجرائية، وأن هذا لايكون من وظيفة الآحاد والأفراد، ولا من محض وظيفة القرى والبنادر والبلاد سواء كان بالإجتماع أو

الثلاثة، وفى كتاب أنتى دوهرنج سنة ١٨٧٧، ثم تظهر الفكرة واضحة جليه فى كتاب بليخانوف: المفهوم المادى للتاريخ - الفصل السادس، حيث يتحدث عسن دور العوامل الإيكولوجية فى مجتمع مصر القديمة، وإن الوظائف والمهام الإقتصادية كان لها دوراً بارزاً فى نشأة تلك الدولة. وللتفصيل راجع بالعربية: إلياس مرقص طبعة ٦٨، د. زكريا أحمد نصر ٦٧، يوجين فرجا وموريس جودوليه مترجم ٧٢، د. محمود عوده ٧٩، وبيرى أندرسون مترجم ٨٣

(١) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٥٠

الأنفراد، بل هى وظيفة القوى الحاكمة العمومية» والتى أسماها فى مواضع أخرى الحكومة المركزية، وأن مصلحة الرى العمومى، أى عملية الإقتصاد فى النيل وتدبير مياهه، هى من أهم مصالح الحكومة المركزية منذ أيام الفراعنة[1].

(٣) أن قوة الحكومة المركزية هى الضمان لإزدهار الأعمال الهندسية الخاصة بحسن الأدارة المائية والضبط والربط فى تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر كما كان الحال فى أيام الفراعنة والرومان، ومن بعدهم الخلفاء والسلاطين. وأن ضعف الدولة المركزية أو اختلالها - كما كان الحال أيام المماليك - يؤدى إلى تقهقر الأعمال الهندسية الخاصة بمصلحة الرى العمومية، مما يؤدى إلى تدهور الزراعة ومحاولة البعض احتكار مياه النيل للرى، وما يترتب على ذلك من عداوة قرية لأخرى، وربما يترتب على ذلك الاقتتال وسفك الدماء.

(٤) أبرز الطهطاوى الفرق بين الحكومة المركزية فى بلد تعتمد الزراعة فيها على الرى الصناعى المدبر من مياه النيل، وتلك التى تعتمد الزراعة فيها على مياه المطر، فبقدر نفوذ الحكومة المركزية على أدارة الزراعة يكون نفوذها على الأهالى، وأما غير مصر من البلاد التى ريها بالمطر فليس للحكومة عليها ولا على قلوب أهلها كبير تسلط[2].

وسنجد هذه الأركان الأساسية لنظرية الطهطاوى مكررة فى النظرية البيئية لبروز التنظيم الإجتماعى «ونشوء الدولة المركزية» التى صاغها د.جمال حمدان فى كتابه «شخصية مصر»، حيث يقول د.جمال حمدان ما نصه: «أنه بغير ضبط النهر يتحول النيل إلى شلال

---

(١) راجع كتاب النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك تأليف د. قاسم عبده قاسم، دار المعارف ١٩٧٨، يتناول فيه فيضان النيل وعلاقته بالأزمات الإقتصادية والمجاعات والأوبئة ودور الحكومة فى أعمال ضبط النهر. وكتاب المقريزى (محتسب القاهرة) إغاثة الأمة بكشف الغمة (العدد ٤٧٢ من كتاب الهلال) يتناول فيه العلاقة المباشرة بين تاريخ المجاعات فى مصر وقصور النيل وهبوطه. وحديثا كتاب النيل والمستقبل لمؤلفه عبد التواب عبد الحى، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨، د. رشدى سعيد: نهر النيل نشأته واستخدام مياهه، ١٩٩٣.

(٢) مناهج الألباب المصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٤٣٢.

مدمر جارف، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء إلى عملية دموية، والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من المجتمع الهيدرولوجي (المائي) مجموعة من المصالح المتعارضة، فيصبح سلسلة من المتنافسين، وفي ظل هذا الإطار الطبيعي يصبح التنظيم الإجتماعي شرطا أساسيا للحياة، ويتحتم على الجميع أن يتنازلوا طواعية عن كثير من حريتهم ليخضعوا لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تطلبه بيئة لاتعتمد على نهر فيضي في حياتها ومصيرها. وبذلك لاتكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح، وإنما يضيف الري بين الطبيعة والفلاح سيدا آخر هو الحاكم».

هنا يصبح الحاكم والحُكم وسيطا بين الإنسان والبيئة، أو وصيا على العلاقة بينهما، وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر، أي أن الفلاح لايتعامل مع الماء مباشرة وإنما من خلال الحاكم، وبتعبير آخر فإن الحكومة جهازا وفكرة، هي بالضرورة أداة التكامل الأيكولوجي بين البيئة والإنسان.

ويضيف جمال حمدان أن الاتجاه الحديث السائد عن مصر الفرعونية هو اعتبارها داخل نمط الإنتاج الآسيوي أو الشرقي، بل أن البعض ليعد التاريخ المصري «مثالاً من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوي»؛ ولو أن الكاتب نفسه يعود فيضيف أن النظام الفرعوني كان يحتوي على المشاعية، وعلى بذور العبودية، بل والإقطاع والعمل المأجور... ومع ذلك كله، فالنمط السائد للإنتاج كان آسيويا[1]. ويقرر د. حمدان أنه لا أحادية مطلقة أو صارمة في تركيب مصر الإجتماعي، فكل ما يمس الإنسان قل أن يخضع لمبدأ العامل الوحيد، والمسلم به في تطور مراحل الإنتاج الإجتماعية أنه لا توجد أبدا أنماط نقية، وأنما أنماط سائدة تتغير داخليا باستمرار، وتنطوي على بقايا الأنماط السابقة وبذور الأنماط المستقبلة. والنمط السائد تاريخيا في تركيب مصر الإجتماعي عموما هو نمط الإنتاج الآسيوي أو الشرقي. هنا يقترب د. حمدان من معيار البنيوية، أيضا من مفهوم التكوين الإجتماعي الإقتصادي.

وبعد محاولة الطهطاوي ١٨٦٩، أعاد إبراهيم عامر إحياء تطبيق الأفكار الأيكولوجية

(١) جمال حمدان: شخصية مصر، جـ٢، ص. ٥٥٠، ط ١٩٨١، عالم الكتب.

على مصر، ليخرج بنتيجة هي أن الزراعة والري يتطلبان السيطرة على الفيضان، وهذا جهد لايمكن أن يكون فرديا، وإنما هو عمل جماعي، وبذلك فإن المركزية هي وليدة نظام الري الموحد، وباختصار فإن أصحاب الاتجاه الأيكولوجي يمسرون قيام الدولة المركزية بالوظائف الإقتصادية والإدارية، والدفاعية، التي تقوم بها الدولة في ظروف بيئية محددة[1]

وانتهى د. محمود عوده في كتابه «الفلاحون والدولة»، إلى أنه من خلال المعطيات التاريخية فإن العناصر الأساسية التي شكلت الطابع الجماعي للقرية المصرية لم يطرأ عليها تغير جذري، قبل منتصف القرن التاسع عشر، ولاينطبق ذلك على العناصر الأساسية لجماعة القرية فقط، إنما أيضا على العناصر الأساسية التي تميز الأسلوب الآسيوي أو الشرقي أو الخراجي في الإنتاج.

ويواصل قوله أن ملامح التكوين الخراجي تظل ماثلة بشكل لافت، ليس في مجتمع القرية وإنما في المجتمع المصري بشكل عام طوال هذه الفترة، وذلك من خلال استمرار نفس التنظيم الإجتماعي، لاستنزاف فائض الإنتاج الزراعي، وفائض العمل الزراعي واستملاك الضرائب والسخرة بالإضافة إلى الملكية المشتركة للجماعة القروية، التي تختفي وراء قناع الملكية الإسمية للدولة، وما يترتب على هذه الملكية من طابع جماعي للقرية[2].

ويلفت د. عوده نظرنا إلى اعتقاده أن أسلوب الإنتاج الخراجي الذي يطرحه د. سمير آمين يستند إلى أسلوب الإنتاج الآسيوي بشكل ملحوظ (الفلاحون والدولة ص. ١٠٧). وفي منتصف عام ١٩٧٩ أصدرت دار ابن خلدون دراسة هامة لأحمد صادق سعد عن التاريخ الإجتماعي والإقتصادي لمصر شملت مصر الفرعونية - الهيلينية - حكم الفاطميين - عهد المماليك. وفي عام ١٩٨١ صدر الجزء الثاني يتناول تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، وصدرت الدراسة الثالثة له عن دار الحداثة عام ١٩٨١ وموضوعها: نشأة التكوين المصري وتطوره. والدراسات الثلاثة متكاملة، وتمتاز

---

(١) إبراهيم عامر: مصر النهرية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠، أبريل ٦٩.

(٢) د. محمود عوده: الفلاحون والدولة، درا الثقافة للطباعة والنشر، ص. ١٢١-١٢٢ ط. ٧٩.

بالشمول والتعمق والدقة، في محاولة جادة لاختبار صحة الفرضيات التي يستند إليها والبرهنة عليها.

ويبدى أحمد صادق سعد ملاحظة هامة على منهجه في الدراسة بقوله: اعتاد أنصار المدرسة الجغرافية والبيئية أن يرجعوا النظام المصرى منذ الفراعنة إلى الظروف الطبيعية الخاصة بالوادى وارتباط الزراعة عندنا بالرى من مياه النيل، مما دفع بالهيكل السياسي في نظرهم إلى المركزية دفعا، ويضيف أنه مع تسليمه بتأثير المحيط المادى على الحياة الإجتماعية - وخاصة في أحوال التخلف التقنى - إلا أنه يعتقد أن الذى تم بهذا الصدد عبارة عن: عملية تاريخية كاملة، لعبت فيها التناقضات الإجتماعية الدور الرئيسى في تحديد المسار المصرى[1]، ويقرر أن هدف الدراسة هو أبراز «الخصائص المصرية» لخط التطور العام، لتعميق فهم الأوضاع الإجتماعية والفكرية الحالية[2].

ويعترف د. رفعت السعيد بتأثير المجتمع النهرى وحكومته المركزية، ويعترف بأثره الممتد عمقا وارتفاعا على مجرى السلم التاريخي، ثم يبدى تحفظا هاما عندما يقول أنه يختلف مع النظرية في شمول النتائج، وفي قدر التواصل التاريخي لهذه النظرية، وفي ربطها بكل ما يجرى وسيجرى[3].

أما د. عواطف عبد الرحمن فترى أن وضع الدولة تميز بخصوصية تاريخية، ترجع إلى سيادة نظام الإنتاج الآسيوى،ومركز نظام الرى والزراعة، مما فرض مركزية دور الحكومات، كضرورة مجتمعية[4].

وينتهى د. رؤوف عباس حامد من دراسته الهامة عن النظام الإجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧-١٩١٤) إلى أن مصر عرفت الأسلوب الآسيوى بمفهومه العلمي - على مر تاريخها الطويل منذ احترف المصريون الزراعة في مصر القديمة

---

(١) أحمد صادق سعد: تاريخ مصر الإجتماعي، الإقتصادى، ص. ٤٧

(٢) أحمد صادق سعد: نفس المصدر السابق، ص. ٤٠

(٣) د. رفعت السعيد: كتابات في التاريخ، دار الثقافة الجديدة، ط. ٨٠ ص. ٢٤.

(٤) د. عواطف عبد الرحمن: الدراسات الإعلامية، عدد ٥٣، ص. ٣٥.

حتى أوائل القرن التاسع عشر. فكانت الأرض ملكا للدولة يسيطر عليها الجالس على أريكة الحكم. سواء كان فرعونا أو عاملا للخليفة أو خليفة أو سلطانا أو واليا. حيث حتمت الظروف الإقتصادية الإعتماد على نظام الري وضرورة سيطرة الدولة على الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيعها بين القرى وتكليف الفلاحين بزراعتها وأداء الضرائب المفروضة عليها دون أن يكون لهم حق ملكيتها. واقتصرت القوى الإنتاجية على قرى متماثلة مكتفية ذاتيا تجمع بين الزراعة والصناعة الحرفية لمواجهة الحاجات الإستهلاكية لسكان الأقاليم. واتسمت السلطة بالمركزية الشديدة. تمثلت في الصفوة الحاكمة شخص الحاكم وعائلته ورجاله التي عاشت على فائض عمل السواد الأعظم من الفلاحين (ص ٢٤٨ ٢٤٩).

ولاينكر د. طاهر عبد الحكيم أثر العوامل الأيكولوجية. حيث أن دورها في مصر بشكل خاص كان بارزا في عملية نشوء الدولة المركزية. إلا أنه يرى أن هذا الدور كان أبرز ما يكون في تعيين الوظائف التي تقوم بها الدولة المركزية[١]. أما الأساس في نشأتها فيراه في العامل الإجتماعي الإقتصادي. أي تحقيق الفائض الإقتصادي والإنقسام الطبقي. والمحافظة على الإمتيازات وضمان استمرارها.

ويشير محمود العالم في كتاباته إلى أنه توجد بعض المدارس التي تقف موقفا ايديولوجيا من التكوينات الإجتماعية وعلاقات القوى الإجتماعية. وتتبنى الإشتراكية كأيديولوجيه لا كعلم. كدعوة عامه لا كتطبيق عيني على الواقع العيني. أي دون مراعاة للتراث الثقافي والملابسات الموضوعية. والسياق الإجتماعي التاريخي. ودون دراسه جاده لخصوصيه التكوين الإجتماعي الإقتصادي ونوعيته وديناميته وآلياته الخاصة

ويضيف أنه يتفق مع د. أنور عبد الملك في الإطار العام لاتجاهه الفكري. من أجل ضرورة تحديد الخصائص النوعية للحركة الإجتماعية والتاريخيه. فلا نجاح لتعبير إجتماعي بغير اكتشاف هذه الخصائص. بل وبغير مراعاتها نظريا وعمليا. لكن عندما تناول بالتحليل مقولة د. عبد الملك عن السلطة المركزية التي تسيطر على الجيش والأرض والمياه

---

(١) د. طاهر عبد الحكيم. المصدر السابق. ص. ٥٥ وهذا المفهوم كان قد أخذ به جورج بليخانوف (١٨٥٧ - ١٩١٨).

والإقتصاد والآيديولوجيا اعتبر انها مرحلة أصبحت تاريخيا متخلفة، وليست سمة من السمات القومية التي ينبغي تثبيتها واستمرارها، لأن ذلك يعني اختصار تاريخ مصر كله في أحمس ومحمد علي وعبد الناصر، مغفلين درو الثورات الوطنية والشعبية وتمردات الفلاحين[١].

ويرى أن السلطة المركزية في مصر كان وراءها عبر التاريخ صراعات وانقطاعات وتحولات إجتماعية مختلفة هي وراء سقوط أسرة أو دولة أو قيام أخرى. ولما تعرض لمفهوم «نهضة مصر» اعتبره مفهوما تجريديا غامضا في ضوء هذه الخصوصية، لأنه عبارة عن مواصلة للإستمرارية التاريخية، بسلطتها المركزية، بجيشها الموحد، وايديولوجيتها التوحيدية، بصرف النظر عن دلالتها الطبقية، وأكد أن الخصوصية ليست ثوابت مجردة مطلقة فوق الزمان والمكان، يمكن اسقاطها وفرضها على التاريخ في الحاضر والمستقبل، بل هي سمات مشروطه اجتماعيا وتاريخيا[٢].

كذلك ناقش مهدى عامل سلطة الدولة المركزية الموحده في مصر، فأعتبر أن د. عبد الملك يعزل الدولة كبنيه فوقيه محدده عن قاعدتها المادية التاريخية المحدده، التي بها وجدت، ويجعل منها ظاهرة فوق التاريخ، أي أنه يعكس منطق الأشياء، فيجعل من الدولة المركزية مبدأ لوجود الواقع الإجتماعي نفسه في شكله التاريخي المحدد، أي عزل ظاهرة الدولة عن وجودها الإجتماعي، للوصول إلى مفهوم الإستمرارية التاريخية[٣].

وبناء على ما سبق خلص محمود العالم - ١٩٧٤ - إلى أن دعاة الخصوصية في حقيقة الأمر يخوضون معركة حول التراث، طلبا للمشروعية والمصداقية، أي أنهم يتمردون على الحاضر ويستنجدون بالماضي، ومشروعهم لايخرج عن أن يكون مجرد دعوة يوتوبيه قوميه، أو رد فعل لهذه المرحلة المتردية، في محاولة للبحث عن مخرج جديد بعد فشل المشروعات الليبرالية، في محاولة لإقامة سلطة دولة مركزية قوية جديدة، هي استمرار تراثي تتسم بالمركزية الأبوية والمهدوية المثاليه[٤].

---

(١) محمود أمين العالم: الوعي والوعي الزائف، دار الثقافة الجديدة، ص. ١٧، ٤٥، ٩١، ٢٠٣.

(٢) محمود أمين العالم: ص. ٢٠٣

(٣) مهدى عامل: أزمة الحضارة العربية، ١٩٨٥، دار الفارابي، ص. ٢١٠-٢١٨

(٤) محمود أمين العالم: المصدر السابق، ص. ٢٢٦، ٢٥٦.

ومع كل ذلك، لايقفل الأستاذ العالم باب الاجتهاد نهائيا لتحديد استمراوية سمات خاصة عبر تاريخ بعيد، فيعتبره أمرا مقبولا علميا، بشرط أن يكون ذلك ثمرة دراسة متأنية تفصيلية، لاثمرة تعميم سريع لبعض مظاهرة الخاصة، ودون تثبيت هذه المظاهر والظواهر باعتبارها خصوصية تاريخية سرمدية[1].

ويطرح د. فتحى عبد الفتاح القصية من زاوية أخرى إيجابية، بقوله إنه إذا كان النيل والمجتمع الفيضى والصحراء والحكم المركزى هى الإطار التاريخى الذى شمل المنتجين الزراعيين فى مصر، وكانت له بصماته القوية عليهم، فإن هؤلاء المنتجين كانوا فى نفس الوقت فى صراع مع هذه العوامل الطبيعية، من أجل مزيد من السيطرة والتحكم فى النيل، لعله بلغ ذروته فى السد العالى، الذى وضع النيل فى يد الإنسان المصرى وليس العكس، كما يتمثل أيضا فى المحاولات الدؤوبة لقهر الصحراء وكسب أرض جديدة، كما يتمثل فى كثير من الانتفاضات والثورات التى قام بها الفلاح المصرى على مر التاريخ ضد الأتوقراطية والتسلط المركزى[2]

ويرى عادل غنيم أن الدولة وأجهزتها المختلفة تلعب دورا هاما فى نشأة الطبقات الإجتماعية وتجددها (البسيط والموسع) وفى تصنيفها، ويضيف أنه فى المجتمعات المتخلفة حيثما يسود نموذج رأسمالية الدولة الوطنية تمارس الدولة وظائف إقتصادية وأيديولوجية إلى جانب وظيفتها السياسية الأصلية. بل ويلاحظ اندماج مواقع السيطرة الطبقية السياسية والإقتصادية والأيديولوجية وتمركزها فى الدولة كمؤسسة اجتماعية[3]

ويصل د. جمال مجدى حسنين إلى أن السلطة فى المجتمع المصرى كانت ومازالت لها دورها التاريخى المتميز. وأن الصراع الطبقى فى مصر كان فى جوهره صراعا سياسيا بين السلطة والطبقات الإجتماعية ككل، ولم يتبلور أبدا كصراع بين طبقة مالكة وطبقة معدمة إلا فى أحوال قليلة استثنائية

---

(١) محمود أمين العالم، المصدر السابق، ص. ٥٩

(٢) د. فتحى عبد الفتاح. القرية المصرية، ج١، دار الثقافة الجديدة سنة ٧٣، ص. ١٧.

(٣) عادل غنيم: النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، دار المستقبل العربى، ص. ١٢٤-١٣٠

وأنه نتيجة لدور الدولة الإقتصادى الأساسى فى المجتمع المصرى وتزايد هذا الدور فى هذه المرحلة، فإن الصراع الطبقى يتبلور بوضوح فى علاقة الجماهير بالسلطة، فهى فى رأيهم المستغل الأكبر والأهم، ويرى أنه فى ظروف الواقع المصرى لعبت السلطة دورا تاريخيا بارزا ليس فقط فى نشأة الطبقات الإجتماعية، وإنما فى نشأة الملكية الخاصة[1].

ويعمم د. طاهر عبد الحكيم هذا الإستنتاج الهام بقوله إنه لما كان تاريخ مصر السياسى المواكب لهذا النمط من الإنتاج طوال تلك الحقبة الطويلة هو تاريخ الصراع ضد استبداد الدولة المركزية فى ظروف لم تكن قد توافرت فيها عوامل التطور إلى نمط إنتاج أرقى، لهذا السبب فإن الصراع كان يدور فى حلقة مفرغة، وحتى حينما كان هذا الصراع ينجز بعض أهدافه كإسقاط حاكم واستبداله بآخر، وطرد أسرة حاكمة غازية واستبدالها بأسرة حاكمة وطنية، فإن هذا لم يكن ليعدو كونه تغيرا فى الشكل، أما من حيث الجوهر فإن الحكم كان يبقى فى أيدى ارستقراطية تملك كل شيء، أدوات الإنتاج وفائض الإنتاج وقوة العمل ويظل السواد الأعظم من المصريين يعانى نفس المعاناة.

ويضيف أنه يصعب تصنيف الأوليجاركية المالكة الحاكمة معا، بأنها كانت تشكل طبقة إجتماعية، فأفرادها لم يكونوا ذوى مصالح متجانسة تماما، بل كان الواحد منهم مدين بموقعه فى الدولة، وبما فى حيازته من أرض، وبما يتمتع به من امتيازات لأرادة الملك أو السلطان؛ وكانت الأوليجاركية بأكملها تتغير بتغير الأسرة الحاكمة، أما أوليجاركية الدولة المركزية فيمكن وصفها بأنها فئة إجتماعية متميزة تستمد وجودها ليس من ملكيتها لوسائل الإنتاج، ولكن من ارتباطها بالدولة،[2] عكس الإقطاعيين فى أوربا.

والواقع أن ما يربط التاريخ المصرى هو استمرار وجود التكوين الإقتصادى الإجتماعى المصرى، الذى ساد أكثر من خمسة آلاف سنة حتى منتصف القرن الماضى، دون انقطاع، بخصائص تميزه، وتعطيه الاستمرارية والتماسك طوال هذا التاريخ البعيد.

---

(١) د. جمال مجدى حسنين: البناء الطبقى فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)، دار الثقافة للطباعة، ص. ١٠٧

(٢) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص. ٤١-٤٢

فلا شك أن نشاط الإنسان الإنتاجي هو أساس كل حضارة وكل ثقافة، وبالمعنى الدقيق للكلمة يدل مفهوم الحضارة على نتائج هذا النشاط، سواء كانت مادية أو معنوية لذلك فإن البحث الجاد يتطلب الإهتمام بدراسة هذا التكوين.

لقد ظلت المجتمعات القروية في مصر وحتى القرن التاسع عشر بمثابة وحدات مكتفية ذاتيا للإنتاج الزراعي، تنتج القيم الإستعمالية، تتوحد فيها الزراعة والحرف، وتقوم على الفلاحة الجماعية..وحيث كان يتم انتزاع الفائض الذى تتجه بواسطة سلطة الدولة المركزية، التى ظهرت بوصفها المالك الفعلى لكافة الأراضى، وكان استملاك الفائض وانتزاعه يتم في شكل الضرائب والسخرة، من أجل صيانة نظام الرى وطرق الاتصال، ومن أجل الإنشاء والتعمير، أى إعادة الإنتاج الإجتماعي، وتظل سلطة الدولة المركزية تمارس نشاطا ودوراً اقتصاديا مباشرا، وتؤمن وسائل وأساليب انتزاع الفائض والتوزيع ضمن أشكال ومؤسسات وآليات مختلفة، وتقف الدولة فوق المنتجين المباشرين بوصفها سيدهم المالك، وحاكمهم السياسى فى الوقت ذاته[1].

ويضيف «د. فوزى منصور أنه على أساس هذه التجمعات القروية تتعاقب الدول: دولة الفراعنة ودولة البطالمة ودولة الفاطميين ودولة المماليك، وتتابع فترات الحروب والسلام، ويأتى الغزاه ويمضون وتتغير نظم الإدارة أو السياسة العلوية، دون أن يتغير شيء من أساسيات التركيب الإجتماعي لهذا المجتمع، وتبقى هذه الأساسيات ثابتة دون تطور، حتى يأتى الغزو الرأسمالى من خارج هذه المجتمعات، فيحطم الوحدة العضوية التى كانت بين الزراعة والصناعة داخل المشتركات القروية[2].

وبذلك تتكامل الدولة فى نظام السوق العالمية، وتتكامل الزراعة فى إطار السوق الداخلية، وذلك عبر مراحل مختلفة للتطور الإجتماعي، تؤدى فى النهاية إلى خضوع المجتمع بصفة عامة، والإنتاج الزراعي والقرية بصفة خاصة لقوانين السوق الرأسمالية.

---

(١) د. محمود عوده: الفلاحون والدولة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط. ٧٩.

(٢) د. فوزى منصور: لاتطور للرأسمالية فى مصر، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أكتوبر ٨٦، ص. ٢١

هذا على الأقل رصد للواقع كما حدث واستمر مدة طويلة في تاريخ التكوين الإجتماعي المصرى والدولة المصرية.

أختلاف التكوين المصـــــرى
عن النظام الإقطاعي الغربي :

كون الدولة تتولى في مصر منذ القديم مهاما إقتصادية أمر لاينفصل عن التكوين التاريخي الإجتماعي الإقتصادي المصرى، المعتمد على النمط الخراجي.. في حين أن ابتعاد الدولة عن هذه المهام سمة من سمات التكوينات الغربية، العبودية والإقطاعية.

لقد كانت السلطة في مصر تصدر أوامرها بمسح الأراضي منذ أيام الفراعنة حتى محمد علي، وتملك مصادرة الأراضي المقطعة للأمراء والملتزمين السابقين، أو المعابد أو الكنائس، وهو أمر متكرر في التاريخ المصرى، في عمليات سميت «بالروك»[١].

صحيح أنه في فترات مختلفة من التاريخ المصرى نجد أن بعض الفئات تمتعت بحقوق أزاء الأرض مشابهة لحقوق الملكية، لكنها كانت فئة تعد من ضمن جهاز الدولة، وهى الكهنة والعسكريين وكبار رجال الدولة، مما لايخرج العلاقة بالأرض عن طابعها الأساسى بأنها مملوكة للدولة.

ولم يكن للمقطع المصرى - كقاعدة عامة - أن يتصرف في هذه الأرض: بالبيع أو الهبة أو يورثها لذريته، كان حق أفراد جهاز الدولة قاصرا على ادارتها، لانتمائهم إليه، ويفقدونها إذا انفصلوا عنه.

والفلاح في التكوين المصرى لم يكن خاضعا وتابعا للمقطع، بل للدولة، ويتمتع بحقوقه الشخصية ويملك أدواته ومنزله، وحق السيادة عليه كان للحاكم، باعتباره رمزا لجهاز الدولة وليس للمقطع أو الضامن أو الأمين أو الملتزم. أما في أوربا الغربية فالعبيد فيها كانوا كالأشياء ملكا كاملا لأسيادهم، والأقنان كانوا تابعين مباشرة للإقطاعي وليس للدولة[٢].

---

(١) د. إبراهيم على طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط، دار الكاتب العربي، ٦٨، ص. ٩٥-١٠٦.

(٢) يرى معظم العلماء أن نظام الرق لم يكن معروفا في عصر الدولة القديمة، وأنه خلال عصر الإمبراطورية عرفت مصر إعداد من الرقيق الأجانب، بسبب الأسر في الحروب. (عصر ممدوح

وعلى العموم كانت العلاقة في النمط الشرقي تتخذ صفة الاستغلال بين مشتركين الأدنى (مشترك القرية، وطوائف الحرفيين)، والمشترك الأعلى (جهاز الدولة): وتدل البرديات والمخطوطات وكتابات الدولة وسجلات الروزنامة (المالية المصرية) أن المحاسبة على سداد الضريبة – الجزية أو الخراج أو الميرى – كانت تتم بالأقاليم من خلال القرية كوحدة إنتاجية، ولم تكن المحاسبة تتم مباشرة مع أفراد القرية إلا في عصر متأخر (نهاية عصر محمد علي).

بمعنى أن القرية أو الطائفة الحرفية كانت الوحدة الإنتاجية المسئولة عن الوفاء بالتزامها قبل الدولة، في شكل خراج وسخره وخدمة عسكرية. فالمشترك هو الوحدة الإجتماعية التى تجعل المنتج عبداً عمومياً، خاضعا لسلطان الدولة، وليس عبدا فرديا لسيد فرد.

وكانت علاقات الإنتاج ذات طابع مزدوج أو ذات وجهين، فمن خلال المشترك كان المنتج يستفيد من إشراف الدولة، وقيامها بالأشغال العامة، وحماية البلاد من الغزوات ونهب البدو... وفي المقابل كان المشترك القروى موضع استغلال.

وأساس الإنتاج في النمط الآسيوى هو الوحدة الصغيرة داخل كل مشترك، ولم يكن الفلاح يزرع ألا وهو فرد من أفراد مشترك قروى. ولم يكن هناك حرفي أو جندى أو كاتب إدارى أو جابى إلى آخره إلا وهو عضو في طائفة، بل كان للصوص والعاهرات طوائف تجبى منها – لا من أفرادها – الضرائب والفرد[1].

ولم يختف المشترك من مصر إلا عند الإنتقال الحاسم إلى العصر الرأسمالي حوالى عام ١٨٥٠، وصدور قانون فك الزمام (أى حل المشترك القروى قانونا) في مصر عام ١٨٦١، ومن قبل ذلك بقليل أبطلت محاسبة القرى كوحدات على الضرائب، واستبدلت بمحاسبة فردية[2].

مصطفى: أصول تاريخ القانون، دار المعارف بمصر ١٩٦٣، ص. ١٩٦-١٩٧. وجمال حمدان ص. ٥٤٨، وأحمد صادق سعد، ص. ١٠٧، ونزية الأيوبى، ص. ٦٩).

(١) في العهد العثماني كان هناك المشتركات: المملوكية، مشتركات الجنود العثمانيين، الأوجاقات، والمشتركات الذمية (الملل)، والأوربية ذات الإمتيازات، والمشتركات التجارية والحرفية، الطوائف، والطرق الصوفيه، ومشتركات الفلاحين في أزمة القرى. ويراجع كتاب صبحى وحيدة ص. ٩٤

(٢) أحمد صادق سعد: حول أسلوب الإنتاج الآسيوى، دار ابن خلدون ١٩٧٨

نخلص من ذلك إلى أن ملكية الرقبة للأراضي كانت تاريخيا بشكل عام في يد الدولة[1]، وأن المقطعين والمتلزمين كان لهم حق الإنتفاع بها فقط، والدولة كانت تصادر بصورة متكررة الأرض كلها، بما فيها الجزء الصغير الذى كان ملكا خاصا، بل أيضا التجارة الداخلية والخارجية والورش الحرفية، وحتى البشر أنفسهم (أجبر سليم الأول مئات الحرفيين المصريين على الهجرة إلى الولايات العثمانية الأخرى، بنفس الطريقة التى نهب بها الثروات المنقولة).

إذن علام يستند الذين يصفون النظام السائد قبل عهد محمد على بأنه نظام إقطاعى؟ أنهم يستندون أما على وجود المماليك الذى دام ٥٥٠ سنة، وأما على وجود نظام الملتزمين، الذى فرضته الدولة العثمانية بعد إستيلائها على مصر سنة ١٥١٧م.

صحيح أن ظاهرة وجود المماليك (أمراء القطائع) قد تدعو إلى التخمين بأن الإقطاعية بمعناها الأوروبى كانت موجودة فى مصر، على الأقل خلال الفترة السابقة مباشرة لحكم محمد على، لكن الدراسة المستفيضة لظروف وجودهم، ولوضعهم السياسى والإقتصادى، ولسمات الحقبة التاريخية التى ظهروا أثنائها فى مصر لايمكن أن تؤيد وجهة النظر القائلة بأنهم كانوا إقطاعيين كأمراء الإقطاع فى أوربا[2].

---

(١) انظر مثلا المؤلفات بالعربية فى هذا الشأن بالنسبة لمصر، منها:
حسين أفندى الروزنامجي: «ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، تحقيق شفيق غربال، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، المجلد الرابع، مايو ١٩٣٦)، ص.ص. ١-٧٠
جرجس حنين (بك): «الأطيان والضرائب فى القطر المصرى»، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٠٤.
إبراهيم عامر: «الأرض والفلاح»، القاهرة ، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٨،
فتحى عبد الفتاح: «القرية المصرية»، و«القرية المعاصرة»، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤، ١٩٧٥ على التوالى. د. محمود عوده: «القرية المصرية»، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٧٢.
د. محمد كامل مرسى: «الملكية العقارية»، القاهرة، مطبعة نورى، ١٩٣٦صبحى وحيدة: «فى أصول المسألة المصرية »، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٧٤.
هذا إلى جانب الدراسات باللغة الأجنبية، المشهورة منها خاصة: مؤلفات يعقوب ارتين، وجبريل باير، وكلود كاهين، وعلماء الحملة الفرنسية ... إلخ .

(٢) ساد التكوين الاجتماعى الاقطاعى فى أوروبا خلال الفترة من القرن التاسع حتى الخامس عشر، ولد من حالة الفوضى التى خلفها انهيار الامبرطورية الرومانية، والغزو الجرمانى. وفى هذا النظام

إن اعتماد مصر على نظام الرى الاصطناعى أقتضى دائما وجود سلطة مركزية تتولى الإدارة الإقتصادية والأشغال العامة، وتتولى في الوقت ذاته المهام العسكرية. وقد نتج عن ذلك نوعا من أنواع المركزية التى تعتمد على الموظفين، لا على الحكام المستقلين. وكانت تلك السلطة أعلى وأقوى من سلطة أى مملوك: ولقد كان على المماليك دائما أن يستولوا على السلطة المركزية، لكى يضمنوا سيطرتهم كما حدث فى سنة ١٧٦٩ عندما استولى على بك الكبير على السلطة. أو كان عليهم أن يدخلوا فى حرب ضد الحكومة، كثيرا ما كانت تنتهى بخضوعهم للسلطة المركزية. أو القضاء عليها

صحيح أن المماليك استطاعوا أن يضعوا أيديهم على الأراضى، وأن يورثوا حيازاتهم. ولكنهم لم يستطعوا أبدا أن يكتسبوا لأنفسهم حقا شرعيا فى ملكية تلك الأرض أو حق ممارسة مالهم من سلطة فعلية ممارسة قانونيه[1]. والدليل على ذلك هو أن مصر ظلت دائما وحدة سياسية. ولم تعرف الانقسام الذى عرفته دول أوروبا فى مرحلتها الإقطاعية مثل: ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وانجلترا وغيرها.

ملكية الأرض مشخصة فى الأمير. الذى يملك أدوات الإنتاج الرئيسية: الأرض والطاحونة والمعصرة.. إلخ. تقسم أراضى الإقطاعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة يعمل فيها الأقنان. فى مرحلة أولى سخرة مدة يومين أو ثلاثة اسبوعيا في أرض الشريف. ثم يتخلى الشريف عن الأرض مقابل حصوله منهم على الريع العينى. الوحدة الإقتصادية الإجتماعية تقوم على الإنتاج الطبيعى، وتهدف إلى الاكتفاء الذاتى.عادة تضم القرية بعض الحرفيين. نظام تتابع قيد علاقات التبعية والولاء والروابط الشخصية. حتى تصل الى الملك فى قمة الهرم الاقطاعى، المتمتع بسلطة اسمية. الدولة موجودة وجودا غيرمتمركز. أى نظام بلا دولة ممركزة. من طبيعة طريقة الإنتاج الإقطاعية أن يجزأ المجتمع. أفقيا: من الاقطاعيات تشكل وحدات اقتصادية شبه متماثلة شبه مستقلة. وتتجزأ الإقطاعية الواحدة إلى وحدات إنتاجية صغيرة. رأسيا: فى شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتعذر أن يكون المجتمع ممركزا. يتمتع الأمراء ملاك الأراضى بذاتية كبيرة فى ممارسة سلطاتهم، يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، يشكلون المحاكم الإقطاعية تحكم باسمهم، ويحتفظ كل امير منهم بوحدات الجيش التى يقودها

(د. محمد دويدار الاقتصاد السياسي، المكتب المصرى الحديث، ط. ١٩٧٣، ص. ٨٢، ٩١)

(١) د. آلان ريتشاردز التطور الزراعى فى مصر، كتاب الاهالى رقم ٣٤، ص. ١٩، ٢١.

وفيما يتعلق بالملتزمين فان هؤلاء لم يكونوا ملاكا للأرض، وانما كانوا محصلي ضرائب، أشبه بموظفي الدولة الماليين والصيارفه - خلال مرحلة ضعف سلطة الدولة المركزية-، كانوا يتولون جمع الخراج أو الميرى. والثابت تاريخيا أن جميع حقوقهم كانت تصدر عن السلطة الحاكمة وبموافقتها، وأن الدولة كانت دائما هي صاحبة الحق الأول والأخير في ملكية الأرض وفي ملكية فائض العمل، والفائض النقدى (ضريبة الميرى للسلطان، وضريبة الكشوفية لحاكم المديرية وضريبة الفائض للملتزم). وكانت الدولة دائما صاحبة الحق الأول والأخير في منح الالتزام لمن تشاء، وفي سحب الالتزام ممن تشاء[1].

أما أراضي الأوسية فكانت تعطى لهم للانتفاع بها، وذلك لمساعدتهم على تأدية واجبات الالتزام ونفقاته، والصرف على المساجد والمدارس وايواء الموظفين والمسافرين واستضافتهم في دائرة الالتزام. وكانت الدولة تستردها عندما كانت تسترد صك الالتزام.

إذن الاقطاعات التي كان يتم توزيعها على أمراء المماليك كانت مرتبطة بالوظيفة، التي يقوم بها صاحبها، تسقط عنه عند وفاته أو تجريده منها أو تمرده على السلطان.

ويذكر المقريزى أن الولاة كانوا يؤجرون الأراضي إلى آخر أيام الفاطميين صفقات صفقات، إلى آجال لاتزيد في العادة على أربع سنوات، إلى كبار موظفيهم، وكانت السلطة في عهد المماليك تقوم بمسح الأراضي الصالحة للزراعة مسحا دوريا، وتوزعها بين الامراء والجند، مقابل الخدمة العسكرية أو المدنية، حتى إذا ماتوا انتقلت المساحات إلى من يخلفهم في هذه الوظائف. فهو إذن لم يكن إقطاع ملكية، وإنما إقطاع انتفاع، يتخذ شكل الأجر، مقابل خدمات عامة تؤدى للدولة المركزية[2].

وحين ضعفت الدولة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر اتسع نفوذ المماليك حتى جاء محمد علي، الذى قام باعادة احياء نمط الإنتاج الخراجي، وقام بتعيين نجله إبراهيم حاكما للصعيد، لكي يعيد تأسيس السلطة المركزية. وتمت مصادرة جميع أراضي الوقف في الوجه القبلي بكل أشكالها من الرزق أحباسية إلى الوقف الأهلي.. وأجرى

(١) إبراهيم عامر: الأرض والفلاح، مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨، ص. ٦٥، ٦٨.

(٢) صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، ص. ١٠٣، ١٩٢.

مسحا جديدا للأراضي،حيث انتهت عملية تسجيل الأراضي في الوجه القبلي عام ١٨١٢، وجرى مسح الأراضي في الوجه البحرى عام ١٨١٤م.

وسجلت الأراضي بحيازة مجتمع القرى ككل، وأصبحت الجماعة القروية مسئولة مسئولية مباشرة عن دفع الضرائب للدولة، دون وساطة الملتزم، حيث تستملك الدولة فائض الإنتاج، وفائض العمل الزراعي، بحكم كونها تملك اسميا وشكليا الأراضي الزراعية. والمسئولية المشتركة للجماعة القروية في دفع الضرائب والالتزامات، والغاء الأجهزة الوسيطة (الملتزمين) بين الفلاحين والدولة[1].

ويوجز جابريل باير ما سبق بقوله أن مجتمع القريه في مصر كان يتسم في العصور الوسطى والحديثة بظواهر ثلاثة: الملكيه المشاعة لأراضي القرية، التي كانت الدولة تقوم باعادة توزيعها دوريا داخل نطاق كل زمام الوحدة المالية للقرية، والمسئولية الجماعية لها عن دفع الضرائب للدولة [2]، والمسئولية الجماعية عن صيانة أعمال الري وتقديم العمالة اللازمة للاشغال العامة سخره. هذه السمات أخذت في الزوال والأفول منذ بداية القرن العشرين، بفعل عوامل خارجية وداخلية، ولازالت هذه الآلية تفعل فعلها، وتترك آثرها وردود فعلها إلى اليوم[3] كذلك يوضح د. إبراهيم على طرخان أن الإقطاعات بالشرق الأوسط في العصور الوسطى «لم تكن تمليكا وإنما كانت استغلالا، بمعنى لم يملك

---

(١) د. محمود عوده: الفلاحون والدولة، دار الثقافة للطباعة، ط. ٧٩، ص. ١١٦.

(٢) راجع:

د. محمود متولي: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية للهيئة العامة للكتاب، ط. ٧٤، ص. ١٩-٢٣.

أحمد صادق سعد: المصدر السابق، ص ٩٢-٩٦.

د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٢٠.

د. نزيه الأيوبي: الدولة المركزية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٨٩، ص. ٤٧.

د. جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٥٤٧، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٧٧

(٣) د. باير دراسات في التاريخ الإجتماعي لمصر الحديثة ترجمة عبد الخالق لاشين ط. ٧٦، ص. ٤٩).

المقطع حق الرقبة» ص. ٢٢. وأنه ابتداء من أيام صلاح الدين بن أيوب فإن أراضي مصر كلها، صارت تقطع للسلطان وامرائه وأجناده ص. ٣٣ الذين تشخص فيهم الدولة، فهم على رأس جهاز الدولة الموحدة المركزة، التي تحتكر الفائض للعشيرة الحاكمة.

أما الإقطاع الغربي الهش فقد أعطي مرونة للمجتمع، وبالتالي فتح سبيلاً للتقدم أسرع، من خلال تفكك باكر لعلاقات الإنتاج الإقطاعية، وظهور علاقات إنتاج رأسمالية في باطن المجتمع الإقطاعي. هذه الظاهرة تعبر عن قانون التطور اللامتكافيء حيث أن الرأسمالية ظهرت باكراً في المجتمعات الخراجية الهشة والأقل تقدماً، بينما وقف تقدم المجتمعات الخراجية المتكاملة عقبة في سبيل إنجاز نقله باكرة مماثلة.

ووقفت سلطة الدولة القوية عقبة إضافية في سبيل إدخال إبداعات في القدرة الإنتاجية للمجتمع، فمن المعروف أن التقدم الفني في أدوات العمل - مثل المحراث الثقيل - قد تحقق نتيجة مبادرة قام بها الفلاحون الأحرار، فالإستبداد يقف عقبة في سبيل التقدم، والحرية - ولو نسبية - تخلق ظروفاً مواتية[1] .

إن مصر القديمة ودول الشرق عامة قد عانت من تقدمها المبكر، لا من التأخر. حيث إندمجت الوظيفة الأيديولوجية مع الوظيفة الإقتصادية للدولة، ليترتب على ذلك مزيداً من المركزية في إدارة الإقتصاد والتعبئة القومية، وكانت عائقاً لنشأة وتطور الطبقة البرجوازية، بينما أوروبا الإقطاعية المتخلفة إستفادت من هشاشة النظام وضعف الدولة - التي تصاحب التخلف - لتتغلب على تأخرها، وإنجاز نقله كيفية فتحت بها عصر الرأسمالية.

مصر ظلت تشكيلة فلاحية خراجية، تحت سيطرة دولة مركزية :

ويرى سمير أمين أن نمط الإنتاج السائد في المنطقة العربية الإسلامية لم يكن نمطاً «إقطاعياً» على غرار ما كان هذا الأخير عليه في أوروبا، بل نمط خراجي مكتمل الملامح، بسبب تمركز سلطة الدولة.

(١) د. سمير أمين: أزمة المجتمع العربي ،دار المستقبل العربي ص ٧٨ - ٨٠.

ويضيف أنه لفهم العالم العربي يجب أن نعيد وضعه في إطاره الخاص، بإعتباره منطقة عبور برية وبحرية، وملتقى ومفترق مناطق حضارات العالم القديم، فهذه المنطقة العربية شبه الجافة تفصل بين ثلاث أقاليم حضارية قائمة على الزراعة: أوروبا، إفريقيا السوداء، آسيا الخصبة، وقد قامت المنطقة العربية بوظائف تجارية، ربطت بين هذه العوالم الزراعية. والفائض الحاسم الذى كانت تعيش منه مدنها «حلب ودمشق وأنطاكية وبغداد والبصرة إلخ» كان يأتي من عوائد التجارة البعيدة، بإستثناء ذلك ظلت مصر محافظة على كيانها كتشكيلة إجتماعية خراجية فلاحية عميقة.

ويتابع قوله أن تاريخ مصر شيء آخر مختلف. لقد رعت هذه الواحة واحدا من أقدم الشعوب الفلاحية في العالم، وكان من الممكن أن تقتطع الطبقات السائدة فيها فائضا عظيما لتأمين قاعدة تطور الحضارة، أن مركزية الدولة المبكرة والمفرطة، فرضت نفسها في هذه المنطقة لأسباب طبيعية - حاجات تنظيم أعمال الرى الكبرى والدفاع عن الواحة أمام تهديد البدو -، وإنطوت مصر على ذاتها لتضمن بقائها، وإعتمدت على العدد لصد محاولات العدو. وعندما ضمت مناطق خارج الوادى - بعد طردها الهكسوس - لم يكن ذلك إلا بهدف الدفاع عن حضارتها الفلاحية، فعملت على إقامة حاميات في قلب بلاد البدو وسوريا وليبيا.

ولم تشهد مصر حتى العصر الهليني نشوء مدن تجارية كبرى، والعواصم الفرعونية كانت تقوم في وسط الحقول في أرياف كثيفة السكان، والتشكيلة المصرية ليست الطراز التجاري - المديني، ولكن الزراعي الخراجي.

وبالرغم من أن مصر تعربت، وتبنى المصريون شيئا فشيئا الإسلام واللغة العربية، لكن القبطية لم تختف، وإحتفظ الشعب المصرى بشعور قوى بالخصوصية، ليس على الصعيد اللغوى، ولكن على صعيد الثقافة والقيم، التي تظل هنا فلاحية تظهر أصالة مصر

وأن تاريخ مصر خلال الإثنى عشر قرنا، منذ الفتح العربي إلى حملة بونابرت، لا يمكن أن نحيط به كلية إلا إذا فهمنا الجدلية التي تربط بين إستمرار طابعة الفلاحي وبين إندماجه العرضي في مجموع إقتصادى أوسع[1]

---

(١) سمير أمين. الأمة العربية مكتبة مدبولي ٨٨ ص ٣٨ ص ٤٠

خصوصية علاقات الإنتاج في دولة مصر الخراجية :

وإنطلاقا من خصوصية دور الدولة المركزية في النمط الخراجي، يعتبر سمير أمين أن مصر هي النموذج الحقيقي للنمط الخراجي، ويقدم تفسيره عن أزمة الرأسمالية في مصر بقوله أن خصوصية الشكل الشرقي لنمط الإنتاج كانت تتمثل بالذات في طابعه المكتمل -- مستوى أعلى لنمو قوى الإنتاج - الذى عبر عن نفسه في جميع المجالات: وجود طبقة حاكمة دولنية خراجية، مركزة الفائض من خلال الدولة، تماسك البنيان القومي، أيديولوجية قوية موحدة، صهر الدولة والدين في الدولة الثيوقراطية. كل ذلك أدى إلى جمود النظام، وعدم الهشاشة أو الضعف اللازمة لتخطي هذا النسق.

أما الشكل الأوروبي لنمط الإنتاج الخراجي فكان أقل نمواً وأكثر تأخراً بسبب: تكوينه إنطلاقا من المجتمعات البربرية البدائية، الطابع الجنيني للدولة، وإنفتت في الفائض وفي القمة، وتفتت الإيديولوجيا المكونة من أجزاء موضوعة جنباً إلى جنب دون صهرها في وحدة متكاملة.

والإيديولوجيا الخراجية المكتملة (الثيوقراطية) تعمل لا كأيديولوجيا للطبقة الحاكمة فقط، بل كأيديولوجيا حاكمة للمجتمع، فهما الإثنان متصلبان ويوجهان نحو قوى الإنتاج في إتجاه معين، وتعمل الإيديولوجيا في جميع الأحوال كعنصر فعال في إعادة تكوين المجتمع، وليس مجرد إنعكاس لإحتياجات القاعدة. هذا التداخل الإيجابي من الوظيفة الإيديولوجية والوظيفة الإقتصادية هو السبب في صعوبة تخطي هذا النظام أو النسق ذو الطابع المكتمل. وهو الذى جعل ظهور الرأسمالية في النظم الخراجية المكتملة أمرا صعبا، حيث ينزع لإستلاب حرية الإنسان، ويخضعها لفعل قوانين تبدو خارجية عنها فتعمل بالنسبة لها كقوانين الطبيعة.[1]

بعبارة أخرى أن النمط الخراجي يتميز بمركزية الدولة، وتمام الإتحاد الشامل بين الطبقة المستغلة والدولة، لدرجة أنه من المستحيل والعبث محاولة الفصل بين عنصر السلطة

(١) سمير أمين أزمة المجتمع العربي: دار المستقبل العربي، ص ٧٨ ، ص ٨٠ وقضايا فكرية، مايو ٨٧ ، ص ٢٨٣

السياسية وعنصر الإستغلال الإقتصادى. فالإستغلال الإقتصادى يتم هنا من خلال الهيمنة السياسية. فالنظام الخراجي لم يعرف مبدأ إحترام الملكية الخاصة، بل ربط بين الثروة والوضع في هرم السلطة ربطاً وثيقاً، لذلك فالإتجاه الرئيسى للنظام الخراجي هو بالتحديد سيطرة الدولة على الفائض الزراعي وفائض العمل وإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، وإنعدام ضمان قانوني أو فعلى يحول دون تكرار عمليات إستيلاء الحكام على الثروات المتراكمة.

مناقشة حول المصطلح[1]:

من المعلوم أن مصطلح «نمط الإنتاج الآسيوى» يعود إستخدامه لأول مرة إلى كارل ماركس في إطار لوحته عن المراحل الخمس. وقد إتسم هذا المصطلح بسمة جغرافية منذ البداية لأن ماركس اطلقه في بادىء الأمر على الحضارات الآسيويه - وبصفة خاصة الهند - التي توفرت لديه عنها مادة علمية كبيرة تناثرت في كتب الرحالة والمفكرين والإقتصاديين الكلاسيكيين الأوربيين، هذا فضلاً عن التقارير الإنجليزية عن الهند، وقد اتسع المفهوم الإقتصادى الإجتماعي الذى يرتبط بهذا المصطلح لينسحب على حضارات أخرى في الشرق (مثل مصر والعراق) وفي الغرب (مثل اليونان قبل الكلاسيكيه، والأتروبيين في أيطاليا قبل الرومانية، وفي أمريكا، وفي أفريقيا، لذلك أصبح هذا المصطلح يضيق جغرافياً عن إستيعاب كل هذه الحضارات.

ومن هنا برزت الحاجة إلى مصطلح حديد يكون ذا دلالة إجتماعية - إقتصادية - رليست جغرافية. ومن هذا المنطلق أخذ بعض الدارسين في إستخدام مصطلحات أخرى، نابعه من مفهومهم عن النمط، وعن خصائصه الرئيسية. ومن هذه المصطلحات: نمط الإنتاج الخراجي، ونمط الإنتاج المشتركي، والإستبداد القسروى. وقبل فحص هذه المصطلحات، ومدلولاتها على النمط، فإنه من الضرورى أن نبين أن العناصر الرئيسية التي يحتوى عليها النمط تشمل عنصرين رئيسيين هما:

(١) راجع ورقة د. أحمد عبد الباسط حسن في مركز البحوث العربية بتاريخ ٣ مايو ١٩٩٠.
وللتفصيل راجع يورى كاتشانفسكى: عبودية، إقطاعية أم أسلوب إنتاج آسيوى دار الطليعة ٨٠

(أ) وجود عديد من المشتركات القروية تمثل الأساس الإقتصادى للنمط.

(ب) وجود مشترك أعلى ممثل في جهاز الدولة، المهيمن على هذه المشتركات القروية.

والمشتركات القروية هي وحدات اقتصادية وإجتماعية منغلقة، والملكية فيها ملكية عائلية مشتركة ومشاعة، وتقسيم العمل فيها يقوم على الجمع بين الزراعة والحرف، ويسودها الإكتفاء الذاتي، وهي بالنسبة للدولة وحدات ضرائبية وإدارية، والعلاقة بينها وبين المشتركات علاقة تبادلية، فتقوم الدولة بالدفاع عن المشتركات، والقيام بالأشغال العامة اللازمة للزراعة، وتحصل مقابل هذا على فائض الإنتاج (ممثلاً في الضرائب، أو الجزية أو الخراج أياً كان)، وعلى فائض العمل (ممثلاً في السخرة). وأعضاء المشتركات القروية هم فلاحون أحرار من الناحية القانونيه، وإن كانوا في مجموعهم عبيداً عموميين لجهاز الدولة القاهر.

وفي هذا الخصوص نؤكد على أن الحديث عن النمط الآسيوى لايقصد به سوى الثبات النسبي للإطارات الرئيسية للتكوين المصرى، والخطوط العامة لهيكل هذا التكوين، غير أن محتويات كثيرة داخل هذا الهيكل وتلك الإطارات تتغير.. فلا يمكن - بطبيعة الحال - مقارنة التكوين المصرى أيام الفراعنة به في ظل الفاطميين إلا على هذا الأساس.

إذن فإن السمة الرئيسية المحورية في نمط الإنتاج الآسيوى هي «سمة المشتركية»: مشتركية الدولة، ومشتركية القرى. وهذه المشتركية هي مشتركية جدلية ومن نوع خاص، ومن طراز إجتماعي وإقتصادى خاص، أى لايوجد في أى من الأنماط الإنتاجية الأخرى، بما في ذلك الأنماط المشتركية الأخرى مثل المشترك الجرماني، والمشترك السلافي.

ومن المعروف - بداية - أن أى تعريف حتى ينطبق على موضوعه فإنه يجب أن يكون جامعا مانعاً، أى جامع لكل خصائص الموضوع، ومانعاً لدخول غيره في إطاره.

(١) مصطلح نمط الإنتاج الخراجي:

يعتبر سمير أمين أبرز من إستخدم هذا المصطلح للدلالة على مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى ولكنه يوسع من مجال هذا النمط، ويجعله سارياً على كل المجتمعات ما قبل الرأسمالية (مثل العبودى، والإقطاعي)، كما أنه من ناحية أخرى، وهو المهم، لايدل على المفهوم الإقتصادى والإجتماعي الخاص بالنمط، لأن الخراج في دول نمط الإنتاج الآسيوى

هو مجرد مظهر - وإن كان مظهراً هاماً - للعلاقة الجدلية بين المشترك الأعلى (أى الدولة)، وبين المشتركات القروية. وبذلك يكون هذا المصطلح ليس جامعاً (لأنه يترك العناصر الرئيسية للنمط خارجه، وليس مانعاً لأنه يدخل في إطاره أنماط إنتاجية أخرى).

(٢) نمط الإنتاج المشتركي:

هذا المصطلح، وإن كان يحتوى على عنصر هام من عناصر نمط الإنتاج الآسيوى، وهو المشترك، إلا إنه لايمنع من دخول أنماط مشتركية أخرى - مثل المشترك الجرماني، والمشترك السلافي - في إطاره. ومن المعلوم إن هذه المشتركات تختلف في تكوينها عن المشترك القروى في دول نمط الإنتاج الآسيوى. وبذلك يصبح هذا المصطلح جامعاً، ولكنه ليس مانعا.

(٣) الإستبداد القروى والعبوديه المعممه:

هذا المصطلح هو مصطلح غامض لايبرز بجلاء عناصر نمط الإنتاج الآسيوى الرئيسية، أو مفاهيمه الإجتماعية - الإقتصاديه وبعد أن بين د. أحمد عبد الباسط عدم دقة المصطلحات المطروحة كبديل لمصطلح نمط الإنتاج الآسيوى، وعدم إحتوائها لمفاهيمه وعناصره الرئيسية، يطرح مصطلح «نمط إنتاج المشترك - الدولة». فهذا المصطلح يتسم بالآتي:

(١) إنه يعالج العيب الرئيسى فى مصطلح نمط الإنتاج الآسيوى، وهو المحورة الجغرافية لدول النمط على إختلاف مواقعها الجغرافية على آسيا، أو على الأشكال الخاصه من النمط التى سادت فيه.

(٢) إنه يبرز الخصيصة الرئيسية للنمط، وهى خصيصة المشتركية، ويبرز العلاقة الجدليه بين المشتركات القروية والدولة (بوصف أن الدولة هى أيضاً مشترك ولكنه علوى).

هل الطريق الأوروبى هو الطريق الوحيد للتقدم؟ :

بشكل عام يمكن القول أن حياة التكوينات البشرية، والنظم الإقتصادية والإجتماعية يتضمن تاريخها إمكانية التقدم والركود أو التراجع، بل والإختفاء تماماً. والذين نقدوا يوماً المجتمع الشرقى الهندى، على إعتبار أن ركوده يرجع إلى تأثيرات المشتركات القروية،

عادوا في كتابات تالية - بخصوص المشترك القروى - مثيرين إحتمال أن يكون هذا المشترك عنصراً إحيائياً لهذا المجتمع بشروط معينة.

ويحذر جان سوريه - كانال من الطريقة المتسرعة في إستخدام مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى لتفسير التأخر الراهن للبلدان المسماة بالعالم الثالث.. فما أصاب إقتصادها من تشوه وجمود وإستنزاف، كان نتيجة مباشرة لإدماجها في التبعية للسوق العالمي.

ومن قبل ذلك - على سبيل المثال - قام الفتح العثماني بعملية إستئصال للمهارات الفنية من المجتمع المصرى، حيث فقدت مصر بضربة واحدة القوى الإنتاجية الأصيلة المتمثلة في أمهر الصناع والحرفيين الذين استولى عليهم العثمانيين، وقاموا بنقلهم إلى بلادهم.

ومن وجهة نظر دينامية القوى المنتجة يؤكد جودلييه على أن نمط الإنتاج الآسيوى يشهد على تقدم هائل للقوى المنتجة في النشاط الزراعي وأعمال الرى وتربية الحيوان والهندسة المعمارية والطب والحساب والفلك والأديان وفنون الإدراة والحرب.. إلخ.

وعلى هذا فإن نمط الإنتاج الآسيوى يعنى في أشكاله الأصيلة لا الركود، بل أعظم تقدم للقوى المنتجة تم تحققه على أساس أشكال الإنتاج المشاعية القديمة، في مصر وبلاد ما بين النهرين والهند. والمعروف أن الصين كانت حتى مستهل القرن السادس عشر أكثر تقدما من المجتمع الغربي[١].

لقد تمثلت الإشكالية التي واجهت نظرية النمط الآسيوى في مقولة الجمود أو الركود، الذى قيل إنه ملازم لهذا النمط من المجتمعات القديمة. وقد إستطاع بعض الباحثين المصريين تخطي هذه الصعوبة: أولا من خلال إلقاء مزيد من الضوء على الإنجازات الهامة للحضارة الشرقية، والمصرية على وجة الخصوص[٢] ثانياً تفسير حالات التراجع التي حدثت في بعض مراحل تاريخ المجتمع المصرى بأسباب خارجية، أو ما يسمى

---

(١) موريس جودليه. مشكلة المجتمعات ما قبل الرأسمالية، دار الحقيقة للطباعة والنشر ١٩٧٢، ص. ٢٧٧ ، ٢٧٩

(٢) د. نعمات أحمد فؤاد: شخصية مصر، وجمال حمدان: شخصية مصر، جـ ٢، ص. ٤١٨ - ٤٤٠

بضربات الإجهاض من الدول الإستعمارية والإمبريالية الحديثة [1] ثالثا أطروحة سمير أمين الأخيرة التي تقدم إضافة أصيلة في هذا المجال - وإن لم تكتمل حلقاتها بعد - فهو يرى أن النظم السابقة للرأسمالية هي في أساسها نظم «خراجية» تقوم على الجباية بأساليب متنوعة، وفي رأيه أن الصورة الإقطاعية - الأوروبية - لنمط الإنتاج الخراجي هي الصورة الأكثر تخلفا، في حين أن الصورة الدولانية لهذا النمط هي الصورة الأكثر تقدماً - لوجود طبقة حاكمة دولانية - احية يمكنها مركزة الفائض من خلال الدولة - مقابل تفتت الفائض الإقطاعي وضعف دولته.

أيضا يرى أن الإيديولوجية المكتملة تعمل كإيديولوجية حاكمة للمجتمع، وتساعد من ثمة على قوة الدولة ومركزية دورها وتكامل نسقها - وهذا سبب لتفسير قوة الدولة كحقيقة واقعة دون بحث النتائج - لكن المهم في الأمر إنه يعتبر أن فتح الطريق للتطور يكون هنا (أسهل) في المجتمعات التي لم تتقدم بعد في التطور الرأسمالي - أي في أضعف حلقات النظام وليس في المحور المتقدم القوى.

فكما نمت الرأسمالية تاريخيا في أوروبا التي كانت أضعف حلقات النظام الخراجي وأكثرها تخلفاً، يمكن للإشتراكية - في نظر سمير أمين - أن تتطور في بلدان الأطراف التي لم يكتمل فيها النظام الرأسمالي بعد. وسواء إتفقنا مع هذا الإستخلاص الأخير برمته أو لم نتفق، فلا شك في أن الميزة الكبرى لنظرية سمير أمين هي إدخال عنصر «الحركية» وهو عنصر كان ضعيفا في نظرية النمط الآسيوى للإنتاج[2].

والحال أن الإنتاج الآسيوى شأنه شأن كل نمط إنتاج قابل لأن يتطور بطرق مختلفة. وهذا التطور رهن ببنيته الداخلية وبالوسط التاريخي. وقد أمكن أن يكون طريق التطور المتباطيء هو الطريق الغالب. لأن قدرة الدولة على إقتطاع الريع سخرة وعينا من المشاعات القروية كانت كفيلة بعرقلة تطور التقنيات. وتطور المبادلات.

وعموما يمكن القول أن الدرجة المتقدمة من التعاون الذى يفرضه المجتمع الآسيوى

---

(١) د. جلال أمين، ود. أنور عبد الملك، د. فؤاد مرسي، عادل حسين (ندوة عام ٨٤)

(٢) د. سمير أمين أزمة المجتمع العربي دار المستقبل العربي ط ٨٥ ص ٧٨ - ٨٣

أتاحت في مصر والصين وما بين النهرين، إمكانية إستخدام أفضل الموارد الطبيعية، وخصوبة الأرض وطاقات العمل البشرى.. وعليه فإن المجتمع الآسيوى يبدى كتكوين بالغ البساطة، بالغ التطور معاً[1].

ففي إستطاعته أن يبلغ درجة متقدمة من التعاون الإجتماعي، والتطور التقني، وفي نفس الوقت يظل محتفظاً بمقوماته القومية وخصائصه التاريخية.

وفعلاً يطالب عدد من الدراسين بإستمرار الإتجاه الذى أفضى إليه هذا النمط، لإدارة المجتمع والنشاط الإقتصادى الوطنى، وأنه إذا إستخدم بطريقة حية ورشيدة، يمكن أن يولد تطورات إيجابية، فمثلاً الدولة المركزية في مصر إستطاعت أكثر من مرة - منذ الفراعنة - محمد علي - الدولة الناصرية - مراكمة فائض تاريخي هام، وليس من خلال الطبقة البرجوازية كما حدث في أوروبا[2].

وتجربة الصين هي إستمرار تاريخي للنظام الآسيوى، وإشتغال الناس معاً في الكوميونات هو في جوهره إستمرار للتاريخ القديم، وقيام الدولة بالتراكم، وقيادة التخطيط والتصنيع يتم في طبعة عصرية، وبقيادة نخبة سياسية مجددة وتحت شعارات ورموز مختلفة.

المركزية الأوروبية :

يمكن القول أن مجموعة كبيرة من الكتاب والمؤرخين والباحثين المصريين والعرب قد خضعوا بدرجات وأشكال مختلفة للطروح التي قدمها ممثلو النزعة المركزية الأوروبية حول التاريخ والتراث، وظهر هذا الأمر خصوصاً لدى ممثلي التحديث والعصروية في منحاها العدمي.

---

(١) جان شينو: نمط الإنتاج الأسيوى، دار الحقيقة، ١٩٧٢ بيروت.
٥ انظر دراسة المؤرخ الأمريكي: لويس منفورد، الغنية بالإيحاءات عن المجتمع الفرعوني ككيان كامل الاندماج، مجلة ديوجين، العدد ٥٥ لسنة ١٩٦٦.

(٢) عادل حسين وآخرين: نمط الإنتاج الآسيوى وواقع المجتمعات العربية - دار الكلمة ١٩٨٤، ص ٧٩ ، ٨٤

لقد دفعت الحروب الصليبية التي إمتدت سنوات طوال والمطامع التجارية الإقتصادية التي تملكت البابوية وسادت المدن التجارية الإيطالية آنذاك إلى أهمية إستقصاء الشرق، وإستمر الإهتمام بالمجتمعات الآسيوية والشرقية في المراحل التاريخية اللاحقة بأشكال متعددة ووتائر مختلفة خصوصاً مع إتساع الهيمنة الرأسمالية والأمبريالية على أجزاء واسعة من العالم.

إن الوظيفة التي هيئت لها المركزية الأوروبية وانيطت بها هي مهمة تقديم «الإثباتات» التاريخية بأن تاريخ الحضارة العقلية الممتازة عموما ما هو إلا تاريخ حركة الشعوب الأوروبية. وبأن ماقدمته المجتمعات الشرقية لا يخرج عن كونه تجليات ومواقف دينية خالصة، وهذه لاتدخل مباشرة في الحقل الحضاري، ذلك الذي يبقى حكرا على صانعي الحضارة الممتازين في الغرب.

قبل الحملة الفرنسية كان أكثر الأوروبين يستمدون أفكارهم عن مصر من مصدرين: الكتاب المقدس من جهة، ومن جهة أخرى الذكريات البعيدة عن مواجهات الحروب الصليبية. وكانت مصر الفرعونية عند الأوروبين هي مصر الطغيان، مصر موسى والخروج، مصر يوسف والسنوات السبع العجاف[1].

ومارست تلك النزعة دورا كبيرا في القرن التاسع عشر لايمكن أن يفهم بعيدا عن التأثير الإستعماري والأمبريالي بعد ذلك. ونستطيع أن نرى في «هيجل» (١٧٧٠ - ١٨٣١) ممثلا هاما لبديات المركزية الأوروبية في التفكير الأوربي الحديث، فهو قد بلورها خصوصا على صعيد التفكير الفلسفي.

وتتسع أبعاد المركزية الأوروبية لتتحول إلى أحد أشكال الوعي الذاتي الطبقي والقومي للبرجوازيات الأوروبيه المتطورة بإتجاه الأمبريالية. وقد ظهرت تلك النزعة بصيغ متعددة منها صيغة نظرية عرقية دعا إليها أرنست رينان (مات عام ١٨٩٢) الذي ميز بين عرق سامي وأخر آري معتبرا أن الأول منهما - ويدخل العرب فيه - أقل مرتبه من الثاني على صعيد الفكر العقلي عموما والفلسفي خصوصا، بعيد القدرة على التحليل والتركيب أو

(١) محمد شفيق غربال تكوين مصر عبر العصور الهيئة العامة للكتاب ص ٢٨ - ٢٩

التفكير في دقائق وتفصيلات الوجود. وقد أسهم في تكريس وتخصيص هذه المصادرة مثقفون وباحثون من البلاد العربية.

والحقيقة ان من أهداف المركزية الأوروبية تعرية التاريخ والتراث الشرقي عموما من كل إسهام فكري ونقدي هام كثيرا أو قليلا. وجعلهما تاريخ وتراث الروحانيات والطرق الصوفية والقديسين والخرافات والتصورات الوهمية، أو تاريخ وتراث الملوك والسلاطين العتاه الأجلاف الجهلة العوام واللصوص والمفلوكين.

ومن جهة ثانية ترى فلسفة شبنجلر أن الحضارات مستقلة بنفسها. تمام الإستقلال الواحدة عن الأخرى. وأن ما يخيل إلينا من وجود تشابه بين حضارة وأخرى، إنما هو تشابه ظاهري لايكاد يتجاوز حد اللفظ. وقد أسهمت موضوعة شبنجلر هذه في ترسيخ المركزية الأوروبية في إبعادها السياسية التطبيقية والأيديولوجية العنصرية. وهي بذلك مهدت وسوغت ورافقت بدورها وبصيغة إستشراقية وبصيغ أخرى. الغزو الإستعماري والأمريالي الآري للشعوب الشرقية اللاآرية[1]

إشكالية العلاقة بين الغرب المتمدين والشرق المتخلف :

لقد إكتسبت النزعة المركزية الأوروبية شخصيتها عبر تأكيد وجود نسقين فكريين إثنين كبيرين في العالم الإنساني عامة: النسق الأول يتمثل بشخصية سامية بالمعنى الأثني العرقي تتحدد إمكانياتها وآفاقها الذهنية في كونها ذات بعد تركيبي إجمالي، غير قادر على إستيعاب وتاثر التقدم التقني والعلمي والسياسي والإجتماعي، تبحث عن أقرب الطرق لفهم الظاهرات الإجتماعية والطبقية، التي تستكين للأقدار دون محاولة لمواجهتها عبر عملية تحليلية عقلية منضبطة ورصينة بالإعتبار العلمي، أما النسق الآري فيفصح عن نفسه بصفته ذات طبيعة تحليلية تخصيصية

إن ما يهمنا في هذه المعارضات الذهنية المنهجية هو أحد عناصرها المتمثل بالتعارض

---

(١) د. طيب تريني من التراث إلى الثورة جـ ١ دار دمشق ١٩٧٩

والتقابل القطعيين بين ذهينيتين، ومن ثمة بين بعدين كونيين إثنين، اما الذهنيتان فهما الشرقية والغربية، في حين إن البعدين يتجسدان بالماضي والحاضر.

وكانت النتيجة الضرورية المنطقية رفض العصرويون التحديثيون التاريخ والتراث القومي رفضاً قطعيا على الصعيد المنهجي والثقافي، والإتجاه إلى ثقافة دول المركز

إذن الإستشراق يعبر عن مصالح الإستعمار والأمبريالية تجاه بلدان الشرق، وينطلق من موقع الهيمنة الغربية، ومن ثمة من مقولة التخلف التاريخي والدونية الفكرية لتلك البلدان، والوصول إلى الإعتراف بإستمرار قيادة دول المركز للحضارة العالمية، وهوامش متعددة لهذه الأخيرة

بيد أنه مع بروز طلائع حركة التحرر الوطني والإجتماعي أخذ يتضح إن المركزية الأوروبية لم تعد قادرة على إستيعاب الموقف الفكرى المستجد على صعيد بعض النتائج التي ترتبت على هذه الحركة، فكان عليها أن تتساقط تحت وطأة الدراسات المستفيضة في أوروبا نفسها ودول الشرق[1]، حول تاريخ الحضارات الشرقية القديمة وفي مقدمتها الحضارة المصرية القديمة.

ورغم قيام دول المركز بتصدير النظريات والمناهج والتحليلات والصيغ الجاهزة والبرامج والخبرة والتقنيات.. إلخ إلى جامعاتنا ومعاهدنا ومراكز البحوث لدينا، إلا أن ذلك لم يحقق نجاحاً حقيقياً لنا في الغالب، لأنها لم تراعي الخصائص القومية ولا الظروف العينية المحددة.

فالفكر وأشكال الممارسة الإجتماعية جزء من حركة الواقع ذاته، بتكوينه الذى يتمتع لدينا بعمق تاريخي كبير، وأول مثال لذلك هو خصوصية نشأة الدولة في مصر، وخطورة العامل الإيكولوجي فيها، وغياب الملكية الفردية على طول تاريخنا - على الأقل حتى منتصف القرن التاسع عشر - وعدم تعاقب المراحل التاريخية بالشكل الذى تم في مجتمعات غرب أوروبا. وفاعلية الدور المركزى للدولة، وإن حضارتنا لم تقم على أكتاف غيرها.. وسنأتي على أمثلة أخرى عديدة خلال فصول الدراسة.

(١) د. طيب تزيني في السجال الفكرى الراهن دار الفكر الجديد ط ٨٩ ص ١١٣ ، ١١٥

إن التفكير بواسطة ثقافة ما معناه التفكير من خلال منظومة مرجعية، تتشكل أحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها التى لها خصوصيتها، وهكذا فإذا كان الأنسان يحمل معه تاريخه - شاء أم كره - فكذلك الفكر يحمل معه آثار مكوناته وبصمات الواقع الحضارى الذى تشكل من خلاله[1].

إذن المطلوب هو البحث عن الكيفية الخاصة التى تعمل بها القوانين العامة للتطور، فى مجتمع محدد وظروف تاريخية ملموسة، لإكتشاف طبيعة هذه الحضارة وملامحها ومضمونها، وأهم خصائصها وإنجازاتها، من خلال إلقاء الضوء على التاريخ الإجتماعى الإقتصادى لجماهير المنتجين، فى إطار تكوين إجتماعى إقتصادى له طابع تاريخى محدد، ودون إلتزام مسبق بمفاهيم أو منطلقات فكرية مجردة تستلهم شكل التطور كما حدث فى المجتمع الأوروبى.

هل الزعم «بعالمية» علوم الإجتماع الغربيه، يستند إلى مشروعيه معرفيـــة أو تاريخيـــه؟

يرى عادل حسين (١٩٨٥) أن مدارس علوم الإجتماع الغربية ليست محايدة فلما، فقد أعيد تحليل وتركيب التاريخ على نحو يضع الحضاره الغربية المعاصره كغايه وحيده للتقدم العالمى المنشود، تقوم على الترويج (لمسلمة) تفوق الغرب، ومشروعيه سيطرته على العالم، وأن مسيرة التقدم هى رساله الغرب التاريخيه، وإن إشكاليه العلوم الإجتماعية هى كيفيه تطوير البنيه الإجتماعيه والبنيه السياسية على نحو يمكن الغرب من القيام بمهمته التاريخيه فى تحديث العالم وتمدينه، أى إعادة إنتاج السيطرة الغربية، ومطالعة ما حدث ويحدث من تطورات إجتماعية - إقتصادية - سياسية بعيون غربيه؛ ويضيف أن نظريات الغرب وعلومه الإجتماعية تصب دائماً فى خدمة التعبئه الأوروبيه العامه للسيطرة على العالم وإقتسامه، وتدمير الثقافة الوطنيه للشعوب والحضارات القديمه، مع ترسيخ نظريات تتمحور حول التفوق الأوروبى.

---

(١) د. محمد عابد الجابرى تكوين العقل العربى ط ٨٥ ص ١٣ ، ٥٩ ، ٦٤

لقد إستخدمت المناهج البحثيه والمفاهيم في أنساق أو نظريات كليه تصدر إلينا جاهزة. باعتبارها علما عالميا قابلا للتشغيل المباشر لدينا. وتحت إشراف خبرائهم أو وكلائهم. ثم أثبتت الدراسات الأمبريقيه والنتائج العملية أن التركيبات النظرية العربية تحمل خللا ما. بدلاله النتائج العمليه التي نشأت عن تشغيل هذه النماذج. والتي لا تحقق المصالح المستهدفه من منظور وطني [1] أو لاتوصلنا إلى معرفة صحيحة تعين على إتخاذ القرارات الملائمه (انظر مثلا توصيات البنك الدولي. والنتائج السلبيه لنقل التكنولوجيا بشكل مباشر. وأثرها في تخريب بيئتنا)

إن القسم الغالب من الصفوه المصريه قد إستوعبته الحضاره الغربية. بشكل أو بآخر فالحضاره الحديثه عندهم هي حضاره عالميه واحده. وهي كل لايتجزأ ولا يعترفون بأن لنا إنجاز حضاري متراكم متكامل. أو إبداع حضاري خاص بنا. وإختزلوا تاريخ العالم إلى تاريخ أوروبا. وعارضوا مفهوم التحدد الذاتي للأمه.

لذلك فإن الأمر يتطلب فرز محتويات الترسانه الغربيه. وعزل ما هو خاص غربي عما يصلح لأن يكون عاما عالميا. فمثلا الأمه والدوله المركزيه عندنا تتخذان مضمونا خاصا وفقا لطبيعة تكونهما التاريخي فالأمة والدولة ليستا إنجازا حديثا شكلته البورجوازية. وارتبط إلى حد كبير بمصلحتها في توحيد السوق الداخليه. وفي المشاركة في مشروع السيطره الخارجيه كما حدث في الغرب الامه والدوله المركزيه في مصر تشكلتا في بلادنا منذ زمن بعيد. وقبل أن تظهر البورجوازيه على مسرح التاريخ بقرون طويلة. والملتزمون عندنا لم يكونوا إقطاعيين على النمط الغربي. ولارجال الأعمال عندنا كان لهم نفس الدور الذى أدته بورجوازيتهم. ولم يكن للصراع الطبقي بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال في مصر نفس الدور الكبير الذى كان لهما داخل السوق الإجتماعي الأوربى ... الخ [2].

والمثال المعاصر الذى يمكن إستخدامه بخصوص الممارسات النظرية المستقلة التي

---

(١) عادل حسين نحو فكر عربي جديد دار المستقبل العربي سنة ٨٥ ص ٢١ . ص ٢٩

(٢) عادل حسين المصدر السابق. ص ٣٢

تتسم بالإبداع نجده في تجربة الصين فنقطة البدء في تحليلاتهم وتركيباتهم النظرية وممارساتهم السياسية كانت الأمه الصينيه ذات العمق القومي.

لذلك كان مفهوم التنمية والنهضة مشروعا متمحوراً حول نفسه. وهو الذى حدد لهم المواقف والعلاقات وإتجاه الحركة. وإستخدموا آليات الوحدة والصراع والتوازن بمرونة عالية. وإستخدموا مفاهيم الجبهة الوطنية والتناقض الرئيسي والتناقضات الثانوية. تم التنمية المستقلة المتمحورة حول الذات[1]. وبناء هيكل إقتصادى متكامل داخليا في الأساس، وإن يوجه الجهد التنموى بقرارات من الداخل. بهدف إشباع الحاجات الأساسيه الإجتماعية للمواطنين. وكان ذلك يعني في النهايه سيطره السلطة المركزيه على مفاتيح الإقتصاد القومي.

التواصل التاريخي لا يعني السلفية :

إن إستمرارية التاريخ تشكل إطاراً مرجعياً دائما وظيفته على صعيد الوعي إنه ينظم التاريخ، وتفصل فيه بين ما قبل وما بعد، وتمد أصحابها بوعي تاريخي. يجعلهم يتجهون إلى المستقبل دون أن يتنكروا للماضي[2] أما السلفية فهي رؤية أو ظاهرة ميتافيزيقية لاحدلية. منهجها طوبوى يعتمد على التأمل العقلي، ويتجاهل وقائع التاريخ، ويتنكر لحقائق المجتمع، ويستند إلى أصل مطلق غير خاضع للبحث والنظر العلمي النقدى. تعتمد على تشويش سياق التواصل التاريخي بتضخيم أحد أبعاد الوجود وهو الماضي، ومحاولة إنتزاع الحلول والمواقف المطلوبة للمشكلات والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإيديولوجية.. إلخ من هذا الماضي[3].

نظرتها دائرية إنتقائية لا تاريخية. لا تعترف بأن جوهر التاريخ هو صراع حول مصالح إجتماعية إقتصادية وسياسية، وتغلف ذلك كله بغلاف مثالي، وتحول التاريخ الى منظومة

---

(١) عادل حسين. المصدر السابق. ص ٣٤

(٢) د. طيب تريني. المصدر السابق. ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٣) د. محمد حافظ دياب سيد قطب الخطاب والإيديولوجيا دار الثقافة.

من الأمنيات والمثل المفقودة، وليس إلى علم إستكشاف جوهر ومضمون الحركة التاريخية الإجتماعية القومية. وتحديد سياق حركتها وإتجاهاتها. وأسسها المادية والإجتماعية[١].

إننا لانملك تجاهل تاريخنا القومي بكل تراثه . والمطلوب هو إستيعاب هذا التاريخ إستيعابا عقليا نقديا، فنفهمه في إطار ملابساته التاريخية والإجتماعية المعاصرة[٢].

الخصوصية والإبداع :

سبق القول أن المقصود بالخصوصية أن نأخذ الظروف العينية المحددة. والخصائص القومية في الإعتبار. عبر العمق التاريخي لهذا المجتمع، لتحديد سماته الخاصة . والمطلوب أن تكون الخصوصية نقطة ارتكاز أو مرجعية لأى ابداع أو تحديد في الحاضر والمستقبل. طالما أننا نتجه إلى نجاح المشروع القومي ونسعى إلى تحقيق التنمية المستقلة كهدف استراتيجي ثابت. لأن البعد عن كل ما هو قومي اغترابا عن الهوية القومية وسقوطا في هوة التبعية[٣]. والمطلوب ان نكون إمتدادا خلاقا للسياق التاريخي القومي بكل منجزاته الايجابية

والسؤال الذى يطرح نفسه هل الهوية ثابتة مجردة مطلقة، وقيد على حرية تطورنا، وتجميد لكل ما يتفتح به الواقع من امكانيات للتغيير والتجديد. أم هى الانا القومي والاجتماعي في صيرورتنا الاجتماعية والتاريخية، أى في واقعنا الحي. في صراعاتنا، في تطلعاتنا واحتياجاتنا المادية والروحية، في اجتهاداتنا وابداعنا في عصرنا

يقول محمود العالم انه ليس هناك انفصال بين الابداع والخصوصية، فالابداع هو

(١) د. عبد الحليم محمد التراث بين الأصولية والعلمانية اليسار العدد ٥٠

(٢) محمود أمين العالم مفاهيم وقضايا إشكالية دار الثقافة الجديدة ص ٨٥

(٣) توحد بالفعل ثنائية عدائية رافضة بين الأنا القومي وبعض تجليات المستعمر الرأسمالي العنصري، كرد فعل عكسي للتمركز الأوربي على الذات، في نفس الوقت يمكن أن توحد بشروط معينة- اهداف مشتركة ممكن ان تجمعنا مع الآخرين من اجل اهداف انسانية كانقاذ البيئة وحمايتها من التلوث وهدر الموارد والقضاء على الجفاف والمجاعات والدفاع عن حقوق الإنسان وحق تقرير المصير

تجديد للذات بتحديد الموضوع، فلا ابداع خارج نطاق الذات وبها. والذات هي محصلة الخصوصية وحاملتها. ولأن الخصوصية متعددة العناصر والانساق - فهي تتضمن انساقا ذاتية وموضوعية، وجغرافيه وبيئية واجتماعية. ومادية وروحية - لأنها محصلة خبرة تاريخية متعددة العوامل والآليات. لهذا فإن خصوصية النشأة تقدم للابداع مادته. والابداع هو صياغة لعناصر الخصوصية وتجاوزا لها في آن واحد. بسبب العلاقة الجدلية بينهما. فلا ابداع بغير خصوصية كمصدر حي. ولكن الابداع لاتتحقق قيمته بخصوصية مصدره فقط. وانما بمقدار ما يحققه الابداع من تجديد واضافة في الخبرة القومية والانسانية[1].

ـــ ـــ ـــ

(١) محمود أمين العالم، مفاهيم وقضايا اشكالية، دار الثقافة الجديدة، ص ٩٣-٩٥

الفصل الاول

خصوصية التكوين الاجتماعى المصرى

العصر المطير والصيد :

نقطة البداية في تطور الحضارة هي ما لحق المناخ من تغيير جوهرى في نهايات العصر الحجرى القديم. تغيرت معه البيئة الطبيعية تغيرا جذريا هي الأخرى والصورة العامة السائدة والمتفق عليها بين أغلب الاركيولوجيين يمكن أن تبسط في أن ما هو اليوم نطاق الصحارى في وسط العالم القديم كان يعيش في ذلك الوقت في ظل عصر مطير.

ومن ثم كان وجه الإقليم كالسفانا او الاستبس تغطيه الحشائش والأعشاب الغنية والحيوان الغزير. وعليها عاش الإنسان صيادا عرف القنص دون الاستئناس. وجامعا عرف الحصاد قبل البذر هذا بينما كانت أودية الأنهار كثيفة بالمستنقعات والآجام أو الأدغال. والمقدر أن هذا العصر المطير قد غلف الصحراء المصرية لنحو ١٢٠ ألف سنة من حوالى ١٣٠ ألف سنة إلى ١٠ آلاف سنة مضت حين حل الجفاف الحالى.

وبطبيعة الحال فإن البيئة الطبيعية في مصر تغيرت في ظل العصر المطير تغيرا جذريا. فقد كانت الصحراء مرصعة ببحيرات عديدة. ووجدت الأدوات الحجرية القديمة منتشرة في كل جهات الصحراء الكبرى. مما يدل على أن الإنسان كان يغطى وجهها جميعا. حيث كان يجتمع ويتركز بصفة خاصة حول مناطق البحيرات في قطاع الداخلة والخارجة وبير طرفاوى وبير مساحة وجبل العوينات النخ.

ومنذ ٢٥ ألف سنة بدأ الإنسان يتسرب إلى وادى النيل. غير أنه لم ينتقل إليه ويستقر به نهائيا إلا منذ ١٥ ألف سنة تقريبا[1]

---

(١) د. جمال حمدان. شخصية مصر. جـ ٢. عالم الكتب. ط ١٩٨١. ص ٣٦٩، ٣٧١
وسليم حسن. مصر القديمة في عصر ماقبل الأسرات. الهيئة العامة للكتاب

عصر الجفاف والانتقال إلى الزراعة :

بدأ الجليد في أوروبا بنحسر ويتراجع تجاه القطب. فأخذ العصر الجليدى في الشمال والعصر المطير في الجنوب في الانتهاء بالتدريج الشديد على شكل ذبذبات. بينما أخذ الجفاف على العكس يسود بالتدريج هكذا منذ ٧٠٠٠ سنة ق م اى منذ نحو ٩٠٠٠ سنة الآن بدأ ما يسمى عصر الجفاف. ومع الوقت تم تصحير المنطقة. وتبلورت الصحراء كما نعرفها اليوم

هنا تحتم على كلا الحيوان والإنسان. مطرودا بالجفاف. أن يهاجر بسرعة ليتجمع في الأودية النهرية التي على العكس تحسنت بالجفاف ظروفها من خلال صرف المستنقعات واختفاء أو تخفيف الأدغال. وكان النيل والرافدين أهم تلك الأودية في المنطقة ولذا كانا القطبين أو البؤرتين الأساسيين اللذين أحتشدت فيهما مظاهر الحياة الجديدة. فالزراعة بدأت تحت ضغط أزمة مناخية هي الجفاف.وبفضل الجفاف تخفف الوادى من غطائه النباتي الاستنجى المصمت المشبع القديم

المهم على أية حال أنه لم يعد في البيئة الجديدة المحصورة والمحدودة من مجال للحرفة القديمة الصيد. بل لزم الاعتماد على جمع النباتات البرية. ثم تقليد الطبيعة باستنباتها. فكان اكتشاف الزراعة ومع احتماع الإنسان والحيوان تم استئناسه (وربما تم ذلك أول الأمر بصيد صغار الحيوان الرضع ثم تربيتهم في الأسر. وربما أرغم هذا أمهاتهم من الأناث على الخضوع للأسر والإيلاف في مرحلة تالية. مكنت بدورها من أستدراج ذكورهم الكبار إلى الوقوع في الأسر في مرحلة أخيرة). وبذلك تمت نقلة ثورية من اقتصاد استهلاك الغذاء الى اقتصاد انتاج الغذاء

فالمصريون حين هبطوا الوادى في فجر التاريخ وجدوا بيئة بدائية لاتصلح للسكنى والاستغلال المستنقعات والبرك والادغال والأحراش والنباتات والحيوانات البرية . وكان عليهم أن يغيروا هذا كله بالجهد الشاق والعمل الجماعي المضنى المتصل في تطهير وشق المصارف والترع. ومجابهة أخطار الفيضان أو الجفاف وضبط النهر واستنبات الأرض

لقد كان على المصرى أن يكون حضاريا قبل ان يكون زارعا. وكان عليه أن يحول

اللاندسكيب الطبيعي إلى لاندسكيب حضاري بالدم والعرق وفي كلمتين بغير الري، بغير الإنسان المصري. فإن مصر الوادي هي: إما مستنقع هائل أو صحراء قاحلة

ولم يكن هذا الجهد الخارق الجسيم لينتهي مرة واحدة. وإلى الأبد بعد أن تم أول الأمر. فإن طبيعة البيئة النهرية تستدعي استمرار التطهير والتقنيل وحفظ السدود والصرف بانتظام. فلامحل للقعود أو الراحة بعد بذل الجهد الأول. ولعل هذا كله كان أشق في الدلتا منه في الصعيد كذلك كان خطر الفيضان دوريا متجددا. وبذلك عاشت مصر دائما في خطر من الداخل كما عاشت في خطر من الخارج، فكان التحدي متجددا، ولكنه كان بمثابة المهماز الدائم للسكان وحافزا على الابتكار المستمر وبغير هذا كله لظل الوادي كما كان أول مرة منذ عصر الجفاف مستنقعا كبيرا مسدودا. وبيئة اسفنجية ملارية طاردة تئد الحضارة بدلا من أن تلدها.

إن الطبيعة البيئية لنهر النيل ليست وحدها كل شيء، بدليل أن ثمة في العالم انهارا كثيرة دون أن تعرف وديانها حضارة على الإطلاق أو حضارة ذات قيمة أين مثلا مسيسبي الهنود الحمر من نيل مصر؟ حتى أنهار الحضارة في العالم القديم لاتقارن بالنيل من حيث الاستجابة الحضارية. إنما هي عظمة الاستجابة التي استجاب بها المصريين لصرامة التحدي.

مصر هبة مشتركة من النيل والمصريين :

والإنسان انما يصنع نفسه، ولكن داخل البيئة لا خارجها. فمصر هبة النيل طبيعيا، وهبة المصريين حضاريا النيل خلق اللاندسكيب الطبيعي، والمصريون خلقوا اللاندسكيب الحضاري ان بيئة النيل هي الخامة والمصري هو الصانع، والمقولتان متكاملتان. لقد وفر النيل والشمس خامات الحياة، ولكن كان لابد لصنعهما من معركة ضد الموت: ضد خطر الفيضانات وضد الرمل والملح إلخ ولهذا كان الجهد البشري شرطا للتقدم[1]

---

(١) جمال حمدان المصدر السابق، ص ٤٥١

ومحمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، ص ١١، الهيئة المصرية العامة للكتاب

تطور الحضارة الزراعية :

ترك لنا كل من العصر الحجرى الحديث وما قبل الأسرات في مصر عددا من آثار الحلات الزراعية تضم مخلفات من الحبوب والمحار والفؤوس والمناجل الحجرية وقطع النسيج والأدوات المنزلية، إلى جانب الأقواس والسهام وكذلك الخطاف والسنارة، مما يدل على أنهم جمعوا إلى حين بين الزراعة وتربية الحيوان والصيد البرى وصيد الأسماك يستكملون به غذائهم. وتمثل هذه الحلات أو المواقع مراحل متراتبة من نمو وتطور الحضارة الزراعية، وبصفة محددة مراحل انتقال من اقتصاد الزراعة والجمع إلى اقتصاد الزراعة والتربية والصيد

وأهم حضارات العصر الحجرى الحديث أربع هى على الترتيب الزمنى. دير تاسا، مرمدة، الفيوم، المعادى ولم يعثر على الحلات الحفرية في معظم الدلتا، لتآكل الحفريات وصعوبة البحث تحت طميها الرطب السميك وأيا ما كان، فإن المهم أن ذلك الموقع الهامشى المتواتر قد يشير إلى المرحلة الانتقالية في حركة هجرة السكان من قلب الهضبة الصحراوية في قلب الحجرى القديم من قبل، إلى صميم وادى النيل في صميم الحجرى الحديث فيما بعد[1]

أصل محلي أو مستورد :

يوجد رأى يتجه إلى أن الزراعة واستئناس الحيوان دخلا مصر أثناء عصر ما قبل الأسرات الأوسط على أن هناك كشوفا جديدة بمصر خلال السبعينيات ترجع إلى العصر الحجرى القديم، ولكنها تتجاوز كل حضاراته السابقة في القدم، بحيث تنسخ ببساطة كل نظريات أصولها أحيد وأهم هذه الكشوف ثلاثة: سيوة، النوبة، جنوب الصحراء العربية.

ففي سيوة عثر على بقايا حضارة زراعية - تم تحديدها بالكربون المشع ١٤ بنحو ١٢ ألف سنة قبل الميلاد، أى على الأقل ضعف عمر أقدم الحضارات التى سبق العثور عليها في الوادى.

---

(١) د. جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٣٧٨

في النوبة كشف الحفائر عن أدوات صوانية بوادى الكوبانية شمالي أسوان يرجع تاريخها إلى اكثر من ٣٠ ألف سنة. وعثر على رحايات قديمة في منطقة توشكى ترجع إلى نحو ١١.٥٠٠ سنة. وتدل بذلك على طحن الغلال ومعرفة زراعة الحبوب وفي غرب أبو سمبل بنحو ١٠٠ كم وجدت بمنطقة النطفة ادلة على استئناس الحيوان منذ ٨١٠٠ سنة

إن الكشوف والبحوث الحديثة في السبعينات في أرجاء مصر الصحراء والوادى أعادت تأكيد الاستمرارية الأساسية في الحضارة الزراعية المصرية،مبرزة عصر التكامل البيني الحضارى او الجغرافي - الأركيولوجي بين الوادى والواحات أو بين النيل والصحراء وناسخة بذلك كله في النهاية فرضية استيراد الحضارة الزراعية من خارج مصر.

أن الكشوف الأحدث في سيوه رجعت بسنه العصر الأركيولوجي في الشرق القديم إلى ١٤٠٠٠ سنه ق م. أى قبل أقدم كشف آخر معروف حتى الآن في المنطقة ببضعة الاف كاملة وأعادت مصر الى قلب منطقة النواة بدلا من هامشها. وفي كل الأحوال فإن الحضارة المصريه القديمه لا هي آسيوية المصدر. ولا هي حتى بالمقابلة أفريقية الأصل. وإنما هي ببساطه ولكن بصرامه مصرية الأصل والمصدر والنشأة والمهد جميعا[١]

خصائص العلاقات الإجتماعية في المرحلة البدائيـة :

طوال عشرات الألوف من السنين. ظل تاريخ البشرية هو تاريخ المشاعية البدائية. كان الإنسان خلال هذه المرحلة تحت رحمة الطبيعة

وقد برهن الإنسان حقيقة طوال هذا التاريخ أنه يمتلك مواهب فذة. ميزته عن جميع الكائنات الحية الأخرى. هي قدرته على صنع الأدوات التى ساعدته في الحصول على الطعام. فبالأدوات المصنوعة من الحجر والفؤوس الحجرية وعصى الحفر والحراب والسهام. استطاع أن يشن نضالا فعالا ضد عالم الحيوان المحيط به. وهذا أدى تدريجيا

(١) جمال حمدان. المصدر السابق. ص ٤١١

الى ظهور الصيد. وقبائل الرعي التي اشتغلت بتربية الماشية. وبدأ يستقر بجوار أماكن الشرب والحيوان ويمارس الزراعة البدائية.

ان استخدام أدوات العمل التي أوجدها من الطبيعة ساعد النشاط العملي للإنسان القديم. وسهل البدء في أحداث تحويلات في الطبيعة نفسها. ساعدته على اشباع بعض حاجاته. وطورت تكوينه البيولوجي. نتيجة التحسن في التغذية. وممارسات العمل. وبالتدريج أخذ جهده ونشاطه العملي يتحول أكثر فأكثر من شيء غريزي إلى عملية واعية[1]

ومع زيادة قدرة الانسان على العمل. زادت أدواته التي يستعملها اتقانا. وهذا جعله أقل إعتمادا على قوى الطبيعة. وثبت سيطرته وسلطانه عليها. وغير حياته برمتها

لقد أحدث صنع الأدوات الحجرية واستخدام النار والسهم والقوس. واكتشاف فن تربية الماشية. ثم اكتشاف الزراعة البدائية. تغييرا له وزنه في أسلوب حياة انسان ما قبل التاريخ

ان استخدام الأدوات الجديدة أدى إلى نمو انتاجية العمل. فقد بدأ الانسان المصرى ينتج أكثر بقليل مما يلزم لاستهلاكه الفورى. وأن يخزن ويراكم هذا الفائض تحسبا للطوارىء. الأمر الذى سمح للجماعات بالمكوث مدة أطول في مكان واحد. وبدأت تكف عن حياة الترحال. وتنتقل بالتدريج إلى أشكال من الإنتاج تتطلب وقتا أطول. أى الى الزراعة وتربية الماشية

أدى ذلك إلى ارتفاع انتاجية العمل باطراد. وساعد على تركيم التجربة والمهارات الانتاجية وعادات العمل الجماعية. وإلى تحصيص أدوات الإنتاج. واستتبع تطور القوة المنتجة تغييرا في تنظيم المجتمع البشرى. فحلت محل القطيع البشرى البدائي. جماعة إنتاجية أكثر متانة هي المشاعة العشيرية. يربط أعضائها فيما بينهم العمل المشترك والتقسيم الطبيعي للعمل بين الرجال والنساء. والواجبات المشتركة داخل الجماعات.

واتسمت علاقات الانتاج بسمة علاقات اناس يعملون معا. على قدم المساواة حسب كفاءاتهم. من أجل بعضهم لبعض. والأرض بما فيها من ثروات تستخدم بصورة مشتركة.

---

(١) سيرومولسكي النظام المشاعي البدائي

لأنها كانت ملك للجماعة كلها. وذلك حتم التوزيع المتساوى فى المجتمع البدائى، لأن منتوجات العمل كانت بالكاد تكفى لسد حاجات المجتمع الحيوية، والمحافظة على حياتهم. وكان أعضاء المشاعة يمتلكون بصورة جماعية جميع وسائل الإنتاج. لذلك نجد أن المجتمع البدائى خالى من الطبقات والصراع الإجتماعى

وبظهور الزراعة اكتسب الإنسان المصرى عادات فى العمل، وتجارب جديدة. وأخذ يعرف بمزيد من العمق سنن تطور الطبيعة، ويصنع أدوات جديدة للإنتاج.

أن التغيرات التى طرأت على الإنتاج، استتبعت تغيرات لاحقة فى تنظيم جماعات الناس، فأخذت الصلات بين العشائر المتجاورة تتوطد وتتوحد، بهدف الدفاع عن النفس ضد الوحوش والكوارث الطبيعية، وحماية احتياطات المؤن والمساكن من غارات الأعداء، وهكذا أدى تكوين شكل أوسع للاتحاد إلى توسيع الملكية الجماعية. وأدى الزواج الخارجى الى تعزيز الصلات بين العشائر المترابطة. وتقارب لغات العشائر التى يجمعها أصل مشترك، واقتصاد مشترك، وحولها إلى مجتمع عشائرى مستقر نسبيا، وتكوين لغة للعشيرة بأسرها، وانتشار أفكار عامة مشتركة أيضا تكوين فكرة صحيحة عن التشكل الخارجى لمختلف الأشياء والظواهر فى الطبيعة

وساهم كل فرد فى العشيرة فى انتاج الثروة المادية بكافة أدوات الإنتاج بصفتها ملكية مشتركة. وكان الناتج يقسم بينهم بالتساوى، ويتمتع جميع الأفراد بحقوق متساوية. وكان نفوذ أى فرد ومركزه يتوقف على دوره فى العملية الإنتاجية. وشجاعته وخبرته ومهاراته وجميع شئون العشيرة والقبيلة كان يقودها الزعماء ومجالس الزعماء المنتخبين من أفراد الجماعة. وكان نفوذ الزعماء مشروطا بصفاتهم الشخصية التجربة والمهارة فى الصيد والبسالة الحربية والحكمة. ولم تكن سلطتهم وراثية. ولم تكن توجد أى مؤسسات على شاكلة الدولة.

فى المرحلة التى تلت التحول من التجوال إلى الاستقرار، انتقلوا من مجرد الصيد والقنص والجمع إلى الأشكال الأولى لتحويل الطبيعة. أى الزراعة. وفى هذه المرحلة إنفصلت الزراعة عن الرعى، وأصبح الاستزراع الجماعى هو الشرط لحق الانتفاع بالأرض، باعتباره ملكية جماعية. وتوقفت معيشة الأفراد على انتمائهم إلى العشيرة التى وضعت يدها على الأرض التى تزرعها

وفي مناطق معينة ارتبط هذا التحول بظهور النمط الآسيوى الذى اكتشفت في ظله أدوات الزراعة. وتربية الحيوانات وفنون التشييد. وعلوم الحساب والكتابة كما ظهرت الأديان. اى أن التحول إلى الزراعة المستقرة. بواسطة الرى الصناعي أطلق قوى انتاجية جديدة. فيعتبر النمط الآسيوى مرحلة أكثر تقدما من الصناعة البدائية. المعتمدة على الألتقاط ثم الزراعة المتجولة[1]

غير أن طبيعة الإنتاج في أحواض الأنهار استوجبت التنسيق بين المشتركات القروية. وبالتالي أوجدت الاحتياج إلى وظيفة إجتماعية أعلى. في الوقت نفسه الذى وجد فيه فائض إنتاج يعطي لصاحب تلك الوظيفة فرصة التمتع بامتيازات مادية أكثر. وفي أحيان أخرى لم يكن ذلك التنسيق الإنتاجي هو القضية الأولى. بل ضرورات الدفاع والحماية من غزوات الرعاة المحيطين بالوادى

لذلك وجدت الدولة باعتبارها الممثلة الأعلى للمصلحة الجامعة بين المشتركات القروية. فهي التي تملك الأرض من الناحية الشرعية. وتستولى على فائض العمل في صورة الضريبة أو الحرية الجماعية.

الثورة الزراعية الأولى

تبدأ ٧٠٠٠ ق م وتنتهى ٣٢٠٠ ق م فتعني أن الاستقرار الزراعي في مصر بدأ منذ ٩٠٠٠ سنة على الأقل واستمر بعدها في توطن نادر دون انقطاع

وتمتاز ثورة الزراعة الأولى بمركب حضارى أساسي يتألف من ثلاثية. الرى شبه الطبيعي. الزراعة البسيطة. القرية. فالزراعة هنا تعتمد بعد إزالة الآجام والأدغال وتصريف المستنقعات وتطهير البردى. على الحد الأدنى من الرى الصناعي والأقصى من الرى الطبيعي

بمعنى ان الجسور والترع كانت أولية بسيطة ومحلية. ولم تكن الزراعة تغطى كل أرجاء الوادى. اما مركب الزراعة البسيطة فيعني الزراعة والصناعات المرتبطة. ويتألف

---

(١) احمد صادق سعد. تاريخ مصر الإقتصادى الإجتماعي. ابن خلدون. ص ١٢

أساسا من ثلاثية: الحبوب، الفخار، النسيج والنسيج هنا يعنى الكتان. والفخار يدوى الصنع يستخدم في تخزين الغذاء والحبوب خاصة. لاسيما أن الزراعة كانت حولية والإنتاج قاصرا على موسم واحد[1] والقرية هي الشكل الأساسي للاستقرار الزراعي. فما انتزعت من اللاندسكيب الطبيعي البدائي إلا بالجهد الجماعي الشاق المضني. والإنتاج محدود نوعا قوامه الإكتفاء الذاتي

الثورة الزراعية الثانية: الحقبة الفرعونية :

بدأت مع توحيد مصر السياسي، أى مع بداية عصر الأسرات ٣٢٠٠ ق.م. أنها هي المركب الحضاري الفرعوني بالمعنى المعروف في أذهاننا. وهي القمة الانفجارية المتطورة لتطور طويل وئيد طوال الثورة الزراعية الأولى ويمكن تميزا لها عن الثورة الأولى أن نوجزها في ثلاثية: الري الصناعي، الزراعة المركبة، المدينة. فقد بدأ مينا بالتوحيد. ثم كان هو الذى وضع هيكل نظام الحياض المعروف بجسوره الطولية والعرضية وترعة وقنواته الشبكية على الضفة اليسرى. بينما ستمده الأسرة الـ ١٢ فيما بعد على الضفة اليمنى

أصبح الري الصناعي محكما أكثر منه طبيعيا أو بدائيا. وكان معنى هذا تمام الاستقرار، وشمول الزراعة لكل الوادي ونهاية المستنقعات والنباتات البرية. أما الزراعة المركبة فتمثل تقدما كبيرا على الزراعة البسيطة، فمحل الفأس الخشبي اليدوي حل المحراث الذى يجره الحيوان. وحتى ١٥٠٠ ق.م كانوا يحصدون الحبوب بالمنجل الصواني، ولكن بعد ذلك التاريخ عرف المنجل البرونزي، كذلك عرفت عجلة الفخار منذ الألف الثالث ق م وحلت محل الفخار اليدوي.

وفي النتيجة فلقد تفجرت ثورة أخرى مترابطة في الإقتصاد والإنتاج وتقسيم العمل الإجتماعي وزاد الفائض الإنتاجي. وبدأ تراكم الفائض ينعكس في ظهور نخبة مالكة حاكمة متميزة عن المنتجين المباشرين[2].

---

(١) د. جمال حمدان المصدر السابق، ص. ٤١٣

(٢) د. جمال حمدان المصدر السابق، ص ٤١٣، ٤١٦

تلك بإيجاز شديد هي أهم معالم مرحلة ما قبل الأسرات. وبنظرة عامة نستطيع أن نرى أنها تمثل مرحلة انتقالية من الناحية التكنولوجية، وواضح أنها هي المرحلة التكوينية الشاقة التي تسد معظم الثغرة أو الفجوة الواسعة بين سنة ٧٠٠٠ ق.م وسنة ٣٢٠٠ق.م. وتمثل الحلقة الصلبة بين المجتمع الحجرى الحديث بمستواه المحدود بالضرورة، وبين مستوى الحضارة الفرعونية.

تشكيل التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصرى

فى محاولة تتبع التكوين الإقتصادى المصرى علينا أن نسجل نشوء بعض سماته. وبعض خصائص النمط الآسيوى فيه - كما تبينه المعلومات المتاحة - لنتمكن من إيجاد تفسير يلقى ضوءا على آلياته وعلاقاته المتبادلة

عهد تثبيت النمط واستقراره :

لقد استغرقت هذه العملية حقب طويلة، امتدت من قبل قيام الأسرة الأولى حتى الدولة الحديثة. أى ما يقرب من ٢٠٠٠ سنه. ولذلك بدأت العملية نفسها - فى أذهان معاصريها - أمرا لاتعرف له بداية لأنها غارقة فى ظلام الأزمنة السحيقة، ولذلك أيضا اتخذت قوانين النظام الإجتماعى شكل التقاليد والعادات وتسامت إلى المعتقدات الدينية.

وتشكل الأسرات الفرعونية الأولى ما يسمى بالدولة القديمة، وبها نجد السمات الأساسية للحضارة الفرعونية قد تبلورت إلى حد بعيد. وبالأحرى أيضا نجد اللبنات الجوهرية للنمط الآسيوى للإنتاج قد وضعت، أى أن عصر ما قبل الأسرات مقدمة منطقية - من الناحية التاريخية - لوجود النمط الآسيوى فى مصر. كما كان أيضا مقدمة اجتماعية اقتصادية له.

لقد مرت العملية خلال مرحلتين: قيام «المدن الدول» ذات سمات انتقالية. ثم هدمها هدما لم يكن تاما. أبقى على طبيعة إنتقالية معينة فى التكوين المصرى.

وارتبط التقدم التقنى - وخاصة التقدم فى الرى ثم بداية الرى الاصطناعى - بايجاد تقسيم أوسع للعمل داخل العشيرة، وتمتع مشايخها بامتيازات وظيفية فى أول الأمر ثم موروثة بعد ذلك (النبالة العشائرية)، كما ارتبط بظهور تخصصات اجتماعية اقتصادية «حرفيون، تجار، كهنة» أى أجنة غير متطورة للتمايزات الطبقية. وهى أمور وضعت فى أيدى المجتمع وسائل فعالة لفرض نوع من الانضباط على سكان زاد عددهم فى نفس الوقت الذى كانت تزداد الفوائض الناجمة من الإنتاج الأكثر كثافة واستقرارا.

وأن الصراعات المحلية أو الأوسع نطاقا، وما صاحبها من جمع الغنائم وفرت مصدر

آخر للفوائض. وبالتالي للتراكم. في نفس الوقت الذى كانت ترتبط بتكوين أجهزة قهرية وعسكرية. أى مؤسسات الدولة[1]

ويبدو أن تطورات مشابهة وقعت في مصر العليا. ولكنها على مستوى المرحلة الوسطى للبربرية. إذ أن فيها الملكية الخاصة أقل ظهورا والتقدم الإقتصادى التقني والاجتماعي أقل تطورا. وتنتهي الحرب بين الشمال والجنوب بالقضاء على «المدن الدول» والتوحيد تحت سيادة الجنوب.

وعنت سيادة الجنوب أن تكون اليد العليا للبربرية في طورها الأوسط. وأن تتوقف عملية التطور التلقائي التي بدأت في «المدن الدول» بالدلتا وشرعت تؤدى إلى ظهور الملكية الفردية. وإلى خطوة أو خطوات في تقسيم العمل الاجتماعي وفى تشكيل المؤسسات السياسية والعليا (الدولة) متمايزة عن الهياكل العشائرية والقبائلية. غير أن العملية لم تكن عودة بسيطة إلى الأنساق التاريخي من الناحية الاجتماعية الاقتصادية. بل اعطت نتيجة مختلفة عن الطرفين اللذين تصارعا. إذ كانت جميعة إنصهرا فيها واحتفظت بسمات من كل منهما مندمجة. بقيت الملكية الخاصة (الأسرية) لأدوات العمل ومستلزمات الحياة المباشرة. كما بقى توزيع أرض الزمام إلى حيازات أسرية في إطار «مشتركية الزمام». وهدمت أسوار المدن وحصونها التي تحمي استقلالها. ولكنها بقيت كمراكز إدارية وحربية وصريبية.

وقضى على الطبعة السياسية لمجالس المشايخ العشرة. ولكنها ظلت كحلقة تمسك المشترك القروى وتسيطر على الزمام نيابة عن الدولة المركزية. وهدم الجانب الكبير للأنشطة السلعية «للمدن الدول». ولكن هذه الأنشطة تركزت في أجهزة الدولة حول الملك. وتعطلت أو أبطئت الخطى في اتجاه الانتقال السريع إلى عصر المعادن وخاصة الحديد. ولكن الدولة تولت أهم المهام الاقتصادية وهي تلك المتعلقة بالإشراف على الري الإصطناعي والتحكم فيه. وتميعت التمايزات الطبقية الناشئة داخل «المدينة الدولة».

(1) أحمد صادق سعد: نشأة التكوين المصرى وتطوره. دار الحداثة. ص ٦٤ وما بعدها

ولكن جاءت في مقابلها الفروق الواضحة بين طبقة المنتجين من جهة وبين الطبقة الحاكمة والمالكة في آن واحد.

واختفت المراكز الوليدة المبعثرة لأجهزة الدولة، ولكن هذه الأجهزة قويت مرة أخرى بتمركزها في يد الدولة المركزية الموحدة...إلخ. وفي جملة، كانت نتيجة الجميعة هجينا خاصا - هو النمط الآسيوى - في شكله المتطور، كأساس للتكوين المصرى [1] أدخل مصر عصر الحضارة - عصر الدولة - بصورة مبكرة عن شعوب أخرى.

وتوفر الأوضاع الجديدة موارد أعظم وأحوال أكثر رقيا إذ تخرج مصر من عصور البربرية إلى وجود الدولة، أى عصور الحضارة، في نفس الوقت الذى تضع حدودا على الملكية الخاصة وتشرع في تحويل مؤسسات المشتركات القروية إلى حلقات إتصال بين الدولة والمنتجين.

وثمة من الدلائل على أن عملية التحويل هذه إلى النمط الآسيوى لم تتم بكاملها في عصر ما قبل الأسرات وآن كانت قد خطت فيها خطوة كبرى، فقد استغرق تبلورها مرحلة الدولة القديمة. ونعلم أن فترة من الثورة الإجتماعية والفوضى - «المرحلة الإنتقالية الأولى» -جاءت بعدها، أنهاها ملوك الجنوب بفتحهم للشمال مرة ثانية، وأرسو تحويلات أشد عمقا وتثبيتا للنمط الآسيوى.

ونتساءل هل كان انتصار الجنوب في نهاية الأمر نتيجة الصدفة؟ أن التطور الذى أصابه الشمال إلى الأمام قد أحدث نوعا من التفريد في المجتمع (الملكية الخاصة البدائية، استقلال المدن والأقاليم عن بعضها)، دون أن يصل هذا التفريد إلى مدى النضج أو الاكتمال الكافي الذى يجمع الارادات المنفصلة في قوة موحدة جديدة. وبمعنى آخر كان الشمال يمر بمرحلة ضعف وبعثرة عند نهاية حروب التوحيد، وتشتت للقوى الإقليمية، وانعزال المشتركات بعضها عن بعض، في وجه التماسك الذى تمتع به البيت المالك في

---

(١) أصبحت طريقة الإنتاج تتكون من تشكيلة أو توليفة من عوامل متشابكة تتداخل وتتعايش فيما بينها، وتتسل جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتتمفصل حول نمط الإنتاج المسيطر.

الجنوب وخاصة أن العرش وراثى، ويرتكز على هيكل عشائرى كان أكثر قوة، الأمر الذى أعطاه بأسا غالبا فى تلك اللحظة التاريخية.

من الإقتصاد الافتراسى إلى الغنيمة وإلى الجزية :

لقد إحتاج تحقيق الثورة الحضرية - فى صورة إقامة المدن الدول - إلى شكل من أشكال تراكم «الأصول» اللازمة لتوفير أدوات العمل والخامات لتشييد المنازل والحصون والصوامع إلخ، وكذلك الأغذية وغيرها من المتطلبات لتشغيل عمالة كبيرة نوعاً ومركزة فى مكان واحد وأوقات معينة ووفرت بداية الإنتقال إلى «الزراعة الإنتاجية المنظمة» جزءاً [illegible] الفائض [illegible] كما كانت أجنة الدولة الأداة التى ركزت هذه

ولكن يبدو أن هذا الفائض الذاتى لم يخص كل التراكم اللازم لإنتقال المجتمع إلى مشارف الحضارة، وأن الباقى أتى نتيجة «للفتوحات الحربية» بما إستجمع منها من غنائم ومنهوبات، فسلسلة الحروب والنزاعات العسكرية التى شهدتها فترة ما قبل الأسر أطلقت أيدى المحاربين ومشايخهم على الأراضى المستزرعة والمستصلحة المنتجة للخيرات، وعلى ما فى الصوامع والمخازن والحصون من مخزون الطعام الموسمى ومنتجات الحرفيين ومعادن وأسلحة؛ وما فى الحظائر والمراعى والمنازل من قطعان المواشى، وأخضعت للفاتحين مجموعات سكانية - قوى بشرية - كانت قد تربت على بداية الإنضباط الإجتماعى بواسطة سلطة مشايخها.

وقد يكون المصدر الثالث (فيما أمكن تجميعه من نتائج) تجارة المقايضة التى أعطت مزايا للجانب الأقوى فيها، كما أن التحالفات والإتحادات التى تكونت فى تلك الفترة تحت قيادة أحد الملوك أو الأمراء إرتبطت على الأغلب بحق الطرف الأعلى فيها فى تلقى هدايا وعوائد أو قل جزية من الأطراف الأدنى قوة التى ناصرته.

ومع توحيد مصر ووضع القرى والأقاليم فى محل التبعية المستمرة إزاء الملك ودولته المركزية، أصبحت الغنيمة أمراً جارياً بعد أن كانت عابرة ومتقطعة فحسب، وصار خضوع المنتجين للمشترك الأعلى شيئاً راسيا بعد أن كان كل مرة مجرد نتيجة لحظ الإنتصار فى

معركة محددة. أى أصبحت الدولة صاحبة حق «فرض الجزية على السكان» وهى من السمات المميزة للنمط الآسيوى للإنتاج[1].

وسبقت الإشارة إلى أن هذه المدن الدول عرفت، إزدواجاً في الملكية: الخاصة والمشتركة، والثانية مستمدة جذورها من المشاعة العشائرية السابقة، ويعود هذا الإزدواج إلى أن الصيد والقنص وتربية المواشي كانت لاتزال تشكل جانباً هاماً من وسائل الحصول على لوازم المعيشة، وإلى أن الأرض البور والصالحة للإستزراع لم تكن تزال بمساحات شاسعة حول المشتركات، الأمر الذى يبقى على إمكانيات الزراعة العابرة والموسمية والإستصلاح، فلا يثار - بعد - إمكان إحتكار الأرض في أيد محدوده أى تملكها في شكل فردى.

الاسرية والعشائرية (إلى جانب الملكية الخاصة للمنقولات)، ووجه مشتركى فى تبعية الزمام

(١) يوحد إرتباط منطقى بين الإقتصاد المعتمد على القنص والصيد والإلتقاط - الإقتصاد الإفتراسي إزاء الطبيعة - وبين ذلك المعتمد على علاقة الجزية الناجمة عن التبعية الإجتماعية وكعلامة عليها: فمثلما كانت تؤخذ ثمار الطبيعة البرية عنوة، أصبحت تغتنم الخيرات التى أنتجها المهزوم أو الخاضع كحق ناتج عن العنف (حق الحرب). ومثلما كان يمارس القنص أو الجمع فى نفس المنطقة محدداً مع حلول الموسم السنوى لمرور القطعان البرية مثلاً، أصبحت تفرض الجزية على الأرض المزروعة بعد أن يأتى موسم الفيضان فيقوم بأخصابها.
فكانت هذه العلاقة الجديدة تفترض إستمرار العلاقة القديمة بين الإنسان المغتنم وبين الطبيعة، إذ تتضمن أن محصول الحقول ليس ثمرة الجهد الذى بذله المزارع، بل هبة من خيرات الطبيعة الخام، هبة الفيضان والنيل الذى يتفجر نبعه من الجنة. وليس المنتج «الفلاح» سوى وسيطاً فى هذا، يكفى عليه أن يجد قوته، ودوره الحقيقى أن يسلم هبة الطبيعة إلى صاحبها، قرين الطبيعة الواهبة، الملك الآله.
لقد أصبحت الأرضية الفكرية ممهدة للصهر بين قوى الطبيعة الخارقة - التى تعطى الخصوبة - وبين قوة الملك العضلية والقيادية بإنتصاره وفتوحاته. وصارت الطبيعة الآلهية لفرعون الأرضية العقلانية لحق الدولة فى أن تعود إليها ثمار الطبيعة لأنها صادرة عنها أصلاً ومنحة منها، أى أن الدين الفرعونى أرسى الدعائم الفكرية والشرعية للضريبة الجزية

كله للقرية، وإعادة تقسيم حيازاته بين الحين والآخر، وإنضم الوجهان أيضاً، أو إنصهرا معا، في ملكية الدولة لرقبة الأرض والموارد: فتبدو كأنها خاصة بالملك ولكنه - في الحقيقة - لايتصرف فيها على الأغلب إلا بإعتباره رمزاً للمشترك الأعلى، الذى تكون له السيادة النهائية على الموارد. وظلت تتأرجح الملكية بين هذين القطبين، ووضعها القانونى أو الشرعي يتخذ ظلالاً إنتقالية فيها اللونين مدة طويلة جداً[1].

غير أن الأنتشار التالى للرى الإصطناعى وما يستلزمه من تجميع القوى البشرية المحلية في مواسم معينة، وضرورات أخرى تتعلق بالإدارة الضرائبية والدواعى العسكرية (التعبئة المحلية المحدودة أو الرغبة في السيطرة القهرية على القرى) إلخ، قد عادت وقوت الجانب المحلى للمشتركية المصرية، رغم إنها لم تقض على الجانب العشائرى.

وكان هذا الجانب الأول - الزمام القروى - الإطار الذى تطور داخله التمايز الطبقى بين الفلاحين المزارعين والحائزين وبين المشايخ الأغنى والذين ينالون جزءاً من الفائض لإنتمائهم إلى الهيئة الأدارية، كما كانت خصائص الزمام - كهيكل إجتماعى إقتصادى - تضع حدوداً على ذلك التطور.

ملكية الأرض :

يبدو أن بقايا النظام السابق ظلت قائمة في الدولة القديمة، وأن وضع ملكية الأرض كان غير واضح أو ثابت خلالها، وإن الحدود بين حق الإستغلال - أى حق الإستزراع وإستهلاك المحصول والنواتج الأخرى لضرورات المعيشة - وبين حق السيادة - أى حق فرض الضريبة الجزية والتمتع بإمتيازات خاصة على المحاصيل والموارد - لم تكن حدوداً قاطعة ولم تكن ثمة حاجة إلى أن تكون قاطعة، فكانت الحقول أمراً مشتركاً لأهالى القرية بقدر المساحة التى يقوون على العمل عليها، وما بعد الزمام بور أو موات أو يدخل في زمام القرية المجاورة، ويتولى مندوبى الملك مهاماً إدارية وإقتصادية وسياسية ودينية، أى

(١) مورية يصنف نظام مصر قبل التوحيد كمجتمع على الشيوع، وجمال حمدان يؤكد إنه في تطور مراحل الإنتاج الإجتماعية لاتوجد أبداً أنماط نقية، وأن النمط السائد تاريخياً في تركيب مصر الإجتماعي عموما هو نمط الإنتاج الآسيوى ص ٥٥٠

أقرب إلي ما يضمن إستخراج كم من المنتجات جزية على القرية. ومع ذلك فقد تكون الشخصيات المحلية أو المركزية الكبرى وضعت أيديها على منتجات مساحات واسعة نسبياً من الأراضي، وقد يكون أفراداً من بقايا النبالة الإقليمية السابقة كانوا بين هؤلاء، فظهروا أيضاً كمنافسين للملكية.

ومع طرد الهكسوس وإسترداد الشمال، والقيام بالحروب الخارجية في الدولة الحديثة، أكد الملك بصورة أقوى حقوقه السيادية على الأرض الزراعية وسائر موارد البلاد، بأن نحى الكبراء السابقين أو أغلبهم، وقد يكون أن طبقة الكهنة إستثنيت من هذا، وإستغل تسوية العلاقات الإجتماعية ليضع الملكية العقارية كلها تحت «إدارته المباشرة».

وتتراوح الروايات التي تحدد الفترة التي أصبحت فيها الملكية السيادية (حق الرقبة) في يد الملك نهائياً بين نهاية الدولة الوسطى وفترة الهكسوس وبداية الدولة الحديثة. ولكن يمكن القول على أى حال أن إعتبار أرض مصر الزراعية جميعاً «حقول الفراعنة» كان أمراً متأخراً في الزمن، غير أنه متوافق مع كون فرعون إبن الشمس الإله ووكيله وباث الحياه في كل شيء.

ورغم أن هذا الحال رسم الإطار العام لملكية الأرض، وتقسيمها بين حق الإستثمار في يد الفلاحين من خلال المشترك، وبين حق الرقبة المبدئي في يد الدولة، إلا أن الملكية لم تثبت مدداً طويلة على مثل هذه الأرضية المحددة والواضحة تماماً، بل قامت على أساس فيه تداخل والتباس بين أمور واقعية متباينة ومفاهيم شتى، أو قل أنها تراوحت وإهتزت بين القطب السائد المسيطر - حق الرقبة للدولة - والقطب المسود: حق الإنتفاع للأفراد.

ووجدت بين القطبين أشكال من الأوضاع الإنتقالية مثل الأوقاف الأهلية والدينية، والإيجار أو الرهن الطويل المدى إلخ.

فالفترة الأخيرة للدولة الحديثة مثلاً شهدت صدور قوانين خاصة بالعقود تسمح لأصحاب الحيازات بالتنازل عن الممتلكات التي يحق لهم إستخدامها، ثم جاء حكم الأحباش فوضع حدوداً لهذا الحق، ثم أعاد أمازيس توسيعه إلخ. ويبدو كذلك أنه وجدت في الدولة

الحديثة أراض تم تحديدها مساحياً بشكل منفرد - أى لاتنتمى بشكل مباشر إلى زمام المشترك القروى - بحيث أعطيت زراعتها لشخص بعينه وتحت إشراف شخص آخر..

ومهما تكن الأحوال فإننا نجد فى ملكية الأرض، ذلك التركيب الهجين الذى يتصف به التكوين المصرى كله منذ الأسرة الفرعونية الأولى، كان مظهره التداخل بين شكلى الملكية - الخاصة والعامة - مع سيطرة ملكية الدوله بشكل عام.

وإستمر الحق القانونى فى ملكية الأرض تتجاذبه القوى التسووية وقوى التفريد عشرات القرون، الأمر الذى أدى دوماً إلى ظهور أشكال إنتقاليه بين لونى الطرفين مثل أنواع الإقطاعات والأوقاف والتضمين والقبالة والإلتزام، وتباين المعاملات إزاء المنقولات والعقارات إلخ.

ولكن المحور بقى أن الملكية السيادية - حق الرقبة - فى يد الدولة، ويتأكد مبدأه عند كل روك حتى أيام محمد على. ولم يعترف بالحق الكامل فى الملكية الخاصة للأرض إلا فى أواخر عام ١٨٩٦ ، أى منذ أقل من قرن.

ويمكن أن يقال بالتالى أن تراث الملكية الخاصة فى مصر غير طويل فى الحقيقة، ولعل هذا يفسر - ولو جزئيا - السهولة النسبية التى تم بها فرض قيود شديدة فى ظل الناصرية على هذا الحق (الإصلاحات الزراعية الثلاثة، التأميمات والحراسات، إلغاء الوقف إلخ). وفى الوقت نفسه نجد أن جزء من الأرض - بل والرأسمال أيضا - لايقع تماما فى دائرة النشاط السلعى لإستمراره مشاعاً بين ورثة فى أكثر من جيل، بالإضافة إلى أسباب أخرى.

ومن الخصائص المميزة للتكوين المصرى وأحد آلياته القيام بعملية جرد الموارد من قوى بشرية وممتلكات ومواش وأراض زراعية. فالأسرة الأولى تنظم إحصاء السكان فى أقاليم الغرب والشمال والشرق. وفى الأسرة الثانية يتضمن الإحصاء جردا عاما لجميع أمتعة البلاد، ويطلق عليه إسم «حساب الذهب والحقول»، ويتم قياس لإرتفاع الفيضان فيتخذ أساسا لحساب الضريبة الجزية. وإن صغر المدة التى تنقضى بين عمليات الإحصاء ليوحى بأن الأملاك كثيراً ما تنتقل من يد إلى يد. وفى المتن الذى يسجل هذا الإحصاء، يذكر الملوك الطيبيون كيف قاموا بواجبهم إزاء الآلهة ببناء المعابد وإقامة الشعائر. وكيف

وفروا الرغد لرعاياهم بتوسيع الرى وبناء السدود وزيادة السكان والمواشي بضم أسرى الحرب وغنائم القطعان إلى ما تحويه البلاد.

ومنذ الأسرة الخامسة كان يجرى تعداد الحيوان، وأصبح يتم سنوياً فى ظل الدولة الوسطى. وفي الدولة الحديثة - بعد طرد الهكسوس - ترتبط عملية التعداد ومسح الأراضى بإعادة توزيع الحيازات على الفلاحين لكل حسب قوته مع مراعاة التغيير الذى وقع منذ المرة السابقة. والدورة كلها وثيقة السبب بإستخراج الجزية من السكان [1]

الطبيعة المشتركية للتكوين المصرى :

المشترك غير المشاعة البدائية، فى المشاعة البدائية لم يوجد بعد تمايز إجتماعى، ولاتقسيم للعمل بين الأفراد، فيعملون كفريق واحد، والقدرة الإنتاجية ضئيلة، إذ تعيش الجماعة يوماً بيوم. والمجتمع غير متحضر أو غير سياسى لأنه لم توجد الدولة بعد.

---

(١) يقول هيرودوت أن الملك سيزوستريس ورع أرض البلاد بين المصريين جميعا فأعطى كل منهم قطعة مساوية للأخرى. وكانت عملية تقسيم الأرض تسمى «روخ» بالديموطيقية، وأصبحت «روش» بالقبطية بمعنى قياس بالحبل، ثم أطلق عليها بعد ذلك «روكاء منذ فجر الإسلام، أو «فك الزمام» فى العصور القريبة؛ والذى يهمنا من الوقائع الخاصة بهذه النقطه هو: أن جرد الموارد، وقياس إرتفاع الفيضان كانا ضروريين معاً لتقدير مبلغ الجزية الكلي على البلاد: فهما إستكمال - وإن كان على مستوى أعلي - للمفهوم ذى الأصل الإفتراضى الذى يعتبر خيرات البلاد صادرة عن الفيضان وهبه حرة من الطبيعة، وليس للمنتج المباشر يد فيها، فهذه الخيرات غنيمة مستباحة بالتالي لمن فى يده القوة، الدولة؛ ثم هناك صلة بين التعداد والجزية من جهة، وبين إعادة توزيع أراضى الزمام حيازات على الفلاحين طبقا لمبادىء واضحة التسوية، أو قل إنها إعادة توزيع كانت - لمدة معينة على الأقل - تعمل على أن تتلافى ما قد يكون نجم بفعل المدة من عدم المساواة بين الحائزين، أى من تمايزات طبقية ويمكننا إعتبار هذا الوجه من العملية «إصلاحا زراعيا دورياً» بتغيرات العصر. وعلى أى حال، فدورية التقسيم هذه تعمل على أن تبقى حية الطبيعة المشتركيةللقرية كوحدة إقتصادية، وهى القطب الآخر - فى آلية الإقتصاد السياسى للنمط الآسيوى - لحق الدولة فى الجزية. أى القطب الضريبي. وبالأحرى، فمشتركية الزمام، وإستخراج الدولة للجزية منه وجهان متلازمان لعملية واحدة.

أما في المشترك فإن دورة الإنتاج موجودة، وتوفر الإحتياجات على مدى طويل، ويتم توزيع الحيازات دورياً بين الأسر، ويوجد فائض يسمح بأن تتمتع قلة بالإمتيازات، فالمشترك جزء من مجتمع سياسي توجد فيه الدولة، ودخل طور الحضارة. وفي إطار ذلك التكوين كان الفلاحون يرون في المشترك الهيكل الإجتماعي الإقتصادي الذي يوفر لهم حداً أدنى من ضمانات المعيشة المادية والمعنوية. لقد كانوا في الماضي السحيق يختارون مجلسه عن طريق شكل من أشكال البيعة على الأغلب، وإذا كانت هذه الأشكال من الديمقراطية الأوليه قد ألغيت في النظام الجديد بعد إستقراره ونضجه، إلا أن المشايخ ظلوا أناساً مرتبطين بشتى أنواع العلاقات العشائرية الإقتصادية والإجتماعية والدينية بأهالي القرية، ويعطي شبه التوارث لمناصبهم أو تجددها في محيطهم القريب نوعا من الإستقرار لقنوات الإتصال والتأثير المتبادل بينهم وبين الفلاحين.

وكان على هؤلاء المشايخ أن يشرفوا على إعادة توزيع الحيازات سنوياً، وعلى تقسم الحجم الإجمالي من الجزية المفروضة على القرية بين الأسر والعشائر، وإستضافة الغريب ومندوبي الحكومة، والحيلولة بقدر الإمكان دون أن يزيد الظلم عن حدود محتملة، وأن يتوسطوا لدى المسئولين والآلهة لصالح القرية أو بعض الأفراد منها. ومن هذه الناحية، فالمشايخ وجه الفلاحين إزاء الدولة ومستوياتها الإدارية القاهرة المختلفة، وإزاء قوى الطبيعة المجهولة أيضا. فالبناء المشتركي بأكمله - في الحقيقة - وعاء التقاليد الموروثة منذ الأزل، والتي يتحرك الناس بمقتضاها فيشعرون بالمناخ الآمن.

ولذلك تبقى المشتركات أو يتكرر تكوينها بشكل يبدو تلقائياً، أي نتيجة رد الفعل الطبيعي لدى الفلاحين أيضاً، وتحمي الهيكل الإجتماعي الأساسي المصري في أشد الكوارث من التدهور الكامل أو حتى من الإنمحاء التام. وبواسطتها يتمكن المجتمع من إستيعاب العناصر الغريبة عنه أثنياً أو طبقياً أو دينياً التي تستقر في الوادي، وبواسطة المشتركات أيضاً وتمفصلاتها العديدة الداخلية والخارجية، يتمكن المجتمع كذلك من رد الضغوط العدائية وإلزامها حدوداً عندما تصدر عن بيئة أجنبية تختلف تماما عن المصرية.

كان المشترك وحدة إقتصادية وإجتماعية وإدارية وضريبية لاغنى عنها للطبقة الحاكمة المالكة نفسها، بحيث أن أهالي القرية يجبرون على العودة إليها إذا هجروها، وتنقل

الحكومة إليها أسرى حرب أو مرتزقة أو قبائل من أصل بدوى لتملأ بهم فراغاً تحدثه المجاعات أو الحروب أو بوار الأرض.

ولأن الزراعة محور الحياة الإقتصادية كلها، يصير المشترك القروى النموذج الذى تقلده وتدخل فى قالبه الغالبية العظمى من نشاطات المجتمع: فأجهزة الدولة تشكل المشترك الأعلى، والأغلب أن كلا منها مشترك، وكذلك المدن وأحياؤها، والفرق العسكرية، وطوائف التجار والحرفيين إلخ. أى أن الطابع العام مشتركى. وبطبيعة الحال يكون هذا الطابع العام من العوامل المحافظة على تجانس الأجزاء المركبة معه، وعلى الحيلولة دون الشاذ أو فرض الحدود عليه. ويفسر هذا جزئياً صعوبة حدوث التطورات الفجائية، وبطء التغيرات السلعية بشكل خاص.

أيضاً الدولة المركزية هى المقابل والملازم للمشتركات القاعدية، فبقدر ما تقوم الدولة بمهام التنسيق بين المشتركات، وتوجيهها حسب إمكانيات الفيضان ومتطلبات الجزية، كانت الدولة بهذا القدر رمزا للوحدة المرغوبة. لأن المشتركات معزولة بعضها عن بعض. وعلى هذا الأساس يمكن أن يقال أن الدولة المركزية تتوالد هى الأخرى المرة بعد المرة، ليس فقط بالفعل المباشر لمؤامرات القصور والأعمال العسكرية، بل وأيضا نتيجة لرضى المنتجين وإن كان بالسكوت.

تلك هى العوامل الأساسية التى جعلت النمط الآسيوى يعمل بصورة منتظمة فى التكوين المصرى بعد عهود تشكيله، وهى كلها تدور حول المشترك القروى؛ وقد ساعدت عوامل أخرى فى نفس الإتجاه، ومنها العلاقة بالبدو والتجارة الخارجية.

جماعات البدو:

شكلت جماعات البدو عوامل ذات تداخل وتأثير شديدين على إستمرار النمط الآسيوى فى التكوين المصرى. فالذى يجب ملاحظته أولاً هو أن الحدود بين الأرض المزروعة والصحراء أو البرارى لم تكن ثابتة لتقلب الفيضان، فعندما ينخفض سنوات متتالية، تجدب الأرض الحدية، ويتركها الفلاحون إلى الأراضى القابلة للزراعة أو يتحولون إلى أشباه بدو. وقد يحدث العكس عندما يعلو الفيضان بشكل متكرر فيخصب أراضى قاحلة وتستقر

عشائر بدوية عليها، أو يأتي إليها فلاحون من منطقة أخرى: فكانت ثمة حدود إختلاط جغرافي وإجتماعي بين الفلاحين والبدو والرعاة، فضلاً عن الإتصال بين الفئتين للتجارة أو الحرب أو الإثنين معاً.

ويمكن القول أن الهيكل الإجتماعي البدوى يعطي وزناً أكبر للنواحي العشائرية والقبلية، وأن بنيته الفكرية تتضمن نظرة مشاعية وتسووية لملكية الأرض خاصة. فتداخل العنصر البدوى والرعوى في حياة البلاد بمختلف مجالاتها غذى التكوين المصرى بمصدر مستمر لتجديد المشتركية. وفي الوقت نفسه، فقد ظلت البطون البدوية في المرحلة الأولى لظهور التمايز الطبقي على صورة المركز الممتاز لعشيرة من الأشراف تتحد القوة البدوية تحت زعامتها، الأمر الذى يغذى عملية إعادة بناء الدولة المركزية وتقويتها بحيوية متجددة. ولذا يعتبر التأثير البدوى إحدى مركبات النمط الآسيوى للانتاج في مصر لافي منشأه فحسب بل في إنتظام حركات آلياته.

التجارة الخارجية والغنائم الحربية :

ومن الناحية الأخرى، كانت التجارة الخارجية والغنائم الحربية توفر للحكام موارد لاتتصل مباشرة بالزراعة أي بالوضع الإنتاجي، فتعطي لأجهزة الدولة إمكانية أكبر للإستقلال والإرتفاع عن البنية السفلى للمجتمع. ومنح هذا للدولة نوعا من الحصانة النسبية، والإستقرار إزاء الإضطرابات التي يمكن أن تسميها طبقية، وساعد على إيجاد ما يبدو فاصلا بين التاريخ الشعبي - بدوام المشتركات والإدارات المحلية - وبين التاريخ السياسي بتقلبات الغزوات المأسوية وسقوط الأسرات أو نشوئها.

العبودية المعممه :

يتفق البحاثة المتخصصون في المصريات - وخاصة في الدراسات الحديثة الأخيرة على أن العبودية على الطريقة الإغريقية الرومانية - لم تكن نمط الإنتاج السائد في مصر، وخاصة في الزراعة التي كانت تشكل محور الحياة الإقتصادية وأساسها. بل هناك بعض

الدارسين الذين يظهرون من الوثائق أن جانباً مما كان يفهم منه سابقا أنه دليل على وجود العبيد ليس كذلك وإنما أقرب إلى نوع من الأجراء والخدم[1].

ونتساءل هل كانت العبودية ضرورية أو ممكنه - كنمط إنتاج سائد - في ظل التكوين الإجتماعي الذى نتج عن عملية توحيد شطرى البلاد؟ إن أستخدام العبيد في الإنتاج يتضمن أن ثمة فائضاً في يد سيدهم يفوق ما يلزم لإعاشتهم، هذا من جهة، وإن جزءا متبقيا من هذا الفائض يجد السبيل لكى يتداول فيتحول إلى سلع لشراء العبيد، والأمران منتفيان تقريبا في النظام الذى تكون العلاقة الطبقية فيه متخذه شكل. الجزية والسخرة.

وفي المشتركات القروية يبدو الفلاح بداخلها يمارس حريات واسعة في المعاملات الإقتصادية: فالقصص تروى قيامه بأعمال المقايضة والتجارة ونقل البضائع لحسابه. وتسجل الوثائق قدرته على التعاقد مع التاج أو مع أصحاب الضيّاع لإستثمار الأرض.

ويبدو أن الطبقات الشعبية تمتعت بحقوق سياسية معينة في فترات، ففى العهود الأولى إشتركت بشكل ما في بيعة الملوك، وبعد ذلك إنحصر هذا الدور في المساهمة في إختيار الأسرة الجديدة عند إنقطاع الذرية في الأسرة الملكية السابقة، ثم جردت الطبقات الشعبية من هذا أيضاً ولم يترك لها إلا حق النطق بالحكم على ذكرى الملوك بعد مماتهم. هذا في نفس الوقت الذى يكون على الفلاح سهم في جزية القرية، وفي السخرة المحلية أو العامة. أى علاقة تبعية إزاء الدولة نفسها.

ويبدو أن الفلاحين كانوا على درجات من ناحية التبعية الإجتماعية، ولعل هذا إرتبط بمركزهم من حيث المقدرة المادية أو بعلاقات الموالاة والمحسوبية، فمنهم من كانوا قابلين للنقل من مكان إلى آخر، ويشكلون ما يمكن إعتباره « فرقا فلاحية » ؛ يقومون بنوع من الخدمة الإجبارية، ويأتمرون بأشخاص تستخدمهم إحدى المؤسسات. ومن

---

(١) يرى معظم العلماء أن نظام الرق - كنمط إنتاج - لم يكن معروفا في مصر الفرعونية، أما أسرى الحروب فقد عملوا كخدم في المنازل وأحيانا في المناجم راجع عمر ممدوح ص ١٩٦ ، د جمال حمدان، ص ٥٤٨ ، صادق سعد، ص ١٠٧، د ثروت الأيوبي ص. ٦٩

الفلاحين أيضاً فئة تبدو سفلي فتخضع لأوامر أشد حزماً فيما يتعلق بأعمال الزراعة، وإذا هربوا كان من الممكن القبض عليهم ومحاكمتهم والحكم عليهم

وفي ظل البطالمة كان على الفلاحين النطق بقسم خدمة المزروعات، وكان فرض السخرة حقاً ملكياً في أول الأمر، ثم إمتد إلى الكاهن فالموظف الحكومي أيضاً.وتبغى الملاحظة أن إرتداء السخرة ثوب القدسية وإنطوائها تحت مظلة الطقوس الدينية يؤكدان وضع علاقات الإنتاج على شكل التقاليد العريقة وتصعيدها إلى مرتبة المثل العليا والأخلاقية. وإن هذا ليتوافق مع تأليه لافرعون فحسب بل النيل والشمس والخصوبة أيضاً.

وضريبة الجزية كانت تحتسب بناء على حالة الفيضان – أى الخصوبة الدورية الممنوحة من السماء – وأن كان ما يستخرج من الفلاحين جزءاً عينياً من المحصول. وفي هذا المفهوم ليس لعمل الزارع من دور في تغيير الحساب الضريبي، إذ أن هذا الحساب مبني على الطبيعة الدينية لسلطة الملك، وتبدو هذه السلطة دون حدود، ما دام ليس هناك قانون ثابت لتقدير مبلغ الجزية المفروضة على البلاد.

غير أن توازن القوى الإجتماعية يجبر الهيئه الحاكمة على الإلتزام بجانب الإعتدال في تحديد حجم الجزية، وذلك لأنه إذا زاد عن مستوى ما بحيث تصبح المعيشة غير محتملة لدى المنتجين، تعرضت الإمكانيات الضريبية التالية لخطر النقصان، بل الإنعدام، وتناقض الوضع مع الواجبات المقدسة المفروضة على الملك نفسه، وأولها المحافظة على خصوبة مصر وخيراتها.

فالعبودية المعممة هي الشكل المشتركي لعلاقات الإنتاج [1] لأنها علاقة تبعية المشتركات

---

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، جزء ٢ ص ٥٤٨ – ٥٦٤ ومصطلح العبودية المعممة: تعبير يلخص العلاقة المباشرة بين عامة الناس من المنتجين والدولة، ويختزل هذه العلاقة خلال جميع مراحل الدولة المصرية حتى حكم محمد علي، والمعطيات الوثائقية تبين ضآلة حجم الرقيق الأفراد والأجانب في مصر، وهامشية دورهم في الإنتاج الرئيسي السائد (الزراعة والحرف)، ثم ضآلة دورهم الإجتماعي، وإنعدام دورهم السياسي، وبذلك فإن مقولة الإقتصاد العبودى لم تنطبق على مصر في تاريخها القديم. ويمكن القول أن مصر لم تشهد مرحلة نمط عبودى كما كان عليه الحال في بلاد اليونان والإمبراطورية الرومانية. (د. أحمد عبد الباسط حسن. إشكاليات التكوين الإجتماعي في مصر، مركز البحوث العربية، ١٩٩٠)

القروية للمشترك الأعلى (الدولة)، وكانت العلامة عليها سداد الضريبة والجزية والقيام بالسخره في الأشغال العامة.

ورغم أن هذه التسمية لاتدل تماماً على المعنى المقصود - إذ يتمتع المنتج بهامش من الحريات أوسع كثيراً مما للعبد في التكوين الغربي السابق على الإقطاع - إلا أنها تستعمل بسبب إنتشارها في مختلف الكتابات عن النمط الآسيوى.

الملامح الأساسية للإقتصاد الفرعوني :

يمكن القول أن التكوين المصرى كان خلال تلك المرحلة متمحوراً على ذاته، ويتجه بآلياته نحو الداخل وليس الخارج، وكانت هياكله الإنتاجية على درجه من التنوع النسبي، بحيث تنتج ما يكفي لمواجهة متطلبات الإستهلاك والإنتاج وإعادة الإنتاج، بغرض إشباع الحاجات الأساسيه لغالبية السكان أساسا. فعمليات إعادة الإنتاج البسيط فيه تعتمد على التلاحم القائم بين أدوات الإنتاج وقوة العمل، والصلة القائمة بين الزراعة والصناعات الحرفية والمنزلية. في إطار الشكل التنظيمي القائم. حينئذ كان الوضع يتميز بوجود نوع من التوازن بين السكان والموارد الماديه[1].

أن مصر الفرعونية لم تعرف إقتصاد المبادلة، ولم تعرف النقود كأداة للتبادل، إنما عرف المصريون القدماء النقود كمقياس للقيمة، أى عرفوا الأموال ولم يعرفوا السلع، وعرفوا المقايضة المباشرة بين الأفراد ولكن لم يعرفوا التبادل السلعي من خلال السوق، وإنتفت بذلك مفاهيم الربح النقدى، والإنتاج من أجل أحداث تراكم رأسمالي، الذى لا يقوم لأسلوب الإنتاج الرأسمالي قائمة بدونه، بل إنتفى أيضاً الإنتاج السلعي الصغير الذى يعتبر التمهيد الضرورى لهذا الأسلوب[2].

والإكتفاء الذاتي للمشتركات يعطي للقيمة الإستعمالية ثباتاً ورسوخا، وأقام بالتالي عراقيل في وجه تحويل الإنتاج إلى الإنتاج السلعي

(١) د. محمد دويدار الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ص ١٥١
(٢) د. فوزى منصور مجلة قضايا فكريه أكتوبر ٨٦ ص ٣٠

أما تقسيم العمل إلى رعي وزراعة وحرف وأشغال عامة.. فكان يعتمد على الإكتفاء الذاتي، والمنخفض الإنتاجية بشكل عام، وضيق التبادل الداخلي جعل إستعمال العملة (الشاعت) أمراً محصوراً في المدن التجارية على الحدود والموانى، ولم تتحول إلى رأسمال، وإذا كان الملوك والفراعنة وكبار رجال الدولة يكنزون الذهب والفضة، فلم يكن ذلك طريقة لتجميع رأس المال، بل لإثبات مكانتهم الإجتماعية وشهادة على سلطانهم.

وفي ذلك المجتمع الدولة المركزية - تملك وسائل الإنتاج الرئيسية وخاصة الأرض وتقوم بمهام إقتصادية عليا مستغلة الفلاحين المنضمين إلى المشتركات القروية - وليس لحاكم الإقليم حق التصرف في الأرض، بل تظل ملكاً للدولة وتسحب منه في أى وقت والفلاح يدفع الجزية للدولة، والسخرة حق للدولة. والحاكم يصله نصيبه من فائض العمل من خلال إنتمائه الى جهاز الدولة واعتماد المشتركات القروية على الاقتصاد الذ

وحدة ضريبية، ويحدد خراجها جماعياً، ويوزع عبء ضريبتها على سكان القرية بشكل تضامني. والمشتركات الدنيا تورد فائضها للمشترك الأعلى. وفائض الإنتاج تتم مركزته من قبل الفئة الحاكمة. ليستخدم على نحو جماعي، أو ليعاد توزيعه وفق مقتضيات إعادة الإنتاج.

والعلاقة بين المشترك الأعلى ممثلاً في جهاز الدولة المهيمن وبين المشتركات القروية علاقة جدلية تبادلية، فتقوم الدولة بالدفاع عن المشتركات، والقيام بالأشغال العامة اللازمة للزراعة، وتحصل مقابل هذا على فائض الإنتاج (ممثلاً في الضرائب، أو الجزية، أو الخراج أيا كان) وعلى فائض العمل (ممثلاً في السخرة). وأعضاء المشتركات القروية هم فلاحون أحرار من الناحية القانونية، وإن كانوا في مجموعهم عبيداً عموميين لجهاز الدولة القاهر.

وكان على الدولة أن تؤدى في الوقت نفسه وظائف إقتصادية ذات طابع سياسي، وبوجه خاص الأشغال العامة الكبرى: الري، مراقبة المناجم، مراقبة التجارة الخارجية وضمان تنظيم الإنتاج، وجمع المخزونات الغذائية وتصريفها. والإنتاج يتم أساساً في إطار

القرى، وأعضاء هذه القرى يخضعون جماعياً للسخرة، والتجنيد لحساب الملك، والأراضى يعاد توزيعها دورياً على الأسر القادرة على الزراعة[1].

والفائض يجمع بين الريع العقارى وبين الجزية الحكومية وهو أقرب إلى ضريبة سنوية مفروضة على كل مشترك قروى في مجموعة، ويتولى زعيم القرية توزيع أعبائها على كل أسرة من الأسر المنتمية وتصرف الدولة جزءاً من فائض العمل على الأشغال العامة، وآخر على إمتيازات الملك والموظفين، وعلى تنمية المدن والتجارة الخارجية لتوفير إحتياجات الطبقة الحاكمة، وأيضاً على الجيش والمرتزقة أو العبيد الأجانب.

وظلت للدولة المركزية طوال التاريخ المصرى القول الحاسم فى الشئون الإقتصادية،

الأعلى في نفس الوقت، وهنا يندمج الريع مع الضريبة. وإنتزاع الريع / الضريبة يفرض الخضوع السياسى الأيديولوجي من جانب المنتجين المباشرين، ويتم ذلك بآلية لاإقتصادية أو من خارج الإقتصاد، فلابد من آلية سياسية لإنتزاع الريع.

واستمر المشترك القروى قائماً فى مصر كوحدة إجتماعية إقتصادية وضرائبية حتى بدء يتحلل في الدلتا في عهد المماليك الشراكسة، وإختفى من مصر العليا فى حوالى سنة ١٨٥٠ ، وصدر قانون بحله رسمياً عام ١٨٦٧ (قانون فك الزمام)، وتكررت – في مناسبات أغلبها سياسى – عمليات مسح الأرض مع فك أزمة القرى، وإعادة ربطها، وتوزيع الأراضى حيازات على الفلاحين.

المستوى الفنى لأدوات العمل :

لقد إرتفع هذا المستوى شيئاً فشيئاً، ولكنه لم يعرف القفزة الحقيقية إلى الأمام، إلا

(١) موريس جودليه وآخرين ص ١٢١ ومابعدها.

مع الثورة التقنية الثانية التي أحدثها حكم محمد علي بنظام الري الدائم في بداية القرن التاسع عشر، وقبلها بإدخال المحراث الخشبي والساقية في العصر الإغريقي الروماني.

أما السبب الموضوعي فهو الثبات الذي بقيت عليه أدوات العمل المتصلة بالإنتاج الزراعي، وربما أدوات العمل عموماً عبر آلاف السنين، والذي يثير الإعجاب والدهشة في فنون الإنتاج المادي لدى قدماء المصريين هو روعة التصميم ودقته في الأعمال الكبرى (كالمقابر والمعابد والأهرامات) ودقة وجمال الأدوات المنزلية والمنسوجات وأدوات الزينة. والقدرة على تنفيذ المشروعات الكبرى بما في ذلك مشروعات الري، ثم في العصور الأخيرة أدوات الحرب، مما يدل عليه ذلك جميعه من سيطرة على عدد كبير من العمليات الفنية، وعلى أصولها العلمية في مجالات التعدين والكيماويات والنقل، ومن مقدرة على تنظيم العمل وتعبئته بكميات كبيرة، لكن أدوات العمل نفسها المستخدمة بقيت بسيطة، ورغم ذلك حققوا بها أنشطة هامة[1].

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن القواعد العلمية التي توصل إليها المصريون القدماء كانت كلها تجريبية، لاتبنى على نظريات أو تنطوي على تجريد، ويستدلون على ذلك بأن العمليات الحسابية أو الهندسية التي عثروا عليها في أوراق البردي تأخذ كلها شكل توجيهات عملية (لكي تقيس حقلاً أفعل كذا وكذا..)

والسبب الذي يرجع إليه في النهاية ثبات أدوات العمل في مصر هو الإنفصال الكامل

---

(١) عرفت مصر القديمة في مجال الإنتاج الزراعي، الفأس الحجرى والخشبي والمعدني والمحراث الذي تجره الحيوانات والمحل الحجري والمعدني والمذراة والمضارب لفصل الحبوب، والجاروف والنط والحبال ذات العقد لعمليات مسح الأراضي وقياسها، والشادوف والجرار لسقي الأراضي، وقام المصريون القدماء بحفر الترع والقنوات وإقامة الجسور والسدود وإنشاء مقاييس النهر. وتطوير وسائل حرث الحبوب بالتحميص والكمر. وزرعوا الفول والكتان والقطن وحاصلات البساتين والزهور والنباتات الطبية والعطرية، وإستأنسوا الحيوانات ومارسوا تهجين الماشية وصيد الأسماك والطيور. وإهتموا بالطب البيطري، وعرفوا الحنطة وصناعة النبيذ وتجفيف الفاكهة، وإستخراج أنواع الزيوت واستخدموها في الطعام والعطور والإضاءة، وإستخدام ورق البردي سجلوا عليه علوم الطب والفلك الرياضيات والأدب . إلخ. (راجع كتاب الزراعة المصرية لسيد مرعي طبعة ١٩٧٠ ص ٤٣ - ٦٨ - أيضاً مشاهدة المتحف الزراعي المصري بالدقي.

للبيروقراطية (رجال الدين ورجال العلم والإدارة) في ذلك العهد عن عمليات الإنتاج، إلا في جانبها المتصل بالتصميم والإشراف والإدارة.

وإرتباط العلم بالكهانة أكسبه طابعاً سحرياً سرياً، أدى إلى العزوف عن تعميمه والعزوف عن تدوينه، إلا فيما يلزم توصيله إلى مباشرى العمل من خلال تعليمات مكتبية.[1]

أيضاً بسبب بساطة تقسيم العمل بين أعضاء المشتركات الفلاحية، وقيامه على التعامل المباشر مع الطبيعة، إضافة إلى عدم تطور التجارة والإنتاج السلعي بسبب الإنتاج المشترك.

استخدام التقنية الملائمة :

المعرفة في نشأتها كانت نبت الواقع المحيط بها، والتكنولوجيا هي تطبيق مجتمع محدد لعلوم الطبيعة، بحثا عن حلول لمشكلات واقعية محددة يواجهها، معتمدا على الامكانات المتاحة له، مستلهماً قيمة الحضارية.

وهكذا فان كل منتج من منتجات التكنولوجيا ظاهرة اجتماعية، يحمل في ثناياه طابع المجتمع الذى افرزه، أو كما يقول البعض يحمل رمزه الوراثي، وقدراته الذاتية، ولذلك فإن فعاليته واستمراريته تقترن بتوافر البيئة التى نشأ فيها.

فالشعوب السامية المجاورة لمصر القديمة اكتشفت «العجلة» قبل المصريين بعدة قرون، لا لأنها كانت أكثر تقدما منهم، ولكن لأن امتداد العمران في مصر على شاطىء النيل وفروعه وفر لهم وسيلة نقل ملائمة تكفي بإحتياجاتهم، وحتى حين عرف المصريون العجلة استخدموها اساساً في الحروب وليس في النقل المدنى[2]

وعلى ذلك عاش التكوين المصرى تاريخه الطويل في تكامل بيئي وبشرى، أفرز ما يناسبه من وسائل الإنتاج والحياه، ولفظ على امتداد تاريخه ما لايناسبه، مما أتت به الغزوات المتتالية، ويمكن القول أن استمرارية تكنولوجيتهم الزراعية فترة طويلة يرجع إلى

(١) د. فوزى منصور: مجلة قضايا فكرية، أغسطس ١٩٨٦ ، ص ٣٠ ، ٣١

(٢) د. إسماعيل صبرى عبد الله، استراتيجية التكنولوجيا، ص. ١٤، ١٥، سنة ١٩٧٧.

أن كثيرا منها كانت صالحة للبقاء فبقيت، كما يرجع ذلك إلى أن حياة السكان ووسائلهم المادية قد تلاءمت والظروف الطبيعية، فاستمرت في بيئتها دون تغيير ظاهر[١].

في الرى استلزمت طبيعة مصر الفيضية شق القنوات واقامة السدود والجسور وشبكات الصرف لأن بيئتها لاتعتمد على المطر، ونجد أن كل قوة مصر وحياتها وكيانها تحتشد وتتركز بكل كثافة في خط واحد محدد هو النيل.

وفي السكن كانت القرية التقليدية تقوم دائما على ربوة مرتفعة - بسبب الفيضانات - والمباني فيها ملمومة في كتلة واحدة متلاحمة، فضلا عن أن هذا التجمع كان يضمن الأمن والحماية ضد أخطار النهب والعدوان في عصر المواصلات البدائية. وجسم القرية مضغوط متحوصل بعامل اقتصاد المكان وطلبا للظل، ومجاعة الأرض تفرض التكدس على كل الاستعمالات والخدمات (الجرن والقبور نفسها..) والأبنية متواءمة ومتكاملة تماما مع ظروف البيئة الزراعية المصرية، أما على أطراف الوادى وهوامشه الصحراوية فتنفسح رقعة القرية وتتسع طرقها، وفي النوبة بالضرورة يحل الحجر لوفرته محل الطين كخامة للبناء[٢]

والنتيجة أن المصرى القديم نجح نجاحا كبيرا - بمقاييس عصره - في صنع أدواته وتطوير قدراته في اتجاهات عديدة، لأنه عرف كيف يستخدم التقنية الملائمة، وكان لقوة العمل وسط تكنولوجى نتاج لكل تاريخ المجتمع، تجد فيه القوة العاملة نفسها، وتسيطر فيه على الفنون الإنتاجية، متمكنة من تطويرها ولو ببطء[٣].

ويؤكد التاريخ على أن مصر تعرفت في تاريخها الطويل على العديد من أدوات الإنتاج والمحاصيل والصناعات[٤]، وربما لم يختفى بعض المحاصيل والأدوات عبر تاريخ مصر كله، إبتداء من الدولة الفرعونية حتى الآن، والانجازات التى حققها البطالسة في مصر في استصلاح الأراضي - بمنخفض الفيوم مثلا - كانت مجرد استخدام لخبرات المصريين

---

(١) د. على نصار، محاذير أمام توجه مصر التكنولوجى، ص. ١٢، ١٣، سنة ١٩٨٢

(٢) د. جمال حمدان، المصدر السابق، جـ ٢، ص. ٢١١-٢١٨.

(٣) د. محمد دويدار، استراتيجية الاعتماد على الذات، ص. ١٤٩

(٤) الفريد لوكاس: المواد والصناعات عند قدماء المصريين، مكتبة مدبولى ١٩٩١

القدماء من قبل، ونقرأ بدهشة أن غلة الفدان من القمح في مصر الفرعونية كانت تقارب غلته في المرحلة الحديثة إلى حد كبير[1]

علاقة المصرى القديم مع بيئته :

توافق الإنسان المصرى مع بيئته بشكل جيد، وكانت توجد علاقة متوازنة وحميمة بينه وبين بيئته الطبيعية على مدى آلاف السنين. تأمل مثلا علاقة الفلاح المصرى القديم مع حيواناته وطيور بيته ورعايته لها، وفي الموروث الشعبى القديم نرى النيل إلها عند الفراعنة، وكائنا مباركا طاهرا يستحق أن يقسم بطهارته الإنسان.

الريف مصدر الثروة :

كانت ثروة التكوين الإجتماعى المصرى تتمثل في المنتجات اللازمة لإعاشة افراده، وضمان استمرار الإنتاج للفترات التالية، كانت هذه الثروة تنتج أساسا في مجال الإنتاج المادى الزراعي، وليس في مجال التبادل أو السوق.

ولذلك انفرد النشاط الزراعي بكونه أساس الثروة ومصدر الفائض والناتج الصافي الذى تحصله الدولة أداريا، بحكم كونها المالك القانونى لأدوات الإنتاج وتخصص جزء منه للأعمال اللازمة لتجدد الإنتاج، خصوصا عمليات الرى والصرف وتقوية الجسور وضمان الأمن الداخلي والخارجي، وأداء الخدمات العامة عن طريق المعابد.

وظل الريف المصرى دائما مصدراً للقوة العاملة والمواد الأولية والحبوب والفائض أو الناتج الإجتماعي، تستحوذ عليه الدولة المركزية وجهازها البيروقراطي بوسائل مادية ومعنوية، تضمن استمرارية هذا الأداء، وانتظام عملية تجدد شروط الإنتاج والناتج الإجتماعي.

هذا هو الدور التاريخى الذى قامت به الدولة الأبوية في مصر ضمانا لاستمرار العملية الإنتاجية على نطاق المجتمع القومى بشموله، ضمن علاقة جدلية مع المشتركات القاعدية في الريف.

---

(١) د. علي نصار: المصدر السابق، ص. ١٣

والتاريخ الجنسي في الريف المصرى عبارة عن نمو وتجنيس داخلي، فلم تتعرض القرى لهجرات بشرية تتغلغل فيها، فالغزاة أمسكوا بالسلطة من المدن، ورفضوا بشكل عام مباشرة الزراعة والعيش في القرى. والمدن أخذت من الناحية التاريخية طابع المراكز الإدارية أكثر منها مراكز تجارية وإنتاجية وكانت في الغالب مجرد مجمع إدارى للحكام والموظفين ومقر دائم للسلطة الحاكمة[1].

أخيراً أهم خصائص هذا التكوين قدرته على أن يكرر نفسه لأمد طويل - غطى مساحة تاريخية امتدت آلاف السنين - غير قابل لأن يتجاوز ذاته من داخله، مما ساعد على هضم الغزاه الخارجيين، ويلح الباحثين على المتانة الخارقة، والمقاومة الفائقة الحد، اللتين يمتاز بهما هذا الإقتصاد شبه الطبيعي، التي لا تستطيع لا التجارة ولا البلى أن يخلا بتنظيمه. ولايتحلل هذا النمط إلا عندما تبدأ الحرف والصناعة المنزلية في الإنهيار، وغالبا ما يكون ذلك بالعنف الخارجي، كما حدث ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر.

تحلل المشترك القروى :

استمر المشترك القروى من الناحية القانونية إلى الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، غير أن قانون فك الزمام الذى صدر فى ذلك الوقت لم يأت إلا بإقرار عملية تحلل المشترك، التي بدأت تظهر قبلها بقرون.. ذلك لأن الإرتفاع البطيء لمستوى قوى الإنتاج كان يؤدى شيئا فشيئا أيضا إلى التفكك المطرد لروابط التضامن المشتركي، واشتداد فواصل التمايز الإجتماعي.

وقد زاد تفكك المشترك مع محمد علي، عندما أعاد توزيع أراضي الأزمة على الفلاحين، وحدد لحيازاتهم حدوداً ثابتة، ثم انتزاع الأراضى بآلاف الفدادين لكى يشكل منها العزب الرأسمالية، أو لينقل الأهالي إلى الأبعاديات ليستصلحوها، أضف إلى ذلك سحب أعداد كبيرة من الفلاحين للتجنيد الإجبارى، أو للعمل فى المصانع الحكومية لمدد طويلة، الأمر

(١) د. فتحي عبد الفتاح: القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، ص. ٢٠٨

الذى أضعف العلاقة بينهم وبين قراهم الأصلية، ثم ألغيت المسئولية التضامنية أزاء الضرائب فأصبحت الجباية فردية.

ومع الإقتراب من شيوع الملكية الخاصة، وتزايد الفوارق الإجتماعية فقد المشترك القروى مهامه الإقتصادية والضريبية، ومع تنمية المواصلات، وانتشار الحاصلات النقدية والتصديرية زال عن الزمام الكثير من اكتفائيته.

أيضا جرى للأشكال المشتركية الأخرى ما أصابه من التفكك والتحلل ومنها خاصة الطوائف الحرفية، وطوائف التجار، وصدر تشريع إلغاء الطوائف عام ١٨٩٠ .

أيضا يمكن القول أن الدولة فقدت الكثير من سمات المشترك الأعلى السابقة، عندما اتخذت خصائص الدولة الرأسمالية الحديثة: فقد أحلت نظم الضرائب العصرية محل الخراج والعشور، والغت الامتيازات الرسمية التى كانت تتمتع بها الصفوة الحاكمة، وتمايزت النخبة المالكة عن الأجهزة الإدارية، وأن بقيت بين هذه وتلك وشائج قوية[١].

عدد سكان مصر القديمة :

ترتكز الأبحاث الديموجرافية القليلة عن مصر الفرعونية، فى أساسها، على تقديرات المحاصيل الزراعية، فيمكننا افتراض عدد تقريبى للسكان، الأمر الذى يترك باب الإجتهاد مفتوحا للخوض فى دراسة منهجية تعتمد على الأرقام التى تتيحها لنا النصوص المصريةالقديمة ذاتها: جدول عدد سكان مصر الإفتراضى :

المنطقة	العصر التيني	الدولة القديمة	الدولة الوسطى	الدولة الحديثة
وادى النيل	٦٠٠,٠٠٠	١٠٤٠,٠٠٠	١١٢٠,٠٠٠	١٦٢٠,٠٠٠
الفيوم	٦,٠٠٠	٩,٠٠٠	٦١,٠٠٠	٧٢,٠٠٠
الدلتـــا	٢١٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١١٧٠ ٠٠٠
الصحـــارى	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
الجملـــة	٨٦٦,٠٠٠	١٦١٤,٠٠٠	١٩٦٦,٠٠٠	٢٨٨٧,٠٠٠

المصدر: K.W.Butzer, Early Hydraulic Civilization in Egypt, Chicago, 1976, P. 83.

(١) أحمد صادق سعد: المصدر السابق، ص. ١٠٣

ويقدر ديدور الصقلي عدد سكان مصر أيام البطالسة بسبعة ملايين نسمة، ويقوم تقديره على أساس عدد المدن والقرى[1]. وقدر تيودور مومسن عدد سكان مصر في العصر المسيحي بثمانية ونصف مليون نسمة[2]. وأخيرا قدر ابن عبد الحكم عدد المصريين عند الفتح العربى بأثنتي عشر مليون نسمة، على اساس اجمالى مبلغ الجزية، أى ضريبة الرأس، وقدرها دينارين على كل رجل، فكان مبلغ الجزية أثنى عشر ألف ألف دينار فى السنة، ليس بينهم امرأة ولاشيخ ولاصبى.

الخلاصة :

كان النشاط الرئيسي للسكان قائما على العمل فى الزراعة، ضمن المشتركات القروية، والموارد والمنتجات تغطى فى الغالب حاجاتهم الأساسية، والتكوين الإجتماعى الإقتصادى كان يعتمد على ذاته فى اشباع الحاجات الأساسية، والنخبة الحاكمة - المالكة كانت تتولى الإشراف على شبكة الرى الصناعى الواسعة، وتوزيع الإنتفاع بالأرض، وضمان الأمن الداخلى، والقيام بالإشغال العامة ضمانا لتجديد الإنتاج البسيط، مقابل ذلك تقوم الدولة بتعبئة الفائض الإقتصادى وتوزيعه - حسب التوازنات القائمة - بين أقسام النخبة الحاكمة.

مصر بشكل عام كان لها بيئة إقتصادية إجتماعية متماسكة ومتكاملة ومستقلة، تتمحور حول نفسها، ونمط استهلاكها ومعيشتها يتوافق مع بيئة انتاجها الداخلية، وطبيعتها الزراعية، ونمط حياتها التقليدية، يغلف ذلك كله نسق ايديولوجي سياسي يعيد تجديد هذه الوضعية باستمرار.

ونتفق مع د. جمال حمدان فى أن سمة أساسية ودامغة فى النظام الإجتماعى الطبقى فى مصر القديمة إتصلت حتى وقت قريب، لقد كان حكم طبقة الملاك عادة إمتداداً وتابعاً للحاكم المركزى، وليس إنتقاضاً عليه أو انتقاصاً منه. وكانت طبقة ملاك الأراضى تنطوى

(١) هيرودوت يتحدث عن مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. ٨٧، ص. ٣٠٩

(٢) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص. ٦٢١.

تقليديا، بعكس الإقطاع الأوروبي، تحت جناح الحكم الأوتقراطي المركزى الذى تستمد منه قانونيا وفعليا وجودها ومبرره.

لقد كانت الملكية المركزية المطلقة المهيمنة بلا إقطاع ولا إرستقراطية ولابورجوازية، وليس في المجتمع حقيقة سوى طبقتين: الحاكم والمحكوم، دون طبقة وسطى تستحق الذكر(ص. ٥٦٣) فكانت طبقة التجار دائما ضامرة ضعيفة، ووزن التجارة الداخلية والصناعة محدوداً، وقوتها الإجتماعية ضعيفة .. نظراً لسيادة الإكتفاء الذاتي؛ أما التجارة الخارجية البعيدة والتعدين المحلي فكانت مزدهرة وضخمة، كما كانت إحتكاراً حكومياً بحتاً. (ص. ٥٥٦ - ٥٦١).

ويمكن القول أن علاقة المصرى القديم ببيئته كانت علاقة تعاون وتوافق وتناغم، بل وصل به الأمر إلى تقديس الطبيعة وبعض مظاهرها (النيل والشمس)، والبيئة المصرية بكل عناصرها كانت منعكسة تماما في الديانة المصرية القديمة، بل كان تلويث النهر خطيئة دينية، ولم تشهد هذه المرحلة الطويلة في تاريخ مصر أقل قدر من تبديد الموارد.

وبعد المرحلة الفرعونية وخضوع «نظام الدولة المركزى» للإحتلال الأجنبي، بدأ الفائض يتسرب إلى روما فبيزنطة فالمدينة ثم دمشق.. إلخ بإختلاف الغزاة، رغم ذلك لم تدخل مصر مع هذه العواصم في علاقة تخلف أو تبعية حضارية، لأن مصر آنذاك لم تفقد طوال تلك المراحل قدرتها على إعادة الإنتاج الذاتية، واحتفظت بنظامها الإنتاجي، وتكامل هيكلها الإقتصادى التقليدى ونمط حياتها الإجتماعي وإلى حد كبير نسقها القيمي، والأهم من ذلك لم يتغير نمط إستهلاكها تغيرا جوهريا، وكانت تستطيع في بعض فترات الاستقلال أن تستعيد نشاطها وقدراتها، لكن استمرار نزح واستنزاف الفائض الإقتصادى إلى خارج البلاد قرونا طويلة واهمال تجديد شبكات الرى والطرق، وتأثير التغلغل الثقافي الأجنبي، وسيطرة الاثنيات الحاكمة، أدى إلى إضعاف قوة التكوين الإجتماعي المصرى ككل والدولة خاصة على الفعل المباشر إلى حد كبير.

ـــ ـــ ـــ

الفصل الثاني

الدولة المصرية القديمة

(أ) مراحل نشأة الدولة المصرية القديمة

التصور السائد أنه قبل التحول إلى الزراعة والاستقرار سادت مصر مرحلة «المشاعية البدائية»، فكانت كل جماعة من الجماعات الصغيرة العديدة التي تقطن الوادى من الصيادين والجامعين، تملك أرضها ملكية عامة على الشيوع، وبالتالي كانت حياة الفرد تتوقف على انتمائه إلى العشيرة. وكان هذا الإنتماء يتجسد من خلال الطوطم أو الإله - الرب المشترك لأفراد الجماعة.

أما رؤساء هذه الجماعات أو العشائر الطوطمية فكانوا يختارون لسنهم أو لعلمهم السحرى الخاص. ولأن الإنتاج بدائي جدا، والثروة محدودة للغاية لاتترك فائض عمل، والملكية مشاعة على الجميع، فإن التمايز الإجتماعى لم يكد يظهر أو لم يبزغ إلا بالكاد، فلم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يزيدوا عن أن يكونوا أوائل بين أكفاء أو انداد.

ومع الزراعة والاستقرار بدأ الأمر يختلف فإلى هؤلاء الرؤساء آلت بجانب الحماية والدفاع الخارجى وظائف الإدارة الجديدة الداخلية، من إزالة مستنقعات واستصلاح أرض وإقامة قرى وحمايتها من الفيضان، وضبط وتوزيع الماء، وإعادة توزيع الأرض دوريا على القرى المختلفة، مع الإحتفاظ بوظائفهم الدينية - السحرية القديمة.

وقد كان اجتماع هذه الوظائف والسلطات معا لأول مرة فى يد هذه القيادات مصدر نفوذ خاص جديد لأول مرة، فكانت فيه بذور الدولة.

ومع تقدم الإنتاج وتكاثر الثروة ظهر فائض عمل محسوس لأول مرة، فبدأ التمايز الإجتماعي، وأخذت تلك القيادات تتحول إلى نوع من الإرستقراطية، أو البالة البدائية،

التي تستولى على فائض العمل، وتتمتع بامتيازات كبيرة، أى تحولت إلى صفوة ليست حاكمة فقط، وإنما حاكمة ومستغلة معا.

وقد ساعد على هذا التحول المكاسب الإضافية والنفوذ المضاف كنتيجة لإنتصارات بعض القيادات في حروبها القبلية على البعض الآخر، وتوسيع حكمها وملكها، ومن ثم بدأ الرئيس أو الحاكم يصبح رمزا تتجسد فيه الجماعة كلها وبالتالي ليس كاهنا أعظم فقط، ولكن الإله المحلي أيضا.

تلك الحروب القبلية نفسها كانت أداة تطوير الهيكل الجديد إلى قمته، فمن خلالها تحولت بعض تلك الجماعات بالغلبة والقهر إلى إتحادات فيدرالية أوسع وعلى مراحل متعاقبة، إلى أن إمتصت كلها في كيان واحد شامل هو الدولة الموحدة، تحت زعامة حاكم واحد هو فرعون.

إن هذا التطور الإجتماعي مصاحب ومواز لعملية التوحيد السياسي الأساسية، حين إلتقى والتحم التطوران الإجتماعي والسياسي في نقطة واحدة.

ومفهوم أن المحرك الأساسي خلف هذه السلسلة من الإتحادات التوسعية هو ضرورة تنسيق ضبط النهر وأعمال الرى في حوض الوادى برمته ككل وكوحدة، ولضخامة العملية فإنها تحتاج إلى تعبئة عمالة ضخمة، وهذه تحتاج إلى قدرة خاصة على تقسيم العمل الجيد، والكل يستدعى سلطة مركزية قوية.

والمهم في هذه العملية أن كل حاكم منتصر أقوى كان يختزل القيادات السابقة المناوئة بعد أن يخضعها، وذلك بيرقطتها، أى بجمعها حوله كموظفين كبار تابعين، محولاً إياها بذلك من أرستقراطية إقليمية إلى بيروقراطية عليا أو نبالة بيروقراطية تابعة.

وفيما بعد، إستغنى الحاكم المنتصر عنها كلية، وأحل محلها قيادة وموظفين كبار سواء في بلاطه أو في الحكومات الإقليمية، وإكتمل بذلك هيكل دولة الرى الصناعي الموحدة المركزية [1]. وكما أصبحت مصر أقدم نظام عرف تدخل الدولة في تنظيم الإنتاج، أصبحت أيضاً أول وأقدم دولة شمولية في التاريخ، وإستمراراً للتقليد القديم من تجسيد

---

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص ٥٥٠ - ٥٥٢

حق الجماعة والمجتمع فى ملكية الأرض وتجسيمها فى شخص الزعيم الطوطمى، أصبح فرعون شرعياً أو نظرياً بصورة تلقائية المالك الأوحد للأرض، وصار البلد كله ملكاً للدولة، وبات فرعون مالك الأرض بما عليها ومن عليها، وذلك بصفته أيضاً الإله، والكل يخضع له خضوعاً مطلقاً كاملاً.

ورغم مسحه من الأبوية ينظر بها فرعون إلى رعاياه كأبنائه القصر - وإن كانت النظرة لاتخلو أيضاً من مفهوم التملك - فلقد كانت الفرعونية دولة مركزية مطلقة.

الأمة والدولة أيهما أسبق؟

ثمة سؤال يثور: من الأسبق: الأمة المصرية أم الدولة المصرية؟ الأصل فى الدولة أنها نتاج الأمة، بمعنى أن الأمة سابقة على الدولة، هى سبب والدولة نتيجة، هى الأساس القومى والدولة هى الصرح السياسى الذى يشاد عليه، فالأمة جماعة واقعية، موجودة موضوعياً، ومؤلفة خلال التطور التاريخى للمجتمع، ولها لغة مشتركة، وأرض مشتركة، وحياة إقتصادية مشتركة وتكوين نفسى مشترك.

تلك هى النظرية الكلاسيكية فى قيام الدولة، والأساس الجوهرى فيها هو أن الدولة قد تتحلل وتسقط ولكن الأمة تظل باقية كالنواة الصلبة الدفينة التى قد تقفز من جديد بقوة ديناميتها الذاتية الكامنة فتنبعث الدولة من جديد إلى الوجود، وهكذا دواليك، قيام وسقوط للدولة ثم بعث وإعادة خلق بفضل قانون بقاء الأمة.

ومن الواضح أن تاريخ الدولة المصرية مفعم بهذه الظاهرة من قيام وسقوط، أما لأسباب خارجية كالغزو الأجنبى وأما لأسباب داخلية كفترات الإنحطاط الوطنى.

غير أن الأمة المصرية ظلت باقية منذ فجر تاريخها حتى اليوم كأقوى الأمثلة التى تضرب، والأدلة التى تساق فى النظرية السياسية على صحة قانون بقاء الأمة[1].

ومع ذلك فثمة نظرية جديدة تنقض النظرية الكلاسيكية وتناقضها على طول الخط. فالأمة عند جوبليه لايمكن أن تسبق الدولة إلى الوجود، وإنما الدولة كتنظيم سياسى تقوم

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص. ٤٧٤.

أولاً، ثم في داخل هذا الإطار الهيكلي تتكون الأمة من أشتات قد تكون متنافرة ومختلطة ولكنها تنمو وتتوحد وتتجانس بالتدريج الوئيد عبر الأزمنة حتى تصبح كائناً عضوياً موحداً حقيقياً، بحيث حين تتعرض الدولة للتحلل والإنهيار كما يحدث كثيراً فتعمل الأمة على إعادة قيامها، يبدو لنا كما لو أن الأمة هي السابقة عليها في الوجود وهي الأصل في قيامها، ومن هنا يأتينا الوهم بصدد خلود الأمة.

غير أن الحقيقة هي أن في البدء كانت الدولة، أما الأمة فنمو تاريخي وعملية تراكمية ولاتظهر إلى الوجود كاملة أو فجأة، والدولة هي خالقتها الأولى وسببها الأصلي. ولذا فليس غريباً أن يدعي جوبليه أن المرء لايمكن أن يحلم بأن يتكلم عن أمة مصرية...، هذا في الوقت الذى لايمانع في إطلاق صفة الأمة على دول مدن اليونان.

غير أن قليلاً من التفكير جدير بأن يجعلنا نتساءل أيضاً: أكان من المحتم حقاً أن تظهر الأمة المصرية بفضل قيام الدولة (أو حتى بفعل سلطة الدولة) مالم تكن خامتها الطبيعية الصالحة قائمة وموجودة من قبل؟

إن حل التناقض يكمن في أنه، كما أن الأمة لا تستحدث من العدم، فإن الدولة لاتعمل في فراغ أو على لاشيء، وإنما على خامة وطنية أو قومية صالحة من قبل وقائمة من قبل، هي خامة الأمة تصنعها الجغرافية والتاريخ والإقتصاد ثم تشكلها الدولة والسياسة. ولولا أن «الأمة بالقوة» موجودة خامتها وإمكانياتها أصلاً، لما تحولت على يد الدولة إلى «أمة بالفعل».

معنى هذا أن دور الدولة هو بلورة، ولكن مجرد بلورة لكيان الأمة الموجود[1].

هل توافـرت شروط وجود الأمـــــــة في التكوين الإجتماعي المصري القديم ؟؟

إن القضاء على التجزئة الإقليمية مهمة أنجزتها الدولة المركزية في مصر منذ آلاف السنين، حينما توحدت دويلات مصر السفلى ومصر العليا في دولتين، توحدتا بدورهما

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص. ٤٧٤ - ٤٧٦.

في دولة واحدة. فالنهر الذى جعل من مصر وحدة هيدرولكيه هو أيضاً عنصر وحدة طبيعية من زاوية دوره كوسيلة مواصلات ونقل، ومن أدوات الربط بين أجزاء مصر، ومن وسائل توحيدها سياسياً، أى صنع الوحدة الطبيعية وحافظ على الوحدة السياسية.

إن وجود الصحراء على جانبي الوادى والبحر المتوسط من الشمال ومنطقة الشلالات في الجنوب تعطي مصر حدوداً طبيعية صارمة، وتؤدى العزلة الجغرافية والطبيعية إلى نمو الشعور بالذات، وقوة لاحة بلورت الشعور بالذات قوميا. وعشرات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يحشدون من مختلف أنحاء البلاد سواء في مشاريع السيطرة على النهر أو الرى أو في جيوش الدفاع عن الوادى والدلتا كانوا يتعرفون من بعضهم البعض على النواحي المختلفة لهذا الوطن الذى يجمعهم.

لقد كان هناك طابع وطني عام تمثل في وحدة الديانة، والطقوس، والمراسيم، والعادات، والملابس والسكن، وأساليب الزراعة ووحدة مواسمها، ونمط الحياة الإجتماعية والثقافية، وهو ما يعني أنه كانت هناك حياة قومية يشارك فيها عامة الشعب.

لكل ما تقدم، فإن هناك ما يبرر الحكم بأن تلك الجماعة من الناس التى تشكلت تاريخياً في أرض مشتركة هي مصر، وتحت دولة مركزية قومية، وكان لها عبر العصور لغة مشتركة وثقافة مشتركة، وطابعها القومي المشترك اللذان كانا يعطيان تكوينها النفسي والذهني سمات مشتركة، وكانت تشكل وحدة إقتصادية وإجتماعية، هذه الجماعة كانت تشكل أمة، بدليل أن العامل القومي كان يعبر عن نفسه في صورة نضال من أجل علاقات إجتماعية وسياسية أرقى، كما كان الحال في الهبات الفلاحية، التى بدأت في الأسرة السادسة، أو النضال في مواجهة سلطة أجنبية وثقافات أجنبية [1] أيضاً كان للإقتصاد الفرعوني تقسيماً إجتماعياً للعمل له خصائصه العامة التي يتسم بها: فهو أسلوب إنتاج

---

(١) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٦٤

وهنا يقول فؤاد مرسي إننا نعترف بقدم الظاهرة القومية الضاربة في التاريخ، لكننا لانخلط بين تجلياتها المختلفة التي تطورت على طول التاريخ، وبين الأمة كمقولة تاريخية تنتمي إلى عصر محدد هو عصر الرأسمالية، حيث تكون وحدة الحياة الإقتصادية سمة رئيسية للأمة. (نظرة ثانية إلى القومية العربية ص ٢٧ - ٣٤)

خراجي متسيد، الدولة المركزية تستملك فائض الإنتاج، وتمتلك عمل أعضاء الجماعة القومية، كما تقوم بالأشغال العامة، وحماية الوادي من الغارات والغزوات.

الأساس النظري لنشأة الدولة في مصر:

الدولة ليست مفهوماً مجرداً، مقطوع الصلة بالتاريخ، إنها واقعة تاريخية نشأت عندما توفرت ظروف تاريخية معينة، أيضاً تشكلت في ضوء معطيات تكوين إجتماعي معين [1] ونقدم الآن أقرب مفهومين عن نشأة الدولة في مصر إستنادا للواقع التاريخي المحدد.

الدولة الهيدروليكية الوظيفية :

إن نشأة التكوين الإجتماعي الإقتصادي في الوادي والدلتا جاءت نتيجة للجهد المباشر للإنسان المصري، حيث كان الوادي في الأصل مجرد مستنقع أسفنجي ملاري مشبع وأدغال.. فأعاد هذا الإنسان بجهده الجماعي الدائم والمنظم خلق الطبيعة والسيطرة على النهر.

كانت حياة الفرد تتوقف على إنتمائه للعشيرة ثم الإقليم، والإنتماء المعنوي يتجسد في الطوطم أو الآلهه، ورؤساء الجماعة يختارون لسنهم وخبرتهم، في هذا المجتمع النهري الفيضي - الهيدروليكي - كانت الزعامة أو القيادة مجرد أداة للتكامل الإيكولوجي بين البيئة والإنسان، من خلال ما يسمي: العمل الجماعي، التعبئة العامة، السخرة، التجنيد الإجباري.. بهدف الإنقاذ العام من خطر الفيضان، ضبط النهر، بناء الجسور والنواظم والقناطر، حفر القنوات والمصارف، رد العدوان وصد الغزوات عن الوادي. إستدعى ذلك وجود فئات من التكنوقراط والكهنة والإداريين والعسكريين، وجود حضارة ونظام وقانون.

والزعامة جماعية من خلال وحدات إدارية، والماء والأرض وسائل إنتاج مؤممة. ولم توجد تبعية شخصية لسيد إقطاعي كما في مجتمع المطر، والمنتجون المباشرون أعضاء المشتركات القروية ليسوا عبيدا لفرد ما.

---

(١) د. احمد رابد. الدولة في العالم الثالث، دار الثقافة للنشر ص ٥٠ ط ٨٥

كان الحاكم تاريخياً حلقة الوصل بين النهر والإنسان، وسط بين الإنسان والبيئة، عن طريق إشرافه على نظام الرى، وبالتالي على عملية التنظيم بما تتضمنه من إستمرار الحياة الإقتصادية، والأمن السياسي.

والمحرك الأساسي خلف سلسلة الإتحادات التوسعية بين الأقاليم كانت ضرورة تنسيق ضبط النهر والإشراف على أعمال الرى برمته ككل وكوحدة، من خلال سلطة مركزية أبوية، وأجهزة إدارية فنية وعسكرية. والإقتصاد الهيدروليكي بطبيعته إدارى وسياسي معاً، والدولة تزيد من قوتها بإرتباطها بعقيدة المجتمع. كان نظاما مركزياً بلا إقطاع ولا بورجوازية، إنما قيادة مركزية لم تعرف في تاريخها إلتفت الإقطاعى، بالعكس كانت الدولة الفرعونية قمة المركزية والتوحيد والتنميط. إلتفت حولها شرنقه كثيفة من البيروقراط والتكنوقراط حتى إكتمل هيكل «دولة الرى الصناعي الموحدة المركزية»[1].

وهناك حلقة شبه مفقودة بين المستوى الحضارى للمشتركات القروية (الوحدة القاعدية للمجتمع الآسيوى) وبين المستوى الحضارى الذى رافق بداية عصر الأسرات في مصر، حيث أن كثيراً من آثار تلك الحقب دفن تحت رواسب النيل. فهناك فروق هامة لايمكن إغفالها بين التنظيم الإدارى والإقتصادى والإجتماعى فى القرية المصرية القديمة، وبين المشترك البدائى الآسيوى.

كان هناك تقسيم عمل إجتماعي أرقى بكثير، كما كانت الدولة وتنظيماتها الإدارية والقانونية أكثر تطوراً بمراحل من تلك التى نشأت فى المجتمعات الآسيوية على قاعدة المشتركات البدائية.

فالباحثون في تاريخ مصر القديمة يجمعون - إستناداً إلى ما تم الكشف عنه من آثار - على أن هذه المشتركات الزراعية الأولى كانت هي البداية والقاعدة التى ربطت بينها الحاجة إلى الجهد المشترك للسيطرة على الفيضان، فتجمعت فيما يشبه الإمارات أو الدويلات، ثم تجمعت إمارات ودويلات الدلتا لتتوحد في دولة واحدة في شمال الوادى، وبدأت إمارات أو دويلات الصعيد تتجمع فى دولة واحدة فى الوجه القبلى[2].

---

(١) د. جمال حمدان: المصدرة السابق، ص ٥٥٢

(٢) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق ص ١٩ ، ص ٤٨

الأساس الإجتماعي لنشأة الدولة المصرية القديمة :

ويشرح جورج طومسون كيف نشأت الدولة المركزية في مصر القديمة من خلال عملية تاريخية محورها تقسيم العمل الإجتماعي إلى عمل ذهني وعمل يدوى عضلي، ومن ثم ظهور فائض إنتاج تستولى عليه نخبة مسيطرة.

يقول طومسون: إن وادى النيل أصبح صالحاً للسكنى فقط بعد أن بدأ العمل لتجفيف المستنقعات والسيطرة على الفيضانات، وقد أمكن إنجاز ذلك بواسطة قوة عمل كبرى تم تعبئتها من القرى المجاورة، ونظمت طبقاً لخطة عامة، وعلى هذا النحو ذابت المشتركات القروية البدائية، في وحدات أكبر طبقاً لأحواض الرى، وقد أصبحت هذه التطورات ممكنة فقط بفضل تقسيم جديد للعمل بين عمل ذهني وعمل يدوى، كان بداية لمرحلة من التقدم الإقتصادى والإجتماعي والثقافي هو أعظم ما شهده العالم حتى ذلك الوقت.

وبمرور الزمن تطور تقسيم العمل: فالعمال الذهنيون، المنحدرون من رؤساء القبائل والسحرة نصبوا أنفسهم نخبة حاكمة، كانت تصادر الفائض، وكان المنتجون المباشرون يخضعون للخراج والسخرة والتجنيد، وبذلك كانوا يشكلون قوة العمل البشرى اللازمة لتطور المجتمع والدولة[1].

وتشكل الأسرات الفرعونية الأولى ما يسمى بالدولة القديمة، وبها نجد السمات الأساسية للحضارة الفرعونية قد تبلورت إلى حد بعيد، لذلك فإن عصر ما قبل الأسرات مقدمة منطقية من الناحية التاريخية لوجود النمط الآسيوى في مصر، كما كان أيضاً مقدمة إجتماعية إقتصادية للتطور اللاحق للدولة.

ويبدو أن مصر قبل التاريخ كانت مقسمة إلى عشائر، وكل عشيرة في قرية أو جزء من مدينة، وتلتف حول رمز فتشكل مجموعة طوطمية. وكان النفوذ والهيمنة والسلطة المعنوية في يد كبار العشيرة أو مشايخها. لقد إرتبط التقدم التقني - خاصة التقدم في الرى الصناعي في الدلتا - بإيجاد تقسيم أوسع للعمل داخل العشيرة، وتمتع مشايخها بإمتيازات وظيفية في أول الأمر، ثم موروثة بعد ذلك، كما إرتبطت بظهور تخصصات

---

(١) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٥٣

إجتماعية إقتصادية (رجال إدارة، كهنة، حرفيون.. إلخ) أى أجنة غير متطورة للتمايزات الإجتماعية، وهي أمور وضعت في أيدى المجتمع وسائل فعالة لفرض نوع من الإنضباط على السكان، في نفس الوقت الذى كانت تزداد الفوائض الناجمة عن الإنتاج.

أيضا كان للصراعات المحلية وما صاحبها من جمع الغنائم مصدرا آخر للفوائض وبالتالى للتراكم، فى نفس الوقت الذى بدأ فيه تكوين أجهزة قهرية وعسكرية أى مؤسسات الدولة.

وترابطت المدن والقرى في دويلات صغيرة هى الأقاليم المنظمة - فى مصر السفلى والعليا - وهذا هو فجر العهد الأسرى، فى نقطة التلاقي بين العصر الحجرى الحديث وعصر المعادن، التى تبنى فيها المدن المحصنة والقلاع، ويبدو سكانها ذوى حضارة تكاد تكون مكتملة. وفيها وصلت صناعة الأدوات الحجرية إلى رقى كبير، وتخصص الحرفيون.

وتشير كتابات الأهرام الدينية إلى أنه كان للأقاليم مجالس من المشايخ في الفترة السابقة للتاريخ، والأغلب أن هذه المجالس كانت تحكم القرى، وقادت عمليات تجفيف المستنقعات، وتنظيم حماية القرى من الفيضان ومن الأعداء، وتمثل النقوش صيادى الحيوانات صفوفاً يتقدمها حاملوا العلم الذى يمثل الطوطم، وهو يرمز إلى أصل أفراد المشترك الذى يبسط حمايته عليهم، وقد إحتفظت الأقاليم المختلفة ودويلاتها بعد ذلك بهذه الرموز على أعلامها وقواربها.

ومع تحول هؤلاء الشيوخ إلى نبالة أرستقراطية فى الأقاليم، إنقلبت إمتيازاتهم الوظيفية إلى إستغلال إجتماعى، بإستيلائهم على فائض الإنتاج، أيضا تحول الطوطم (الرمز المجسد لأصل القبيلة) إلى إله محلى، وأصبح حاملوا الألوية كهنة هذه الإله.

وهكذا اتحدت الوظيفتان (الإقتصادية والدينية) فى نخبة واحدة حاكمة. وأصبح على تلك النبالة المحلية أن تجند عدداً من رجال الأقاليم لتكوين الجيش الملكى عند الحاجة، وباتت جميع الأعمال القيادية الإقتصادية والدينية والعسكرية فى أيدى قادة الأقاليم.

وقد أعطى تركيز تلك المهام الحيوية الثلاث فى أيدى جهاز الدولة السلطة المطلقة منذ الدولة القديمة، وتم إستيعاب الوحدات العشائرية والمحلية بالحرب [1] والعنف من جهة، والسيطرة الدينية الفكرية من جهة أخرى.

---

(١) أحمد صادق سعد: نشأة التكوين المصرى وتطوره، دار الحداثة، ص ٣٨ - ٥١

والنتيجة العامة التى يبينها تاريخ العلاقات بين النخبة الحاكمة وبين عامة الشعب هى أن العبودية المعممة جعلت النظام الفرعونى يستطيع أن يولد نفسه بنفسه المرة بعد الأخرى، ذلك أن التناقض بين أفراد جهاز الدولة والمنتجين المباشرين لم يكن يحتوى على العوامل التى تقوى على نقل المجتمع بطفرة كيفية إلى أسلوب إنتاجى وإجتماعى فى مستوى أعلى.

وقد أصبحت هذه المجموعة الحاكمة محور الدولة المركزية، وملقاة عليها مهام حيوية: إقتصادية وسياسية وعسكرية ودينية، تخص مصر كلها. «فالعشائرية» كانت الإطار الرئيسى الذى تطورت بداخله مشتركية أجهزة الدولة فى مصر، بما وقعت فيها من تمايزات إجتماعية، أو صدر عنها من قوى نازعة إلى الملكية الخاصة وتفتيت المركزية.

وجاءت سيطرة الجنوب بالعناصر الأولى للبيروقراطية التى اشتهرت بها مصر الفرعونية، وكانت نواة البيروقراطية من أفراد البيت المالك، وهذا منطقى بإعتباره تطورا من الوظيفة الإجتماعية التى يتولاها هذا البيت إلى المركز السياسى ذى الإمتيازات الإجتماعية بعد ذلك.

ويبدو أن الشبكة الإدارية الصادرة من العائلة المالكة تم تركيبها فوق مراكز إمارات الأقاليم القديمة. إلى أن أصبح ممكناً ومناسبا أن تحل الأولى محل الثانية، ومما سهل إجراء هذه العملية - على الأغلب - تشتت القوى الإقليمية القديمة، وإنعزال المشتركات بعضها عن بعض، فى وجه التماسك الذى تمتع به البيت المالك، خاصة أن العرش كان وراثيا.

حروب التوحيد :

سبق القول أنه فى عهد الأقاليم المستقلة بدأ سكان الوادى الأول يستقرون إرتباطا بالأرض، زرعا وتفليحا، فكان أن نتج عن ذلك إستقرار سكانى، تبعه بالضرورة قيام المدن المستقلة، تلك المدن التى إتخذت كل منها إلها تعبده (آلهه طوطمية).

وواصلت العوامل الجغرافية والإقتصادية مع دفع مكثف من العوامل السياسية عملها فى توحيد الأقاليم، فى حكومات كبيرة قوية ونحو إدماج الأقاليم - سلما أو حربا -

فكان لابد أن يحدث إدماج للأرباب حتى يقف من بينها إله واحد لمجموعة من الأقاليم المتعددة، هو في الأصل إله الإقليم القوى أو الأكبر أو الظافر في المعركة.

وإنتهى الأمر فى هذا العصر إلى تجمع أقاليم الدلتا تحت زعامة الإله حور، الذى إنعقدت له زعامة الدلتا كلها بعد توحيدها، بينما كان الصعيد قد خطى نحو الوحدة خطوات حثيثة، إنتهت بتوحيد أقاليمه تحت زعامة ربه الأكبر «ست».

ويحدث التاريخ بأنه على الحدود بين مملكتي الشمال والجنوب قامت نزاعات، تطورت إلى حروب كبرى، تصورها المصريون آنذاك حرباً بين الإلهين العظيمين: حور إله الشمال وست إله الجنوب، ليسجل الزمان إنتصار الإله حور على غريمه الصعيدى ست.

وتقوم بين الإقليمين وحدة لايكتب لها البقاء طويلاً، ولا يلبث الصعيد أن ينفصل، كما لو كان مقدراً لهذه الوحدة القهرية المفروضة بالقوة العسكرية أن تفشل فى الإستمرار.

لكن الأحوال لم تهدأ فعاد طموح الشمال يدفع جيوشه ثانية نحو الجنوب فى محاولة أخرى للسيادة، ولكن الراية هذه المرة كانت معقودة لإله جديد بدت سيادته واضحة فى هذا العهد، هو الإله «آتوم رع» إله مدينة أون.

وفي مرحلة تالية تمرد الصعيد، وتعدى ذلك إلى دحر الشمال ثم غزو أراضيه، بقيادة نارمر «ميناء الذى إستطاع أن يسيطر على الشمال تماماً رافعاً راية حور - رع.

لقد رأى الجنوبيون أن خير وسيلة للسيطرة ليست القهر بسلاح العسكر، بقدر ما هو التوسل إلى إستغلال العوطف الدينية لتحقيق وحدة طوعية، الأمر الذى يكشف العلاقة الدائمة بين الدين والسياسة والمجتمع.

ويبدأ الملك مينا تأسيس أولى الأسرات الحاكمة (عام ٣٢٠٠ ق.م) ويبدأ عصر إرساء الأسس السياسية والدينية والإجتماعية التى قامت عليها شوامخ الدولة والحضارة المصرية القديمة، وظلت وحدة البلاد متماسكة دون ضعف ظاهر، حتى إستولى كهنة رع على الدولة وأسسوا الأسرة الخامسة، وصبغوا البلاد بصبغة دينية واضحة، وإعتبروا أنفسهم من سلالة الآله رع[1].

---

(١) د. سيد محمود القمنى. أوزريس عقيدة الخلود في مصر القديمة، كتاب فكر ص ٢٠ - ٢٤

ويبدو أن الجنوب أتى بالحكومة المطلقة المركزية، وبالنظم الإدراية البيروقراطية، التى مكنت من تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية فى أداة قوية رغم إنخفاض مستواها العام فى ذلك الوقت المبكر، وأخيراً فإن إقامة الأهرامات فى ظل المملكة القديمة تبين أن توحيد مصر على الحال الذى تم به إنما قد أطلق موارد هائلة من القوى البشرية.

لقد نشأت الدولة المركزية الفرعونية على أساس التقدم الذى أحرزته القوى الإنتاجية فى ظل الأسلوب الآسيوى للإنتاج، لكن هذه الدولة بدورها كانت عاملاً من العوامل الأساسية فى تشكيل الهيكل المصرى الإقتصادى والإجتماعى والفكرى، والمحافظة على نفس الأسس التى إنبثقت منه فضمنت إستمراره.

الأساطير تعكس الجميعة الإجتماعية الإقتصادية التى تمت فى ظل حروب التوحيد :

وسجلت الأساطير - التى دخلت التراث الفرعونى - أحداث هذا العصر الذى تكونت فيه المدن الأولى، ثم قضى عليها بالحروب التوحيدية، فهى تروى الصراعات بين الآلهة السابقين وتعكس بها وإن كانت بشكل مهول ومحرف الصدامات التى وقعت فعلاً بين الملوك والشعوب التى واجهت بعضها بعضاً، وتوحى صفات الآلهة الطيبة أو الشريرة بما كان يتصوره الناس لازماً لحماية الخيرات الطبيعية من أخطار الغزوات الإفتراسية للعشائر التى لها أسلوب معيشى مختلف عن الزراعة الصبورة (أسطورة أوزوريس وست).

فالأوضاع التى إنبثق منها المشترك المصرى بمؤسساته وتقاليده وآلهته تضمنت دائماً صراعا ما، أما ضد الصعوبات المادية (الفيضان المدمر أو الجفاف) أو ضد قوى سياسية أخرى مثل ما وقع فى الحروب بين الشمال والجنوب، وتمثل هذا فى بعض الطقوس، وخاصة القتال الطقسى فى حفلة تتويج الملوك الجدد، كما تمثل فى الروايات الأسطورية عن النضال بين الآلهه.

ويلاحظ أن قلب الأدوار أو إنتقالها من آله إلى آخر كثيرا ما يحدث فى هذه الأساطير،

وهو بعكس أحياناً تردد الأحوال، وإختلاطها بين الأطراف التي تتصارع، وقد تتحالف أيضاً، وتنتقل الزعامة من هذا إلى ذاك[1].

(ب) هيكل نظام الدولة الفرعوني :

لم تتشكل الدولة وأجهزتها الأعلى من المجتمع إلا عبر مراحل طويلة من التحولات، وكانت الخطوة الأولى عندما أقام مينا على إنتصاره العسكرى حقاً أسرياً موروثاً وتراثاً قومياً، وإتخذ حورس طوطماً في نفس الوقت الذى إستوعب الطواطم الأخرى.

ومع ذلك، فلم تسر الدولة الواحدة نحو المركزية الحقة إلا شيئاً فشيئاً، خلال الدولة القديمة، وعبر سلسلة من التطورات لاتشكل دائماً خطاً مستقيماً.

وسبقت الإشارة إلى تقلد أمراء الأسرة المالكة المناصب الإدارية العليا، جنباً إلى جنب إستيعاب أمراء الأقاليم السابقة في الوضع الجديد، وقسمت البلاد إلى دوائر عديدة صغيرة، لكل منها: محاكمها ومخازنها للغلال وجيشها.. والرباط الأساسي بينها وبين البيت المالك علاقة الجزية التي تصب جزئياتها في الخزينة العامة.

وفي الأسرة الثالثة يظهر الوزير ذو علاقة قربى لصيقة بالملك، ومع ذلك، فهناك وزراء وموظفون لم يكونوا أقارب فرعون، مما يدل على أن أجهزة الدولة كانت لاتزال: بقدم في العشائرية، وبقدم أخرى في الإرتفاع البيروقراطي المستقل.

ويمكن القول أن التنظيم الإقليمي المحلي جامعاً إعتباره: تقسيماً قطاعياً للإستغلال الزراعي، وتقسيما إداريا سلطته الأكبر في يد إله عاصمة الإقليم، وتقسيما سكنيا شبه إثني لعشائر ذات قربى، أو مندمجة في بعضها منذ زمن بعيد. فالتحول من التنظيم القبلي للدولة إلى التنظيم الإدارى المركزى يمر عبر هذه الطبيعة التعددية، وبفضل تلاقي: قوة الهيمنة الإقتصادية، ودوام الهياكل المشتركة وتزداد القوانين الموضوعية - مقابل قوة التقاليد البحتة - في ظل الدولتين الوسطى والحديثة، الأمر الذى يقيم صرح البيروقراطية بوضوح أكبر[2].

(١) أحمد صادق سعد: نشأة التكوين المصرى وتطوره، ص ٤٥

(٢) أحمد صادق سعد: المصدر السابق، ص ٧٨.

وتمثل الدولة الفرعونية سلطة مركزية، ذات شمول إقتصادى وسياسي وفكرى ودينى كلى علي المنتجين المباشرين، ويتمتع الحاكمون بهذه السلطة إستناداً إلى إنتماؤهم لجهاز الدولة.

وتسيطر الدولة علي الأدوات الأساسية للإنتاج (الأرض، اليد العاملة، الموارد الطبيعية) وفي مواجهة الدولة يكون أفراد الرعية خاضعين لها تماماً، أى عبيد للدولة لا لشخص معين، هم عبيد فرعون لأنه رمز هذه الدولة، وهم ملزمون بالعمل فى الحرف المختلفة وخاصة الزراعة وأعمال الرى.. إلخ[1]

ويعفي أفراد البيروقراطية من الأعمال البدنية، والمتاعب التى يتعرض لها غيرهم، ويمارسون الأعمال الفكرية، لتفوقهم علي الشعب بفضل تعليمهم وثقافتهم، ولكنهم أيضاً يخضعون للمركزية الإدارية ذات التنظيم الهرمي، ويكونون هيئة مغلقة متماسكة وصلبة، ويربطهم معاً بالتسلسل نفس الإنضباط الذى ينقلونه علي المحكومين.

ومن الناحية الأخرى يرتبط الفلاحون بالمشتركات القروية إرتباطاً لايقيدهم ببعض فقط، بل يقيدهم أساساً بالطبقة الحاكمة التى تستغلهم ككتلة وقد إستطاع النظام الفرعونى أن يستخدم عشرات الآلاف من الأفراد، وأن يجيء جيوشاً جراره، إستخدمت لأهداف إدارية وتعدينية إلى جانب التأديبية أو للدفاع والغزو.

وكانت هذه الجيوش موزعة على حاميات داخلية في صورة فرق محلية، تحت إمرة حكام الأقاليم، تساند عمليات جمع الضرائب، وتقدم الحراسة للمشرفين على أعمال السخرة وبعثات التعدين والرحلات التجارية، وتقمع إضطرابات الفلاحين.

فـرعـــــــون :

ومنذ الأسرة الرابعة يرمز إلى الملك بلفظ بر – ع أى البيت الكبير، وهو اللفظ الذى تحول إلي فرعون في العربية، ولم يعد زعيماً لقبيلة منتصرة أو رئيساً لمجلس شيوخ أو

(١) للإطلاع على الأنشطة المختلفة للمصريين القدماء، ومستوى معيشتهم وحياتهم اليومية الخاصة راجع كتاب دومينيك فاليبل. «الناس والحياة فى مصر القديمة» من سلسلة كتاب الفكر رقم ١٤ ط١٩٨٩

مدبرا لهيئة من الموظفين، بل لم يعد إنسانا، إذ أصبح إلها يجمع بين رئاسة الكهانة والقضاء والقيادة العسكرية وزعامة السحرة، وتصرف كما يشاء في موارد البلاد كلها من مياه وأرض ومعادن ونبات وحيوان وبشر.

وضم ملوك الدولة القديمة النبالة الإقليمية إلى البلاط المركسرى، وانتدبوا أفـراد الأرستقراطية حكاما ومديرين من طرفهم، أى بقرطوهم، لكنهم أقاموا في الوقت نفسه إدارات مركزية لصيقة بهم كانوا يضعونها في الأغلب تحت إمرة أفراد من البيت الملكي مباشرة.

أى أن الفراعنة أمسكوا في قوة بالمقاليد الرئيسية وهى إدارة الخزينة، وأصبحت خدمة الفرعون شعارا شاملا. وتكاثر عدد الموظفين في شبكة إدارية واسعة لنظام محكم

وإذا كان على صغار الموظفين أن يكتفوا بالرواتب العينية وبالإفتخار بالإنتماء إلى الجهاز الحاكم، فقد منح الفراعنة لكبارهم حقوقا وإمتيازات سخية، جعلتهم يتحولون إلى نبالة جديدة من أصل إدارى، أى نبالة بيروقراطية[1]

وكانت الأراضى الزراعية تمنح للنخبة الحاكمة للإنتفاع بها دون إنتقاص من حقوق الدولة الأصلية، بما في ذلك حق إسترجاعها وقتما تشاء، لذا فلم تكن تبعية فلاحى هذه الأراضى لكبار الملاك هذه مباشرة، ولكن لفرعون نفسه وحده. لذا كان على هذه النخبة - رقابة وتحوطا - أن تخضع لفرعون خضوعا مطلقا. وكثيرا ما تعرض كبار الموظفين للمصادرة بالجملة. أيضا كان فرعون (الذى يشخص الدولة المركزية) حريصا على أن يضع تلك القوى موضع المضاربة، وأن يستغل تناقضاتها الداخلية ليوازن بعضها البعض. وذلك حتى لاتهدد إحداها أو كلها مكانته وسلطاته [2] أى مكانة وسلطان ووحدة الدولة الممركزه.

ولعله لهذه الأسباب مجتمعة لم تنشأ أو تتأصل ثم تتبلور في مصر طبقة أرستقراطية وراثيه، أى من نباله الدم بالمعنى المفهوم في أوروبا زمن الإقطاع.

(١) أحمد صادق سعد، تاريخ مصر الإجتماعي الإقتصادى، ص ٥٣ - ٥٥

(٢) د جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٥٥٨

ولم تعرف مصر قلاع الإقطاع في الريف على النحو المنتشر في أقاليم أوروبا. ففيما عدا قلاع الدفاع الخارجي في الموانى والثغور لم تكن هناك سوى قلعة كبرى وحاكمة في العاصمة. أما البريد الملكي بين العواصم والممتد حتى الحدود، فكان عبارة عن شبكة مخابرات ورقابة على البلاد بأكملها، حكاما صغاراً ومحكومين على السواء.

ولا يقصد بالفرعونية في ذلك البناء فرعون وحده، إنما هو والذين معه، أى هيكل النظام ككل، تلك الشرنقة الكثيفة من كبار الموظفين ورجال الدين والجيش وإتباع هؤلاء جميعاً[1].

إن الملكية المصرية القديمة كانت ملكية مقدسة، ولاشك في أن كافة المظاهر والألقاب وأوجه النشاط وكل مكونات شخصية فرعون قد قننت ووضعت أسسها، ونظمت شعائرها على أعلى مستوى. والوظيفة الأساسية التي يقوم بها الفرعون هي المحافظة على النظام الذى أرساه «الخالق»، وهذا النظام هو «ماعت» أى تكرار النموذج الأصلى الذى جاء إلى الوجود عند بدء الخليقة، وهو سيد الأرض والأملاك والبشر، ومن مهامه توسيع حدود أراضية، وحماية مصر من هجمات وغزوات البلاد المجاورة، ويقوم وزيره بتنفيذ قراراته عادة بعد إستشارة كبار معاونيه.

ومن أسس شرعية الفرعون إعتباره سليل الآلهة، وليس هناك قاعدة موضوعية تحدد شرعية الفرعون في تولى الحكم، ونكاد نلمح أن كل عملية إرتقاء بالعرش قد تضمنت في طياتها قدرا ما من الطموحات والدسائس والتناحرات.

والذى يحمل صفة التأليه هي الوظيفة، والذى يشغل هذه الوظيفة يقوم الخالق بإختياره كناقل لإرادته، أى أن الفرعون ليس سوى وسيط يتم عن طريقه نزول القرارات الإلهية لتنظيم العالم، أو يتم تنظيم أوجه النشاط البشرى عن طريقه بحيث تتطابق وتتوافق مع النظام الذى أرسته الألهة[2].

---

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص ٥٥٥

(٢) باسكال فيرنوس وآخر موسوعة الفراعنة، دار الفكر، ص ٢٠٣ - ٢٠٩ ط ١٩٩١

ماعت مصدر الشرعيه :

كانت عصور ما قبل التاريخ الموغلة في القدم، تبدو أمام المصريين القدماء عالم أسطوري، جسد المساواة والجهد الإنساني المشترك والعدالة وإنطلاقا من تأثيرات ميثولوجيا ذلك العصر، يمكن فهم وتفسير النص القديم الذى يقول: «... في زمن الآلهه الأولين هبطت العدالة «ماعت» من السماء إلى الأرض... وإمتزجت بنفوس الناس الذين يعيشون عليها.. لذلك فقد فاضت الأرض بالخيرات . وإمتلأت البطون الجائعة.. ولم تكن هناك سنوات عجاف في عهد الآله الأولين..»[1].

إن «ماعت» كانت تعني الصدق والشجاعة والعدالة والحق والفضيلة، كانت بمثابة دستور أخلاقي غير مكتوب يهتدى به الناس في معاملاتهم، كأنها تقول للإنسان: قل الصدق.. إفعل الخير.. التزم جادة الصواب. إلخ وهذه الفضائل لم تكن تنبع أصلاً من الدين، وإنما نبعت من المجتمع الواقعي وصميم إحتياجاته في وقت كان الدين لايزال يحلق في السماء بحثاً عن الآلهة في قوى الطبيعة وما وراء الطبيعة.

وعندما تقدمت الدولة تقدماً كبيراً نحو المركزية لم يجد (الحكماء) أفضل من كلمة «ماعت» للتعبير عن النظام الأخلاقي الإجتماعى الذى يتعين أن تقوم عليه الدولة، وهو ما يسمي بالنظام العام في المفهوم الحديث، وبعد أن كانت «ماعت» فضيلة فردية أصبحت دستورا عاماً للفضائل الجماعية التى لايستقيم بدونها الحكم، فصارت تعنى النظام الذى هو ضد الفوضى، والعدل الذى هو ضد الظلم، والصلاح الذى هو ضد الفساد، وأصبحت من الألقاب الرسمية للملك بوصفه تجسيدا لفكرة الآله على الأرض، وربة للقضاة يرتدون شعارها عندما يجلسون للحكم بين الناس.

وعلى جدران المعابد نشاهد صور الملك وهو يقدم مختلف القرابين للآلهة، ولكن صورته في قدس الأقداس بالذات تبينه وهو يقدم للآله نموذجاً صغيراً لماعت، فهذا هو القربان الذى يرضى الإله أكثر من أي قربان آخر مهما كان ثميناً ووفيراً..

إن تقديم الملك لرمز «ماعت» إلى الإله في قدس الأقداس يعتبر بمثابة «مادة دستورية»

(١) د. أحمد قدرى المؤسسة العسكرية المصرية وزارة الثقافة ص ١١٧

أساسية في الحكم، وهي أن الملك ملتزم أمام الإله بالعدالة بين الناس، ونفهم من ذلك منطقياً أن الملك الظالم الذى لايلتزم بالعدل بين الرعية يكون مطروداً من قدس الأقداس، أى مطروداً من رحمة الإله، وبالتالى ليس له سند فى الحكم[1].

والواقع أن هيكل النظام الفوقي يتكون من ثلاثة أعمدة أساسية هي البيروقراطية، والثيوقراطية، والأرستقراطية العسكرية.

البيروقراطية :

هى الأساس الصلب الراسخ للفرعونية، والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها الداخلى، إذ تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، أى إدارة الدولة والحكم على العموم، فإليها تنتهى مهام: ضبط النهر والرى وتوزيع المياه وتنفيذ المشاريع الهامة ومواجهة الفيضانات، وإدارة تنظيم السخرة ومسح الأرض وحصر الحيازات، وتوزيع وإعادة توزيع الأرض للزراعة سنوياً أو دورياً، وفرض وجباية الضرائب، وتنظيم التجارة الخارجية، وإستخراج المعادن، ثم تقنين وتنفيذ هذا كله..

حتى النقل الداخلى أو البرى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة، لأنها أساساً تحمل شبكة مخابراتها اللازمة للضبط والربط وإحكام السيطرة على البلاد، الجهاز كله بإختصار يعمل لحساب النظام[2].

لقد لعبت البيروقراطية المركزية دوراً مزدوجاً: فمن جهة كانت عامل التوحيد الأعلى، وعامل ضبط موحد بين المشتركات الفلاحية المبعثرة، وبين النبالة والكهانة وجهاز الدولة، وعامل الإبقاء على تماسك البناء الفرعونى فى وجه القوى الداخلية والخارجية الممزقة له. وكان لهذا التوحيد الدور الأساسى فى نقل القوى الإنتاجية إلى مستوى أعلى مما كانت عليه فى المشاعية البدائية، كذلك لعبت الدولة المركزية دوراً تقدمياً من الناحية

(١) محمد العزب موسى حكماء وادى النيل كتاب اليوم ط ٩٠ ص ١٩ - ٢١
حميس برستيد. فجر الضمير، مكتبة مصر، ص. ١٥٥ - ١٦٤.

(٢) د. جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٥٦

التاريخية في الفترات التي تولت فيها قيادة الحركة بطرد الغزاه.. لكن هذه النخبة لعبت في الوقت نفسه دور إعاقة النمو للقوى الإنتاجية، بسبب إعتصارها الفلاحين الذى لم يترك لهم فرصة حقيقية للتراكم اللازم.

ومن المميزات اللصيقة بالبيروقراطية المصرية القديمة إنعزالها عن الشعب، إلى درجة الأعتماد على جيش المرتزقة، وإستعانة بوكوريس بالتحالف مع الأشوريين لمحاربة الدويلات المستقلة الداخلية، وإنضمام بعض حكام الأقاليم إلى الهكسوس قبل الدولة الحديثة.

إذن فقد وصلت البيروقراطية الفرعونية إلى حد الخيانة الوطنية، في فترات مختلفة من تاريخها. وإن الأسلوب التآمرى الذى إتبعته البيروقراطية لحل منازعاتها الحلقية الضيقة زاد من إنعزالها عن الشعب.. لدرجة أن أصبحت هناك لغتان للتخاطب تختلفان تماماً، لغة للحكام ولغة للشعب، ولم تتحول اللغة الشعبية إلى اللغة الرسمية إلا في العصر القبطى[1].

رجال الدين :

الكهنة هم القوة المعنوية للفرعونية، وأكبر جهاز للتحدير الشعبي لضمان الخضوع للنظام. وكان النظام يغدق عليهم بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب، بالأراضي الزراعية الواسعة وأملاك المعابد وأوقافها وحصصها، من غنائم الحروب والأسرى.. ألخ[2].

كان دور الكهنة خلق ملاطا أيديولوجياً يخلق للمجتمع تماسكه ويعيد إنتاج علاقات الإنتاج وعلاقات السلطة داخله، لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة، ويتخلق هذا الملاط الفكرى عندما تستدمج المشاعر الشعبية والدينية والأحاسيس الوطنية داخل النسق السائد، فتلك هي الآليه الإيديولوجية التي تستخدمها الدولة بجانب جهازها القمعي لتحقيق الإستقرار الإجتماعي.

أيضا يمكن القول بأن هؤلاء الكهنة كانوا علماء عصرهم، إحتكروا فنون المعرفة

(١) أحمد صادق سعد: المصدر السابق، ص ٦٣

(٢) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص ٥٥٧

ووصلوا فيها إلى درجة عالية من الإتقان والشهرة، دفعت كثيراً من علماء اليونان القديمة للقيام بزيارات دراسية للإتصال بهم في: هوليوبليس ومنف وطيبه، ليأخذوا عنهم في علوم الهندسة والعمارة والطب والصيدلة والفلك والجغرافيا والكيمياء واللاهوت.

ومن هؤلاء صولون وفيثاغورث وديموقريط وهيرادوت وسترابون وأفلاطون وغيرهم[١] بل وجدت دلائل على سبق المصريين في الوصول إلى أهم المبادىء التي إعتبر اليونان بسببها أول المتفلسفين. وإعترف أرسطو أن المصريين قد وصلوا إلى البحث النظرى المجرد، وهو مقياس التفلسف عنده[٢]

وفي محاولة من كهنة آمون للحفاظ على مصالحهم وإمتيازاتهم تحالفوا مع الإسكندر والبطالمة والرومانيين من بعد ضد المقاومة الوطنية وقيادتها المتمثلة في أمراء طيبه، وجاء سقوط كهنة آمون السياسي والأدبي عندما حاولوا ترويض جماهير الشعب على طاعة الحكام والمستغلين الأجانب.[٣]

المؤسسة العسكرية المصرية في عصر الإمبراطورية :

تاريخيا كان الجيش هو السند الرئيسي للنظام كله، حيث كانت الفرق العسكرية هي المكلفة بالدفاع عن البلاد، والقيام بالحملات ضد المتسللين ومطاردتهم خارج الحدود، أيضاً المساعدة في عمليات جباية الضرائب وتجييش السخرة، فضلا عن قمع كل انتفاضة شعبية للفلاحين، لذلك نالت الارستقراطية العسكرية كثيراً من الامتيازات والاراضي، وكان معظم قادتها حكاماً للاقاليم ويمثلون فرعون مباشرة.

وبعد حرب التحرير ضد الهكسوس بدأ ملوك الأسرة الثامنة عشر في إنشاء مؤسسة عسكرية قوية من الضباط والجنود المحترفين، لتوفير الأمن الإستراتيجي لمصر. ولم يعد

(١) سيرج سونيرون: كهان مصر القديمة، الهيئة المصرية للكتاب، ص ١٢٣ - ١٨٥

(٢) د. سيد محمود القمنى المصدر السابق، ص. ٩٢ - ٩٤.

(٣) د. طاهر عبد الحكيم. المصدر السابق، ص ٨٥

هناك أى تسامح إزاء النزعات الإقليمية، كتلك التى كانت سائدة من قبل فى فترتى الإضمحلال الأولى والثانية.

وبسبب الدور السياسى القوى للعسكريين فى مواجهة كهنة آمون، وانحياز قيادة الفرق إلى العرش الفرعونى خلال أزمة العمارنة، منحوا مزيداً من الأراضى الزراعية للإنتفاع بها، وتولوا إدارة معظم المرافق وشئون الدولة الإدارية والمعمارية، والإشراف على المناجم والمحاجر، أيضاً تولوا المناصب الدينية ووظائف الكهان، وبذلك أصبحت الإرستقراطية العسكرية صاحبة السيادة والنفوذ على مصر كلها[١].

وبعد وفاة توت عنخ آمون أصبح القائد «آى» هو الرجل القوى صاحب النفوذ الأعلى، سواء فى الجيش أو بداخل البلاط الملكى، وبعد استيلائه على السلطة استطاع امتصاص الآثار السياسية السلبية التى تركتها أزمة العمارنة، وقام بتقديم تنازلات محسوبة بشكل حقق التوازن السياسى للدولة والنظام الحاكم، أيضا أمكنه تحقيق نوع من التعايش بين جميع الديانات والعبادات الرئيسية فى البلاد، وإرضاء جميع الألهة المصرية، حتى تتفرغ البلاد لمواجهة التهديدات الخارجية، وفى هذه الفترة تعاقب على العرش ثلاثة من العسكريين (آى، حور محب، رمسيس الأول)[٢].

ووصل قادة الجماعة العسكرية منذ عهد «آى» إلى قناعة مفادها أن السيطرة الكاملة على الأنشطة الكهنوتية أمر لاغنى عنه لدوام سيادتهم على البلاد، وبالتالى نشأ ارتباط قوى بين كل من المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية، وظهر ضباط فى وظائف الكهنة، وعائلات يرتبط فيها العسكريون والكهنة برباط الدم[٣]. هذه العائلات المختلطة القوية كانت الإرهاصة الإجتماعية والسياسية للدولة الدينية، التى أقامتها الأسرة الحادية والعشرون فى طيبة، التى أسسها القائد الكاهن حريحور[٤].هكذا تبدلت أشكال التحالفات بين فئات المشترك الأعلى، فى نطاق هذه المرحلة، ضماناً لإستقرار التوازن لصالحها إلى حين.

---

(١) د. أحمد قدرى. المؤسسة العسكرية المصرية فى عصر الإمراطورية، ص. ١٧٥.

(٢) د. أحمد قدرى. المصدر السابق، ص. ١٦٤، ٢٦١.

(٣) د. أحمد قدرى. المصدر السابق، ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) د. أحمد قدرى : المصدر السابق، ص. ٣٠٤

ولا شك أن تسرب الأجانب الآسيويين وتغلغلهم بكثرة في المؤسسة العسكرية والمجتمع المصري في تلك المرحلة - وهم يحملون ثقافات أقل تطوراً، وولاءات ومصالح مختلفة - كانت من العوامل الرئيسية التي أدت إلى الإنحطاط التدريجي للدولة[١].

إذن الأزمة التي حدثت داخل الجهاز الحاكم - بين الملك والمؤسسة الدينية - إستدعت مزيداً من المركزية والحسم من خلال مزج المؤسستين العسكرية والدينية ضمن الدولة الثيوقراطية، وهو أمر يتسق بشكل عام مع الخط التاريخي للدولة الفرعونية.

فرجال الجيش أو النبالة العسكرية كانت السند الأساسي والمباشر للنظام كله، كانت تساعد عمليات جباية الضرائب وتجييش السخرة فضلا عن قمع كل إنتفاضة شعبية للفلاحين. والنبالة العسكرية تنال من الأراضي والإمتيازات ما يجعلها دائماً في طليعة كبار المنتفعين، كما أن منها معظم حكام الأقاليم الذين يمثلون فرعون مباشرة.

مضاعفات ساعدت على إحكام سيطرة الدولة المركزية :

البلد المعمور صغير المساحة صارم الحدود، ليس فيه من معاقل الإلتجاء أو دروب الهرب ما تعرفه البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلا، فلا يمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يبتعد كثيراً عن يد الفرعون وقبضته إلا إذا آثر النفي الذاتي تقريباً في مستنقعات وبراري الشمال المنعزلة أو مفازات النوبة المهجورة كما فعل المماليك الفارون من محمد على ومذبحة القلعة.

وكانت عزلة الوادي الجغرافية داخل شرنقة واسعة من أشد الصحراوات جفافاً وضراوة، أشد إرغاما للفلاح على البقاء والإستقرار[٢].

---

(١) نشير في هذا الصدد إلى الأزمة الإقتصادية التي حدثت في أواخر الدولة الحديثة، ونقص القمح، وإنخفاض الإنتاج المحلي من الذهب، وإضرابات العمال في عهد الأسرة العشرين بسبب قلة مخصصاتهم الشهرية من المؤن، وإكتشاف مؤامرة داخل حريم رمسيس الثالث لإغتياله إشترك فيها عدد من كبار الدولة، وسقوط الإمبراطورية المصرية في شمال سوريا، وإنهيار مركزية ووحدة الديانة والثقافة في الدولة، وسرقة مقابر الملوك.

(٢) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص ٥٦٥

وأكد أثر طبيعة الأقاليم العامة عامل آخر داخلي هو نمط السكنى النووية المجمعة السائدة، مجتمع يلغي الفردية ويفرض التنميط الجمعي، أيضاً يركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة في الإمتثال.

ونظراً لأحادية البيئة النيلية، غلبت الزراعة بشدة على الإقتصاد دائماً، الأمر الذى حد كثيراً من نمو طبقة بورجوازية قوية مشتغلة بالتجارة أو الصناعة، بدرجة يمكن أن تنافس إقتصاد الدولة المركزى المتسيد. أى أن الإنطواء الزراعى القانع داخل قوقعة الموضع، كان من عوامل إستمرارية الأوتقراطية[1].

تناقضات المجتمع الفرعوني :

إن قيام تلك المركزية كان رمزاً وشاهداً على قيام التناقضات الإجتماعية الجذرية بين المستغلين وبين الفلاحين، بسبب إعتصار قوة العمل، لصالح الأرستقراطية الفرعونية وبيروقراطيتها.

كما إندلعت النزاعات المحلية بصورة متتالية بين الأقاليم المختلفة، والتناقضات الحلقية بين مجموعات البلاط، وبين فرق البيروقراطية، وبين الكهنة والقادة العسكريين.. إلخ ولم يستطع الفراعنة المختلفون المحافظة على حكمهم إلا بمزيج من العنف، والتظاهر بالإلوهية المصلحة.

والمعروف أن أمراء طيبة طردوا الهكسوس، معتمدين على حركة وطنية شعبية، تغلبوا بها أيضاً على النبالة البيروقراطية السابقة، ويبدو أن السيطرة الملكية على الفلاحين أصبحت أمراً صعباً بعد أن حقق الفلاحين إنتصاراً على المحتلين الأجانب، والنبالة الإقليمية الخائنة، ولعل الرعامسة إرتابوا أيضاً فى إمكان حصولهم على الولاء التام من الجنود المصريين فى عمليات القمع الموجهة ضد الفلاحين، لذلك إتجه الفراعنة شيئاً فشيئاً بعد ذلك إلى إستبعاد الفرق المصرية عن داخلية البلاد، فأرسلوها كحاميات على الحدود، فى حين توسعوا فى إستخدام المرتزقة الأجانب بالجيش الدائم.

---

(١) د. جمال حمدان المصدر السابق، ص ٥٦٦

الصراع الإجتماعي العلوى :

لاريب أن مظاهر الأبهة والفخامة والسلطة المرتبطة بوظيفة الفرعون كانت تستثير حتماً نزعات الطموح عند البعض، كما أن أهمية وعلو شأن الأسرة المالكة، مع تزايد تعدد الزوجات أدى إلي تزايد تلك المشاعرالطموحة أحيانا، بالإضافة إلي أجواء البلاط الشرقي كانت تعمل علي ازدهار تلك المشاعر مع جو الدسائس والمؤامرات، وغالباً كانت تظل دائماً في طي الكتمان، غير أن هناك مؤامرات شهيرة، وصلتنا أخبارها ببعض التفاصيل، وحيكت كلها في أجواء الحريم نذكر ثلاثة منها:

عين «أوني» قاضيا في محكمة غير عادية، لمحاكمة إحدى الملكات - لم تفصح النصوص عن إسمها - خلال عهد الملك بيبي الأول في الأسرة السادسة.

وواجه الملك أمنمحات الأول بإعتباره أول ملوك الأسرة الثانية عشر معارضة شديدة، وإنتهت آخر المعامرات التي دبرت ضده بمقتله، في الوقت الذي كان فيه إبنه وشريكه في العرش في طريق عودته من أحد مطارداته للبدو، وكان خبر مصرع ذلك الملك هو الذي دفع سنوهي إلي الهرب إلي فلسطين في القصة التي تحمل إسمه.

ويعود الحريم مرة أخرى لمركز المؤامرة التي دبرتها «تي» إحدى زوجات الملك رمسيس الثالث لقتل فرعون، لكي يأخذ إبنها «بنتاؤور» مكانه علي العرش. لذلك نجدها قد تآمرت من أجل تحقيق هذا الهدف مع عدد كبير من سادة القوم ومنهم أمين القصر الملكي وكبير الكهنة المتطهرين سخميس، وقائد الجيش الذى كان يقود الفرق العسكرية في بلاد النوبة. وكانت عقوبة المتآمرين عنيمة للغاية، وحكم عليهم بأن ينهوا حياتهم بأنفسهم، وعوقب بعض منهم بجدع أنفه أو بتر أذانه، أو تغيير أسمائهم بحيث تعطى معان غير طيبة[١]

ولعل أحد أمثلة الصراع داخل الأسر الحاكمة صراع حتشبسوت من أجل أن تستأثر بالحكم وتستبعد تحتمس الثالث، وصنعت حتشبسوت كل ما تستطيع لكي تعطى لنفسها

---

(١) باسكال فيرنوس موسوعة الفراعنة، دار فكر ط ١٩٩١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ وللتفصيل راجع د. أحمد فخرى مصر الفرعونية مكتبة الأنجلو ص ٣٩٦ وما بعدها

صفة الشرعية فقد إرتدت ملابس الرجال وروجت لكونها إبنة آمون لتصبح واحدة من نسل الآلهه، ولجأ تحتمس الثالث إلى محو إسمها من عالم المعابد حتى ينساها التاريخ كصورة من صور الإنتقام.

ولاننسى صراع أمنحتب الرابع (أخناتون) ضد كهنة آمون والآلهة التقليدية والشعبية، وإستعانته في ذلك الصراع بالمؤسسة العسكرية، ولم يكن هذا الصراع مجرد صراع أيديولوجي بحت، إنما توجد لأزمة العمارنة جذور إقتصادية وإجتماعية، أفرزت التناقضات وحركت الخلافات وقسمت القوى الأجتماعية وأشعلت الصراعات. ثم تركت آثارها السلبية طوال عصر الإمبراطورية وإنتهت بتسلط مجموعة العسكريين ورجال الدين بزعامة حرحور وإضعاف السلطة المركزية، وصاحب هذا الإنقلاب في البناء العلوى تغييراً في الفن، فلم يعد الفن تصويرا للأروع والأعظم والأقوى، بل أقرب إلى واقع الحياة، وأصاب اللغة نفسها التغيير، ودخلت ألفاظ وتركيبات لغوية جديدة، ولقد فسر المؤرخون أخناتون على أكثر من منحى وتضاربوا إلى حد التناقض.

وفي نهاية الأسرة العشرين نجد إنقساماً واضحاً في السلطة، فلم يعد الملوك أصحاب النفوذ الأوحد. بل وجدنا بجانب ملوك الأسرة الحادية والعشرين الذى يحكمون من تانيس في الشمال كبار الكهنة الذين إتخذوا لأنفسهم مراسيم الملوك في طيبة وحكموا بإعتبارهم ملوكا ولاشك أن هذا التعدد المؤقت في مراكز السلطة يعكس صراعا إجتماعيا واضحا على مستوى القوى الحاكمة

الصراع الإجتماعى بين السلطة والشعب :

لعل أكثر هذه الصراعات حدة ما كان بين عمال القبور من جانب والملوك من جانب آخر. وقد بلغت إلى حد اللجوء إلى الإضرابات ولعلها أول إضرابات يشهدها التاريخ الإنساني. لقد كان هذا العمل يحتاج إلى حشد من العمال والفنانين الذين يقومون بالأعمال المختلفة من بناء ورسوم وتماثيل وأدوات جنائزية تصاحب الملك المتوفى، وكان العمل في مقبرة واحدة يستغرق سنين طويلة، وحدث أن أخذ التبرم والضيق أشكال إحتجاج علنية منذ أيام رمسيس الثالث وما بعد ذلك.

وربما يكون من الأشياء الملفتة للنظر أن يحدث هذا أيام رمسيس الثالث – منذ ثلاثة آلاف سنة تقريبا – أحد الملوك القلائل الذين يحاط إسمهم بالمجد والفخار، لأنه خاض حروبا وحقق إنتصارات وعاش فترة طويلة سمحت له بتثبيت أركان حكمه.

إن هذا الفرعون واجهته جموع العاملين وتصدت له مطالبة بلقمة العيش والحق في الحياة، هذه الصورة للتوقف عن العمل ومظاهرة العمال تحت شعار «نحن جوعى» وتحركاتهم لملاقاة المسئولين وتحديهم لهم وقولهم لأحدهم «لانأخذ مستحقاتنا» تنم عن درجة من الوعي الإجتماعي. أيضا الموجة المتدفقة من سرقة مقابر الملوك والأفراد في الفترة التي تشمل الأسرة التاسعة عشر والعشرين تمثل لونا من التمرد وتعكس عداء للأسرة الحاكمة ورغبة في الإستيلاء على كنوزهم وثرواتهم.

ومن الأشياء ذات الدلالة في الصراع الإجتماعي ظاهرة المنفيين السياسيين، سواء في مناطق بعيدة في مصر كالواحات. أو خارج حدود مصر. ولعل في هرب سنوحي إلى فلسطين على أثر مصرع أمنمحات الأول مثل على ذلك، وهناك في المعاهدة الثانية بين رمسيس الثاني والحيثيين نصا صريحا على تسليمهم. وهناك من الدلائل مايشير إلى أنه منذ الدولة الوسطى كان هناك هاربون في الواحات يطاردهم رجال الملك من أجل القبض عليهم، أيضا توجد رسائل تصف معاناة الجنود والرؤساء وحياة الفلاحين، تعكس التفاوت الإجتماعي بين الفئات المختلفة من الشعب[1] أيضا هناك لونا آخر من التعبير غير المباشر يعكس الصراع الإجتماعي وهي رسوم وقصص الحيوانات الكاريكاتيرية المسجلة على أوراق البردي وبقايا ألواح الأستراكا.

إن هذه الأمثلة المتعددة من الصراع الإجتماعي المباشر وغير المباشر في مراحل التاريخ المصري القديم المختلفة ترينا أنه يزخر – إلى حد ما – بالتناقض والحركة والصراع. ولابد أن يبرز في المقدمة دور القطاعات المختلفة (حكام الأقاليم والعسكريين والكهنة) ومساهماتها المتباينة في صناعة هذا التاريخ. والدقة تستدعي مزيدا من التنقيب

(١) راجع بردية إنستاسي: كتاب سليم حسن، ص ٣٧ وما بعدها.

وتجميع كل التفاصيل في المجال الاقتصادى والاجتماعي والفكرى ، واعادة النظر والتحليل والتركيب. لنشاهد ونتابع السياق الحقيقي المتماسك لهذه الاحداث[1].

واذ لم يكف القهر الجسدى لضمان خضوع الشعب، جعل ملوك الدولة الحديثة يقوون جانب الكهنة، واختيرت غير مرة شخصية كهنوتية هامة لمنصب الوزير، فتولت الاشراف على الأمن الداخلي والخضوع الروحي في وقت واحد.

وبهذا صعدت قوتان جديدتان - مؤقتا - في نطاق النخبة الحاكمة الى جانب الملكية المركزية هما: القادة المرتزقة العسكريون، والكهنة.

واجمالا نرى أن التناقضات الداخلية للنخبة الحاكمة في النظام المصرى لم تؤد الا الى استمرارد على نفس الاسس الاقتصادية والاجتماعية. رغم التغييرات البطيئة أو الضيقة التى طرأت على القمة السياسية.

الثورات والفترات الانتقالية :

ويبدو أن ملوك الدولة القديمة شددوا قبضتهم على الدولة فاداروها مباشرة أو عن طريق الاقربين اليهم، وانهم استخرجوا منها أغلب القوة البشرية الهائلة لبناء الهياكل والمعابد. ولم يتم هذا دون مقاومة، واتخذ بعضها شكل المعارضة لعبادة الآلهة رع عند أواسط الاسرة الرابعة. غير أن هذه العبادة انتشرت رغم ذلك وسادت الاسرة الخامسة. وحل رع محل حورس الها للدولةومسيطرا على البلاد.

وتوحى بعض الوثائق بأن مجاعة أصابت السكان في الأسرة الخامسة، وأن الارياف ومدن الدلتا تمردت ضد النبلاء في الاسرة السادسة وأقامت نظام حكم شبيها بالسابق للاسرات (المشايخ الذين ينتخبهم السكان)، ثم امتدت الاضطرابات وعمت مدة من ٢٢٥٠ - ٢٠٤٠ ق.م تقريبا، وهي التي سميت بالفترة الانتقالية الاولى وفيها أصبحت الضريبة ثقيلة لا تحتمل. وحارب الفقراء الاغنياء، وطردت المدن حكامها، وصارت البلاد مفككة العرى يغزوها ويحرب فيها البدو واللصوص[2].

---

(١) لويس عوض مجلة فكر عدد ٥ ١٦

(٢) احمد صادق سعد. المصدر السابق، ص ٥١ - ٥٦

أما الصعيد فقد كانت حالته أهدأ نسبيا، إذ استقل كل حاكم باقليمه وفرض سيطرته عليه، وقد انقذ حاكم اقليم أسيوط الملك الذى استطاع بعد ذلك استرداد الدلتا، واستغل آثار الثورة التى نحت منافسيه من كبار الامراء والكهنة وحكام الاقاليم، لكى يقيم سلطة الفرعونية مرة أخرى على أرض من التسوية القاعدية المجددة[1].

الثورة الاجتماعية الاولى في مصر الفرعونية :

بدأت الثورة نظريا إبان بناء الاهرامات الكبرى، ثم ظهرت نذرها العملية غداة تمرد النبلاء على الحكم الملكى فى الاسرة الخامسة، بالتحالف مع الجماهير المعدمة، حتى تفجرت شعبيا تفجرا شاملا فى عهد آخر ملوك الاسرة السادسة، واتخذ التمرد الشعبى مظهر اعتناق عقيدة تخالف العقيدة الحكومية، لتصبح الاوزيرية هى التعبير الايديولوجى عن الثورة الشعبية.

كان تمرد النبلاء اعتمادا على ثورة الشعب وعقيدته الاوزيريه، مجرد مرحلة انتقالية من الحكم الثيوقراطي المطلق، الى التمرد الشعبي الشامل، فبعد أن استتب الامر للنبلاء فى اقاليمهم بدأوا يمارسون الضغط على الجماهير الشعبية والاثراء على حسابهم، بعسف وارهاب تجاوز ما لحقهم من قبل، فاشتعلت الثورة وتحولت الى تدمير لا محدود، وفي الغالب ارتبط بهذه التطورات حدوث فشل فى النيل وعجز الفيضان، وما ترتب على ذلك من مجاعة وهلاك، ثم فوضى ضاربة[2].

فأنطلقت الجماهير تحطم بلا تميز لتنال من النبلاء والملكية على حد سواء، أى ضد كل أنواع السلطة، حتى قطعت الجماهير الجائعة الطرق على الاثرياء فى كل مكان، واقتحمت عصاباتهم المسلحة أقدس الاماكن، حتى الاهرام لم تمنعها قداستها من التمرد، فاقتحموا على الموت سكونه، وسلبوا الراقدين فى سبات الابدية ثروات أصبح الاحياء

(١) احمد صادق سعد: المصدر السابق، ص ٥٩ - ٦٠

(٢) جمال حمدان ج١، ص ٩٠٣

الجياع أولى بها من أموات ماتوا تخمة وشبعا، وشجع ذلك على ظهور اتجاهات وميول فكرية أخذت جانب التشكيك ثم التمرد فالهجر التام لكل المقدسات[1].

ومع تطور أحداث الثورة انهارت الحكومة بكل أجهزتها ودواوينها ومحاكمها، ونهبت ما فيها من سجلات ووثائق، وديست مجموعات القوانين بالاقدام، أيضا هاجمت الثورة رجال الادارة وتعرضت مكاتبهم للتدمير والسلب، وأحرق القصر الملكى نفسه.

وعجزت الدولة عن حفظ النظام وتركت الاقاليم نهبا للصوص وقطاع الطرق، وهجمات بدو الصحراء. وهجرت أعمال الزراعة وانهار الوضع الاقتصادى وتوقفت جباية الضرائب. وأفلست الخزينة العامة، ونهبت المخازن الملكية، وانتشرت المجاعة، وتثبت الحفائر الاثرية - المتعلقة بهذه الفترة - التخلي عن الاهتمام بالمدافن والجبانات وشيوع السلب لها، بل ونهبت قبور الملوك وحطمت رموزهم وأشار المؤرخ مانيتون الى أن الاسرة السابعة تكونت من سبعين ملكا في سبعين يوما. ويفهم من ذلك أنه تتابع على رأس السلطة فى فترة وجيزة سلسلة من المغتصبين قصار العمر من المحرضين الشعبيين أو من قادة الاقاليم[2].

لقد رفضت الثورة نظام الحكم ورموزه وهياكله وآلياته، التى شملت تسلط النبلاء والآلهه القديمة، وأثرت الثورة على المفاهيم الاجتماعية، ومناهج التفكير وأدبيات الفترة التالية. وشاعت في الناس موجة من الشك والالحاد وعدم الخوف من الآلـه[3].

لكن لم تستطع الثورة التحول الى نظام اجتماعي اقتصادى جديد، أو ترسي علاقات

---

(١) القمنى. ص ١٥١

(٢) محمد العرب موسى: أول ثورة على الإقطاع، كتاب الهلال، رقم ١٨٢، ص ٩١.

(٣) حفظ لنا الزمن وثيقتين تصفان الثورة الشعبية الهائلة التى اقترنت بسقوط الدولة القديمة فى نهاية الاسرة السادسة، ولكن آثارها امتدت حتى قيام الدولة الوسطى، الوثيقة الأولى نبوآت الحكيم أيبور محفوظة بمتحف ليدن بهولندا. اكتشفها العالم الاثرى الهولندى لانجا ودرسها جاردنر دراسة شاملة عام ١٩٠٩ - وحللها برستيد بعد ذلك تحليلا فيما دقيقا فى كتابه فجر الضمير . الوثيقة الثانية: تعرف بردية مصر روهو اكتشفها العالم الروسي جولينشيف، وهى محفوظة فى متحف لينجراد بالاتحاد السوفيتي، وترجمها جاردنر وأرمان، وترجمها برستيد فى كتاب فجر الضمير .

اجتماعية متقدمة تاريخيا، بل اقتصرت على هدم الجهاز الحاكم القديم، مما ادى بها الى أكل نفسها، بعد أن قضت على كل شيء، ولم يبقى أمامها ما تأكله[1]. ورغم أن هذا الحدث الهائل زلزل أركان المجتمع المصرى القديم، وأسقط الحكومة المركزية فقد استطاع الهيكل الاقتصادى الاجتماعي بشكل عام أن يصمد ويستمر قرون أخرى من الزمان، وان تفرض حقائق الجغرافيا السياسية والاقتصادية فى البيئة المصرية نفسها فترات طويلة.

لكن يمكن القول أن الارادة الشعبية انتصرت على المستوى العقائدى، بجلوس اوزير على عرش رع، وأصبح معيار الفضيلة هو مدى التعامل مع الجماهير وفق الحق والصدق والعدل وأصبح هذا هو مقياس الحصول على الخلود من عدمه.

ولعل ذلك هو اخطر وأهم ما انتهت اليه أحداث الثورة من نتائج ايجابية. فأصبح الجميع يقفون - نظريا -- على قدم المساواة أمام المحاكم الالهية، ليثبت كل أحقيته للخلود.[2]

وكان لترافق الصعود الاوزيرى كأيديولوجيا مصاحبة للخطوات الثورية آثارا بعيدة المدى. فقد بدأ رع يتراجع أمام زحف أوزير حتى باتت محاربة العقيدة الاوزيرية معركة خاسرة، فبدأت متون الاهرام خطتها لاحتوائه، بادراج أوزير وأسرته فى المجمع المقدس.. وانتشر الاعتقاد بعودة أوزير من السماء لتخليص البلاد من البلاء فى هيئة ملك عادل، وأخذت المتون تؤكد لشعبها عن كل ملك يرحل عن الدنيا أنه لم يكن سوى أوزير بذاته وشخصه وعينه، كان متجسدا على الأرض وأنه جاء من السماء ليخلص الناس ويحكمهم بالمحبة والسلام.

وكان تعرض مقابر الملك والنبلاء للسلب والنهب والتدمير هوالسبب الخفي لفكرة حساب أفراد الشعب بعد موتهم عن خطاياهم فى حق الآلهه والموتى، كذلك فان ما

---

(١) نجيب ميخائيل ص ٢٥٥

(٢) القمنى ص ١٧٤ ١٧٦

تعرضت له المقدسات من نهب هو سر ظهور فكرة الخطيئة، وما تستدعيه من حساب ثم جزاء في الآخرة[1].

والمهم أن الدولة وكهنتها تمكنت بهذا التخريج من احتواء الديانة الأوزيريه، كما تمكنت في مرحلة لاحقة من تصفية الاصلاح الديني لاخناتون، ليبقى دين الدولة الرسمي هو المهيمن على الحياة الفكرية والروحية لجماهير الشعب

(١) د. سيد محمود القمني. مرجع سابق، ص ١٧٠

اغتـراب الدولـــة

إستخدام المرتزقة الأجـانب :

منذ أيام الدولة القديمة إستخدمت مصر الجنود النوبيين في العمليات شبة العسكرية الخاصة بالأمن الداخلي. وإزداد تجنيدهم في عهد أمراء الأسرة السابعة عشر حيث لعبوا دورا هاما في الجيش الذى قاده كاموسى في حرب التحرير[1].

وبسبب أن الأمراء الذين تجمعوا حول أحمس ١٥٨٠ ق.م وقادوا جيوش الفلاحين المصريين لطرد الهكسوس تزايد نفوذهم، وحصلوا على مزيد من الإمتيازات السياسية والإجتماعية، نتيجة لدورهم في معركة التحرير. ولأن الفلاحين الذين قاتلوا دفاعا عن أرض الوطن. قد أصبحوا هم الآخرون قوة يخشى جانبها، لذلك بدأ الفراعنة يسرحون فرق الجيش المتشكله أساسا من الفلاحين. أو يرسلونها إلى الحدود. أو كحاميات في البلاد المجاورة. وبدأوا يستعينون كبديل عنهم بفرق من المرتزقة الأجانب يجلبونهم من خارج البلاد[2]

وبالتدريج أخذ الجيش المصرى يعتمد - إبتداء من الأسرة الثامنة عشر - على تجنيد وإستخدام الجنود والضباط الآسيويين. ورجال السفن الفينيقيين، أيضا أسرى الحرب من الأجانب. وأدى ذلك في النهاية إلى نتائج غاية في الخطورة أثرت على مجرى تاريخ الأحداث [3] التالية لقرون عديدة

وبدأ فراعنة تلك المرحلة يشكون في ولاء أقاربهم وأفراد حاشيتهم من المصريين. فأحاطوا أنفسهم بعبيد مستوردين كانوا يسمون المدربين وفي عهد رمسيس الثالث تولى أجانب وطائف الدولة العامة؛ حتى صار من بين الإحدى عشر أمينا في القصر الملكي خمسة غير مصريين. فضلا عن المحظيات من شعوب البحر والآسيويات وفي مؤامرة

---

(١) د. احمد قدرى المصدر السابق ص ٢٩

(٢) د. طاهر عبد الحكيم المصدر السابق ص ٧٩

(٣) د. احمد قدرى المصدر السابق ص ٣٠

إغتيال هذا الملك نفاجأ بأن هيئة المحكمة كان من بين أعضائها الأربعة عشر أربعة أجانب[1] وقد مهد هؤلاء الأغراب الطريق لأبناء جلدتهم في الحضور والإقامة في مصر، وإستتبع ذلك تسلل الآلهة الآسيوية إلى مصر، ويمكن القول أنه منذ بداية عصر الدولة الحديثة والآلهة الأسيوية - عشتار وعنات وقادش - كان لها كهنتها المختصون يقيمون بمنف. وظهر بالمدينة حيا يسمى حي الحيثيين. وإعتبرت الآلهة عنات إبنة للالهة رع وزوجة للآله ست وعبدت في تانيس، ويبدو أن رمسيس الثاني كان متحمسا لهذه الآلهة، فأطلق إسمها على فرسة وكذلك على إبنته المفضلة. ومن ثمة بدأ يظهر تأثير الميثولوجيا الكنعانية على بعض المصريين[2] في تلك الفترة

وهكذا وبدافع من الصراع للمحافظة على السلطة دخل العنصر الأجنبي طرفا في الصراع الداخلي. وشكل أحد عوامل أزمة النضال القومي قديما وحديثا. وزاد من إغتراب الطبقة الحاكمة المالكة عن الشعب ككل[3]

وبتارخ ٦٧١ ق.م. يتمكن الآشوريين من أختراق الدلتا والإستيلاء على منف ويفرضون الجزية على الحكام. أيضا توحد الهجمات الفارسية بين مصالح المدن اليونانية والملوك الصاويين. ويعقد بسماتيك تحالفا مع الإغريق. الذين يمدونه بالجنود المرتزقة يطرد بمساعدتهم الأشوريين من مصر

وإستتبع ذلك السماح للتجار الإغريق بتأسيس نقراطيس في غرب الدلتا. في أوائل القرن السابع ق.م كانت بمثابة نقطة إرتكاز ومطلع للدور العسكري والأقتصادى لهم. وإنتشر للاغريق ثلاث حاميات رئيسية كبيرة: الأولى في ماريا بوليس على شاطيء بحيرة مريوط. والثانية في دفنة في شرق البلاد والحامية الثالثة إستقرت في الفنتين في أقصى الصعيد. وكانت تقيم في هذه المدينة أيضا جالية يونانية تعتمد على التجارة[4].

---

(١) د. احمد فخرى المصدر السابق ص ٣٩٤ ص ٣٩٦

(٢) د. أحمد فخرى المصدر السابق ص ٣٢

(٣) د. احمد صادق سعد المصدر السابق ص ٥٦

(٤) د. احمد فخرى المصدر السابق ص ٤٤٩

وأدى تزايد التواجد الإغريقي في البلاد إلى حدوث رد فعل لدى المواطنين المصريين أدى إلى خلع الملك إبريس عام ٥٦٧ ق.م في لحظة تاريخية كانت فيها منطقة غربى آسيا تعج بالأحداث بسبب طبيعة التركيبة الجغرافية السياسية المتمثلة في تزايد قوة دولة الفرس والتناقضات والصراعات بين بابل وآشور ومملكة أورشليم، والمنافسة بين الفرس والإغريق للسيطرة على منطقة شرق المتوسط، الأمر الذى قيد حركة خليفته الملك أمازيس، وضيق دوره إلى حد كبير في المناورة وزاد من إرتباطه بالإغريق.

وفي عام ٥٢٥ ق.م يهزم الفرس الجيش المصرى - اليوناني في تل الفرما، وفي عام ٤١٠ ق.م قامت ثورة ضد الفرس إنتهت بتحرير مصر، ثم عادت مصر ودخلت ثانية تحت سيطرة الفرس عام ٣٤١ ق.م. الذين قاموا بترحيل جزء هام من التراث المصرى ورموزه إلى فارس وفي عام ٣٣٢ ق م تستقبل الطبقة الحاكمة الإسكندر كمنقذ من الإحتلال الفارسي!!

إذن يمكن القول إن غزوات وهجرات شعوب آسيا الهندو أوروبية وشعوب البحر شكلت ضغطا قويا على مناطق الشرق الأوسط ومنها فلسطين ومصر، وعرضت البلاد للغارات والتسلل ومحاولات الغزو المستمرة طمعا في أراضي الدلتا أدخلت مصر في حروب إستنزاف طويلة ضد البدو والهكسوس والحيثيين والآشوريين والفرس وهذه أمور دفعت تحتمس الثالث للقيام بحوالى ١٥ حملة في الشمال، وحولت منف إلى نقطة مراقبة لآسيا وقاعدة عسكرية وبحرية، ونقلت العاصمة إلى شرق الدلتا وأدخلت مصر في تحالفات مع المدن الإغريقية وإستئجار المقاتلين المرتزقة من اليونان وفينيقيا وزاد تغلغل العنصر الأجنبى في العاصمة والبلاط الملكي والمؤسسة العسكرية، ودخلت المعبودات الآسيوية مجمع الآلهة المصرى، وفتحت البلاد أبوابها للتجار الأجانب الفينيقيين. ولم تعد «صا ونقراطيس» وحدهما مراكز الجاليات اليونانية بل إن منف والفانتين ومدن الدلتا الكبرى أحتوت على أحياء إغريقية كاملة، وإنتقلت مراكز الحكم من الجنوب إلى الشمال لتكون قرب منطقة المواجهة مع غرب آسيا، كل هذه الأسباب والمتغيرات مكنت من هزيمة الطبقة الحاكمة أمام الآشوريين والفرس وتغلغل البطالمة الذين تمكنوا من فرض الجزية ونزح الفائض خارج البلاد، الأمر الذى أدى إلى إستنزاف وإفقار الأمة لفترات طويلة..

ودخول مصر في التبعية المباشرة، وزيادة إغتراب الحكام عن جماهير الشعب لأكثر من عشرين قرناً.

نزح فائض مصر للخارج :

ويقدر عمر طوسون إن المحتلون الفرس كانوا يستخرجون من مصر ما يقرب من ٣٢ ألف إردب قمح، ورفع البطالسة الضريبة العينية المفروضة على المصريين إلى ثلاثمائة ألف إردب، أما الرومان والبيزنطيون فقد وصلوا بالجزية إلى ثمانمائة الف إردب سنويا، وعلاوة على هذا كانت الضريبة النقدية على بعض الأراضي تصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا تقريبا في ظل البطالسة، فوصلت الضريبة إلى ٤٥٠٠,٠٠٠ جنية في الحكم الروماني، وحوالي مليونين في الفترة البيزنطية وهذا دون ذكر عشرات الضرائب، والأسعار المرتفعة للبضائع التي تحتكر الحكومة إنتاجها. وتكاليف إستضافة الجنود في القرى.

ومنذ عام ٣٠ ق م زاد ثقل هذا الإستغلال المظيع لقوى الشعب المصرى - الفلاحين - خاصة إن الجزية العينية والحصيلة النقدية للضرائب كانت تخرج من مصر إلى روما ثم بيزنطة. وكان هذا معناه عرقلة التراكم العام اللازم لنمو القوى الإنتاجية، وعجز الدولة عن القيام بالمهام والوظائف التقليدية. وإهمها صيانة وتعزيز الشبكة الصناعية للرى، ومن ثمة تدهور النشاط الزراعي وهجر الفلاحون الأرض هربا من فداحة الضرائب وتكررت تمرداتهم[1]

الخيانة الوطنية للكهنة :

يرى طاهر عبد الحكيم أن كهنة آمون قد سقطوا وطنيا ودينياً وإجتماعياً بقبولهم أن يكونوا ركيزة محلية لحكم الإغريق ثم الرومان من بعدهم، ومحاولتهم الحفاظ على مصالحهم وإمتيازاتهم، بتحالفهم مع الإسكندر والبطالمة والرومان من بعد ضد المقاومة الوطنية وقيادتها المتمثلة في أمراء طيبة؛ وجاء سقوط كهنة آمون السياسي والأدبي عندما

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٧٩

حاولوا ترويض جماهير الشعب المصرى على طاعة الحكام والمستغلين الأجانب. وهكذا تحول الكهنوت إلى أرستقراطية موصومة ببيع الوطن والدين للعدو الأجنبي.[1]

ويقول أحمد صادق سعد إنه كان بين الكهنة والسلطة تبادل منافع، فاولئك يجتهدون لكسب التاج إلى جانبهم حتى يحتفظوا بإمتيازاتهم وموارد معابدهم، فضلاً عن الإعتراف الرسمي بالطقوس التى يمارسونها وهذه ترى ضرورة في أن يصبح السلطان الديني ونفوذه على الشعب أداة روحية تتكامل بها سيطرتها المادية القاهرة.

ولذلك رحبت الكهانة المصرية بإلتحاق البطالمة بكوكبة الآلهة الفرعونية القديمة، وقام الملوك المقدونيين بتشييد المعابد الجديدة وتجميل القديمة، وإنشاء قبيلة كهنوتية خاصة بعباداتهم.

وإحتفظ رجال الدين الفرعوني بإمتيازاتهم، وبلغت المساحة التى تنتفع بها المعابد ثلث الأرض الزراعية، كما كان لقراراتها قوة القانون في الريف، وإنتشر بينها حق الحماية لمن يلجأ إليها، وأصبح الكهنة سلطة هائلة في الدولة في أواخر الحكم البطلمى، لأن الملوك قدموا لها تنازلات كثيرة بعد الثورة الشعبية (عام ٨٠ ق.م) وخاصة حق توريث الحيازات الزراعية لأبنائهم، وإحتكر الرهبان تجارة الملح، وكان للأسقفيات رجال مسلحون وشرطة وممرضون وسلطة قضائية. وهكذا بدا إن السلطة السياسية البطلمية واثقة من ولاء رجال الدين. وقد إستطاعوا أن يجعلوا الكهنة المصريين نصيرا لحكمهم وسندا أفادهم في مقاومة الثورة الشعبية.

ويضيف صادق سعد أن الكهانة المصرية كانت لها مصالح تدفعها إلى الإستقلال النسبي عن العرش، وان إتصالها الوثيق بالفلاحين يجعلها تستقبل سخطهم، خاصة وإن في صفوفها عددا متزايدا من أبنائهم. وأخيرا فلبعضهم مستوى من الثقافة والتعليم يضعهم في مكان الناقد للمساوىء، لذلك فإن الأمور لم تستمر بنفس السهولة في ظل أباطرة روما،

---

(١) د. طاهر عبد الحكيم المصدر السابق ص ٨٥.

ثم إنقلبت تماماً في العهد البيزنطي، وإزدادت المقاومة في القرن الثالث، إذ تلاقت المعارضة الشعبية في حضن الكنيسة المصرية، آخذة صورة الإستشهاد في عهد دقلديانوس عام ٢٨٤ م[1].

ـــ ـــ ـــ

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ١٢٤

الفصل الثالث

البناء الايديولوجى فى النظام الفرعونى

الإنطباعات الأيديولوجية والأساطير

مقدمة للأديان في الفكر المصرى القديم

تمهيد :

الأيديولوجيا نسق من الآراء والأفكار والنظريات السياسية والحقوقية والدينية والأخلاقية والجمالية والفلسفية، وكونها جزءا من الوعي الإجتماعي تتحدد بظروف حياة المجتمع المادية وتعكس العلاقات الإجتماعية فيه. وقد سبق التأكيد في الفصل التمهيدى على الأهمية التاريخية للأيديولوجيا فى التكوين الإجتماعي الفرعوني. ودورها الهام في إعادة الإنتاج الإجتماعي، والآن نقصر الكلام في هذا الفصل على الأسطورة والأيديولوجيا الدينية في مصر القديمة.

في البداية لانستطيع أن نتكلم عن العقيدة بمعناها الحقيقي باعتبارها دعامة أيديولوجية في المجتمع في العصر الحجرى، فالحقيقة أنه قبل الحضارة لم يكن هنالك غير السحر.. وما صاحبه من طقوس كانت تعبيرا عن عجز الإنسان إزاء الطبيعة الجامحة. ومحاولة منه لإغرائها بالعمل فى الإتجاه الذى يريده. ويحقق له مطالبه الدنيوية، والسحر في منشأة محاولة من الإنسان لتطويع الطبيعة وتفسيرها بأساليب وهمية. أى مساعدته في: إكثار المحصول وإستجلاب المطر وضمان فيضان النهر، ومساعدته في مواجهة مشكلة الموت.. إذا فالسحر في منشئة محاولة من الإنسان لسد الثغرات الناجمة عن فقر التكنيك ومحدوديته.

وإذ إستقر لكل عشيرة طوطمها الخاص كان من الطبيعي أن يتحول هذا الطوطم شيئاً

فشيئاً إلى إله يعبد، وطقوس وشعائر وقواعد يضمن عن طريقها تكاثر العشيرة وزيادة إنتاجها الغذائي، ما ظلت هذه القواعد مرعية.

ولقد صحب هذه الطقوس في الغالب أناشيد تحاول أن تعطي تفسيرا عن أصل العالم وتطوره في تعبير طوطمي واضح، إن أولى محاولات تفسير العالم الخارجي قد تمت من خلال نشأة السحر.. وذلك ما يعرف اليوم بإسم الأسطورة.

هذه العقائد الأسطورية مرتبطة بالطقوس، التي كانت تجرى وتعتبر ضرورية للمحافظة على حياة العشيرة، هذه الأساطير كانت في الواقع تعبيراً عن مستوى معين في التكنيك والتنظيم الإجتماعي، وهي ككل الأبنية العلوية الفكرية تتغير في بطء بالقياس إلى سرعة التغيير الإجتماعي، ومن الطبيعي أن تتخلف الأساطير ويبقى بعضها، بينما تغيرت الظروف التي أوجدتها.

وفي عصر الحضارة القديمة والأديان البدائية لم تكن مهمة الكهنة إبتكار أساطير جديدة بقدر ما كانت «تنظيم» أساطير ما قبل الحضارة التي ورثوها وثبتوها.. ولذا لم يقدم هؤلاء الكهنة فلسفة، إنما قدموا ما يسمونه «لاهوتا»، أي أعطوا الأساطير البربرية المائعة شكل العقيدة اللاهوتية الجامدة المسنوده بمؤسسات دينية بدائية، ذات مصالح دنيوية واضحة مرتبطة بالصفوة الحاكمة[1].

الأسطورة في الفكر المصري القديم :

لعبت الأساطير في الفترة الأولى من تاريخ البشرية دورا هاما في الحياة الفكرية، لقد كانت الوسيلة المبكرة في محاولة فهم العالم وتحديد معالمه، إنها البداية لرحلة طويلة يصارع الإنسان فيها ليقيم علاقة مفهومه بينه وبين الطبيعة وقواها المختلفة القاسية أحيانا، الرحيمة أحيانا.

والإنسان المصري شأنه شأن كل البشر في أنحاء العالم في فجر التاريخ، كان مشغولا بقضية الخلق، كيف جاء إلى الوجود، من صنع هذا العالم، ما القوى التي تتحكم في

(١) د. عبد العظيم أنيس: العلم والحضارة، دار الكاتب العربي، ص ٨٢ - ٨٧

حركته، كيف يرضيها ويتجنب خطرها، ومن مكونات البيئة المحيطة- الطبيعة، الحيوانات، الطيور، الأشجار، الشمس، القمر، النجوم، الماء، الأرض، بدأ الإنسان يصنع لغته الأولى لغة الأساطير، لغة نسجها من الخيال والواقع حيث الحدود الفاصلة بينهما غير محددة، لغة تتسم بالتلقائية والإنتقال السريع من فكرة إلى أخرى، والرغبة المتجددة في الوصول إلى شيء جديد يحل هذه الألغاز التي تحاصره من كل جانب[1].

وليس غريباً أن تصبح قضية الخلق المحور الأساسي في البناء الأسطوري المصري القديم، فمصر هبة النيل تُخلق كل عام من جديد، يأتي الفيضان ويغطيها فتقف الحياة، ثم ينحسر الفيضان فتبرز إلى الوجود الأرض ومعها الحياة. إن هذه الظاهرة إسترعت إنتباه المصرى القديم، ومن هنا جاء تصوره للخلق بوعى أو غير وعى: الأرض الأولى التي تطل برأسها من الماء الأزلي وتصبح نقطة الحياة. ولكن الحياه لا تكون بغير النور والدفء ومن هنا جاءت الشمس لتكون الخيط البارز في النسج الأسطورى.

وتتردد هذه الفكرة في أساطير الخلق المختلفة التي صاغها العقل المصرى سواء في عين شمس أو الجيزة أو الأشمونين أو الأقصر، فتحكي أسطورة عين شمس أنه كان في البدأ الماء الأزلي وإسمه «نون» ومنه خرج أتوم (الشمس) لتبدأ بعد ذلك قصة الخلق. وتحكي أسطورة الجيزة نفس القصة، ولكن «نون» الماء الأزلي يصبح «بتاح» كبير آلهه الجيزة، ومنه ومن زوجته «نونيت» يخرج أتوم وتصبح الجيزة الصورة المصغرة لمصر كلها التي تموت وتولد مع الفيضان، كما يموت فيها أوزيريس غرقاً ويبعث. وتحكي الأسطورة الثالثة أن الأشمونين نشأت فوق التل الأول، بقعة الأرض التي برزت برأسها من الماء، وعليه بيضة العالم التي منها خرج طائر النور «رع» الشمس. وتحكي الإسطورة الرابعة أن مدينة الأقصر نشأت أيضا على التل الأول الذى أطل برأسه من الماء ومنه بدأت الحياة الأولى.

وإذا كانت أسطورة الخلق المصرية إرتكزت على الماء الأزلي، الذى خرجت منه الحياة، في إتحاد مع الشمس، فإن لكل أسطورة قسماتها الخاصة في وسيلة الخلق وتسلسل

---

(١) لويس بقطر: مجلة فكر، عدد ١٥، ص. ٩٧.

الحياة والأبطال المميزين الذين لعبوا دوراً في عملية الخلق وبناء الكون، فتحكى أسطورة الخلق في عين شمس نشأة أتوم من الماء ولكنه ليس من صنع أحد، فقد خلق نفسه بنفسه فهو الإله الواحد، ومنه خرجت الآلة الأخرى ومن لعابه جاء الإله «شو» إله الهواء أو التنفس الذى بدونه لاتكون حياة. وجاءت «تفنوت» وهي رمز النظام الكوني. ومن «شو» و«تفنوت» جاءت «نوت» آلهة السماء و«جب» إله الأرض، ومنهما جاءت الآلهة «إيزيس» «أوزيريس»، «نفتيس» و«ست». وتحكى الأسطورة أن إنفصال السماء عن الأرض تم عندما فصل «شو» «نوت» عن «جب» وكانا في عناق دائم ومن هنا أصبحت «نوت» آلهة السماء و«جب» آله الأرض.

والملاحظ في هذه الأسطورة التدرج في عناصر الخلق فهي تبدأ بعناصر الطبيعة، الماء والشمس ثم الهواء والسماء والأرض، ثم تنتقل إلى آلهة بشرية، إيزيس، أوزيريس، ونفتيس وست. وهذا يشرح محاولة الإنسان أن يخلق أرضاً مشتركة بين الطبيعة وقواها وعالم البشر. والشيء الثاني أن أتوم وحده مصدر الخلق ومنه جاءت الآلهة المختلفة. ويعتبر «حورس» بن أوزيريس الإمتداد الأخير لهذه المجموعة من الآلهة. وأصبح كل ملك هو حورس أى إبن أوزيريس ومن هنا جاءت فكرة تأليه الملك.

إن آلهة الخلق حسب هذه الأسطورة تسعةولذلك لقبوا بالتاسوع. ولكل إله من هذه الآلهة أساطيره الخاصة التى كانت تعبيراً بشكل أو آخر عن تطور الفكر الأسطورى، سواء ليفسر أو يعلم أو يمتع أو يحمي البشر خلال تجاربهم المختلفة، فهناك الكثير من الأساطير حول الأله الشمس؛ لقد كان له أسماء مختلفة، فهو «أتون» قرص الشمس وهو «خبرى» الشمس المشرقة، ورع في علياء سمائه، وأتوم عندما يغيب.

ويروى عن رع أنه بعد أن صعد من المياه الأزلية كانت زهرة اللوتس تخفيه بين أوراقها بعد رحلته في قارب السماء. وهناك رواية أخرى أنه ظهر على صورة طائر وهبط على قمة مسلة تمثل شعاع الشمس.

وهناك أكثر من رواية عن خلق البشر تقول أحداها أن أتوم بكي ومن دموعه جاء البشر، وتقول أخرى أن البشر جاءوا من دموع العين التى إنفصلت عن إله الشمس وقاومت العودة وفي مقاومتها بكت ومن هذه الدموع جاء البشر، هذه صورة سريعة لإسطورة الخلق في عين شمس وبطلها الإله الشمس.

أما قصة الخلق في الجيزة فبطلها بتاح، وهو في نفس الوقت إله الماء الأزلي ومعه «نونيت»، وهي الآلهة الأنثى المقابلة للإله بتاح، ومنهما جاء آتوم. والشيء المميز في بتاح أن وسيلة الخلق عنده هي القلب واللسان، القلب مركز الفكر واللسان أداة التنفيذ. وقد خلق بتاح كل شيء، الآلهة ومظاهر الحياة المختلفة، ويظهر بتاح في صورة إنسانية وهو ايضاً الإله الأوحد.

أما قصة الخلق في الأشمونين فهي شيء آخر ونمط جديد من التفكير، فليس هناك إله واحد منه تصدر الحياة بل هناك ثمانية آلهة، أربعة ذكور وأربعة إناث، هم المسئولون عن نشأة الحياة، والشيء الغريب أن هذه الإلهة حكمت يوماً العالم ثم تركته بعد أن أصبح فيه النيل الذي يفيض والشمس التي تشرق. وعناصر الطبيعة جزء أساسي في تشكيل هذه الألهة، فالذكور رؤوسهم رؤوس ضفادع والإناث رؤوسهن رؤوس حيات.

وتدور أسطورة الخلق في الأقصر حول آمون وهو إله خلق نفسه بنفسه وهو أيضاً خالق الألهة الأخرين، وكان أحياناً يظهر في صورة كبش على رأسه تاج ثلاثي.

هذه هي ملامح أساطير الخلق الأساسية، ولكن هذا لم يمنع من نشأة أساطير خلق مختلفة تدور حول آلهة اخرين في أجزاء أخرى من مصر، فهناك في اسوان الاله «خنوم» الذي خلق البشر من الصلصال على عجلته الفخارية.

ولاتختلف أساطير الخلق المصرية كثيراً عن المنحي العام لأسطورة الخلق في أماكن أخرى من العالم، فالماء كمصدر للحياة والبيضة الكونية وآلهة الماء والأرض والخلق من خلال الكلمة (اللسان عند قدماء المصريين) كلها عناصر شائعة في الأسطورة على نطاق العالم، ولكن الملمح المصري يبدو في القدرة على تجسيد هذه الرموز كأنها نابعة من مكان معين هو مصر نيلها وشمسها وأرضها وسمائها[1].

ومن الضروري توضيح أن أهداف الديانات الشرقية الاولى كانت «مادية» في جوهرها، اذ لم يكن الغرض منها الحصول على الطهارة والقداسة والسلام، انما الحصول على مواسم زراعية جيدة، وأمطار في الفصل المناسب، ونصر في الحروب، ونجاح في الحب،

---

(١) لويس بقطر: مجلة فكر، عدد ١٥ ، ص ٩٧ - ١٠١

والأعمال، والتمتع بالخيرات والبنين والصحة وطول العمر.. ومن هناك كان الخلود بالنسبة للمصريين بالدرجة الأولى إستمراراً على الحياة في الأرض.

لقد تعددت الآلهة بالمئات معظمها مستمد من عناصر ومعالم البيئة المحيطة، ولكن الملاحظة الهامة هي أنه على كل هذه الآلهة جميعاً كانت تسيطر في الدرجة الأولى الشمس (رع) والنهر (حابي) وكما كان طبيعيا أن تؤله الشمس والنهر مانحا الحياة، وبعدا، كان طبيعياً أيضاً أن تصطبغ الديانة المصرية عموما بدورية الخصوبة والفناء والحياة والموت، المستمدة من دورة الفيضان وعلاقته بالأرض. فلقد كان المصرى القديم يرى في هذه العلاقة السنوية نوعاً من الزواج المقدس، من الولادة ثم الوفاه ثم البعث. والمرجح أن ملحمة أيزيس وأوزوريس ليست إلا تجسيداً لهذه الفكرة، فهي رغم إسطوريتها لاتنفصم عن الأرض والنهر والزراعة المصرية، حتى فكرة البعث وبطوها بالنيل[1].

لقد كان من الطبيعى أن تتعدد الآلهة في ظل الحضارة الأولى، فكل مدينة لها إلهها الخاص المعبر عن كيانها ووجودها، والنزاع بين المدن المختلفة كان له مظهر الصراع بين الآلهة المختلفين المحليين

إن تعدد الآلهة كان مرتبطاً بتعدد العشائر أولاً فيما قبل الحضارة، ثم تعدد المدن والإمارات والأقاليم بعد ذلك. وعندما تم التوحيد السياسى بين المدن كان من الطبيعى أن يكون لأحد الآلهة المحليين مركز الصدارة الأولى، وإن لم يقض هذا على وجود الآلهة الآخرين. فمثلا كان مينا في مبدأ الأمر زعيم قبيلة كان طوطمها العقاب (المسمى حورس) وعندما فتح مينا بقية وادى النيل وضم القرى والقبائل المستقلة وجعلها دولة واحدة، كان من الطبيعى أن تقول نصوص هذه المرحلة أن العقاب قد إبتلع الطواطم المحلية التى كانت تمثل الأجيال السالفة

وحينما نشأت مدينة هليوبوليس (أون) كان (آتم) إلهها المحلى، ثم تحول بعد ذلك إلى إله الشمس (رع).. وفي مرحلة أخرى من تاريخ مصر كان آمون هو إله طيبة، بدأ

---

(١) د. جمال حمدان. المصدر السابق. ص ٤٢٦ - ٤٢٧

كإلة محلي، ثم وصل إلى مركزه السامي كإلاله الأعظم عندما أصبحت طيبه هي المدينة الأولى في مصر.

وتركت المركزية الجديدة للإمارات والأقاليم نوعا من الإستقلالية أبقى على الآلهه المحليين، أيضا عاق التوحيد المركز الإقتصادى الذى إحتلته المعابد الخاصة بكل إله، ومقاومة كهنة هذه المعابد لإتجاه توحيد الآلهة بإعتباره ضاراً بمصالحهم الإقتصادية. فلقد تكونت المعابد كمراكز إقتصادية ضخمة تملك الضياع والأراضى، وهكذا تأخرت فكرة توحيد الآلهة، إذ أنها كانت في حاجة إلى ظروف إجتماعية متقدمة.

وكان الكهان يفصون بين الناس ويفسرون الأحلام ويعالجون المرضى. وتلجأ إليهم العامة لإستشارتهم في جميع الأمور. كانت كلمتهم مسموعة وأمرهم مطاع وحكمهم قانون[1].

يقول جمال حمدان أن جماعة الكهنة ورجال الدين قد تكون الأقرب شكلا وموضوعا إلى الصفوة البيروقراطية، هي القوة المعنوية للفرعونية، إنها «غلاف السكر» الذى تحيط هذه نفسها به، لضمان الخضوع للنظام. كان النظام يغدق عليها بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب: بالأراضى الزراعية الواسعة وأملاك المعابد وأوقافها، وحصصها من غنائم الحروب والأسرى.. إلخ[2]

السمات الخاصة التي تميز الإيديولوجية الدينية المصرية :

إتسمت الفكرية السائدة في التكوين المصرى القديم بعناصر مميزة: إندماج العلم بالدين والسحر، تأليه قوى الطبيعة والإحساس بالعجز أمامها.. كذلك فإن للأساس الزراعى للإقتصاد تأثيره، في إعطاء إنعكاسات ذات «طابع فلاحى على المعتقدات» تضفى الإستمرار والإستقرار والثبات والنمطية خلال التغيرات المنتظمة الموسمية. فمنها تنبع الثقة في الحضارة القديمة الجذور وتراثها الطويل، والأصالة التاريخية، والقدرة العجيبة على إستيعاب

(١) د. عبد العظيم أنيس المصدر السابق ص ٩١

(٢) د. جمال حمدان المصدر السابق ص ٥٥٧

الغزاة ووضع خاتمها عليهم.. فرغم كل شيء أصبح الأحباش والليبيون والإغريق والرومان والأتراك.. إلخ الذين جاوءا ليحكموا مصر أصبحوا مصريين[1].

وفي الفكرية الفرعونية يوجد «مفهوم موحد للعدالة والحقيقة» والإستقامه الخلقية، في لفظ «ماعت»، وهو يمثل النظام الصالح الذى ثبت أركانه في الأزمنة الأولى، والذى يظل صالحاً دون شروط، وتجسد إنتصاره في اسطورة حورس (إبن اوزيريس الذى غلب ست الشرير رب القحط والجدب والصحراء)، والتفت معاني هذه الاسطورة حول فرعون تقوى هيبته وتغذى سيطرته بالقيم الخلقية والمعنوية. ففكرة ماعت التي تعنى عدل وإستقامة النظام، والادارة الصالحة بشكل ابدى لايتغير، امدت الحكومة بالإستقرار والسلطان[2].

كان الإنسان في العصور القديمة ضعيفاً أمام الطبيعة، لذلك كان مضطراً أن يتوجه إلى قوى ما فوق الطبيعة يستثيرها ويسترضيها لكى تؤثر في الطبيعة لصالحه، هذا التفسير يمكن قبوله بشكل عام، لكن طاهر عبد الحكيم يرى أن هناك خصوصية يجب أن توضع في الإعتبار فيما يتعلق بالإنسان المصرى القديم، والكيفية التي صاغ بها دينه.

من المؤكد أن الإنسان المصرى الأول -- مثله مثل غيره من البشر في أماكن أخرى من العالم -- كان يرى في الكون من حوله أشياء غامضة يشعر إزاءها بالرهبة والحيرة والدهشة.. فالسماء المكشوفة أمامه بنجومها وكواكبها كانت ولابد موضوعاً دائماً لتأملاته، والشمس التي تلازمه طوال اليوم، وبخاصة قدرتها على إنضاج محاصيله، ليس من شك في أنها جعلته ينظر إليها نظرة إمتنان وتقديس، ثم ما لبثت هذه النظرة أن تطورت إلى التأليه

إلا أن بيئة الإنسان المصرى لم تكن فيها تلك العناصر التي تهددها أو تهدد محاصيله، فليست هناك عواصف أو أعاصير، وليست هناك غابات أو جبال مليئة بالأسرار وهو لايعتمد في زراعته على مطر تأتي به قدرات غيبية، إنما على النيل.. و«علاقة السببية»

---

(١) أحمد صادق سعد المصدر السابق ص ٢٩

(٢) جون ولسون الحضارة المصرية مجموعة الألف كتاب مكتبة النهضة المصرية ص ١٠٠

الواضحة القائمة بين مياه النيل والأرض والشمس وعمل الفلاح، التى كان نتاجها محصولة، أكسبت الفلاح منذ البداية «نظره مادية» لقضايا المعيشة والحياه.

لذلك لم يكن الفلاح المصرى القديم بحاجة ماسة إلى قوى فوق طبيعية، يطلب تدخلها لحمايته من خطر محيط به، أو لتوفير أسباب محصول جيد، وحتى الفيضان كان الفلاح يعرف أنه: يمكنه السيطرة عليه، والحد من آثاره السلبية بعمله المادى، وليس بالدعاء لقوى فوق طبيعية[1].

تلك هى أسباب «النزوع المادى»، الذى بدأ يظهر فى الفكر المصرى بعد ثورة عام ٢٢٨٠ ق.م ومع العقلانية القائمة على وضوح علاقة السببية فى البيئة المحيطة بالفلاح المصرى.

المصرى القديم إستلهم تصوراته الدينية الأولى من طبيعة بلده :

إستلهم الفلاح المصرى القديم تصوراته الدينية من دورة الإنبات، فالفيضان يفد إلى بلده حاملاً الماء فتخضر الأرض، ثم ينحسر فى فصل من السنة فتعود الأرض إلى إمحالها السابق كالصحراء التى تحيط بالوادى من كل جانب.

وجميع المظاهر المتعددة للطبيعة المادية تولدت أمامه عن ظاهرتين أساسيتين ما برحتا تؤثران أبلغ التأثير فى نفوس سكان مصر هما: الشمس ويمثلها آله الشمس «رع»، والنيل ويتجلى فى رب الخضرة «أوزيريس»، وقد أصبحا أعظم آله المصريين القدماء، وظل التنافس بينهما قائماً حتى عمت المسيحية فى مصر.

والحياة العائلية نشأت بمصر بفضل ما شاهده المصرى القديم من ترابط وثيق بين: النيل (الأب) وأرض مصر (الأم) والنباتات (الأبناء)، وإلى هذه الحياة العائلية يرجع إنبعاث عواطف الود والسماحة والرحمة، وإنبنى على هذا كله الإحساس بالجمال والقبح والصواب والخطأ، أعنى برزت فكرة الضمير لأول مرة، فى تاريخ الإنسانية الإجتماعى والخلقى.

---

(١) د. طاهر عبد الحكيم المصدر السابق ص ٧٨

ومنذ خمسة آلاف سنة على الأقل عرفوا نظاماً خلقياً تحكمه كلمة القسط أو الحقيقة أو العدالة أو القصاص التي يعبر عنا بلفظ «ماعت»[1].

والإهتمام الفائق بفكرة الحياة في عالم الآخرة: إما نعيم مقيم أو جحيم دائم، هذه الفكرة أوحتها إليه بيئة الطبيعة: خضرة الوادى وجدب الصحراء، الفيضان والغيضان وشروق الشمس وغروبها. وعاين الفلاح الأول بداية ظهور الزرع ثم حصده وإزدهار الأشجار ثم سقوط أوراقها بعد إصفرارها، ثم ظهور الزرع مره أخرى.

وهذه هي نفس دورة حياة الإنسان الذى يموت ليبعث من جديد في صورة ولده، فلا ينقطع تدفق أي مظهر للحياة بموته الظاهرى، لأنه يبعث من جديد، ومصداقاً لهذا الرأى أنجب أوزير ولده حورس من إيزيس بالروح.

إن عقيدة أوزيريس وأشباها في كل زمان ومكان هي صدى لإنتقال الإنسان من مرحلة الصيد والرعى إلى مرحلة الزراعة، وقد إندمجت تلك العقيدة في مصر في كافة المعتقدات التي تنادى بالجزاء والعقاب في عالم آخر.

المصريون أصحاب أقدم سفر للتكوين يفسر الوجود ونشأته :

علقت قلوب المصريين وأخيلتهم بطبيعة بلادهم: فرأوا في الشمس والأرض والسماء والهواء آلهة أساسية، وكان لكهنة أون [2] السبق في عملية التفسير الكونى بعد أن عقدوا الصلة بين إلههم آتوم وبين الشمس رع، فأضفوا عليه صفة كونية ليصبح آتوم رع.

---

(١) فهم المصريون منذ عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد إصطلاح «ماعت» على هدى المشكلات والتجارب التي تجتازها بلادهم، إذ تجاوز هذا المفهوم العلاقات الإنسانية الخاصة إلى الجوانب القومية، فلم يعد الإصطلاح يقتصر على معاني العدالة والصدق والحق، بل غدا لها مدلول واقعي إجتماعي يعبر عن نظام الأمه الوطني الخلقي والإدارى، هذا التطور كان حصيلة تطور إجتماعي إستمر بضع آلاف من السنين في كنف حياة قومية منظمة. (فؤاد شبل)

(٢) جامعة أون كان يعلم فيها كهنتها علوم الدين والدنيا ويؤمها طلاب الحكمة من مختلف البلاد، وقد زارها المشرع صولون والعالم فيثاغورس والمؤرخ هيرودوت، كما زارها من بعدهم أفلاطون وبلوتارك وديودور والصقلى وأسترابو.

وقد إصطبغ تفسيرهم بصفة مادية ظاهرة، حيث أرجعوا أصل وجود هذا العالم إلى عناصر أساسية: الماء والشمس (النار)، وإن هذا الماء إنما يعني إئتلاف النقائض في كينونة الوجود الأولى.

لذلك حمل الوجود المتشكل منهما هذه الصفة، فجاء جامعاً الليل والنهار والسلام مع الدمار والخير مع الشر.. ولما كان المصريون يرون في النيل سر الحياة لكل الموجودات، نباتاً أو حيواناً أو إنساناً، فقد أصبح أوزير تفسيراً سهلاً لوجود هذه الموجودات[1].

أيضاً وجدت مدرسة الإله فتاح: التي قدمت تفسيراً للوجود إصطبغ بصبغة مثالية، حيث ردوا خلق الوجود وما إحتواه إلى قدرة عاقلة مدبرة آمرة (أسبقية الفكر للوجود). ورغم أن الأيام مالت عن الفتاح مبكراً، فقد ظل رع قوياً حتى قيام الدولة الوسطى، وبزغ إله محلي هو آمن، الذى دعم مركزه بالإندماج في رع القوى، ليصبح آمن رع، آله الدولة الرسمى حتى نهاية العصور الوسطى.

أخيراً يمكن القول أن آتون لم يكن فى حقيقته سوى إله الشمس رع الأولى، وكل ما فى الأمر أن أخناتون جرده من الآلهة الملتبسه به، وإستبدل بالإسم رع الإسم آتون، وإعتبره منزهاً عن الشريك والضد، أو بتعبير برستيد.. منفرداً بوحدانية مطلقة مع صبغة عالمية، نتجت تلقائياً عن تحول مصر إلى إمبراطورية، فأصبح آتون إلهاً للإمبراطورية كلها.

تبلور الأيديولوجية الدينية :

الواقع أنه طوال عهد الدولة الوسطى في مصر القديمة (٢١٠٠ - ١٦٠٠ ق.م) كانت تتبلور أيديولوجيتان دينيتان: الأولى هى الأيديولوجية الرسمية الحاكمة وهى تكرس تسخير مجمل الشعب فى خدمة الأرستقراطية الحاكمة وعلى رأسها فرعون - والثانية هى الأيديولوجية الدينية الشعبية، وتنطلق أساساً من مبدأ أن مهمة الحاكم أو الدولة هى تحقيق مصالح الشعب، وأن ذلك هو المقياس لكل شيء.

وفى الصراع من أجل تحقيق مكان متميز فى الأرستقراطية الحاكمة عمد كهنة آمون

(١) د. سيد محمود القمنى: أوزيريس، دار الفكر للدراسات، ط ٨٨ ، ص ٧٨ - ٨١

إلى تكريس الأيديولوجية الدينية الرسمية وتعزيزها، مما عمق هذا الإنقسام فى الإيديولوجية الدينية، وعمق التعارض بين الإيديولوجيتين الرسمية والشعبية.

إن الأيديولوجية الدينية الشعبية تبلور فيها النظرة النفعية للقيم ولقوانين السلوك الخلقى فالصالح المؤمن – كما يقول الفلاح – هو من يهتم بأرزاق الناس ويحميهم من المعتدين على أرزاقهم، والمصير فى الآخرة لن يتوقف على ما يبنيه ملك من أهرامات ومعابد ولكن على ما يقدمه للشعب من حماية وعدل، وإن على الحاكم أن يحمل صفات النيل النيل الذى ما إنفك المصريون يعتبرونه والدهم الأعظم.

ولايخفى أن توزيع مياه النيل هو الذى ألهم المصريون فكرة العدالة الإجتماعية، وإنها أقدس شيء فى الوجود، ويجب أن تكون قطب الرحى فى سياسة الحكم، إذاً نجد أن فكرة الحاكم العادل قد إستمدت جذورها من واقع مادى، وإن هذا المفهوم المادى قد تحول إلى معنى تجريدى، غدا علماً على الحكم الذى يبتغيه المصريون.

ومن إستقراء نصوص شكوى الفلاح الفصيح وتحذيرات الحكيم أيبور، ونبؤات الكاهن نفر – روهو، نجد أنه توجد علاقة وثيقة بين موقف الإنسان المصرى من الدين، وبين مصالحه الإجتماعية الإقتصادية، بإعتبار هذه العلاقة أحدى السمات الأساسية لعملية تشكيل البنية القومية فى مصر(١).

ومن المهم هنا أن نسجل أن عباس محمود العقاد كان من أوائل المفكرين المصريين الذين عالجوا موقف الإنسان المصرى القديم من دينه معالجة عقلانية وعلمية، ففى رأى العقاد أن الذهن المصرى ذهن عملى واقعى، وأن الأرض والنيل والفيضان والغلة كلها بالنسبة للذهن المصرى وقائع محسوسة مطرده فى قياس العقل، لاتتصل بعالم الغيب إلا إتصالاً بسيطاً لايحوج المرء إلى خيال جامح، وهنا – كما يرى العقاد – كان السر فى أن الإنسان المصرى الأول خلق عالمه السماوى على نمط عالمه الأرضى، يأكل فيه الإنسان ويشرب ويستمد له بالطعام وبمتاع هذا العالم الأرضى، ويعمل على أن يحفظ جسده من العطب، لأنه الجسد الذى سيعيش به بعد البعث(٢).

---

(١) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق ، ص ٧٣ - ٧٩

(٢) عباس محمود العقاد: سيرة وتحية – سعد زغلول، دار الشروق (د.ت) ص ٢٦ و ٢٧

ويرى جاك بيرك أن موقف الفلاح المصرى من الدين يتسم بطابع نفعي، فهو حينما يؤدى الشعائر ويتقرب إلى الله فإنما يهدف إلى أن يبارك له الله فى محصوله وأمواله وماشيته. ويستند بعض الباحثين لتعزيز هذا الرأى بما يرصدونه لدى الفلاح المصرى من موقف إنتقادى من «القدر»... فالإنسان يبذل الجهد الصحيح ولكن القدر يصر على نتائج سيئة معاكسة لهذا الجهد الإنسانى، إن هذا الميل لدى الفلاح لتبرئة الإنسان، وتخطئه القدر قد يبدو مستغرباً من فلاح مؤمن، ولكن الأمر يبدو واضحاً إذا ما وضعنا فى الإعتبار أن القدر تاريخياً كان يعنى مشيئة آلهة الأرستقراطية الحاكمة، التى كانت مصدر المظالم والشرور التى عاناها الفلاح[1].

وإذا كان تحالف كهنة آمون مع البطالمة ثم مع الرومانيين من أجل الحفاظ على إمتيازاتهم ومصالحهم، من أسباب تخلى المصريين عنهم وعن ديانتهم وتحولهم إلى المسيحية، فإنه بالمثل حينما تعايشت الكنيسة مع المحتلين البيزنطيين - بعد أن تحولت إلى أرستقراطية صاحبة مصالح وإمتيازات - ثم تحالفها مع الفاتحين العرب تأميناً لمصالحها، وليس تأميناً للمصالح القومية أو لمصالح عامة الشعب، كان ذلك أيضاً من العوامل التى بررت للمصريين أن يتخلوا عن المسيحية ويعتنقوا الإسلام.

فإذا كانت الكنيسة قد أخذت تهتم بمصالحها هى، ولاتقدم للفلاح تلك الحماية التى كانت تقدمها له فى ظل الإحتلال الرومانى، فإن الفلاح أصبح فى حل من أن يبحث عن مصالحة بنفسه، وأن يسعى لتوفير الحماية لنفسه بنفسه. فدخول المصرى إلى الإسلام كان يعفيه من الخراج المفروض على الذمى، ولايلزمه إلا بدفع ضريبة العشر فقط.

وعندما فرض الخراج على المصريين جميعاً مسلمين أو ذميين فإن إعتناق الإسلام كان يعفى المصرى من جزية الرأس الباهظة، التى كانت تجبى من الذميين، كذلك كان دخول التاجر المصرى فى الإسلام يؤدى إلى إنخفاض الضريبة التى يدفعها إلى النصف ويضمن له وضعاً إجتماعياً أفضل من حيث أنه كان يتحرر من الفوراق الإجتماعية والقانونية.

---

(١) طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٧٧

المصرى القديم إعتبر الدين مسألة شخصية تتعلق بضميره :

في أواخر الأسرة السادسة شهدت مصر ثورة فلاحية شاملة ضد المظالم التى توقعها بهم الدولة المركزية وأجهزتها - بسبب زيادة الخراج - ولعب أمراء الأقاليم دوراً هاماً في تلك الثورة بهدف تقوية سلطتهم على حساب السلطة المركزية أو محاولة الإنفصال عنها.

وكان من نتائج هذه الثورة أن العلاقة الفردية الخاصة بين الفلاح وقوى ما وراء الطبيعة حققت بعض المكاسب في إتجاه الإستقلال عن المؤسسة الدينية الرسمية، فصار من حقهم أن يبنوا المقابر لموتاهم، وممارسة الطقوس الدينية دون وصاية من الملك وبالتالي من كهنته.

هذا النزوع للإستقلال في العلاقة الدينية بقوى ما فوق الطبيعة عن المؤسسة الدينية الرسمية، التي كانت ترفع الملوك إلى مستوى الآلهة، كان مقروناً دائماً بالموقف من المؤسسة السياسية - الإدارية القائمة، في ذلك الوقت، والتى كان الملك أيضاً على قمتها.

وبما أن مسألة البحث هذه مسألة فردية، فإن الوساطة بشأنها لم تكن ذات أهمية جوهرية بالنسبة للفلاح، خاصة وأن الوجه الأخر لتلك الوساطة هو المساس بناتج عمله وجهده، أى تكريس حق الدولة المركزية في الإستيلاء على هذا الجهد وناتجه

وعندما تكون هذه الوساطة - أي المؤسسة الدينية أو الصفة الدنيوية للدين - ذات أثر سلبى على الفلاح وعلى ناتج جهده وعمله، فإنه كان يجد المبرر الخلقي والمنطقى للتخلى عن هذه الوساطة، دون أي يرى في ذلك إنتقاصاً من «إيمانه»، الذى يشكل علاقته الخاصة بقوى ما فوق الطبيعة أى بالآلهه، وهذا يفسر :

(١) لماذا إقترنت بعض ثورات المصريين القدامى بموقف متمرد ضد بعض رموزهم الدينية.

(٢) ولماذا سعوا، من خلال بعض هذه الثورات، للحصول على حقهم فى ممارسة بعض الشعائر الدينية مستقلين عن الفرعون، وعن المؤسسة الدينية التابعة له.

(٣) لماذا غير المصريون دياناتهم بعد ذلك أكثر من مرة، حينما تركوا دياناتهم القديمة وإعتنقوا المسيحية، ثم تركوا المسيحية وإعتنقوا الإسلام[١].

ووقائع تاريخ مصر الحديث تأتي دليلا على أن الإنسان المصرى يعتبر موقفه الدينى علاقة خاصة وفردية بينه وبين الله، وأنه كما يرفض الوساطة في هذه العلاقة، فإنه على إستعداد لتقبل مواقف سياسية وإجتماعية، حتى وإن كانت على أسس غير دينية، طالما أن ذلك يحقق له مصالحه الإقتصادية والإجتماعية[٢].

وتحول المصريين إلى الإسلام كان يشكل إستمرارية لبعض المكونات الأساسية للشخصية الوطنية المصرية، فعدم وجود مؤسسة دينية دنيوية في الإسلام، كان يتلاءم تماماً مع نزوع الفلاح المصرى للإستقلال بإيمانه، عن أية جهة وسيطة بينه وبين إلهه الذى يعبده. كما أن هذه الإستقلالية والفردية في التدين أزالت أية شرعية دينية عن عملية إستغلاله، وألغت أية قداسة للعلاقة الأستغلالية بين الحكام وبينه، وبذلك أصبحت ثورته عليهم أو تهربه من أداء إلتزاماته إزاءهم عملاً مشروعاً.

وهذه الإستقلالية والفردية في التدين سمحت للمصرى أيضاً أن ينقل معه إلى الإسلام كل ما ورثه من عادات وطقوس عن دياناته القديمة، كانت قد عاشت معه بالمثل خلال المسيحية[٣].

وطوال تاريخ مصر لايمكن فصل الفكر الدينى عن الحياة الإجتماعية والسياسية، فالأيديولوجية التي سادت المجتمع طوال ذلك التاريخ هي أيديولوجية ثيولوجية، يلعب الفكر الدينى فيها دوراً رئيسياً حاكماً في صياغة القوانين الأخلاقية للمجتمع، وفي تشكيل النظرة الفلسفية للعالم، وفي تحديد شكل العلاقات الإجتماعية، وبخاصة العلاقة بين المحكومين والحاكمين، حتى الثورات والإنتفاضات ومحاولات الخلاص من المظالم

---

(١) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) إلتف المصريون بقوة حول القيادة العلمانية للثورة العرابية، ثم حول حزب الوفد، ثم حول القيادة الناصرية. (ط. ع).

(٣) طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٩٦

الإجتماعية - التى كانت تمارسها السلطة المركزية وأجهزتها - كانت تعكس بدرجة أو أخرى فى صيغ فكرية دينية.

الديانة الشعبية :

بدأت إرهاصات الثورة أبان بناء الأهرامات الكبرى فى عهد الأسرة الرابعة، وتفجرت شعبياً فى نهاية الأسرة السادسة. وفى غمرة تلك الأحداث ظهرت «العقيدة الأوزيرية» تعبيراً عن علاقات التفاعل والجدل بين واقع المجتمع والسياسة والفكر الدينى، كنوع من التمرد السلبى، بإعتناق عقيدة تخالف وتعارض العقيدة الرسمية، كنتيجة لإعتصار قوة العمل لصالح الأرستقراطية الفرعونية وبيروقراطيتها.

ولأن الدولة القديمة كانت لاتزال فى عنفوان قوتها، فقد إتخذ الرفض والإحتجاج مظهر الإنفصال عن العقيدة الرسمية للدولة، والتحول إلى عقيدة أخرى، حيث قدم خيال الحكماء الشعبيين إلهاً يشاركهم محنتهم، فيموت ظلماً وجوراً، كما يموت المسخرون حول الأهرامات العتيدة. ورسخت الأسطورة وحفرت فى الوجدان، تعكس آمال الضعفاء وطموحاتهم فى حياة أفضل، وتصور الحل الأمثل لهذا الوضع الإجتماعى المختل، لتصبح الأوزيرية هى التعبير الأيديولوجى عن الثورة الشعبية[1].

ويلخص سليم حسن ما حدث خلال تلك الفترة الحاسمة من تاريخ الدولة القديمة بقوله: «عندما حدث الصدع العظيم عند نهاية الدولة القديمة، وجدنا المذهب الأوزيرى الذى لاشك مذهب عامة الشعب، أخذ ينمو وينتشر، على أن الشعب لم يكتف بحرية التعبير عن معتقداته وصلواته الخاصة، بل طالب بحق التمتع بالجنه السماوية التى وعد بها الملوك، فأجيب مطلبه بعد حرب شعواء، قلبت خلالها كل الأنظمة الإجتماعية رأساً على عقب».

لقد سلبت الأسطورة الأوزيرية صفات النبل الحقيقى والرقى الخلقى من الطبقة الغنية المتميزة، وإعادتها إلى أصلها بنسبتها إلى الفقراء، وفى ثنايا أسفار الأسطورة الطويلة أحداث

(١) د. سيد القمنى: المصدر السابق، ص ١٤٣ - ١٤٤

تزايدت وتراكمت بمرور الزمن، وباختلاف تطور الأحداث، لكنها بشكل عام تظهر الإتجاه الشعبي بشكل يتضح تدريجياً لكن بإصرار. وتأصيلاً للإله الجديد فقد عادوا به إلي الماضي السحيق، وأكدوا أن ولده حورس هو إله التوحيد القديم، وبدأت تسرى بين الجماهير عقيدة ملخصها: أنه جاء ليصلح كل شيء، وعليه، يسجل المنطق المستنتج من الأحداث، ظهور عقيدة المخلص لأول مرة.

إنبثق أوزير متعالياً أبان لهيب الثورة الكبير الذى أسقط الأسرة السادسة، وقضى على الدولة القديمة نهائياً، وصعد كأيديولوجيا مصاحبة للنهوض الشعبي..، وبدأ «رع» يتراجع أمام زحف أوزير.

وإبتداء من الأسرة الثانية عشر ظهر «آمون» وإستمر إله دوله ودنيا فقط، بينما إستمر أوزير حتى النهاية إلهاً للعالم الآخر، ورباً للحساب للجميع دون إستثناء. ومنذ عهد البطالمة بدأ الإنتشار الأوزيرى عالمياً، فمعهم غزا أركان المعمورة آنذاك، بعد تلاقى الكهنوت المصرى واليونانى حول الاله الثلاثى (أوزير، أبيس، زيوس).

لقد تراكمت فى هذه الأسطورة جملة من التصورات والرموز الدينية لها دلالتها الهامة تشكل الملامح الأولى عن ظهور: المخلص والفداء والتعميد والقربان والثالوث المقدس والخطيئة والأم العذراء وطفلها الإلهى حورس، وعيد القيامة، والبعث والفردوس، وعالم الخلود والنعيم السماوى فى العالم الآخر، وعودة أوزير من السماء لتخليص البلاد فى هيئة ملك عادل، وتعذيب الخاطئين يوم الحساب(١).

وفعلاً عاشت هذه الأسطورة فى الذاكرة الشعبية، أحقاباً طويلة عزيزة لدى الشعب، تحمل فى ذاتها تفسيراً لكل النزلات وتسمح بكل الآمال.

تلك هى الجذور الإجتماعية التى أنتجت هذه الديانة الشعبية - والتربة التى إنبجست منها - والمسار الطويل والملتوى فى عملية تشكلها، تعبر مباشرة عن الإنسان المصرى

---

(١) تم تأصيل هذه الإفكار وإعادة صياغتها - فيما بعد - بتأثير الفلسفة الرواقية والأفلاطونية، وباقى التأثيرات الطوباوية، لتشكل الأفكار العامة عند المسيحية، يراجع كتاب عصام الدين حفنى ناصف: «المسيح فى مفهوم معاصر» دار الطليعة ١٩٧٩

المقهور المغترب، الذى إنقسم على نفسه، وأسقط خير ما عنده من صفات إيجابية على معبوده، كصورة نقية للكمال الإنساني، حيث هجر عالمه المادى البائس وقذف بنفسه في تأمل لامتناهي يتأمل فقرة الحقيقي وغناه المفقود. ووضعت الجماهير في عالمها الآخر كل مشتهياتها التى حرمت منها قبلاً، ولم تنسى التأكيد على أهمية الطعام بأنواعه مثل القول: لسوف آكل سائر أطعمة سيد الأبدية، وأتلقى غذائي من اللحم الذى على مائدة الآلة العظيم.. وتقول النصوص أن الميت في مقر الخلد يلبس من الثياب مالا يفني، وله من الخبز والجعة ما يبقى أبداً، وتكون له نساء حسناوات يتمتع بهن..

وهكذا أصبح عالم الخلد متنفساً لكل الرغبات ـ وبدا حلماً جميلاً، وأملاً مقبلاً، كان له دور كبير في إنتكاسة الثورة وتحول التغيير والتمرد إلى قناعة بالعالم الآتي[1].

الديانة الرسمية :

لقد إنبثق الدين الفرعوني من المعتقدات الروحية والتقاليد الطوطمية للبطون القبلية التى إستقرت على ضفاف النيل، فقد نشأت منها الفكرة بأن الطوطم يعاشر إمرأة من المشترك هى زوجة الشيخ على الأغلب، وولد الملك من هذا الإتحاد الجسدى بين الملكة والإله الحامي للأسرة الملكية، ومع الإنقسام الإجتماعي إبتعد الطوطم عن فناء القرية وإنعزل في البناء الداخلي للمعبد فأصبح إلهاً لايتصل بعبادة إلا عن طريق الملك كاهنه.

وإنتقلت إلى الملك القدرات السحرية الطوطمية، فأصبح يأمر الطبيعة حسب مشيئته، وفي إمكانه أن يضمن لرعيته الغذاء والخصوبة، وفي ظل رمسيس الثاني كان الشعب يعتقد أن فرعونا يستطيع أن يخرج الماء من بطن الصحراء.

ومع توحيد الدولة أصبح إله الأسرة الحاكمة أكبر الإله، ومنذ مينا إستوعب الصقر «حورس» أهم الطواطم المنافسة، ثم ظهر رع مكانه في الدولة القديمة، وآمون في الوسطى، وظلت سيادتهما تعبر عن وحدة الكون وتعكس وحدة الدولة وتصونها، وجاء إخناتون

---

(١) د سيد القمني: المصدر السابق، ص ١٥٩ - ١٦٠

ونلجأ إلى التوحيد الديني التام بإسم آتون كمحاولة من رأس الدولة للقضاء على خطر الكهانة كقوة منافسة وإنقسامية.

وظيفة الدين الرسمي :

والدين المركزى - أو دين الدولة - ليس فقط فى هذه الحالة مجرد إنعكاس للأوضاع الإقتصادية الإجتماعية، بل أصبح مؤسسة ذات فكرة سائدة متغلغلة حتى الأعماق لعبت دوراً هاماً فى توحيد المشتركات الريفية المبعثر فى كيان واحد، وقدمت للسكان الدروع الفكرية التي حافظت على وجود البلاد وسماتها المميزة، وتقاليدها وتراثها فى وجه الغزوات الخارجية المتتالية.

بتعبير آخر لعب دين الدولة هنا دور الصيانة والإبقاء على ذلك التكوين الذى إنفرد بقدرة عجيبه على إستيعاب مختلف الشعوب التي غزته وصهرها فى بحره الآدمي.

والدليل على هذا القول أنه إذا ما نجحت حركة إجتماعية فى صراعها السياسى، وأقامت دولة جديدة نراها تجعل من مذهبها الديني دين الدولة، وتبذل جهدها الأقصى لفرض طقوسها على السكان، أما بالإقناع أو بالإرهاب أو بمزيج من الأثنين معاً.

وفى هذا التكوين الإجتماعى تمثل الدولة المركزية المشترك الأعلى، الذى يربط المشتركات القروية الدنيا المبعثر والمتباعدة، ويوحدها لتحقيق أهداف الحكام الإقتصادية والسياسية والعسكرية.. وبالتالى يتميز ذلك التكوين بوجود دين مركزى، هو الدين الرسمي. وبأن إعتناق السكان الواقعين تحت العبودية المعممة لهذا الدين لهو من أهم الدلائل على خضوعهم للدولة[1].

فالدين المركزى - فى الدولة الفرعونية - فكرية شاملة ، وليس مجرد دينٌ بالمعنى الدقيق، هو علاقة قهر فوق إقتصادى، إستخدم تاريخياً للترويج لإيديولوجية الطبقة الحاكمة، وتوظيف الرمز المقدس فى عمليات التعبئة القومية والحشد الجماهيرى، والتبرير السياسى لإكتساب الشرعية وتثبيت السلطة. هذه الإيديولوجية الخراجية عملت كعنصر فعال فى

(١) أحمد صادق سعد: المصدر السابق، ص ٢١٨

إعادة تكوين المجتمع، بسبب إندماج الوظيفة الإيديولوجية مع الوظيفة الإقتصادية للدولة، الأمر الذى سبب صعوبة في تخطي هذا التكوين التاريخي لآلاف السنين...

وبالاحرى فالهرطقة في هذه الحالة لاتمثل مجرد إختلاف في الرأى، بل خروجاً على الطاعة السياسية، وبالتالي الإقتصادية بالنسبة للدولة.

وحيث أن أختبار الخضوع الفكرى صعب التحقيق إذا إكتفى المجتمع بالبحث عما يجرى في القلوب، فلابد من التشديد على المظاهر الخارجية للإيمان بدين الدولة ويقصد (الطقوس)، ولذلك تتخذ ممارسة الطقوس تلك الأهمية البالغة في الشرق، خاصة أنها أيضاً تكون جماعية في أغلب الأحيان. وتمثل هذه الجماعية الوجه الطقسي لنشاط المشترك الأدني، وفي نفس الوقت توفر وسيلة سهلة لمراقبة أفراده بإعلانهم الولاء للمشترك الأعلى - الدولة - وعليه يعني الإيمان بالدين الرسمي للدولة قبولاً لنظامها السياسي والإجتماعي[1].

وبالمثل فأية حركة إجتماعية معارضة للدولة المركزية أو حتى مختلفة معها فقط في بعض الأهداف، لابد من أن تتخذ تعبيراتها الفكرية شكلاً دينياً، على صورة هرطقة كاملة، أو شيعة منفصلة، أو مجرد مذهب أو خروج فعلي.

ففي ظل هذه الشروط لابد للحركة المعارضة نفسها من أن ترفع لواءً دينياً حتى توجد الشكل المذهبي الذى يستجيب لمشاعر أنصارها الدفينة، ويمكن في الوقت نفسه من الإشراف السياسي المتبادل بين القيادة والقاعدة.

وبتعبير آخر فهي تشكل المشترك المضاد لذلك المشترك الأعلى القائم، ومثالا لذلك: الديانات الشعبية فى دولة مصر القديمة،والخلايا السرية للشيعة والقرامطة والحشاشين في القرون الوسطى.

المؤسسة الدينية في مصر القديمة :

إن حذر المتربعين على قمة السلطة من الشعب كان منذ زمن بعيد أحد الخصائص

(١) أحمد صادق سعد: المصدر السابق، ص ٢١٨

الرئيسية لسياسة الدولة المركزية في مصر.. ودخل كهنة آمون طرفاً في الصراع الإجتماعي، مستغلين حاجة الملوك إليهم لضمان خضوع الشعب.

وبدأ الكهنة [1] يجمعون الثروات ويتوسعون في حيازة الأراضي حتى أصبحوا فئة إجتماعية مالكه، أكثر منهم خدماً للمعابد. وقد أورد كل من أدولف أرمان وهرمان رنكة أرقاماً تفيد أن ممتلكات معابد طيبة ومنف وهليوبوليس بلغت ٢٨٦٢ كليو متراً مربعاً من الأراضي الزراعية، و ١٦٩ قرية، ٩٧٣٦٤ من البشر، ٤٧٦٩٦٣ رأساً من الماشية و ٨٨ سفينة و ٣٠٢ حديقة، ١٠٤ كيلوجراماً من الذهب.

ولتكريس موقعهم كطرف في الأرستقراطية الحاكمة أدخل الكهنة إبتداء من الدولة الحديثة تعديلاً على النظرية الدينية الرسمية، إنتقلت بمقتضاه مقار الآلهة من الأرض إلى السماء، حتى يصبحوا هم ممثلو الآلهة على الأرض ويصبح لهم بذلك حق مراقبة أعمال الملك وتوجيه النصح أو النقد له والوقوف منه أحياناً موقف الند.

وبهذا فتح الطريق أمام الكهنة في مراقبة تصرفات الملك بشكل أو بآخر، وتوجيه النقد إليه أو الوقوف موقف الند منه، ولاشك أن هذه النظرية الدينية كانت تفسر المستوى الفكري المقابل لما وصلت إليه الكهانة في مصر من ثراء دنيوي وسلطة سياسية[2].

وكان توزع النفوذ - في الدولة الحديثة - بين الملك والأمراء والكهنة وإنهماك كل طرف وبخاصة الكهنة في تجميع الثروة على حساب الفلاحين وعامة الشعب سبباً في تعميق الشعور بالمظالم، ومن ثم الشعور بالإغتراب لدى الفلاحين وعامة الشعب عن المؤسسة الحاكمة، سواء الملك أو الأمراء أو الكهنة.

وأدى سلوك الكهنة هذا إلى تعزيز المبرر لدى الفلاحين وعامة الشعب للإتجاه أكثر فأكثر للإستقلال عن المؤسسة الحاكمة بما في ذلك المؤسسة الدينية، وعمق الشعور لدى

(١) للإطلاع على النظام الداخلي لكهان مصر القديمة راجع «كهان مصر القديمة» تأليف سيرج سونيرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥

(٢) أحمد صادق سعد ص ٦٤ وطاهر عبد الحكيم ص ٧٩

الإنسان المصرى بأن الدين مسألة تخصه هو، ويستطيع أن يغيره بعد ذلك وفقاً لمصالحه، طالما أن المسألة لا تتعلق بعلاقة بالآلهه أو بالاله وإنما بشكل ممارسة هذه العلاقة.

في عبارة موجزة لقد ظلت الإيديولوجية الثيولوجية هي السائدة، تستهدف فى المحل الأول تكريس النظام الإجتماعى القائم عبر الصيغ الدينية التى كانت تجعل من الحاكم إما إلهاً أو ممثلا للإله في الأرض، متمتعاً بتفويض إلهى بإعتباره ولى الأمر، وشبكة من المؤسسات الدينية ورجال الدين يقومون على تثبيت ذلك المفهوم السماوى للحكم وللنظام الإجتماعى، وظلت السلطة السياسية إحتكاراً مطلقاً لرأس الدولة: مستنداً من الناحية المادية على إحتكاره ملكية وسائل الإنتاج وخاصة الأرض، ومصادر الثروة الطبيعية والتجارة والحرف، ومستنداً من الناحية الفكرية على علاقته بالسماء حسب الصيغ الدينية المختلفة.

كما بقيت الدولة جهازاً بيروقراطياً ذا ذراعين أحدهما إدارى والآخر عسكرى، كلاهما مهمته الأساسية تأمين إستمرار هذا النظام الإجتماعى وإستخلاص الخراج[1].

أزمة العمارنة :

أمنحتب الرابع (١٣٧٥ - ١٣٥٠ ق.م) من فراعنة الأسرة الثامنة عشر، من يتأمل صورته يجد أنها تسفر عن جسد رقيق ضعيف، وصحة غير مؤكدة، يوحى وجهه بالكآبة المحزنة، أما روحه فيتملكها الهام مقدس.. لذلك لم يكن معداً لمستقبل عسكرى، وربما كان ذلك سبباً فى تركيزه على عالم الفكر، والتحليق فى عالم ما فوق الطبيعة[2].

ترك طيبة، وإنتقل إلى عاصمة أخرى، ثم إسترسل فى تأملاته، مستغرقاً تماماً في ضرب من التبتل، والتأمل الباطنى لذات إلهة، والإفتتان بأفراد عائلته[3] دون أن يبذل أى جهد أو إهتمام بالتطورات العسكرية، التى تفاقمت، وهددت البلاد من جهة الشمال، وعاش فى عزلة مع أحلامه، تاركا عامة الناس لأقدارهم.

---

(١) طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ١٣٠

(٢) ياروسلاف تشرني: الديانة المصرية القديمة، وزارة الثقافة، ص ٨١ ، ط ١٩٨٧

(٣) ياروسلاف تشرني. المصدر السابق، ص ٨٨

حرم هذا الملك إسم آمون، وأغلق معابده، ثم أطلق على نفسه إسم أخناتون، – أى الحائز على رضاء قرص الشمس – وهاجر إلى إقليم هرموبوليس حيث أقام مدينة اخناتون مكان تل العمارنة الحالية[1].

إستطاعت بعض القصص أن تجعل منه مصلحاً يحارب الشرك، وداعياً للسلام، ومناضلاً شعبياً ضد الكهنة، ووصفت مبادرته بأنها إستهدفت تشييد ديانه عالمية تحظى بالقبول من كل الشعوب، بتجريدها من الملامح المصرية البحتة.. (وكلها مزاعم كذبتها المصادر وتنطوى على مغالطات تاريخية)[2].

أخناتون يخرج على تقاليد مجمع الآله المصرية :

يعتبر إعلان الملك لعقيدة التوحيد الآتونية بشكل مفاجيء، ومواجهته الحادة لكهنة آمون والديانة الأوزيرية الشعبية، إنقطاعاً تاريخياً – حدث لفترة قصيرة – فى الإتجاه العام الذى ساد خلال التاريخ المصرى القديم. فالديانة الرسمية قبل أخناتون وبعده عباره عن تصنيف وتجميع يوحد صفات الآله الكبار مثل: آمون فى طيبة، ورع فى هليوبوليس، وبتاح فى منف، والتسامح مع الديانات المحلية فى الأقاليم المختلفة، مع أخذها فى الإعتبار[3].

نعم لقد وصل المصريون إلى مفهوم الإله المركزى، ورغم ذلك لم يتخلوا عن الآلهه الأخرى التى توارثوها عن الماضى، فالاله الأكبر تبلور مكانته – فى ظروف معينة تحت العديد من الأسماء، طبقاً للأقاليم أو المؤسسات المسيطرة لفترة ما، بينما تعتبر المعبودات الأخرى مجرد صفات أو أقاليم مختلفة للذات الإلهية تلك، وكان ينظر إلى الإله القديم على أنه مجرد مظهر آخر أو أقنوم للإله الصاعد، أو على أنه قد تم إحتواؤه فى جوهر جديد[4].

---

(١) جان يويوت: مصر الفرعونية، الألف كتاب، ص ١٢٨، ط ١٩٦٦

(٢) باسكال فيرنوس: موسوعة الفراعنة، دار الفكر، ط ٩١ ، ص ٦٧

(٣) جان يويوت: المصدر السابق، ص ١٢٨ – ١٢٩

(٤) ياروسلاف تشرني. مصدر سابق، ص ٤٨

والديانة المصرية عبرت عن تسامحها دوماً إزاء المعبودات الآخرى في مجمع الآلهه المصرية [١] ثم جاءت عقيدة الملك أخناتون تنكر هذا المنهج التوفيقي، ولاتسلم إلا بشريعة توحيدية مطلقة[٢].

تلك المحاولة لتقديم مفهوم توحيدى كامل مع إنهاء دور كل الآلهه العديدة الأخرى وعقائدها المقدسة، مرة واحدة وإلي الأبد، لم يكن مقدرا لها أن تنال أى فرصة للنجاح، حتى ولو فرصه مؤقته، مالم تكن قد تمت بمبادرة من الملك نفسه (أمنحتب الرابع) الذى إكتسب شهرته بصفته المصلح، أيضاً المهرطق الأوحد في تاريخ الديانة المصرية[٣].

والواقع أن إنقلابه الدينى جاء لحسم النزاع بين العرش وبين ما يسمى بجماعات الضغط في العاصمة [٤] (كهنة آمون ونبلاء طيبة)، ذلك الصراع الذى تكشفت مظاهره أساسا في البناء العلوى، كان إنعكاساً لمتناقضات ومصالح إجتماعية، داخل تشكيلات الجهاز الحاكم، نتيجه مصادرة ممتلكات كهنة آمون، وتسريح مستخدميها لمصلحة البيت المالك؛ ومحاولة التغيير الجذرى للتصورات الدينية والطقوس واللغة والفنون التشكيلية، تمت دون المساس بالمؤسسات الإدارية مثل البيروقراطية والجيش والشرطة [٥] بل بدعم ومساندة منها.

إن بوادر الأزمة الدينية ظهرت منذ عهد تحوتمس الثالث، حيث بدأ كهنة آمون يباشرون إختصاصهم تحت إشراف من الدولة، ووضعت القواعد لتقيد سلطتهم والحد من نفوذهم، وأصبحوا مغلولي الأيدى حتى بالنسبة لحقهم التقليدى في إدارة ممتلكات المعابد، إذ إنتقل هذا الإختصاص إلى الوزراء، وإستعان الملك بالضباط العسكريين في إدارة ممتلكاته الخاصة والمعابد.

(١) باروسلاف تشرني: مصدر سابق، ص ٤٩

(٢) جان يويوت. مصدر سابق، ص ١٢٩

(٣) باروسلاف تشرني: مصدر سابق، ص ٨١

(٤) باسكال فيرنوس: موسوعة الفراعنة، دار الفكر ص ٦٧، ط ١٩٩١

(٥) باسكال فيرنوس: مصدر سابق، ص ٦٨

أيضاً كانت الإمبراطورية المصرية خلال تلك الفترة مهداً لعديد من التيارات الثقافية والسياسية والدينية، التي أخذت تظهر تباعاً، والتي تتناقض مع العقيدة المستقرة في طيه (مثلاً كان بمنف مركز لعبادة الآلهة الآسيوية - تشرني ص ١٨٦).

ويؤكد كثير من المؤرخين أن هوليوبليس - في محاولة لإستعادة نفوذها - لعبت دوراً تحريضياً، وكانت هي المصدر الذى إستقى منه أمنحوتب الرابع عناصر عقيدته[١] وإن كان قد قام بإعادة صياغتها من جديد مع إدماجها في مضامين الديانه الآتونية[٢].

ماذا قدمت عقيدته :

دعت الآتونية إلى تحرير إله الشمس من الإرتباط أو الإقتران بأى أله من الألهه المصرية الأخرى، خصوصاً الإرتباط الذى سبق أن قام بينه وبين الأله آمون[٣] في شكل الإله «آمون رع» أيضاً أحيت الديانة الجديدة الصراع الديني القديم بين عقيدة الشمس في صورتها الجديدة وبين العبادة الشعبية التي شاعت في مصر على أثر سقوط الدولة القديمة[٤] فأعلنت عدم إعترافها بالدور الذى كان يؤديه الإله الشعبى أوزوريس[٥] رب البعث والحساب في العالم الآخر حيث كان يكافىء المحسن بأحسانه ويعاقب المسيء بإساءته،

---

(١) ياروسلاف تشرني: مصدر سابق، ص ٨٣

(٢) د. أحمد قدرى: المؤسسة العسكرية في عصر الإمبراطورية، وزارة الثقافة ص. ١١٠ ، ٢٠٣

(٣) آمون: كان رمزاً وشعاراً بارك الجيوش المصرية التي كانت تطارد الهكسوس أثناء حرب التحرير، وكان حامياً لتلك الجيوش أثناء حروبها لتأمين حدود الوطن من تهديد وغارات الآسيوين المتلاحقة

(٤) د. أحمد قدرى: المصدر السابق، ص ٥٢

(٥) أوزوريس: سبق له أن دخل وأسرته المجمع المقدس (التاسوع) بقوة الضغط الشعبي، نتيجة الثورة الشعبية الكبرى في نهاية الأسرة السادسة، وهذا كان يشير إلى هزيمة سياسية وعقائدية منيت بها الملكية ودياناتها الرسمية أمام شعبها، ثم تلا ذلك تنازل آخر بإعتراف الديانة الملكية بعالم موتى يذهب إليه أفراد الشعب في محاكمة أوزوريس (راجع سيد القمنى أوزوريس ص ١٤٨ ، وفراس السواح ص ١٠٦)

دون إعتبار لجاه و نفوذ وبذلك إصطدمت الآتونية بالمشاعر الدينية لجماهير الشعب المصرى فى تلك الفترة[١].

ولجأ الملك فى عزلته إلى الصفوة العسكرية الجديدة، فكانت هى ترسانته التى أمدته بكل المساعدة لإستقرار نظامه وتثبيت دعائمه[٢] ، أما الشعب المصرى فلم يتأثر كثيراً بتعاليم اخناتون ودعوته إلى الدين الجديد وأصبحت العاصمة الجديدة محاطة بالعسكريين ومعرضة للمؤامرات[٣].

كانت العقيدة الجديدة توحيداً مطلقاً، للقضاء على تعدد الآلهة، ووساطة المؤسسة الدينية، الهدف السياسى منها مزيد من المركزية وإستجماع القوة، ولم الشمل، وتثبيت وتدعيم كيان الدولة، وربط أجزاء الإمبراطورية تحت مظلة الديانة الجديدة.

فإذا كان سلطان فرعون قد بات يمتد وراء حدود مصر إلى النوبه وسوريا، فقد أصبح على الربوبية نفسها أن تنزل عن تحديدها الوطنى فيغدو إله المصريين الجديد السيد الواحد، ذا السلطان المطلق على العالم الذى إتسعت آفاقه، دون حاجة إلى إستخدام القوة المجردة وإقامة جيش دائم، وخوض حروب دامية لتوطيد وتثبيت دعائم الإمبراطورية[٤].

لذلك أبرز آتون فى صورة تجريدية، وبشر بأنه هو الخالق والمنظم والحاكم للعالم أجمع لامصر وحدها، فالعالمية هى الدعامة الأساسية لعقيدته. تلك المحاولة لم تستقر فى عقول الناس العاديين، وفشل تلك العقيدة يرجع إلى إنبعاثها من أعلى أى من الحاكم، أما البيروقراطية التقليدية فقد إعتبرته خائناً للمصالح القومية، لأنه لم يلتفت للأخطار التى كانت تهدد الإمبراطورية، بالإضافة إلى أن مبادرته كانت تهدد مصالحهم الإجتماعية.

أخيراً إفتقرت عقيدة أخناتون إلى فكرة الثواب والعقاب فى حياة أخرى (البعث)، ومحاربتها عقيدة أوزوريس الشعبية التى عاشت منذ ما قبل الأسرات، والتى أضفى عليها

---

(١) د. أحمد قدرى. المصدر السابق، ص ٢٠٦

(٢) د.أحمد قدرى. المصدر السابق، ص ١٤٥ ، ١٥٩.

(٣) د.أحمد قدرى: المصدر السابق، ص ١٤٥ ، ١٥٢.

(٤) فؤاد شبل. إخناتون رائد الثورة الثقافية، هيئة الكتاب، ص ١١٧

المصريون كل الفضائل والصفات الطيبة لأنها ترمز إلى إنتصار الخير على الشر. أياكان الأمر في ذلك الملك، فأننا نرى أنه إستخدم سلطاته السياسية والإدارية كلها في محاولة لفرض التوحيد الإيديولوجي والديني التام، ضمن عقيدة شاملة، كمحاولة من رأس الدولة للقضاء على نفوذ كهنة آمون، كقوة إجتماعية وسياسية منافسة، بتأثير ودعم كهنة رع والصفوة العسكرية في منف. وهو إتجاه يتسق بشكل عام مع الخط الرئيسي المميز لتاريخ التكوين المصري في عمومه، الذي يتجه إلى المركزية والتوحيد والتنميط من أعلى.. لكنه إستخدم في ذلك إسلوباً يتفق مع قدراته وخبراته وملابسات الظروف والتوازنات التي كان يعيشها، وعلى العموم لازال الأمل كبيراً في إجراء المزيد من الدراسات والتحليلات، حتى نتعرف بشكل أكمل وأدق على طبيعة هذه الأزمة وظروفها وعناصرها وآثارها.

سقوط كهنة آمون :

المعروف أن أمراء طيبة الذين تجمعوا حول أحمس ١٥٨٠ ق.م وقادوا جيوش الفلاحين المصريين لطرد الهكسوس، إعتمدوا على حركة وطنية شعبية ودعم كهنة آمون، وإستطاعوا بذلك أن يتغلبوا على النبالة البيروقراطية السابقة، ليستولوا على أراضيهم بإعتبارهم فتحوها بقوة السلاح. وحصلت القوى الجديدة على مزيد من الإمتيازات السياسية والإجتماعية نتيجة لدورهم في معركة التحرر من الهكسوس.

وطبيعي أن يتطلع كهنة آمون للسيطرة على مقادير الأمور مستترين وراء الأساطير التي لحقت بمعبودهم، فإنصرفت جهودهم لتوطيد سلطانهم وتكديس الثروات وإزاحة نفوذ الأرباب المحلية الأخرى، عن طريق إدماجها في آمون أو إبتلاعه لها.

وأخيراً سقط كهنة آمون وطنيا ودينياً وإجتماعياً بقبولهم أن يكونوا ركيزة محليه لحكم الإغريق ثم الرومان من بعدهم.. ، وبمحاولتهم الحفاظ على مصالحهم وإمتيازاتهم بتحالفهم مع الإسكندر والبطالمة والرومان من بعد، ضد المقاومة الوطنية وقيادتها المتمثلة في أمراء طيبة، وجاء سقوط كهنة آمون السياسي والأدبي عندما حاولوا ترويض جماهير الشعب على طاعة الحكام والمستغلين الأجانب، ونصبوا أوكتافيوس فرعوناً من نسل الآله، وبذلك بدأ عهد الولاة الرومان، وتحولت مصر إلى مزرعة قمح لروما.

وكانت القيادة الوطنية التقليدية - أى قيادة أمراء طيبة والأقاليم - قد صفيت، أما القيادة الدينية التقليدية - كهنة آمون - فقد تحولت إلى أرستقراطية موصومه ببيع الوطن والدين للعدو الأجنبى حفاظاً على مصالحها الخاصة، بالإضافة إلى أنها بحكم ما تحت يدها من أرض تبلغ مساحتها ثلث مساحة الأراضي الزراعية فى كل مصر تحولت إلى طرف رئيسى في عملية إستغلال الفلاح والمواطن العادى.

وكان طبيعياً أن يلفظ المصريون هذه القيادة، وما تمثله وما يمت إليها، وجاءت المسيحية لتقدم بأساقفتها ورهبانها القيادة الوطنية المفتقدة، وتقدم ديناً آخى كإطار إيديولوجي للصراع الوطنى بديلاً عن الإيديولوجية الدينية القديمة التى سقطت مع كهنة آمون[1].

وبصرف النظر عن التفاصيل، فإن المسيحية كانت من الناحية الموضوعية تشكل صياغة أرقى وأكثر تكاملاً للإيديولوجية الدينية الشعبية، التى كانت قد بدأت تتشكل فى إنفصال عن المؤسسة الدينية الرسمية وفى تناقض معها[2].

تصعيد العدالة إلى الحياة الأبدية - المهدوية :

مع إندلاع الصراع الإجتماعى بين الحكام والمحكومين بشكل سافر فى نهاية الأسرة السادسة بدأ ينتشر الإعتقاد بعدم إمكان سيادة العدالة فى هذه الدنيا، وظهر الإهتمام شديداً بالعالم الآخر، وأنه لابد من أن يأتى العدل من السماء، وأن ترسل الآلهة من ينقذ البشرية ويقيم النظام الحق مرة أخرى.

ومن هنا جاءت الأفكار المهديه التى إزدادت قوه فى أواخر المرحلة، وعبدت الطريق لإنتشار المسيحية بعد ذلك، فبعد سقوط أخناتون وإنتصار الكهنة علىالملك، أيقن الناس بأنهم في يد الآله، وإنتشرت التقوى الشخصية بعد أن كانت جماعية، وتحولت الطقوس

---

(١) ردد أحمد صادق سعد بكتابه صفحة ٩٥ مقولة أن الكهانة المصرية تولت طليعة المقاومة والتحرر ضد الإحتلال الأجنبى، وإن الكهنة المصريين إستمروا يلعبوا هذا الدور فى العهد الهلينى ضد الرومان، وورث رهبان الأديرة القبطية تراثهم في الوقوف ضد الإضطهاد البيزنطى، هذا الإستنتاج يعارضه تماماً طاهر عبد الحكيم فى كتابه بالصفحات ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٦ ، ١٣٠ .

(٢) طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص ٨٦.

الدينية إلى تقاليد آلية، لم تعد تعبر عن حقيقة الحياة الداخلية للأفراد، وبرز إلى المقدمة الثالوث المخلص[1].

برديات الإحتجاج :

عبرت عن معاناة الشعب ومقاومته [2] وفي مقدمة الأمثلة على ذلك أسطورة أوزوريس، التي عاشت منذ ما قبل الأسرات حتى إعتنق المصريون المسيحية، ست: الملك الإله الذى يخافه الناس ولايحبونه، الذى يكرهه المصريون والذى لايأتى إلا أفعالاً شريرة، يقتل بالخديعة والمكر أخاه أوزوريس طمعاً في عرشه. أوزوريس: هو الملك - الإله أضفى عليه المصريون كل الفضائل والصفات الطيبه، فهو الذى يثبت دعائم العدل والحقيقة في كل الأماكن، وهو الذى صنع هذه الأرض بيديه، وهو الذى يرويها، وهو صانع الحياة كلها، العشب والقطعان والطيور..وهو الذى يبدد الظلمة بالضياء، وهو الذى يجرى النيل من عرق أصابعه ويهب الناس الحياة من أنفاسه، وتنمو فوقه الأشجار والنباتات والحبوب وجميع الثمار.

ان قراءة اجتماعية لهذه الأسطورة كفيلة بأن تعطينا مغزاها ومعانيها الحقيقية، والتى جعلتها أهم الأساطير المصرية القديمة، وحولت الأسطورة إلى ديانة انتشرت حتى في البلاد المجاورة، وإلى كل مكان كان الناس يعانون فيه وطأة الاستبداد من حكومات ذلك العصر (فرعونية كانت أو فينقية أو رومانية). وقد ذهب أدولف أرمان إلى أن العامل الأول الذى أكسبها قوة هو الاعتقاد بأن الاستبداد والتعسف ليسا هما القوتان اللتان تسودان العالم، بل الحق والإخلاص. ويضيف طاهر عبد الحكيم أن المسألة تبدو مختلفة حينما نضع في الإعتبار كل تلك الصفات الشريرة التى أضفتها الأسطورة على الملك - الإله ست، وكل تلك الكراهية له التى تعبر عن كل الكتابات والأناشيد المتعلقة بهذه الأسطورة. إن كل تلك الصفات الشريرة، وكل تلك الكراهية لم تأت من فراغ، فهي لابد نابعة من

(١) أحمد صادق سعد: المصدر السابق، ص ٦٨ - ٦٩

(٢) راجع شكوى الفلاح الفصيح، بردية نفرتي، أنشودة عازف القيثار، حوار بين إنسان سئم الحياة وبين روحه، نبوءة نفرروهو، تحذيرات أيبور (بيرستيد / فجر الضمير)

أشياء ملموسة كان الناس يعانونها في ذلك الزمان. وفي هذا الاطار فإن أوزيريس يكون هو ماء النيل وهو الأرض وحصادها وثمارها وهو جهد الناس، الذى يستولى عليه الملك الإله الشرير ست.

وعندما تسعى أيزيس إلى أن تنجب من اوزيريس الميت «مخلصاً» لمصر والمصريين من الملك الإله الشرير، فلا نكون متعسفين إذا ما فسرنا ذلك اجتماعيا أنه تعبير عن أمل الناس في أن يولد منهم من اوزيريس الذى وهبهم الحياة، ومن إيزيس حاميته، من يخلصهم من السلطة الجائرة. ولقد نشب الصراع بين المخلص حورس الذى انجبته إيزيس وبين ست قاتل أبيه، وانتهى بانتصار حورس واسترد عرش ابيه، لكن الشعبية المتزايدة للأسطورة والأهمية التي تكسبها بشكل مطرد عصراً بعد عصر، حتى صارت أهم تعبير عن الوجدان والضمير المصريين طوال تاريخ مصر القديمة، كل ذلك يعني أن ست الملك – الإله الشرير كان دائما هناك، وأن المصريين كانوا على الدوام يعانون الشرور المنسوبة لست، أو لمن يرمز إليه ست. وأن أوزيريس واهب الخضرة والماء والحياة كان دائما مقتولا مغدورا وأشلاؤه ممزقة على يد ست، وأن ميلاد المخلص حورس كان على الدوام أملا لدى المصريين[1].

لمحة عن الأدب المصرى القديم :

تدل إشارات متون الأهرام على أنه كانت هناك أساطير وأقاصيص عن الألهة يرجع عهدها إلى ماقبل التاريخ. والقصص التي وصلت إلينا في عهد الدولة الوسطى قصص ناضجة تدل على أن هذا الفن قد بلغ في عهد هذه الدولة ذروته، على أثر الانهيار الشامل والثورة الشعبية. وتتراوح النماذج القصصية المعروفة – في التاريخ المصرى القديم – بين المنحى الأسطورى والمنحى الواقعي، بين السرد وإستخدام الحوار، وبين استخدام شخوص انسانية ورموز تجسد القيم المختلفة كالصدق والكذب، وتتراوح بين التسلية والدعوة إلى التمرد على أوضاع خاطئة والتغيير الاجتماعي. فالقصة المصرية القديمة تعكس مرونة في

(١) طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص. ٧٠ – ٧١.

التعبير وخصبا في التصور إلى درجة امتزاج الحلم بالحقيقة والرمز بالواقع.. ومازلنا في حاجة إلى دراسات حديثة عنها في الشكل والمضمون.

ورغم أننا حتى الآن لانستطيع أن نزعم أننا نفهم بدقة البقايا الباقية من اللغة المصرية القديمة في أعمال قصصية، إلا أننا في أحيان كثيرة نستطيع أن نلمس ونتذوق التعبير المصرى القديم، بل نسمع صداه على طول التاريخ المصرى، في أعمال رائعة مثل:

- شكاوى الفلاح الفصيح: (الأسرة العاشرة ٨، شكايات في ٤٣٠ سطرء) وتعتبر تقنينا لكل الأفكار التى تحض على العدل ودفع الظلم عن الضعفاء وأبناء الشعب، وأقوى صيحة في سبيل العدالة الإجتماعية في ذلك العهد البعيد وتتميز بدقة اللغة ومهارة الأسلوب.

- بردية الحكيم أيبور: (الأسرة الحادية عشر ١٤، صفحة، تصف آثار الثورة وتشمل مقدمة وستة أشعار وخاتمة، محفوظة بمتحف ليدن بهولندا، اكتشفها لنجا، وحللها برستيد في كتاب فجر الضمير، أسلوبها يمتاز بالبلاغة والجمال حتى لقد اتخذت نموذجا للدراسات الأدبية في العصور اللاحقة.

- نبوءة نفر روهو: (الأسرة الحادية عشر) تتعرض للآثار الفكرية والسياسية والاجتماعية للثورة وتمهد الأذهان لظهور البطل المخلص.

- أنشودة عازف القيثار: (الأسرة الحادية عشر) تعد أول ظهور واضح للفكر المادى في التاريخ، وتعكس حالة الشك العميق في عهد ما بعد الثورة، حيث وصل العقل إلى مرحلة من الوعى تتيح له التساؤل والتمرد، ويقول برستيد أن هذا التفكير المادى إذا لم تخدمه نظرية شاملة تفسر الحياة تفسيراً هادفاً فإنه يصبح مجرد محاولة للهرب من معضلات الحياة واغراقها في الترف المادى الدنيوى.

- حوار بين انسان سئم الحياة وبين روحه: حللها برستيد تحليلا دقيقاً في كتاب فجر الضمير ، وتحمل أعنف استنكار للفساد الاجتماعى وتنبع من نظرة مادية، بعد انهدام الصرح المثالى الذى كان قائما.

- قصة اللاجيء السياسي سنوحي: حوالي سنة ٢٠٠٠ ق.م الذى فر إلى فلسطين بعد اغتيال أمنمحات الأول على أثر إحدى المؤامرات التى دبرت في جنبات الحريم.

- أناشيد اخناتون: (الأسرة الثامنة عشر) دلل المؤرخان برستيد وتوينبي وغيرهما أن أناشيد اخناتون لالهة هي أصل مزامير داود الفقرات من ٢٠ إلى ٣٠ من المزمور ١٠٤ من التوراه.
- تعاليم أمنموبي: (الأسرة الحادية والعشرين) محفوظة بالمتحف البريطاني، قام بترجمة هذه الوثيقة الأستاذ جرفث في مجلة الآثار المصرية، ووازن بينها وبين أمثال سليمان.

أيضا عرفت مصر الشعر والوزن والإيقاع وصاغت منه متون الأهرام قبل الميلاد بنحو ٢٦٢٥ سنة مما نقله العبرانيون إلى أدبهم بعد ذلك في المزامير. ومن مصر نبعت حكمة «بتاح حتب» الذي تمدنا حكمه كما يقول برستيد بأقدم نصوص موجودة في أدب العالم كله للتعبير عن السلوك القويم.

لقد بلغت مصر أعلى مراحل التعبير اللغوي حين استطاعت أن تعطي اللفظ الواحد شحنات من معان ومعنويات متعددة. والدليل أن لفظة «ماعت» التي عبرت بها مصر عن الحق والعدل والصدق وكلها واسعة المضمون كبيرة الدلالة، حتى ليعدها برستيد من أقدم التعابير المعنوية ذات المعاني المتعددة التي وصلت إليها من كلام بني الإنسان منذ الأزمان الغابرة.

وسبق مصر في المسرحية يرويه حجر الطاحون الذي يحتفظ به المتحف البريطاني. فعلى هذا الحجر نقشت مصر أقدم مسرحية في العالم وأول بحث فلسفي وصل إلينا من العالم القديم، بل أن برستيد يقابل بين ما قالته مصر قبل الميلاد بآلاف السنين بأقوال مماثلة لشارلس مرجان في كتابه الينبوع سنة ١٩٣٢ وفرجيل وسبنسر.

وجملة القول أن مصر كان لها أدب قومي منذ ٣٠٠٠ قبل الميلاد، وأن هذا الأدب هو وليد حيويتها، ولم تأخذه عن غيرها أو تتأثر فيه بغيرها. وأنه كان له فضل الخلق والسبق والتأصيل، واشتمل على القصص والحكم والتأملات والرسائل والدراما والشعر[1].

ـــ ـــ ـــ

(١) سليم حسن. الأدب المصري القديم، مطبوعات كتاب اليوم، ديسمبر ٩٠، جزلين.

حضارة مصر الزراعية

بدأ مينا بالتوحيد، ثم كان هو الذى وضع هيكل نظام الحياض المعروف بجسوره الطويلة والعريضة وترعة وقنواته، وعندما أصبح الرى صناعيا محكما تم الاستقرار وشملت الزراعة كل الوادى، وبدأت الزراعة المركبة وزاد الفائض الانتاجى إلى حد نسخ الكفاية الذاتية القديمة، وبدأ التراكم ينعكس فى ظهور التمايزات الاجتماعية، إلى جانب فائض وقت الفراغ - فى ظل نظام الحياض- لذا أمكن توجيه طاقة بشرية كبيرة نحو التخصص فى فنون الحضارة الراقية، وهذا هو الذى مكن الأوليجاركية الحاكمة من تشغيل ألوف العمال فى بناء الأهرامات والمعابد بكل تحفها وملحقاتها دون أن يتأثر الإنتاج أو سير الحياة.

ومن هنا وهناك جميعا كوكبة متألقة من الانجازات المترابطة إتخذت من البيئة النيلية خامة ووحيا فى آن واحد. فالزراعة المرتبطة فصولها بالفيضان تستدعى التنبؤ بمواقيته التى ربطوها بنجم الشعرى اليمانية ، والفلك والمراصد من ثم ضرورة شرطية.

ومن هنا وضع المصريون التقويم الشمسى لأول مرة فى التاريخ ، وليس غريبا أن يكون تقويم عالمنا اليوم هو التقويم المصري مباشرة وبلا تعديل. ومع الأرض الزراعية وتقسيم الحقول والمحاصيل والضرائب والبناء وتوزيع المياه أتى علم الحساب والمساحة وابتكار المقاييس والأطوال والمكاييل ، بل والنظام العشرى، فضلا عن الكتابة بالطبع. وفى الصناعة اختراع النسيج واختراع الزجاج والتعدين والحلى والأثاث والملابس والصباغة والدباغة والأسلحة والآلات. كذلك دفع التحنيط والتطور عامة بالطب والكيمياء كثيرا،

وكلمة الكيمياء نفسها مشتقة أصلا من كيمى أسم موطنها الاول مصر. أما هندسة

الرى فكل انقلاب اللاندسكيب الطبيعى فى مصر ، بل كل الثورة المدنية إنما تدفقت منه وظلت فنونه وأشكاله الأساسية قائمة معنا حتى العصر الحديث[١].

مرحلة بناء الحضارة:

يقول جمال حمدان أن مرحلة صنع الحضارة فى مصر تتفق مع مرحلة التاريخ النهرى، حين كانت مصر مشتلا ممتازا لتأصيل حضارة مبكرة سباقة ، مادتها الخام هى فيض الثروة الفيضية ، وصوبتها الزجاجية التى تحمى طفولتها هى الغلاف الصحراوى . فالعزلة النسبية كانت لازمة في المرحلة الأولى لضمان الطمأنينة والاستمرار حتى تنضج البادرة بعد ان تجرثمت ، وحتى تتحول فى النهاية إلى عود صلب؛ مع العلم أن دور العزلة يقل ويضعف كاتجاه عام على مدى التاريخ؛ بينما يزداد دور الاحتكاك ويتضاعف . وهكذا حين بدأت الحضارة المصرية الفرعونية تخرج من مشتلها؛ نامية متطورة كان لها طابعها الخاص المتفرد، بالنسبة للشعوب المجاورة – في فينيقيا والحيثين وبابل وآشور .. الخ ، دون أن تصل إلى حد الاستعلاء والعنصرية .

مرحلة التأثير الحضارى:

ومن المعروف أن جاليات مصرية كانت توجد بالشام من فترة إلى أخرى فى العصور الفرعونية ، كما كانت «جبيل» قاعدة أمامية للتبادل والنفوذ المصرى، وقد قدمت اللغة المصرية القديمة إحدى الخامات القاعدية للأبجدية التى تفاعلت مع الفينيقية ، حتى تحورت إلى الأبجدية السيناتية ، التى ستكون عنصراً أساسيا فى تطوير الكتابة فى اوروبا – ففى سيناء تحولت الهيروغليفية لأول مرة حوالى ١٨٠٠ ق.م من أبجدية تصويرية إلى أبجدية صوتية – وعموما كان الشام كله مشبعا بالفكر المصرى على أيام التوراة والعهد القديم.

وبالمثل كان نفوذ مصر الحضارى على يهود العهد القديم ، الذين كانوا تابعين لمصر سياسيا أغلب تاريخهم، فالحضارة المصرية دمغت كل وجودهم المادى والأدبى بل والدينى

(١) أ.د. جمال حمدان: المصدر السابق ، ص. ٤١٥ - ٤٢٠ .

نفسه ، المشبع بتأثيرات مصرية عميقة، ابتداء من معمار سليمان إلي مزامير داود ، وكان تشتت اليهود وانتشارهم فيما بعد عامل نشر وتمديد غير مباشر للمؤثرات المصرية على نطاق العالم الأوربى بدرجات مخففة أو مختلفة[1].

كذلك فمن الثابت أن رأس مال كريت الحضارى مشتق معظمه من مصر وغرب آسيا. أما عن اليونان فقد كانت الرياح الآتيزية هي التي حملتهم منذ وقت مبكر إلي مصر ، ثم بدأ الاحتكاك الحضارى الكبير، ويقدر ماسبرو أن العلاقات المصرية اليونانية تعود إلي القرن إلي ١٦ ق . م على الأقل، وكما يقول ليدابي كانت رسالة اليونان أن تعكف على مهمة جمع وتلوين وتجويد هبات مصر وكريت والشرق .

كذلك فلقد إمتدت المؤثرات الحضارية المصرية غربا إلي ليبيا ، كما تسربت جنوبا حتى بونت الصومال والسودان . فمصر الفرعونية كانت في الجزء الأكبر من تاريخ الأسرات بمثابة نواة وقلب لمنطقة حضارية بالمعنى الانثروبولوجي منها تتوزع التجديدات والعناصر الحضارية المادية واللامادية، وكانت تلك المنطقة هي الأولى والعظمى والمسيطرة في العالم.

مرحلة الانكفاء الذاتي:

والحضارة الهللينية الإغريقية لم تصنع في العالم الإيجي وحده؛ وإنما كانت الاسكندرية المصرية وظهيرها المصرى كله أحد أركانها ، واقطابها الاساسية والفعالة. والدور نفسه يتكرر بقوة أكبر مع العرب ثم الأتراك. فالحضارة المصرية العربية ثم الإسلامية التركية صنعت جزئيا علي أرض مصر وبقوة الدفع المصرى ، وعلى رصيد من الرأسمال الحضارى المصرى، وإذا كانت القوة الاجنبية القديمة قد فرضت نفسها عليها سياسيا من أعلى. فقد فرضت هي نفسها عليهم حضاريا من أسفل. والأبعد من هذا أن الحكام الأجانب لم يحترموا فقط طريقة الحياة المصرية ابتداء من الزراعة حتى الدين بل تطبعوا بها وقلدوها،

---

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق ، ص . ٤٢٩ ومابعدها

ولقد كان المغلوب عسكريا أرقى حضاريا من الغالب، وهو أمر شائع كالقاعدة في صراع الزراع والرعاة .

دور مصر المسيحية:

وبعد حين دخلت المسيحية مصر، ومصرت مصر المسيحية فكانت القبطية، وقال البعض أن تاريخ المسيحية في القرون الخمسة الأولى ليس إلا تاريخ الكنيسة القبطية[1]. وكانت مصر قاسما مشتركا بل قطباً أعظم في كل حركات ومناقشات ومجامع المسيحية المسكونية في أوروبا ابتداء من مجمع نيقيا حتى مجمع خالقدونيا، وكانت الحبشة لاتنفصل عن كنيسة الإسكندرية.

عدا هذا فكثير من نظم ومراسم وتقاليد الكنيسة في أوروبا اليوم، بما في ذلك النظام الرعوى نفسه ومراتب الهيراركية الدينية، مقتبس من الكنيسة القبطية مثلما اقتبست جامعات أوروبا الجديدة نمط جامعة الإسكندرية القديمة، ومن المؤثرات الجلية الباقية للديانة الفرعونية المصرية على المسيحية العالمية الغناء الدينى والموسيقى الكنسية والبخور، بل وعلامة الصليب نفسها التي تشبه علامة الحياة عند القدماء المصريين[2].

وحين تعرضت مصر للإضطهاد الرومانى الوثنى، خلقت مصر إضافة جديدة للمسيحية هى الرهبنة وتجسيدها المادى الدير (ولعل طبيعة مصر الجغرافية، حيث يتجاور المعمور والصحراء، وحيث تتوافر العزلة الهامشية قد مكنت لهذا النمط للحياة). وكما خلقت مصر الرهبنة فى المسيحية وأشاعتها من قبل، كانت هى أيضا التى خلقت التصوف فى الإسلام ونهجته، ولم يكن دور ذى النون المصرى الرائد فى الحالة الثانية بأقل من دور باخوم وأنطوان فى الحاله الأولى.

ومهما يكن، فأن دور العرب عموما فى مصر وفى غيرها لابد أن يدعو إلى التفكير، فالعرب لم يأتوا إلى مصر ومعهم حضارة ذات بال، فأغلب نظم الإدارة وشئون الحكم

---

(١) صبحي وحيده: في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، ص. ٥٤، وما بعدها

(٢) د. نعمات أحمد فؤاد: شخصية مصر، عالم الكتب، ط. ٦٨، ص. ١٣ ومابعدها

وفنون الرى والزراعة .. إلخ التي صنعتها من قبل ضرورات البيئة الفيضية، ورثها العرب بقليل من تغيير، فلقد ظلت السنة الزراعية، مثلا، هي السنة القبطية أي الفرعونية أصلا بفصولها وأسماء شهورها وأمثالها وفولكلورها.. ، ببساطة لأنها هي السنة النيلية، هي التقويم البيىء الطبيعي، حتى الأعياد والاحتفالات وطقوسها المتوارثة لم تتغير، لأنها هي الأخرى نتاج البيئة الزراعية والحياة اليومية الطبيعية[1].

استمرارية التاريخ المصرى:

إذا كانت وحدة التاريخ العام للبشرية حقيقة علمية قائمة، بمعنى أن ثمة روابط تاريخية وحضارية وروحية ونفسية مختلفة تربط أجزاء التاريخ البشرى على نحو أو آخر، فمن باب أولى يتحقق هذا الأمر في التاريخ المصرى العام.

ولاشك أن موقع مصر الجغرافي لعب دوراً هاما في تاريخ مصر، وكان بمثابة وعاء لاستمراريته، فالصحراء التي تحد الوادى المزروع من الشرق والغرب، والبحر المتوسط الذى يحده شمالا، وشلالات النوبة جنوبا أعطت الحياة الإجتماعية التي نشأت في مصر حدودا مكانية واضحة صارمة، على عكس «ميسوبوتاميا».

إن تاريخ مصر يمتد إلى عصور سحيقة تصل إلى أكثر من ستين قرنا، وهي مسافة زمنية قياسية بالمقارنة مع تاريخ أى بلد من بلدان العالم، بل وحتى بالمقارنة مع بعض المناطق الأخرى التي ظهرت فيها حياة اجتماعية مبكرة، مثل أراضي ما بين النهرين (ميسوبوتاميا). فالظروف المحلية، الجغرافية والطبيعية أعطت تاريخ مصر الإجتماعي استمرارية، ضمن إطار اجتماعي - تاريخي واضح الملامح لم تتوفر للحياة الاجتماعية في أراضي ما بين النهرين، التي لم تكن هناك أية حدود واضحة تفصل بينها وبين الأراضي التي تمتد من حولها سواء إلى الشمال أو إلى الغرب أو حتى إلى الشرق. وبينما النيل منتظم الفيضان، فإن دجلة لم يكن كذلك، ولذا فإنه بينما كان من الممكن زراعة وادى النيل داخل حدود مصر - ضمن نظام رى واحد، فإن المساحات التي كان يمكن زراعتها

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص. ٤٤٠

ضمن نظام رى واحد فى ميسوبوتاميا كانت محدودة جدا، وبينما النيل نهر سهل الملاحة فى الاتجاهين إلى الشمال أو إلى الجنوب فإن نهر دجلة على العكس نهر مضطرب.

ولذلك فإن الدولة المركزية التى قامت فى مصر كان فى إمكانها أن تستمر، وأن تحافظ على الوحدة السياسية للبلاد بصرف النظر عن الأسر التى تعاقبت على قمة تلك الدولة المركزية.

أما فى ميسوبوتاميا فإن الوحدة القاعدية كانت هى «المدينة - الدولة»، وكانت هذه المدن فى حروب مستمرة، ورغم أنها كانت تتوحد بقوة السلاح تحت قيادة المدينة المنتصرة، إلا أن تلك الوحدة لم تكن تدوم، فقامت وسقطت امبراطوريات عديدة مثل امبراطورية أور، وبابيلونيا، ونينوى.

إن النقطة المركزية لدوام التكوين المصرى واستمراريته تكمن فى المشترك القروى، ذلك أن القانون الذى نظم تقسيم العمل فى المشترك فعل فعله بقوة لاتقاوم. فبساطة التنظيم من أجل الإنتاج فى هذه المشتركات المكتفية ذاتيا، تتوالد باستمرار على نفس الشكل، وإذا ما هدمت عفوا انبثقت فى نفس المكان وبنفس الاسم، فيبقى هيكل العناصر الاقتصادية للمجتمع دون أن تمسه سحب العواصف فى السماء السياسية.

ويضيف جمال حمدان أن الظاهرة اللافته هى أن كل الحكام، ابتداء من البطالسة حتى الأتراك. تركوا نظم الإنتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هى دون تدخل، وتركوا إدارة الزراعة والرى للمصريين، بل عجزوا عن تغير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الإضافة إليه إضافة تذكر، فلقد كانت هذه كلها فى مجموعها هى الحضارة النيلية الأصيلة التى صنعتها البيئة من قبل وكان المصريون سادتها إلى الأبد[1].أما العرب والبدو كلاهما أتاها بلاحضارة مادية تقريبا كبدو ورعاة.

إذا استمرارية الحياة فى مصر مرتبطة أساساً بنمط الإنتاج السائد طوال آلاف السنين، -- حتى منتصف القرن التاسع عشر - الذى قام أساسا على النشاط الزراعى ونظام مركزى ودور الدولة الشامل والمهيمن على الحياة العامة.

---

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، جـ ٢، ص. ٤٣٤

أيضا يمكن القول أن العناصر الأساسية التى شكلت الطابع الجماعي للقرية المصرية لم يطرأ عليها تغيير جذرى طوال هذا التاريخ.. والآن نلق نظرة عن كثب على مراحل الإنقطاع الظاهرى في تاريخ مصر، لنرى إلى أى حد تعتبر انقطاعا حقيقيا[١].

العصر البطلمى:

كان العصر البطلمى إمتداداً فعليا لكل احوال المصريين السابقة عليه، ورغم استيلاء البطالسة على السلطة السياسية ظلوا يخشون ذوبان العنصر الاغريقى وسط جموع الشعب المصرى الغالب، وفى خارج العاصمة استمرت سمات الحضارة المصرية القديمة كما هى، فيما يتعلق بحياة الشعب اليومية، ولغته ومعتقداته، ربما بتغيير طفيف ينحصر فى كتابة اللغة المصرية بالابجدية الاغريقية.

ورغم ظهور عبادة سيرابيس فإن المصريين لم يقبلوا الديانة الاغريقية على الاطلاق، ولم يستسيغوا أساطير جبال الاولمب، ومن الامور ذات الدلالة إقبال الاغريق على الآلهة المصرية، بل وغزت عبادة ايزيس المصرية الخالصة كل انحاء العالم الهلليني، وكانت نسبة كبيرة من كتب وسجلات الفكر المصرى والتراث الفرعونى المتميز فى مكتبة الاسكندرية. وحرص البطالسة على عدم المساس بالعادات والتقاليد والقوانين المصرية - فالمرأة فى القانون المصرى القديم كاملة الاهلية وجوبا وأداءً عكس المرأة الاغريقية - أيضا حافظ فن العمارة المصرية على مقوماته.

ولم يفقد المصريون طيلة ثلاثة قرون من الحكم البطلمى إحساسهم القومي وقدرتهم

---

(١) لنفترض مثلا أن كائنا بشريا استطاع أن يغير اسمه وعقيدته وعلاقاته الاجتماعية، بل وملامحه الجسدية، وأصبحت كل هذه السمات بالنسبة له شيئا يمت إلى الماضى، واكتسب بدلا منها ملامح وسمات وعلاقات جديدة، فهل يكفى هذا لأن نعتبره شخصا آخر؟ هل نحن أمام رجلين أم مازلنا أمام رجل واحد؟ أن هذا الرجل حتى لو شاء أن ينسى ماضيه وود أن ينساه الآخرون، فإن هذا الماضى سيظل يطارده ولن يجد منه فكاكا، بل سيظل دائما فى أعين الآخرين على الأقل نفس الرجل (محمد عزب موسى: وحدة تاريخ مصر، ص. ٧٥)

على الثورة والرفض: ثورات ٢١٣ ق.م، ١٨٩-١٨٤ ق.م، ثورة طيبة ٨٥ ق.م التي لم تخمد إلا بعد أن خرب البطالسة المدينة العتيدة ذات المائة باب.

وبوجه عام كانت سيطرة البطالسة سيطرة سياسية في المحل الأول، وظل المصريون طيلة ذلك العصر يعيشون كما كان يعيش أجدادهم، محتفظين بعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم وآلهتهم، ويخضعون لقوانينهم، ولم يحدث انفصام عن تاريخهم، واستمر ظهور الزعامات المصرية الوطنية التي تقود نضالهم. وفي الاقتصاد لم يحدث تغير في نمط الإنتاج، وظل المشترك القسروى المصرى هو المصدر الأساسي للفائض الإقتصادى، وعندما انفصل المصريون عن كنيسة القسطنطينية، وكونوا كنيسة مصرية هي الكنيسة القبطية ومقرها الإسكندرية، استبدلوا اليونانية التي كانت لغة الثقافة ولغة الكنيسة أيضا باللغة القبطية[1].

العصر الروماني:

بدأت سيطرة روما في عام ٣٠ ق.م، ولم يمس الرومان مصالح الجماعات العليا المسيطرة - التي هي مزيج إغريقي مصرى، ذات ثقافة هيللينية - وبالتالي لم ترفع هذه الجماعات صوتا بالمعارضة ضد الإلحاق الروماني، أما الشعب المصرى فقد ثار أكثر من مرة ضد النهب الأجنبي والسيطرة الرومانية، مما يثبت استمرار احساس المصريين بتميزهم القومي، الذى لم ينجح في طمسة الاستبداد السياسي، وغلبة المشاعر العالمية في عالم ذلك اليوم، (حضور هدريان إلى مصر ١٣٦ م للإشراف على اخماد المقاومة، وثورات الإسكندرية ١٥٣ - ١٦١- ١٨٠م).

وبحكم الوزن الحضارى لمصر وتراثها الروحي انتشرت عبادة إيزيس في جميع أنحاء الامبراطورية الرومانية -أنشئت لها المعابد في قبرص وصقلية وانطاكية وأثينا وروما- وكان إنتشار هذه العبادة من العوامل التي هيأت الأذهان لتقبل المسيحية، ولما اعترفت الدولة الرومانية بالمسيحية أصبح المصريون من أشد المنكرين لمذهب الدولة الرسمي (الملكاني) الذى يقول بوجود طبيعتين للسيد المسيح (الهية وناسوتيه)، لأنه يحمل

---

(١) د. فؤاد مرسي: نظرة ثانية إلى القومية العربية، ص. ٣٦

معنى الخلط بين الطبيعة الإلهية والطبيعة الإنسانية، وهو قول يناسب المعتادين على عبادة الإمبراطور[1].

وهكذا كان الصراع المذهبي يتضمن بعدين: سياسي واجتماعي، هدفه الحفاظ على الكيان المصرى، وحمايته من الذوبان فى الكيان البيزنطي، واتخذت المقاومة في هذه المرحلة شكل الرهبنة الفردية والجماعية.

وفى الإقتصاد لم يحدث تغيير في التكوين الإجتماعي الإقتصادى وظل الريف المصرى نسق اقتصادى اجتماعي ثقافي متميز، وهو المصدر للفائض الاقتصادى والثروة.

وخلاصة القول أن مصر فى العصر الروماني حافظت على شخصيتها الوطنية، وساهمت في ثقافة ذلك العصر وتياراته الفكرية والدينية والسياسية، ولم تذب في محتليها الرومان والبيزنطيين الذين ظلوا بمثابة جماعات قائمة بذاتها تضم الحكام وكبار الموظفين والعسكريين، الذين يعيشون في المدن الكبرى أو مدن خاصة بهم، دون أن يجرؤوا على التغلغل في أعماق الريف المصرى خاصة في مصر العليا، الذى ظل يحيا حياته الخاصة التى سار عليها منذ آلاف السنين، ويتحدث لغته الوطنية.

ومن ثم يمكن القول بوجود الاستمرارية التى تنظم التاريخ المصرى منذ أقدم عصور ما قبل التاريخ إلى نهاية العصر البيزنطي دون انقطاع

فتح العرب لأرض مصر:

كانت الحضارة المصرية القديمة المنبع لكل مراحل التطور الحضارى للبشرية كلها، فالحضارة المصرية القديمة كانت خلف حضارة الشرق الأدنى التى كانت هى بدورها خلف حضارة أوروبا.

يقول برستيد أن الذى يعرف قصة تحول صيادى عصر ماقبل التاريخ فى غابات النيل إلى ملوك ورجال سياسة وعمارة ومهندسين وصناع وحكماء وأنبياء اجتماعيين فى جماعة منظمة عظيمة، مشيدين تلك العجائب على ضفاف النيل، فى وقت كانت أوروبا لاتزال

---

(١) محمد العزب موسى: المصدر السابق، ص. ٨٦

تعيش في همجية العصر الحجري، ولم يكن فيها من يعلمها مدنية الماضي، من يعرف كل هذا يعرف قصة ظهور أول مدنية على وجه الأرض تحمل في ثاياها صورا خلقية ذات بال[1].

في ذات الوقت كانت الشعوب والقبائل المجاورة لمصر لاتنزال في طور الترحال، تتحرك وراء قطعانها واعتمادها الأساسي قائما على الرعي، وهي وسيلة لاتدر سوى عائدا هزيلاً غير منتظم، الزمهم مستوى مادون الضرورة.

وكان طبيعيا أن ينشأ صراع طويل المدى عميق التعاريج بين الزراع والرعاة، بين المتحضرين والأدنى حضارة - سواء إتحد هؤلاء وأولئك عرقيا أو اختلفوا - ولهذا أخذ هذا الصراع أحيانا شكل الغزو وأحياناً شكل التسلل وأحيانا ثالثة شكل الهجرة، وارتدى أحيانا أخرى شكل المطاردة... إلا أن هذا الصراع اكتسب بصفة عامة طابع الدفاع من جانب الزراع الذين قنعوا بما تحت أيديهم، والهجوم شبه الدائم من جانب الرعاة الذين طمعوا فيما يعوزهم، بل وحلموا به أحلاما خلابة انعكست في أساطيرهم ومعتقداتهم قبل أن يصلوا إليه[2]، كانت مصر في عين البدو كنزاً كبيراً وسراً كبيراً، فكانوا في يقظتهم يحلمون بالدفائن، وهو اسم أطلقه البدو على كنوز الفراعنة، حتى انعكس هذا في مقدمة ابن خلدون فعقد له فصلا[3].

لقد كان البدو في مستوى أدنى حضاريا من المصريين لدى تسللهم ثم غزوهم أرض إيزيس، دون أن ننفي ما كانوا عليه من خبرة قتالية وتنظيم أدق وروح معنوية أعلى، فالعرب لدى وصولهم إلى مصر عام ٦٤١ م. كغزاة لم يكونوا قد تحولوا إلى شعب بالمعنى الذي تفهمه كجماعة قومية موحدة، ولم يكونوا قد غادروا بصفة نهائية ضيق الإنتماءات القبلية، إلى رحابة الانتماء القومي والأمة[4].

---

(١) جميس برستد: فجر الضمير، مكتبة مصر، ص. ٣٢

(٢) بيومي قنديل: حاضر الثقافة في مصر، ص. ٢ - ٣.

(٣) د. نعمات فؤاد: شخصية مصر، عالم الكتب، ط. ٨٧.

(٤) بيومي قنديل، المصدر السابق، ص ١٩.

وتذكر د. سيدة إسماعيل كاشف أن الشعوب المختلفة التي توالت على مصر قبل العرب لم تستطع القضاء على لغة المصريين، وهذه الظاهرة تستحق امعان النظر، لأن تنازل شعب عريق في المدنية كالشعب المصرى عن لغته، وإتخاذه لغة شعب لايوازيه في الحضارة أمر غير عادى. وبينما لم تستطع ألف سنة من السيطرة اليونانية الرومانية المصحوبة بانتشار الثقافة الهللينية والدين المسيحي «رومنة مصر»[1]، نجد أن الفتح العربى استطاع بممارساته أن يخترق البنية الثقافية لمصر.

ففي مقابل تعهد عمرو بن العاص بتأمين الكنيسة القبطية على مصالحها وأملاكها وحقوقها الدينية قرر كبار رجال الكنيسة وكبار رجال الجيش من المصريين الإتفاق مع العرب، وعاد البطريرك بنيامين من مخبئه في الصحراء. وأصبحت الكنيسة المصرية والأديرة تمتلك الأراضى الكثيرة، مثلما كانت المعابد المصرية القديمة، ولم يفرض العرب الخراج على أملاك الكنائس والأديرة أو الجزية على الرهبان[2].

وبسبب ثقل أعباء الجزية والخراج وسائر صنوف السخرة والضيافة القسرية والارتباع الجبرى، إنتفض فقراء الأقباط المصريين على الحكم العربى، وقاموا بعدة ثورات أعوام ١٠٧هـ، ١٢١هـ، ١٣٢هـ، ١٤٢هـ، ١٥٠هـ، ١٥٦هـ، ثم هبوا هبتهم الكبرى عام ٢١٦هـ، (ثورة البشموريين في شمال الدلتا بزعامة مينا بن بقيرة)[3]. التى أخمدها الخليفة المأمون بنفسه بقسوة شديدة، وأحرق قرى بأكملها مما أحدث حركة ذعر وحركة تقية[4]. هذه الانتفاضات العنيدة تعيد إلى الأذهان انتفاضات المصريين ضد الفرس واليونان والرومان، وهو دليل على استمرارية شعب مصر، وعلى أن شوكته ظلت قائمة، أى أن مصر الأصيلة ظلت مستمرة ومتمردة.

ومع الوقت استطاعت الأمة المصرية أن تمتص الهجرات العربية اجتماعيا وجنسيا وحضاريا وتهذيبها وتمدينها وتحويلها من الرعي إلى الزراعة، ومن التجوال إلى الاستقرار،

---

(١) محمد العزب موسى: المصدر السباق، ص. ١٧٢

(٢) د. سيد الكاشف: ص. ١٧٥

(٣) محمد العزب موسى: المصدر السابق، ص. ١٨٠-١٨١

(٤) المقريزى، الخطط: جـ ١، ص. ٧٨.

ومن القبلية إلى الوطنية. وهذا ما عناه المقريزى في مقدمة رسالته، البيان والأعراب بقوله: «إعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر أبادهم الدهر، وجهلت أحوال أكثر أعقابهم»[1].

إن ضخامة المحيط المصرى ديموغرافيا في ذلك الوقت لاتقل عن ستة ملايين نسمة كانت كفيلة بأبتلاع هذه الغزوات والهجرات وامتصاصها دون أن تحرف النمط الأصيل تحريفا جوهرياً أو مبالغا فيه[2] وظل المصريون فى مجموعهم محتفظين بسماتهم الأساسية كشعب واحد متجانس، رغم اختلاف الدين، وذلك يرجع إلى قدرة مصر الخارقة على التمصير وعلى نبذ العناصر التي لاتلائم نسيجها الخاص، ولم تنقض ثلاثة قرون على دخول العرب مصر حتى كانت الروح القبلية قد ذابت فى بحر المدنية المصرية.

ان القضاء على القبلية في مصر خلال هذه الفترة الوجيزة وظهور المجتمع المدنى الموحد من أكبر الأدلة على استمرارية مصر ووحدة تاريخها.. لقد حافظت مصر على كيانها ووحدتها السياسية بحكم: قوتها الذاتية، وتراثها الخاص ومواردها الوفيرة، وبحكم عوامل الجغرافيا السياسية، وثقلها الاستراتيجي والحضارى فى المنطقة.

لذلك وبصرف النظر عن القوة العددية للقبائل العربية أو المستعربة التى وفدت على مصر ومع عدم الإخلال بأهمية بعض العناصر الحضارية والسلوكية التى جلبتها معها هذه القبائل. فإنه مما لاشك فيه أن الحياة فى وادى النيل كانت أكثر تبلورا واستقراراً من الناحية الاجتماعية. فهنا كان مجتمع متكامل له رصيده الهائل من التعبيرات الثقافية والسياسية والإدارية عبر آلاف السنين. . مما يجعله أكثر غنى وتنوعا من النواحي الثقافية والوجدانية والحضارية من مجتمع القبائل الرحل الصحراوية بحيث يصبح الاستنتاج المنطقى هو أن ما يصبه هذا المجتمع فى الوافدين عليه هو أكثر بكثير مما يصبه الوافدون عليه فيه. وأن الغلبة في التفاعل الحضارى بين ما هو مستقر وما هو وافد دائما للعناصر الحضارية الأكثر غنى وتنوعا، والتى تمثل نمطا متسقا عميق الجذور، والدليل على ذلك هو أن هذه القبائل

---

(١) محمد العزب موسى: المصدر السابق، ص. ١٨٨

(٢) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص. ٣١٩

بعد هجرتها إلى مصر تغيرت كيفيا من البداوة والترحال إلى الاستقرار الحضارى، ومن الرعى إلى الزراعة[1].

وينتهى طاهر عبد الحكيم إلى نتيجة هامة مفادها أن اعتناق المصريين للإسلام وتحولهم من اللغة القبطية إلى اللغة العربية لايشكل انقطاعا نفسيا بينهم وبين تاريخهم، ويرفض أن يكون ذلك سببا كافيا لفقدان وحدتهم كأمة، فلم تترتب عليه أية نتائج تمس وحدة المجتمع أو تؤثر على الوحدة السياسية للبلاد.

لقد تخلى سكان الجزيرة العربية مثلا عن عبادة الأصنام واعتنقوا الإسلام، ولم يكن ذلك سببا للحكم بأن ثمة انقطاعا نفسيا قد حدث بينهم وبين تاريخهم، كما لم يؤثر ذلك على موقع أمرؤ القيس كواحد من أهم شعراء الجزيرة العربية رغم أنه عاش فى زمن الجاهلية.

وعلى ذلك يمكن القول أن أغلب الفاتحين لمصر إما تمصروا، أو بقوا معزولين تماما عن الحياة الأهلية المصرية، يعيشون على الخراج أو المكوس والرسوم كحكام، أو على أنشطة طفيلية هامشية كأفراد، وبقيت الدولة المصرية أسبق فى وجودها وحضارتها من بقية جميع البلدان المجاورة.

استمرارية أم انقطاع:

ما من باحث جاد تعرض لتاريخ مصر أو حضارتها دون أن يصر على عنصر الاستمرارية فى كل مقوماتها ومقدراتها، ابتداء من الأرض إلى الناس ومن الجنس إلى الإقتصاد ومن أعلى النظم السياسية والاجتماعية إلى أصغر دقائق وتفاصيل العادات والتقاليد اليومية بل والأمثال والمأثورات الشعبية .. إلخ - على الأقل حتى نهاية القرن الثامن عشر - ولكى نضع معادلة الاستمرارية والانقطاع فى ميزانها الصحيح لابد أن ندرك أولا أنهما على

(١) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص. ٩٥.

بساطتها الأولية والأساسية معادلة مركبة معقدة متعددة الجوانب[1]. مع الأخذ في الاعتبار أن القبطية تعد حلقة الوصل الحقيقية بين القطبين الأساسيين الفرعوني والمعاصر[2].

متى وكيف حدث ما يسمى بالإنقطاع:

كان من أهم أسباب ضعف الدولة الفرعونية انحلال القوة العسكرية والسياسية - ابتداء من الأسرة العشرين -والاعتماد على الجنود المرتزقة، وتسلل الأجانب إلى المراكز الهامة في الإدارة والمجتمع، والسماح للإغريق بإقامة المستوطنات في الدلتا ومباشرتهم الأنشطة التجارية، وظهور ديانة سيرابيس، الأمر الذى يسر دخول الاسكندر إلى مصر بسهولة كبيرة، ثم تبع ذلك دخول اللغة اليونانية والثقافة الإغريقية ، إلى المدن الرئيسية؛ وفي ظل الحكم الروماني تعايشت جملة تيارات فكرية على السطح وفي الخفاء بجانب المفاهيم والمعتقدات الإسرائيلية.

ولما أصدر الإمبراطور ثيودسيوس عام ٣٨٠م أمره باعتماد المسيحية كدين رسمي وحيد للإمبراطورية الرومانية، كان هذا الأمر إشارة انطلاق لتدمير رموز الديانات والثقافات التقليدية القديمة في الأقاليم الرومانية ومنها مصر، ولم تقف النقمة عند حد التخريب والحرق والتدمير لكل المعابد، بل تجاوز ذلك إلى أعمال الإرهاب والاضطهاد والتعذيب للكهنه والعلماء الوثنيين وضرب مئات المعابد والمكتبات في مصر[3].

ويضيف شفيق غربال إلى ذلك أن الإغريق واليهود ومن إليهم من الغرباء رووا عن المصريين ماارووا، وكانت الصورة التي رسموها صورة شعب متجهم عبوس عنيد محافظ، يكره كل ماهو غريب عنه، أيضا فالصورة التي وردت عن مصر والمصريين في العهد القديم، ومواجهات الحروب الصليبية انطبعت في عقل كل طفل وكل رجل وأمرأة في العالم المسيحي جيلا بعد جيل، بحيث لايمكن أن تحل محلها أية صورة أخرى تخالفها،

---

(١) د. جمال حمدان: المرجع السابق، جـ ٤، ص. ٥٥١.

(٢) د. جمال حمدان: المرجع السابق، جـ ٤، ص. ٥٦٧.

(٣) محمد العزب موسى: المصدر السابق، ص. ٥١-٥٢.

وإدوارد جيبون: إضمحلال الإمبراطورية الرومانية ، جـ ٢، ص. ١٤٧-١٥١.

زد على ذلك انها ترد في كتب مقدسه على أساس ما كان لتلك الصورة اليهودية من أثر في عقل الملايين من اليهود والمسيحين وفي موقفهم العقلي والعاطفي لا من مصر الفرعونية فحسب، بل من مصر عموما[١]، [٢].

إن موقف الكتب المقدسة تجاه مصر الفرعونية - بتأثير النصوص التوراتيه - إنها مصر الطغيان وخروج إسرائيل من مصر والسنوات السبع العجاف وتأله فرعون وسوء سلوك إمرأة العزيز.. يمثل تمزقا في الروح المصرية حسب تعبير د. لويس عوض.

ولكي تنتقل مصر من الوثنية إلى التوحيد كان ينبغي أن تتنكر لتاريخها القومي القديم، وأن تُستوعب في الكيان المسيحي الشامل داخل الإمبراطورية البيزنطية، أو في الكيان الشامل للإمبراطورية العربية والعثمانية بعد ذلك، في عبارة أخرى القضاء على انجازات الثقافة المصرية القديمة.

وحدة التاريخ المصرى:

ومنذ بناء الدولة الحديثة في مصر في القرن الماضى بدأت تستقر درجة درجة فكرة القومية وفكرة المواطنة على أساس الإنتماء القومي والوطني، وبالتالى أمكن للمصرى بالتدريج أن يستحضر تاريخه القديم داخل وجدانه الوطني بصورة موضوعية[٣]. ويعبر عن الاستمرارية التاريخية لهذا الوطن كحقيقه جغرافية واجتماعية وحضارية، وفصلا عبر عن هذا الاتجاه بصدق وبموضوعية عدداً من أفضل المثقفين البارزين منهم رفاعه الطهطاوى وشفيق غربال والمثال مختار وجمال حمدان وطاهر عبد الحكيم ومحمود عوده ونعمات فؤاد ونزيه الأيوبي ومحمد العزب موسى وفوزى منصور وغيرهم.

يقول د. جمال حمدان في عبارة صافيه وبليغة أن وحدة التاريخ المصرى تميزت بالاستمرارية في كل مقوماتها: أرض وجنس ونمط إنتاج وثقافة، كانت الحضارة المصرية

---

(١) محمد شفيق غربال: تكوين مصر عبر العصور، الهيئة العامة للكتاب، ص. ٢٨، ٧٢

(٢) محمد عزب موسى: حكماء وادى النيل، كتاب اليوم، ط. ٩٠، ص. ١٣

(٣) د. لويس عوض، دراسات في الحضارة، المستقبل العربي، ط. ٨٩، ص. ١٢٥-١٣٤

المادية تسير في استمرارية نادرة عبر القطاع الأكبر من التاريخ المصرى، تغطى ما بين اكتشاف الزراعه حتى دخول الحضارة الغربية، واستمرت فرعونيه الهيكل والبناء حتى منتصف القرن التاسع عشر. في الريف اللاندسكيب الحضارى عبارة عن أكوام طينية ترفع القرية وتحميها من الفيضان، حله فرعونية تعلوها حله قبطية فعربية، وقد يتتابع على نفس الرقعة بلا تحرج معبد فرعوني فكنيسه قبطيه فمسجد (مسجد أبو الحجاج بالأقصر) إرسابات جغرافية تاريخيه، تراكم عمودى دون تغير نوعي في النسيج الداخلي نفسه، واستمرار نظام الرى الحوضي والمركب الزراعي من مينا إلى محمد على، أكثر من خمسة آلاف سنه، وبالمثل أدوات الزراعة وفنون الزراعة بكل أنواعها وتفاصيلها، وفصول السنة الزراعية والتقويم الزراعي بأسمائه الفرعونيه كانبثاق طبيعي من البيئة النيلية الفلاحية[1].

والإضافات إلى التركيب الجنسى لمصر والتدفقات الدموية لم تغير جذريا أو جديا من جوهرها الأصلي، فظلت الوحدة الأثنية أو الجنسية، أي وحدة الدم والأصل، والتجانس القومي هى القاعدة جنسا ولغة ودينا، أمة متماسكة وطنيا، متجانسة لغويا ولهجة.

ويمكن القول أن الموقع الصحراوى وفر للواحة المصرية الحماية الطبيعية الآمنة ومنع إغراق الحضارة المحلية في طوفان التيارات الأجنبية، فكانت الصحراء ماصة لأغلب الصدمات الخارجيه. وكل الحكام الغزاه ابتداء من البطالسة حتى الأتراك تركوا نظم الإنتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هي دون تدخل، وتركوا إدارة الزراعة والرى للمصريين، بل عجزوا عن تغيير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الإضافة إليه إضافة تذكر، فلقد كانت هذه كلها في مجموعها هى الحضارة النيلية الأصيلة، التي صنعتها البيئة من قبل، وكان المصريون سادتها إلى الأبد.

ويعبر د. محمود عوده عن إتفاقه مع رؤية د. حمدان عن استمرارية التاريخ المصرى، ويضيف أنه لم يطرؤ على العناصر الأساسية التي شكلت الطابع الجماعي للقرية المصرية تغيير جذرى قبل منتصف القرن التاسع عشر، وملامح التكوين الخراجي ظلت ماثله بشكل

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، جـ ٤، ص. ٥٥٣-٥٦٥.

لافت، ليس فى مجتمع القرية فقط، وإنما فى المجتمع المصرى بشكل عام، طوال هذه الفترة من خلال استمرار نفس التنظيم الاجتماعى لإستصلاك الفائض[1].

وفيما يتعلق بالمحتوى الثقافى ظلت الأيديولوجية الثيولوجية هى السائدة، تستهدف فى المحل الأول تكريس النظام الاجتماعى القائم عبر الصيغ الدينيه، وظلت السلطة السياسية احتكارا مطلقا لرأس الدولة مستندا من الناحية المادية على احتكار ملكية وسائل الإنتاج وخاصة الأرض، ومستندا من الناحية الفكرية على علاقته بالسماء حسب الصيغ الدينية المختلفة، كما بقيت الدولة جهازا بيروقراطيا ذا ذراعين إحدهما إدارى والآخر عسكرى، كلاهما مهمته الأساسية تأمين استمرار هذا النظام الإجتماعى واستخلاص الخراج[2].

كذلك ظلت استمرارية الهيكل الأساسى للنظام السياسى والإقتصادى والإجتماعى المصرى عبر العصور، والوحدة السياسية المطردة بلا انقطاع تقريبا. أيضا المركزية السياسية العالية بل العارمة تمثل قمة الاستمرارية. ولتأكيد هذا المفهوم يقول جمال حمدان: قديما كان الفلاحون عبيد فرعون، ثم عبيد السلطان.. ، وإذا كان محمد على قد عُد آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد، فعبد الناصر من بعده أول المماليك الجدد وآخر الفراعنة العظام، كما كان العالم يطلق على آخر حكام مصر السابقين علنا وبصفة عادية فرعون مصر الأسود.

وفى الجانب الاجتماعى يلاحظ استمرارية كثير من العادات والتقاليد والممارسات والطقوس، والأمثال، والاحتفالات والأعياد (وفاء النيل، الفطاس، شم النسيم) وكلها من تراث البيئة المحلية وترتبط وثيقا بالنهر ودورة الفيضان السنوية، ولكل منها طقوسه الجماعيه المحدده. وعادات الزواج والولادة والأفراح والمآتم والدفن، وزيارة القبور، وبقايا الديانة الشعبية والرهبنة والطرق الصوفيه، دون تغير أو تحوير أو إضافة أحيانا[3]. وعلى العموم ظل النيل ضابط إيقاع الحياة الاجتماعية، ومنظم دورة الحياة اليومية ومفتاح دولاب النشاط.

---

(١) د. محمود عوده: الفلاحون والدولة، ص. ١١٧-١٢١.

(٢) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السبق، ص. ١٣٠

(٣) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص. ٥٧٨-٥٧٩

علاقة اللغة المصرية القديمة باللغة العربية:

يقول أحمد مختار عمر: في مصر من القصص الفريدة التي لاتتكرر كثيرا في التاريخ...، ويكفي أن نعلم أن مصر قد تتابع عليها حكام أجانب على امتداد تاريخها الطويل من هكسوس وآشوريين وفارسيين ويونان وروماني دون أن يتمكن أحداً منهم فرض لغته على مصر والقضاء على اللغة الوطنية المصرية تماما، إلى أن جاء العرب فتمكنوا من فرض لغتهم، وإحلالها محل القبطية، ثم استطاعت العربية بعد ذلك أن تصمد أمام تيار الغزو الأجنبي سواء كان تركيا أو فرنسيا أو إنجليزيا فما أسباب ذلك؟

يذهب البعض إلى أن اللغة المصرية القديمة تعتبر حامية تصنيفا، لكن البعض الآخر من الفيلولوجين يعتبرها لغة انتقالية بين الحامية والسامية، حيث تبين اشتراك أكثر من عشرة آلاف كلمة بين المصرية القديمة واللغة العربية[1]. ويؤكد د. فيليب حتي هذا التشابه بين اللغتين، ويخلص إلى انهما من لغة أم واحده. ومع هذا الاستخلاص نجد كل من الأثرى أحمد كمال ود. سليم حسن، والمؤرخ محرم كمال. فقد وجدوا أن ٦٥ بالمائة على الأقل من اللغة المصرية القديمة تتشابه مع اللغة الساميه، وهذا يفسر إستمرارالكثير من المفردات والتعبيرات المستخدمه حاليا في مصر، وخاصة في اللغة الدارجة[2].

وتضيف د. نعمات فؤاد أن كثيراً من الألفاظ في اللغة العامية وأسماء المدن ألفاظ قبطية، رغم أن بعضها كان قد اختفى تسعة قرون بفعل اليونان الذين وضعوا لها أسماء يونانية، لكن بفضل الجهد القومي الذى عبأه الاناباشوده، هزمت اللغة اليونانية وتراجعت، ومازالت العامية المصرية التي هي لغة الكثرة، ولغة الحياة اليومية، فيها الكثير من اللغة المصرية القديمة واللغة القبطية[3].

وفي هذا الاتجاه يذكر محمد العزب موسى أن اللغة المصرية القديمة التي تكتب بالهيروغليفية تضم كثيرا من الأصوات والصيغ والمفردات السامية، وهذا لايدل فقط على

(١) د. جمال حمدان: المصدر السابق، ص. ٢٩٧

(٢) د. طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص. ١٠٢

(٣) د. نعمات فؤاد: شخصية مصر، عالم الكتب، ص. ٢٩-٣١

مجرد الاقتباس، بل الأرجح وجود أصل مشترك بينهما[١]، ومفردات كثيرة مشتركة بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية الفصحى سواء المهجورة او المستعملة الى اليوم، وسواء أكانت تنطق بنصها أو مع تغييرات طفيفة، نتيجة لإختلاف اللهجات المكانية ومنها أفعال وأسماء مختلفة.

وقد لمس كثير من العلماء ذلك التشابه القوى بين اللغة المصرية القديمة واللغات الساميه، التي بلغت رقيها في اللغة العربية الفصحى، ومن هؤلاء برستيد وأحمد كمال وأحمد نجيب، ويذهب المؤرخ التركي أحمد رفيق أن بين اللغة المصرية القديمة واللغات الساميه في مفرداتها وصرفها ونحوها مشابهه كبيرة تسوغ القول أنها من أصل واحد، ويتفق معه في ذلك جوستاف لوبون في كتابه عن الحضارة المصرية.

وعلى ذلك يمكن القول أن انتشار اللغة العربية في مصر - كظاهرة اجتماعية تاريخية - جاء نتيجة عملية تطورية في وسائل التعبير المصرى نفسها أكثر منه انتقالا من لغة أخرى، بالإضافة إلى أنها كانت لغة الحكام والدواوين، أيضا بسبب دخول أغلب المصريين إلى ديانة الإسلام.

ويعزز هذا الإستخلاص أن بعض اللغويين يرى أن الحجازين اقتبسوا ما أصبح يعرف بالحروف العربية من الحروف النبطية، المشتقة بدورها من الحروف الآرامية المنحدرة من الحروف السريانية، التي ترتبط بصله وثيقة بالحروف الفينيقية التي ينتهى أصلها عند الابجدية الهيروغليفية[٢]

وإجمالا ظلت البنية الفوقية متوافقة مع البنية الأساسية، حتى الدعوة للتوحيد التي أتى بها الإسلام لم تكن غريبه على النظام المصرى السياسى والإدارى والثقافي، الذى قام على المركزية، فالتوحيد كانت له مصادر في الديانة الآتونيه، التي سبق أن تسربت إلى القبائل الآسيوية، ثم عادت إلى مصر مرة أخرى. والتجانس الأيديولوجي يشير إلى الثيوقراطية المستقره منذ العصور الفرعونية، حتى الإسلام السني مروراً بالمرحلة القبطية[٣].

---

(١) محمد العزب موسى: وحدة تاريخ مصر، ص. ١٤٣ ومابعدها

(٢) بيومى قنديل: حاضر الثقافة في مصر، ص. ٨١

(٣) طاهر عبد الحكيم: المصدر السابق، ص.

الوطنيه المصرية والقومية العربية - ثنائية متكاملة:

ومن المهم هنا أن نسجل أن عددا هاما من الباحثين يرى أن كل إقليم ينطوى على خصوصيات تاريخية -مجتمعية، داخل المجرى الرئيسي العام للتاريخ الاجتماعى - الحضارى - السياسى العربى[1]. وأنه ليس مما يضير قضية الوحدة العربية أن يكون لكل قطر من أقطارها الإقليمية شخصيته التاريخية المتبلورة بدرجة أو بأخرى، داخل الإطار العام المشترك، فهذا التنوع والتباين في التكوينات، إنما يثرى المجتمع والتعاون العربى، ويضيف إليه، ويجعله متعدد الجوانب والأبعاد، وليست كلمة الإقليمية نقيض للقوميه، فمصر والقومية العربية ثنائية متكاملة.

والواقع أن على القومية أن تحترم الوطنيه وتقرها، بمثل ما أن على الوطنية أن تعترف بالقومية وتقر بها. ولعل المطلوب ليس هو تذويب الوطنية فى القومية بقدر ما هو تزويدها بها. وعلى أية حال فإن الطريق الصحيح إلى القومية إنما يبدأ من الوطنية، يغذيها ولايغزوها، ففى البدء كانت الوطنية ثم اتسعت وامتدت ونمت إلى القومية. فلاتناقض مطلقا بين الوطنيه المصريه. والإنتماء إلى الأمةالعربية[2] وأنت لا يمكن أن تكون وحدويا طيبا دون أن تكون وطنيا بارا جيدا[3] والكلام عن شخصيه مصر لايعنى إقليميه ضيقه، فضلا عن شوفينيه شعبويه، ولايضع الوطنيه فى مواجهه ضد القوميه [4]

هل حقق العقل المصرى قطيعة إيبستمولوجية مع نفسه ؟

من العبث تجاهل أن مصر بالغة العراقة، أو إنكار تاريخها القديم، وتبنى تاريخ وحضارة مجتمعات أخرى، بأعتباره تاريخا لمصر.[5] فالتفكير بواسطة ثقافة ما معناه التفكير من

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية. تقديم كتاب الدولة المركزية في مصر، ١٩٨٩.

(٢) د. فؤاد مرسي :نظره ثانيه إلى القومية العربية كتاب الأهالي رقم ٢٠ ص ٦٢

(٣) د. جمال حمدان: شخصية مصر - الجزء الأول، ص. ٢٣ - ص. ٢٥

(٤) حديث للرئيس جمال عبد الناصر بجريدة نيويورك تايمز فى ١٩٧٠/٢/٣١ نشرته الأهرام بعد ذلك بيومين

(٥) د. نزيه الايوبى: الدولة المركزية فى مصر ط ٨٩ ص ٢٠١

خلال منظومة مرجعية، تتشكل أحداثياتها الأساسية من محددات هذه الثقافة ومكوناتها التي لها خصوصيتها. وهكذا فإذا كان الإنسان يحمل معه تاريخه - شاء أم كره - كما يقال، فكذلك الفكر يحمل معه - شاء أم كره - آثار مكوناته، وبصمات الواقع الحضارى الذى تشكل فيه ومن خلاله[1].

لذلك يحق لنا أن نتساءل مع الجابرى:- لماذا حقق العقل المصرى قطيعة إبستيمولوجية مع نفسه،أى مع الشروط التى تجلى فيها أول مره. والتى على أساسها تكون. وكيف يمكن إعادة بناء ذلك الموروث الثقافى[2] بالشكل الذى يجعل تراثنا القديم يدخل فى الإطار المرجعى للنظر إلى الأشياء والكون والإنسان والمجتمع، محافظة منا على تماسك خصائص الشخصية الوطنية، والسياق التاريخى الحضارى القومى لأمتنا؟

ولاننسى فى هذا المقام محاولة الطهطاوى - وغيره - ربط تاريخ مصر قبل الإسلام بتاريخها الحديث، وإشادته بتاريخ الحقبة الفرعونية، وإستلهامه القدوة من ذلك التاريخ - تحت تأثير ما شاهده من إهتمام علماء الآثار فى فرنسا بتاريخ مصر القديم[3] وحماس لويس عوض فى هذا الشأن بتأكيده أن بنيه مصر الأساسيه هى بنيه فرعونيه، وإعتباره أن هذه المسأله أولية فى فكرة الدولة القومية[4].

حضارة مصر من صنع الفلاحين :

لقد لعب الفلاح المصرى دورا أساسياً فى قصة الحضارة المصرية، إذ يعتبر فى الحقيقة خالق هذه الحضارة الأول، فالحضارة المصرية القديمة كانت حضارة زراعية عناصرها: الأرض والنيل والمناخ، ولكن الإنسان هو الذى مزج بين هذه العناصر بحيث يمكن إعتباره هو نفسه بُعداً رابعاً فى هذا الثالوث الحضارى، بل هو فى الواقع أكثر العناصر

(١) د. محمد عابد الجابرى: تكوين العقل العربى ط ٨٥ ص ١٣ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٦٥

(٢) د. نعمات أحمد فؤاد: شخصية مصر ط ٦٨ ص ١٢ وما بعدها

(٣) الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوى ج ١ ص ١٥١ ، ٣٧٩ - ٤٠٧

(٤) د لويس عوض : دراسات فى الحضارة دار المستقبل العربى ص ١٣٣

إيجابية. فالفلاح المصرى هو الذى أرسى أسس الحضارة الفرعونية العريقة وهو الذى تعهدها بعمله وإنتاجه عشرات القرون، وإليه يرجع الفضل المباشر فى كل المنجزات العظيمة التى ذخرت بها تلك الحضارة(١).

إن النظم الإقتصادية والإجتماعية والمعايير الأخلاقية والآداب والفنون، وبإختصار معظم مظاهر الحضارة فى مصر القديمة من نتاج البيئة الزراعية، أى من صنع الفلاحين المصريين، نتيجة لإبداعاتهم الجماعية أو الفردية، والريف هو الذى أمد مصر بمعظم أو كل كهنتها ومهندسيها وأطبائها وفنانيها ومثقفيها، فالفلاح المصرى هو الذى شاد بفكره ويديه كل هذه المنجزات التاريخية.

أياً كان الأمر، لايمكن بحث إستمرارية أو إنقطاع تاريخ مجتمع معين إلا إنطلاقاً من التكوين الإجتماعى الإقتصادى لهذا المجتمع، وبتبسيط شديد يمكن القول أنه لم يحدث تغيير يذكر فى أساس هذا التكوين إلى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً.

لقد ظلت المجتمعات القروية فى مصر، وحتى القرن التاسع عشر، بمثابة وحدات مكتفية ذاتياً للإنتاج الزراعى، وحيث كان يتم إستملاك أو إنتزاع الفائض الذى تنتجه هذه الوحدات الإجتماعية المكتفية ذاتياً بواسطة سلطة الدولة المركزية، التى ظهرت بوصفها المالك الفعلى لكافة الأراضى، سلطة تملك فرض الضرائب والسخرة.

إن الإفتراضات الأساسية التى تنطوى عليها هذه الدراسة لاتخرج عن محاولة تعميم البنية الأساسية للإنتاج والإستغلال قبل الرأسمالى، على الوضع الذى كان قائماً للنظام الإقتصادى والإجتماعى فى مصر حتى منتصف القرن ١٩ ، وأنه مهما كانت التغيرات التى تمخضت عن تبنى نظام للملكية الفردية للأراضى الزراعية، أو التى تمثلت فى إنحلال مجتمع القرية وتفككه، أو تطور القطاع الصناعى فى الإقتصاد كنتيجة لتغلغل الرأسمالية الحديثة منذ الإحتلال البريطانى، فإن إنتزاع فائض الإنتاج وفائض العمل الزراعيين يظلا العنصر الأساسى لإعادة الإنتاج الإجتماعى فى مصر حتى خمسينات القرن الحالى وفق الخط الآتى(٢):

---

(١) محمد العزب موسى: المصدر السابق، ص ١١٩

أولا :

إن إنتاج الفائض الإجتماعي يتم أساساً في القطاع الزراعي من الإقتصاد، والتراكم الفردي والقومي يعتمد على الإمتصاص الحضري لعائد الإنتاج الزراعي.

ثانياً :

الإنتاج الزراعي يجري وفق عناصر محددة بواسطة أشكال قبل رأسمالية للإنتاج وإعادة الإنتاج، على سبيل المثال إنتاج القيم الإستعمالية بواسطة الأسر الممتدة ومن أجل إحتياجاتها، وتبادل المنافع والأشياء المفيدة وليس تبادل السلع، وإهمال التوسع في نظام السوق الداخلية، وإستخدام فنون إنتاج - تقنية - بالغة القدم.

ثالثاً :

إن تداول فائض الإنتاج الزراعي محدد بأشكال رأسمالية، فهو على نطاق التجارة الخارجية محكوم بنظام السوق، وعلى نطاق التجارة الداخلية، محكوم بتنظيمات رأسمالية الدولة التي تحدد الحدود الدنيا والقصوى للأسعار، وأشكال التوزيع من خلال التعاونيات.

رابعاً :

كافة الأشكال في الإنتاج والإستهلاك والتوزيع الخاصة بالإنتاج الزراعي تشكل الأساس الذي ينهض عليه إعادة الإنتاج الإجتماعي للطبقات الحضرية الوسطى والعليا.

خامساً :

إن تغيرا أساسياً في الطابع الإجتماعي للقرية لم يطرأ خلال النصف الأول من القرن ١٩ حتى عهد سعيد، وكانت أراضي الخراج التي كانت تمثل الأغلبية مسجلة بأسماء الجماعات وموزعة على السكان، وكان شيخ البلد ثم المدير هو الذي يعين المنتفع الجديد بالأرض التي يتركها المتوفي. وظلت ظاهرة التوزيع الدوري للأرض في صعيد مصر طوال النصف الأول من القرن ١٩ ، حيث الملكية المشتركة للأراضي المحيطة بقرية من القرى، والتقسيم الذي يجري كل عام لهذه الأراضي بين الأسر. كذلك لم يحدث أي تغير في

(٦) د. محمود عودة الفلاحون والدولة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ٧٩ ص ٩٧

نظام الضرائب وجمعها من القرى حتى عهد سعيد، حيث كانت الضرائب تفرض على القرية ككل، وكان شيخ البلد مسئولا عن جمعها، إلى الحد الذى دفع كلوت بك إلى وصف هذا النظام بأنه نظام راسخ للتضامن بين أهل القرية.

سادساً :

لم يؤد تراكم الديون على الفلاحين بالحكومة إلى إلغاء المسئولية الجماعية، بل أدى إلى إستحداث نظام العهدة، وهو الذى كان يتمثل فى إرغام كبار الموظفين على القيام بهذه المسئولية نيابة عن قرى بأكملها، أى النظر إلى القرية بوصفها وحدة مالية مثله مثل نظام الإلتزام، وكان الميرى لايقسم بالفدادين وإنما بالقرى.

سابعاً :

الأشغال العامة كانت مسئولية جماعية، حيث كان يتم تجنيد الفلاحين اللازمين لإصلاح الجسور عن طريق شيخ القرية ومسئولية الفلاحين عن أداء عمل الفلاحين الهاربين.

إذن يمكن من خلال المعطيات التاريخية السالفة أن نصل إلى أن العناصر الأساسية التى شكلت الطابع الجماعى للتكوين المصرى لم يطرأ عليها تغير جذرى قبل منتصف القرن التاسع عشر. ويبقى أن نحاول تقديم تحليل إجتماعى لمظاهر التفكك التاريخى الذى طرأ على هذا التكوين، من خلال تفكيك ملكية الدولة للأراضى الزراعية، وشكل التغيرات التى طرأت على وظيفة الدولة المركزية فى قيامها بمهامها الإقتصادية والإجتماعية الجديدة، ضمن الإطار التاريخى العام للنظام الرأسمالى، والتطور اللامتكافىء.

ـــ ـــ ـــ

الفصل الخامس

الدولة المركزية
في تاريخ مصر الحديث

تمهيد :

في ظل الحكم الإسلامي إحتفظت مصر بأكثر من مظهر من مظاهر الإدارة البيزنطية السابقة، وإستمر حكم مصر كوحدة واحدة، وكان لوالي مصر تحت اشراف الخليفة جميع السلطات التنفيذية على البلاد. التي تدعمت بكونه رئيساً للصلاة. وقد تمتع الوالي بحرية كبيرة في الإدارة كما كان القضاء وإدارة الجند من إختصاصه، فضلا عن إدارة الشرطة، وقد تميز الحكم في هذه الفترة بالمركزية العالية، وأحكم الولاة أو السلاطين دائماً قبضتهم المركزية الشديدة على البيروقراطية.

وفي العصر الفاطمي (٩٧٣ - ١١٧١م) كانت الخلافة تتضمن تركيزاً للسلطات، من أجل فرض النظام العادل في المجتمع، فالحاكم اعتبر رمزا مبلوراً للدولة، وأنه المستبد العادل الذي يوفر الخير للجميع. كانت الدولة الفاطمية أكبر تاجر وأكبر مستهلك، ملكت المخازن والقياسر والأفران والحمامات والبيوت الشعبية، وفرضت الأسعار الجبرية، وضربت الإحتكارات وقامت بكثير من المصادرات لممتلكات كبار القوم، ولعب المحتسب دوراً هاماً في الحياة العامة، فضلاً عن قيام الدولة بدورها في صيانة وتوسيع شبكات الري. كانت الخلافة الفاطمية تجمع الأمور الإقتصادية والإجتماعية والدينية، فهي لم تكن دولة فحسب بل وحركة أيضا، فوحدت بين الدولة والهيكل الديني بشكل لم يكن معروفاً من قبل في الإسلام.

وهكذا فقد إتخذ التطور في تقسيم العمل الإجتماعي في مصر شكل نمو العمل الإداري البيروقراطي، والتمصير الواسع للهيكل الإداري، وكان الفلاحون منظمين في مشتركات قروية، والحرفيون منظمين في طوائفهم الحرفية، ضمن حلقات التنظيم البيروقراطي العام.

وفي الحكم العثماني - المملوكي إستمرت مصر ولاية واحدة، يسيطر عليها الوالي أو الباشا الذي يعينه الباب العالي مباشرة لمدة سنة واحدة. ولاشك أن قصر مدة الوالي جعله يشدد من قبضته المركزية على البلاد، لكي يضمن أكبر قدر من النهب المنظم لنفسه وللخزانة خلال هذه المدة القصيرة. كان هناك إضافة إلى السلم الوظيفي الحكومي العثماني سلم وظيفي سلطوي للمماليك، الذي مثلوا القوة العسكرية في مصر وإحتلوا عدة وظائف كالأمراء والكشافين.. إلخ. ويعد تاريخ مصر في تلك الفترة تاريخاً للصراعات المتتالية بين أعضاء الهيراركية المملوكية، وبينهم وبين ممثلي الباب العالي في مصر في سبيل السيطرة على البيروقراطية المصرية وإستغلال الأرض والثروة فيها.

وكانت العلاقات داخل النظام الإداري وبين العاملين فيه حافلة بمختلف أنواع الصراعات: كالصراع بين أهل السيف وأهل القلم أو الصراع بين أصحاب الرتب وأصحاب الوظائف أو الصراع بين القصر والبيروقراطية.. إلخ.

ومع ذلك ينبغي أن لاننسى أبدا أن السلطة السياسية (المنصب) قد إستمرت هي المدخل الرئيسي إلى الثروة الإقتصادية، وإن النظام ظل هيراركيا بصفة أساسية

ولم يكن نظام الإلتزام الذي ساد في هذه الفترة بذي أهمية كبرى في الحد من مركزية الحكومة، والنظام لم يكن إقطاعياً مفككا، لأن المماليك لم تكن لهم حقوق الملكية، إنما كانوا يحصلون على مجرد رخصة لإستخدام الأراضي فيما يتصل بوظائفهم. وكان من حق السلطان الذي أعطى الرخصة أن يستردها مرة أخرى لأكثر من سبب، وقد عاش معظم الملتزمين في القاهرة. [1]

---

(١) د. نزيه الأيوبي المصدر السابق ص ٤٦ - ٤٧

المركز المسيطر الذى تمتعت به الدولة المصرية كان الوسيلة الرئيسية فى التحول الرأسمالى :

ويمكن القول إن عصر محمد على مَثّل بداية إنتقال التكوين المصرى إلى مرحلة جديدة، فيها أصبح النمط الرأسمالى للإنتاج والإدراة هو الغالب، بأحداث تغييرات جوهرية داخل العلاقة المشتركية كلها، شملت المشترك الأعلى والمشتركات الفلاحية القاعدية، وبإستخدام أساليب وأدوات شرقية تستمد أصولها من التكوين المصرى ذاته.

لقد لعبت دولة محمد على دوراً رئيسياً إيجابياً فى القيام بالمهام الإقتصادية، [1] وبإستخدام الأساليب الواجب إتباعها قسراً، أهمها القضاء على الملتزمين، وبقرطة العلماء وتصفية قياداتهم، وإحتكار الأرض والفائض، وإستخدام دورات السخرة وعمليات المصادرة المتكررة وإدارة البيروقراطية المدنية والعسكرية لأرض مصر وإستغلالها كجزء رئيسى من عمليات التحول الرأسمالى.

فى الأصل لايوجد فى الدولة الشرقية أى فصل مبدئى من الناحية النظرية بين النخبة القائمة بتوجية الإدارة الإقتصادية، وبين أجهزة الدولة القائمة بالنشاط السياسى والإدارى والقمعى. ومنذ محمد على بدأت مصر فى التحول الرأسمالى من خلال إنفصام داخل الدولة، بأن تحولت العشيرة الحاكمة إلى أرستقراطية مالكة كبيرة، وبدلا من أن تكون الدولة فحسب معبرة عن مصلحة الطبقة المالكة، كانت هى التى أوجدتها، ووفرت لها التراكم الضرورى، لكى تجرى عملية الإنتاج الرأسمالى وتجدده موسعاً. وإستمرت الطبقة

(١) قامت الدولة بإعادة تنظيم الزراعة، وتنظيم الضرائب، وتوسيع رقعة الأرض، وتنفيذ العديد من الأشغال العامة ومشاريع الرى الدائم، وكسبيل إضافى لعبة الفائض تحتكر الدولة التجارة الداخلية والخارجية. كان القطاع الصناعى يستخدم عام ١٨٣٣ قوة عاملة قدرت بحوالى ٢٦٠,٠٠٠ عامل أجير فى الوقت الذى لم يكن سكان مصر قد وصلوا إلى أربعة ملايين نسمة، و٣٠ مصنع للغزل والنسيج، ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار. وأسطول نقل بحرى لنقل الصادرات والواردات. المهم إن هذا التحول الإقتصادى تم ليس فقط دون الإلتجاء إلى رأس المال الأجنبى، وإنما بالإستبعاد المتعمد لهذا الرأس المال (د. محمد دويدار: الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، ص. ١٥٧).

الحاكمة تغذى قوتها الإقتصادية عن طريق الحبل السرى الذى ربطها بالدولة حتى عام ١٩٥٢ على الأقل.

إن بداية تفكك المشترك الأعلى أى تقسيم وتخصيص أجهزة الدولة المختلفة مع تنميطها أمر يؤدى إلى فصل الطبقة المالكة عن جهاز الدولة، وبلورة النظام الطبقى، وتمثلت أهم وسيلة لتحقيق ذلك في أن الدولة أخذت تنقل حقها في الأرض إلى أفراد من النخبة الحاكمة عن طريق الجفالك والأباعد والأواسى والعهد.. بعد أن دام هذا الحق في يديها منذ عهد الفراعنة. إذن الإنتماء إلى الدولة وبيروقراطيتها كان الوسيلة الرئيسية التي توصل إلى ملكية الأرض، قبل تحويل الأرض إلى سلعة في السوق الرأسمالى.

أما مجتمعات غرب أوروبا فقد إنتقلت إلى الرأسمالية من أسفل، عبر تصاعد التمايز الطبقى داخل الفلاحين والحرفيين، ولم يكن للدولة دور حاسم أو مركزى في صيرورة الإنتقال، إنما لعبت دورا في تشكيل المناخ الملائم والحماية والدعم.

في مصر - بدءا من محمد على - التحول تم من أعلى، أى من الطبقة الحاكمة والدولة تبادر وتنظم وتقوم بوظائف مركزية مباشرة، وبالتالى لا مكان للثورة البرجوازية. والإنتقال تم من أعلى، بسمات آسيوية، من خلال بيروقراطية الدولة لإعادة تكوين وتنظيم الطبقة الحاكمة إجتماعيا وسياسيا، لإرساء أسس التطور الرأسمالي، بالإعتماد المكثف على مؤسسات الدولة والعنف السياسى. أى من خلال إستعادة الدولة دورها الوظيفى في عملية الإنتاج، وهى فعلت ذلك بصورة أقوى مما سبق بالإرتكاز على معرفة تقنية وتنظيمية أكثر تقدما من خلال تنظيم إقتطاع الفائض عن طريق: تجيير الزراعة، والتوسع في الزراعة السلعية، وتوحيد شخص البيروقراطى والمنتج الرأسمالي، وتداخل التنظيم الإدارى للزراعة والصناعة، وممارسة الإحتكار التجارى الزراعى في الريف والحضر، وأخيرا محاولة السيطرة على المداخل التجارية البحرية في البحر الأحمر والخليج العربي والشام.[١]

---

(١) صلاح أبو نار: ندوة إشكاليات التكوين الإجتماعي بمركز البحوث العربية ١٩٩٠

التراكم البيروقراطي ومركزة الفائض :

عندما تولى محمد على السلطة لم يكن الشكل الخراجي نقياً ومكتملاً، لأن نظام الإلتزام ونظام الأوقاف كان يسمح لجزء من الفائض الزراعي بالتسرب إلى جيوب الوسطاء، ومعنى ذلك - كما يشرح محمود عودة - إن الدولة لم تكن تتمتع بحق كامل في إستنزاف مجمل فائض الإنتاج، وفائض العمل في الزراعة. لذلك فإن إهتمام الدولة بضمان الإستيلاء على الفائض كان الدافع [1] وراء القضاء على المماليك وإلغاء الإلتزام ومصادرة أراضي الأوقاف والوسية، ومسئولية الجماعة القروية المباشرة عن دفع الضرائب إلى الدولة دون وساطة، ونقل الزراعة من الإقتصاد الإكتفائي إلى إقتصاد المحاصيل النقدية، ويفسر سياسة الإحتكار وفرض التسعير الجبرى ومركزية وسائل التسويق.. إلخ.

ولزيادة التراكم أولى محمد على الرى إهتماماً كبيراً، وتطلب ذلك بالضرورة قدراً كبيراً من المركزية لبناء وترميم وتجديد شبكة الرى، وإدخال ترع الرى الصيفي العميقة، والتوسع في الرى الدائم وأقام القناطر الخيرية وغير ذلك من أعمال إقتضت جهداً تنظيمياً كبيراً في توظيف عمال السخرة وتشغيلهم.[2]

وفي مرحلة تالية ومع زيادة الضغط الخارجي إضطر إلى التحالف مع الأرستقراطية البيروقراطية المتنامية إبتداء من عام ١٨٣٧ [3] وقام بتوزيع مساحات من الأطيان بلغت أكثر من ١,٥ مليون فدان على أفراد جهاز السلطة والعشيرة الحاكمة والحاشية العسكرية والأرستقراطية الإدارية، في شكل شفالك وأبعاديات وعهد ووسايا - كانت نواة لنشؤ الملكية العقارية بعد ذلك - [4] والواقع أن هذه الهبات الملكية كانت في أساسها وظائف

(١) د. نزيه الأيوبي: الدولة المركزية في مصر ص ٣٣.
(٢) د. نزيه الأيوبي: المصدر السابق ص ٤٨.
(٣) د. نزيه الأيوبي. المصدر السابق ص ٣٤.
(٤) راجع جابريل باير: تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة الهيئة المصرية العامة للكتاب .
د. رؤوف عباس: النظام الإجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، ط. ١٩٧٣
د. لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث ج ١.

عامة لإستصلاح الأراضى وتحصيل الضرائب. فهى لم تكن صكوكاً بالملكية، إنما مقابل إنتزاع فائض الإنتاج الزراعى، وإنتزاع فائض العمل، وتأمين الإستقرار السياسى والإجتماعى للنظام الحاكم.

محمد علي باني الدولة الحديثة

تاريخيا كان المشترك الأعلى - في التكوين المصرى - يجمع في ذاته بين سلطة جهاز الدولة الحاكم، وحقوق النخبة المالكة، ليشكل بذلك وحدة مندمجة متكاملة في ذات الوقت، وكان رأس الدولة هو رمز لوحدة البلاد والأمة والأرض.

ويقوم المشترك الأعلى بمهام إقتصادية وإجتماعية وإدارية وفكرية وعسكرية لاغنى عنها للمجتمع، فبدون تنظيم الرى الإصطناعي وإدارة شبكته وصيانتها ومراقبة الفيضان وتنظيم توزيع المياه ودون صيانة الجسور من العبث، ودون رد غزوات البدو النهابين.. إلخ يحل الخراب والبوار المادى والبشرى على البلاد. لذلك كان جهاز الدولة يملك حق توزيع الفائض الإقتصادى بين فئاته وأفراده طبقاً لتقسيمات تحددها التقاليد وتوازنات القوى المكونة له.

هذا الإندماج بين جهاز الدولة والنخبة المالكة ألغى الحاجة إلى المؤسسات التمثيلية (المجالس النيابية)، فيبدو المشترك الأعلى - الذى يجمع بين كل من السلطة والثروة - في شكل قوة حاكمة إستبدادية، خاصة وإن المشتركات القاعدية (الفلاحية) مبعثرة ومنعزلة ولاتشكل قوة ظاهرية متماسكة توازن قوة الدولة. وقد إستمر المشترك الأعلى الذى تهيكل في كيان (الطبقة - الدولة) قائماً بدوره التاريخي حتى بدء تحول محمد علي في الإتجاه الرأسمالي من أعلى، الأمر الذى أدى إلى فصل الطبقة المالكة عن جهاز الدولة عام ١٨٣٧ تقريبا والبدء في تنميط جهاز الدولة.

الإبقاء علي الجهاز الإدارى مصرياً :

ونعلم أن حكم الباب العالي نجح في عثمنة الأقاليم البيزنطية المركزية الى خضعت له خلال الإندماج بين القبائل العثمانية والسكان الروم. غير أن هذا لم يحدث في مصر، فلم يعثمن وادى النيل، بل مُصرت الأوجاقلية والمماليك: فالسيادة العثمانية لم تغير الجهاز الإدارى القائم قبلها، بل أبقت عليه فاستمر يواصل عمله ويستعمل اللغة العربية، مع قصر اللغة التركية علي الفرمانات و المراسلات، واستمر سائر القضاه من العلماء المصريين.

وكان بقاء الجهاز الإدارى مصرياً – لغة وأفراداً – من أهم العوامل التى حفظت لمصر شخصيتها فى ذلك العصر، وكونت إطاراً متيناً للنزعة الإستقلالية، وذلك نظراً للدور الرئيسى الذى يقوم به هذا الجهاز فى الوظائف الإقتصادية للدولة.

بداية الدولة الحديثة :

كان جهاز الدولة السابق مكوناً من عدة هيئات مشتركية متداخلة – لكل منها إمتيازاتها ومهامها – وكانت مركزية الدولة عبارة عن التوازن الناتج من الصراع لإعادة تقسيم موارد البلاد بينها، على شكل إعادة توزيع حقوق الجباية. واحتاج التحول البورجوازى توحيد جهاز الدولة، بإيجاد نظام منمط واحد، وإنشاء السلطة العامة المجردة من التشخيص.[1]

وفى هذا الإتجاه قام محمد على بالتصفية الجسدية لأغلبية المماليك عام ١٨١١ (ذبح ألف مملوك) ونزع إختصاصاتهم وألغى تشكيلهم المشتركى. وبإلغائه الإلتزام فقدوا سيطرتهم على النشاط الزراعى، كذلك لم يعودوا يشرفون على الجمارك الداخلية. وبمصرنة الإدراة لم تعد لهم حقوق خاصة فى الدواوين، وبإيجاد جيش الفلاحين المصريين فقد المماليك إمتياز العمل العسكرى، لذلك يمكن القول أن مذبحة القلعة لم تكن عملية سياسية فحسب، بل كانت من صميم التحول الإجتماعى الإقتصادى، أدت بضربة واحدة إلى إلغاء التوحيد المشتركى بين المهام الإقتصادية والعسكرية والإدارية، وهو ذلك التوحيد المجسد فى أن جيشاً أجنبياً يسيطر على الدولة والإنتاج فى آن واحد.[2]

وتمت خطوات هامة فى هذا الإتجاه فى ظل محمد على عن طريق تفكيك المشترك الأعلى، بمعنى تقسيم وتخصيص أجهزة الدولة المختلفة، وتنميطها بجعل أجزاء منها متشابهه، أيضا من خلال بلورة نظام حديث للدولة من شأنه أن يؤدى إلى «فصل الطبقة المالكة» عن جهاز الدولة، لتتولى الطبقة المالكة – بهذه الصفة – المهام الإقتصادية.

---

(١) د. نزيه الأيوبى: المصدر السابق ص ٧٤

(٢) أحمد صادق سعد: المصدر السابق ص ٢٤٧ – ٢٤٨

دور البيروقراطية المصرية :

لقد حققت دولة محمد علي ما حققته بالإعتماد على جهاز بيروقراطي ضخم (٧٧ ألف موظف) يستوعب جميع الأنشطة تقريباً. لقد كانت البيروقراطية المصرية الرحم الذى خرج منه جنين البورجوازية القومية، وقدمت أساساً لبقاء مصر مصرية، ووفرت قدراً من الإستمرار للمجتمع بعناصره الإقتصادية وهيكله المتكامل، ثم كان هناك «الأفندية» وهم الإداريون المكلفون بجمع الإيرادات، وصفوتهم العليا مسلمون يطلق عليهم «روزنامجية»، يحفظون سجلات المساحة والقرى وما عليها من خراج وعوائد.

وإنطلق محمد علي – وقد إستقرت له الأمور – في إقامة بنية الدولة المصرية الحديثة، فهو الذى بث روح النظام والتحديث والتطور في هيئات الحكومة وفروعها، الجيش والبحرية والتعليم والري والشئون الخارجية إلى غير ذلك.. وتأسست الدواوين بحسب الحاجة إليها الواحدة تلو الأخرى، حتى عام ١٨٣٧ حين وضع التنظيم الرئيسي لها بعد إصداره قانون السياستنامة. وإستمر في إدخال جميع التعديلات القانونية والتنظيمية في هيكل الدولة لكي تتمشى مع الحاجات الإقتصادية والعسكرية الجديدة، وإتخذ في ذلك منحى تكنوقراطياً بحتاً في تنظيم الدولة. (١)

لكل ذلك ليس من شطط التعبير القول مجازاً في هذا الخصوص بأنه في البدء كان الدولة، حسب التعبير الدقيق الذى قاله طارق البشرى.

وقد تضمنت عملية التكوين هذه إضمحلال مكانة الفئة التركية – الشركسية الحاكمة وعلو شأن المصريين الأصلاء في مؤسسات الدولة، فضلاً عن توسع البيروقراطية وتخصصها وزيادة طابعها الرسمي.

الخطوات الإجرائية لتطوير جهاز الدولة :

أولا : لعب إستخدام العنف دوراً رئيسياً في إيجاد درجة كبيرة من المركزية الحديثة والتوحيد القومي على أسس جديدة.

---

(١) د. نزيه الأيوبي: المصدر السابق ص ٧٩

ثانيا : لعبت الروابط العشائرية دوراً كبيراً في تركيز السلطة السياسية في أيدى الوالى نفسه، وأخضعت الإدارة لها تماماً، إذ كان أبناء محمد علي وأفراد أسرته وبلاطه يتولون المناصب الكبرى. وقامت السلطة المركزة للدولة بعد أن كانت ممزقة بين سلطات البيوت المملوكية المتنازعة.

ثالثاً : تشكلت عدة مجالس إدارية إستشارية، وأنشئت الوزارة الأولى عام ١٨٣٧ ، وتم تقسيم البلاد إلى مديريات على رأسها موظفون طيعون للمركز، بدلا من الكشاف المماليك.

رابعا : ألغيت إمتيازات الفرق العسكرية، وأصبح الجيش مجرد الأداة المسلحة في يد السلطة السياسية المركزة، وليست إحدى مكوناتها. مع تجنيد أبناء الفلاحين المصريين بالقرعة العامة بعد أن كانوا يستبعدون من الأعمال العسكرية.

خامسا : صدرت سلسلة من اللوائح والقوانين الوضعية في مختلف المجالات لتنظيم شئون الإدارة. ففى مجال المعاملات أصدر محمد على تشريعات إلغاء الإلتزام ومنح الأبعاديات والشفالك. وفي مجال التنظيم الإدارى أصدر تشريعا بتقسيم البلاد إلى مديريات ومراكز وأخطاط، وأصدر قانون السياسة نامة بتنظيم السلطة التنفيذية وإنشاء الدواوين وفى مجال القانون الجنائى أصدر محمد على عام ١٨٣٠ قانون الفلاح وهو خاص بجرائم الفلاحة وشئون الزراعة، كما أصدر عام ١٨٤٤ قانون سياسة اللائحة وهو خاص بجرائم الموظفين، ومنعهم من الخوض في الشئون السياسية، وحددت حقوق المواطنين إزاء رجال الإدارة، وحماية الأموال والمنشآت العامة من الإعتداء.

وبدلا من أن تكون المؤسسات الدينية مراكز تخريج المتعلمين الذين يعملون فى سلك البيروقراطية وأن تكون الحسابات الأميرية سراً مستغلقاً إلا من طائفة الروزنامجية، أقيمت المدارس العلمانية وأوفدت البعثات العلمية.

سادسا : شغل المصريون والمسلمون المناصب الإدارية والعسكرية الدنيا والمتوسطة، بعد أن كانت حكرا على الأثنيات الأجنبية الحاكمة والذميين فقط، وأدى هذا إلى أن

تصبح مباشرة العلاقات بين الجهاز الإدارى المركزى والعامة، بعد أن ألغيت جماعات الملتزمين وصرافيهم ومشايخهم الخصوصيين.

سابعاً : حددت الفئات الضريبية، وأخضعت لإدارة مركزية واحدة، وبذلك خضع الجميع لضرائب موحدة.

ثامناً : كان إستقلال الدولة عن تركيا معناه الحيلولة دون عودة النظام السابق، مع مابه من إلتزام، وإعتراف بحق السلطان العثماني على رقبة الأراضي المصرية. كذلك لعب صدور العملة المصرية دوراً فى تأكيد الذاتية المصرية.

تاسعاً : إن تحديث أجهزة الحكم في ظل محمد علي وتقوية الهيكل المركزى للدولة، وتشديد الوشائج الرابطة بين القمة والمستويات الإدارية المختلفة، قد جعلت من البناء الحكومي أداة فعالة وقوة محركة في نظام محمد علي وسياسته، أكثر مما كان عليه الحال فى المراحل التاريخية السابقة. [1]

بدء العلاقات المباشرة بين الدولة والأفراد :

مع محمد علي يبدأ أيضاً تفكيك الهيكل المشتركي الأساسي (المشترك القروى) أى الوحدة الإنتاجية الأساسية في الريف، والنموذج المحورى الذى يتشكل طبقاً له الهيكل الإجتماعي كله، وكذلك الطوائف الحرفية والتجارية والمشتركات البدوية، والأوجاقات والملل والطرق الصوفية.

كذلك يبدأ تذويب الأشكال الخاصة للتنظيمات الدينية الإجتماعية الذمية فى المواطنية العامة أو فى التنظيم الإجتماعي الشامل.

كذلك تدهورت الإستقلالية الكبيرة السابقة للطرق الصوفية بإستيلاء الدولة على الأوقاف أو سيطرتها عليها. ويضيف د. نور فرحات أنه من الناحيتين الإجتماعية والسياسية خطت مصر فى عهد محمد على خطوات كبيره نحو أن يصبح التنظيم الإجتماعي قائمـاً علـى

(١) أحمد صادق سعد: المرجع السابق ص ٢٥٥ - ٢٥٧

فكرة الدولة الحديثة، تقوم فيها العلاقات السياسية بين الدولة والمحكومين مباشرة، دون وساطة الجماعات الإجتماعية الفرعية، وهكذا أخذت الأدوار الإجتماعية والقانونية لجماعات مثل : الإحياء، والطوائف، والجماعات الدينية، في التلاشي، ليحل محلها الفرد والدولة كوحدات قانونية أساسية لاواسطة بينها.[1]

المنحى التكنوقراطي - النخبوي في تنظيم الدولة :

على أنه يلاحظ أن محمد علي قد إتخذ منحى «تكنوقراطياً» بحتاً في تنظيم الدولة، ولم يعطي أهمية للعنصر البشرى في تسييرها، ففي حين استعار عدداً كبيراً من الأساليب الفنية الاوروبية العصرية في تنظيم الدواوين والنظارات، ظل منطق الإدارة عنده منطقاً شرقياً في معظم ملامحه يقوم على السلطة الأبوية.

ففي مجال الزراعة قام بإدخال الرى الدائم بدل رى الحياض وبناء القناطر وشق الترع وتوزيع الدورة المحصولية توزيعاً رشيداً وإدخال محاصيل جديدة أو محسنة، لكنه أعاد نظام الإستقطاع الخراجي في صورته النقية، وفرض أقسى أنواع الجباية والسخرة على الفلاح، الذى أصبح يواجة الدولة مواجهة مباشرة دون وسيط. [2]

ومن ناحية أخرى سرعان ما تنكر محمد علي للفئات المصرية الشعبية التى أتت به إلى الحكم (مبايعة العلماء والأعيان والتجار عام ١٨٠٥) فإنفرد بالسلطة مفضلاً الإستعانة بنخبة من العناصر التركية - الشركسية في الجيش والإدارة والعناصر الأوربية والبحر -متوسطية في مجال الصناعة والتجارة. وانطبق الأمر نفسه على قمة الجهاز الحكومى فلم يكن من بين وزرائه مصرى واحد، وكذلك كان على رأس كل المديريات المحلية مدير تركى.

(١) د. نور فرحات: المجتمع والشريعة والقانون كتاب الهلال العدد ٤٢٦ ص ١٣٤ ود. سمير عمر إبراهيم: الحياة الإجتماعية في مدينة القاهرة الهيئة العامة للكتاب ص ١٨٨.

(٢) د. نزيه الأيوبي: الدولة المركزية في مصر ص ٨٠

المؤسسة الدينية فى الدولة الحديثة :

وللدولة المركزية دور وتأثير فكرى على المؤسسات الدينية وحركة المثقفين لأنهم موظفوها، أيضا كأنعكاس للمهام الإقتصادية، وللطبيعة شبه الآسيوية، هذه الطبيعة وتلك المهام تحدد بأستمرار أبوية العلاقة بين الدولة وبين المنتجين، وتضع هؤلاء فى وضع القصر إزاءها، فتسهل عليها أن تعيد حقنهم بالفكر الرسمى. وفى الوقت نفسه كون الدولة أقرب إلى الفكر البرجوازى والطبقات الشعبية أبعد عنه، أمر يقيم باستمرار حاجزا من عدم القدرة الاستقبالية التبادلية بين الطرفين.

والمعروف أن الإسلام لايقر وجود مؤسسة دينية من حيث المبدأ، وقد كان نشاط الفقهاء وتنظيماتهم ومقارهم يتمتع بهامش كبير من الاستقلال عن الدولة خلال التاريخ السابق، وبدأ الاتجاه ينعكس منذ محمد على بشكل خاص، عندما أخذ الحاكم يعين نقيب الأشراف، ثم تبعت ذلك السيطرة الحكومية على الطرق الصوفية، إلى أن اتمت عمليات التحديث والإصلاح التى اجريت على الأزهر برقطة قيادته وخاصة منصب شيخه.. وبهذا أقيمت مؤسسة دينية وُضعت تحت السيطرة الإدارية والسياسية الحكومية،وأصبح استخدام الدين لتحقيق أغراض الحكومة أمرا منتشرا ومتكررا.[1]

والواقع أن سقوط نظام الالتزام والإستيلاء على أراضى الأوقاف الخيرية أدى إلى تلاشى الدور السياسى لهؤلاء الفقهاء، وذلك من خلال تصفية أساسهم الاجتماعى ومركزهم السياسى، نظرا لكون بعض علماء الأزهر ملتزمين، والبعض الآخر نظار أوقاف، وبسبب الصدام الذى خاضه محمد على مع السيد عمر مكرم، وقيام الدولة الحديثة ونظام التعليم الجديد والبعثات.[2]

كان هؤلاء المبعثون يقرءون الكتب الفرنسية ويشاهدون الحياة الفرنسية، وعند عودة هؤلاء نشروا كتبا فى غير ما تخصصوا فيه من فنون، ومع المدرسين الفرنسيين الذين استقدمهم «محمد على» جاءت أفكار «فولتير» و«مونتسكيو»، واستقدم محمد على بعثة

(١) أحمد صادق سعد، المصدر السابق، ص. ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) د. على بركات، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة، ص. ١٥١.

فرنسية من أتباع «سان سيمون» لتنظيم مرافق الدولة في النواحي الهندسية والطبية والتعليمية، وكانت هذه المدرسة متأثرة بآراء سان سيمون في تنظيم المجتمع على أساس يحل فيه العقل محل الدين.(١)

الطبيعة الانتقالية لدولة محمد علي :

كان للتحول الرأسمالي في ظل محمد علي حدوده وتناقضاته، وظل التكوين المصرى محتفظا بكثير من السمات الانتقالية: ولاتعود المشكلة إلى عدم إستكمال التحول فقط، بل أن العناصر الشرقية قد كانت جزءا من التحول نفسه، فمنها إنطلق وبواسطتها سار، وكانت النتيجة هي بقاء القطب الشرقي والقطب الرأسمالي في التكوين المصرى.

وفي الوقت نفسه فإن خصوصية التحول الرأسمالي ذاته، والظروف الدولية التي أحاطت به، لم تضع له حدوداً فقط، بل جعلته مربوطاً بماضيه الشرقي، يرتد إليه بصورة متكررة في هذا المجال أو ذلك، ويتلون دائماً بلونه في كليته. (٢)

إن بقاء القطب الشرقي في التكوين المصرى يفسر كيف أن عملية التحويل الرأسمالي قد تمت بوسائل شرقية، تختلف كل الإختلاف عن تلك التي إستعملتها الثورات البرجوازية في أوروبا الغربية. وظلت الدولة والجيش والبيروقراطية هي المحاور الأساسية للنظام. واستغلت الدوله المشترك القروى كأداة لهذا التحويل بإعتباره (وحدة ضريبية متضامنه، ووحدة للعمل المسخر المطلوب).(٣)

المهم وبصفه خاصه هو بداية تفكيك المشترك الأعلى، أولاً بمعنى تقسيم وتخصيص أجهزة الدولة المختلفة، وإنشاء هياكل إدارية منمطة للسلطة الإدارية، وثانية بمعنى البدء في بلورة نظام طبقي حديث، من شأنه أن يؤدى إلى فصل الطبقة المالكه عن جهاز الدولة

---

(١) زكريا فايد، العلمانية النشأة والأثر، الزهراء للإعلام العربي، ص. ١٠٤.

(٢) أحمد صادق سعد، المصدر السابق ص ٢٦٨

(٣) د. نزيه الأيوبي: المصدر السابق ص ٧٥ ، ٧٦

بنقل حقها في رقبة الأرض إلى أفراد من النخبه المتسيده. أى من خلال الإنفصام النسبي بين الدوله والطبقه، وذلك بتحويل العشيره الحاكمه إلى طبقه مالكه كبيره.

وإنشاء السلطة العامه المجردة من الشخصانيه، وتقسيم البلاد إلى مديريات على رأسها موظفون مطيعون للمركز، وإلغاء إمتيازات الفرق العسكرية، وأصبح الجيش هو الأداة المسلحة في يد السلطة السياسية الممركزة وليس أحد مكونات هذه السلطة. وهو جيش شعبي وطني وليس مجموعة من الأجانب المرتزقة.

وصدرت مجموعة كبيرة من القوانين واللوائح في مختلف المجالات ذات طابع علماني، وأقيمت المدارس العلمانية، وفتحت فرص الترقي العسكرى والإدارى والإجتماعى للجميع، وأخضع الكافة لضرائب موحده.[١]

لقد إرتبط مفهوم الدوله عنده بالسيادة وإخضاع المنظمات الوسيطه، وإعتماد مبدأ المواطنه بدلاً من الهويه الدينيه أو العرقيه، وما يفترضه ذلك من مساواه قانونية بين أفراد الوطن في الضرائب والتجنيد والفرص.

وكما يقول طارق البشرى إن من يطالع التاريخ المصرى ليكشف في وضوح إن ثمة تلازماً تاريخيا بين بداية تكوين الجماعه الوطنيه المصرية في العصر الحديث وبين بناء الدوله الحديثه في عهد محمد علي.[٢]

ومع ذلك كان للتحول الرأسمالي في ظل محمد علي حدوده وتناقضاته، وظل النسق المصرى محتفظاً بكثير من السمات الإنتقالية: فكان من أهم النتائج السلبيه للتحولات التاريخيه التي قام بها محمد علي أثقال كاهل الفلاحين بالضرائب، ونقل الزراعة من الإقتصاد الإكتفائي إلى إقتصاد المحاصيل النقديه بهدف التصدير، وإضمحلال الصناعات الصغيرة، من ناحيه أخرى بدأ نظام محمد علي بتكوين طبقه كبار الملاك العقاريين في الريف المصرى، وهذه هي عناصر سياسته في التركيم الرأسمالي.

---

(١) د. نزيه الأيوبي: المصدر السابق ص ٧٤

(٢) د. نزيه الأيوبي: المصدر السابق ص ٧٧

ملابسات إنهيار دولة محمد علي :

في أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر بلغت الدولة المصرية - بقيادة محمد علي - أوجها سواء في مجال البناء الداخلي والنشاط الإقتصادى أو فيما يتعلق بإتساع مصر الهائل خارج حدودها التقليدية (السودان، جزء كبير من شبه الجزيرة العربية، سوريا الكبرى..) إرتكازاً على جيش قوى فعال، ودولة تتحكم بالكامل في جميع مصادر الفائض، وإقتصاد يتمحور حول الذات، تقوده دولة مركزية إستطاعت أن تقتبس الكثير في مجال المعرفة والتكنولوجيا، تقع جغرافيتها السياسية بين الغرب والشرق، وعلى مفترق القارات الثلاث. [1]

وقد رأت الدول الأوروبية أن ممارسات دولة محمد علي وسياستها تتعارض وتتناقض مع مصالحها وأهدافها، لذلك إتجهت تلك الدول إلى ضرب الدولة المصرية، وفتح الثغرات في إقتصادها المحمى، وضبط تحركها العسكرى والسياسي عبر المنطقة الآسيوية، تمهيداً لإدخال مصر في منطقة نفوذها.

وجاءت أول الخطوات العملية بإصدار الإتفاق الإنجليزى العثماني الموقع في ١٦ أغسطس ١٨٣٨ في بلطة ليمان الذى إستهدف تحطيم كل الأساليب الإحتكارية للدولة داخل الإمبراطورية العثمانية، وبالدرجة الأولى دولة محمد علي، فقد نصت تلك المعاهدة على السماح لرعايا بريطانيا بالإتجار في المنتجات الزراعية والصناعية في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية دون قيد أو شرط، وتلى ذلك مباشرة المواجهة العسكرية التى شنتها جيوش وأساطيل بريطانيا والنمسا وبروسيا وتركيا عام ١٨٤٠ ، وإنتهت بتحجيم الدولة المصرية وتفكيك جيشها وصناعتها، وفتح البلاد لتغلغل رأس المال الأجنبى بهدف السيطرة على إقتصادها تدريجياً.

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، لماذا لم تصمد دولة محمد علي أمام حصار وضغط دول أوروبا الصناعية، وإنهارت سريعا أمام الهجوم العسكرى لدول التحالف الأوروبى، الذى فرض عليها سياسة الباب المفتوح؟

(١) د. أنور عبد الملك، نهضة مصر ص ٢٣ - ٢٤

يرى البعض أنه لو كان محمد على قد سمح للبرجوازية المصرية الوليدة أن تنمو وتزدهر وتشاركه مشروعه وطموحاته وسلطته فربما ظل الصرح الذى شاده قائماً، ولاستند كما كان ينبغي له على الأكتاف العريضة للبورجوازية، ولما إنهار بمثل هذه السرعة، كنتيجة لقمعه الطبقة الإجتماعية الوحيدة القادرة تاريخياً آنذاك على الدفاع عن منجزاته وإنقاذه من الهزيمة العسكرية، ألا وهي البرجوازية الوطنية.[1]

والواقع إنه نتيجة التكوين التاريخي المصرى، وسيطرة الدولة المركزية فى أغلب المراحل على رقبة الأراضى ومصادر الفائض، كان من الصعب نمو طبقة برجوازية بالمعنى الدقيق فى الفترة السابقة على محمد على. فنادراً ما كانت السلطة الحاكمة تحترم الملكية، وكان التجار عرضة دائماً لمصادرة ثرواتهم أو إغتصابها عن طريق الضرائب والديون التى كانت تفرض فرضاً، وكثرة تغيير النقود وغشها، فضلاً عن تحول طريق التجارة، وإضطراب الأمن.[2]

فى عبارة أخرى أدى ضعف إمكانيات تراكم رأس المال الفردى ومجالات إستخدامه، وتأخر فنون الإنتاج المستخدمة وعدم سيادة نظام الإنتاج السلعى بسبب عدم تطور التقسيم الإجتماعي للعمل، وضيق نطاق السوق الوطنى، إلى تأخر ظهور بورجوازية قومية فى الفترة السابقة على محمد على، لذلك لم يكن غريباً قيام محمد على بإلغاء نظام الإلتزام وتصفية جماعة الملتزمين والتجار، بهدف السيطرة الكاملة على جميع مصادر الفائض الإقتصادى، وإحداث التراكم العام من خلال الدولة.

أما البداية الحقيقية لظهور البورجوازية المصرية كطبقة فكانت من خلال الدولة نفسها، إبتداء من فصل الطبقة المالكة عن جهاز الدولة إبتداء من ١٨٣٧ - ١٨٣٨ والذى يأخذ مداه بعد ١٨٤٢ ، أى مع الخضوع لشروط معاهدة لندن. فنشأة البورجوازية المصرية جاءت موازية للتبعية الإستعمارية. لذلك فالفرضية التى تتكلم عن إمكانية تحالف محمد

(١) د. فوزى منصور: خروج العرب من التاريخ دار الفارابى، ص ١٣٣، طبعة ١٩٩١

(٢) د. محمود متولى: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ص ٢٨ ١٩٧٣

على مع البورجوازية الوطنية تتناقض مع السياق العام لحركة التكوين المصرى، ولم يتوافر أبداً شروط تحقيقها فى ذلك الوقت.

الوضع الإنتقالى للتكوين الإجتماعى الإقتصادى المصرى :

تحولت مصر من النمط الآسيوى - فى مراحله المتقدمة إلى شكل إنتقالى للنمط الرأسمالى منذ منتصف القرن ١٩ ، دون المرور بالعبوديه أو الإقطاع، ثم بقيت فى الطور الإنتقالى.

فقد قامت الدوله بدور رئيسى منذ نهاية محمد على وخلال عهدى سعيد وإسماعيل بإستخدام وسائل وأدوات أدت إلى إضمحلال المشترك القروى، وإختفائه كوحدة إنتاجيه، أو كجزء متكسر فى المركب الذى يتكون منه التكوين المصرى، والإتجاه إلى شكل إنتقالى للنمط الرأسمالى، وبقيت مصر فى الوضعيه الإنتقاليه: لاهى رأسماليه تماماً، ولاهى شرقيه تماماً حتى اليوم. إنما تجمع بين النسقين ضمن التكوين المصرى، الجمع بين نمطين كلاهما غير كامل السمات والخصائص، وبقاء الإنتاج الصغير فى شتى المجالات والقطاعات كظاهره بارزه يعنى أن التكوين المصرى يفرزه بإستمرار. [1]

فإبتداء من منتصف القرن ١٩ زالت عمليه إعادة التقسيم السنوى للأرض بين الفلاحين بعد الفيضان، وإستقرت نوعاً يد الفلاح وورثته من بعده على حيازته. ورفعت مسئولية شيخ القرية عن تقديم العمالة السخرة للأشغال العامه، وألغيت مسئولية القرية الجماعية فى دفع الضرائب، وفى خلال الثلث الثالث من القرن ١٩ يختفى المشترك القروى كوحدة إنتاجية، أو كجزء متكرر فى المركب الذى يتكون منه التكوين المصرى، بقانون فك الزمام ١٨٦٧ ، ثم إعتراف الدولة بالملكيه الخاصة للأرض، وبسبب ثقل دين الدولة لرأس المال الأجنبى تقدم الدولة سلسلة من التنازلات، تنتهى إلى تحويل الأراضى إلى سلعة، وزيادة تغلغل رأس المال الأجنبى فى الإقتصاد المصرى. وتحل محل المشترك القروى الوحده الرأسماليه بأحجام مختلفه، والوحده الأسريه الحرفيه ووحدة الإنتاج الصغير...

(١) أحمد صادق سعد. المصدر السابق ص ٣٥٣ - ٢٨٦ - ٣١٦

وتصبح الوحده الإنتاجيه لعائلة الفلاح منذ إندماج الإقتصاد المصرى فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى محلاً لتغيرات كيفيه، فهى وإن ظلت تقوم على عمل أفرادها، أصبحت تنتج سلعاً للسوق العالميه (كالقطن مثلاً وتستخدم فى حدود معينه أدوات وفنون إنتاج لم يكن يعرفها الريف: الآلات والكيماويات والبذور المنتقاه، يضاف إلى ذلك أن هذه الوحده الإنتاجيه تقوم بشراء جزء من السلع الإستهلاكيه من السوق.. على هذا نجد أن إندماجها فى السوق الرأسماليه يجعلها تحت سيطرة رأس المال كظاهره إجتماعية، وإن كان رأس مال لايظهر فى داخل الوحدة الإنتاجيه نفسها، بشكل كامل أو سائد لنمط إجتماعى. ومن ناحيه أخرى تختلف هذه الوحده كيفياً عن الوحده الإنتاجيه التى كانت موجودة فى الريف المصرى قبل إندماجه بالسوق الرأسمالية). [(١)]

إن التفكك التاريخى الذى طرأ على شكل النمط الخراجى أو الآسيوى - سواء فى مجال فائض الإنتاج الزراعى أو فائض العمل أو نظام الطوائف والحرف.. أدى إلى إختلاط وتمفصل وتشابك عدة أنماط من الإنتاج .. وهى وضعية إنتقالية تثير كثيراً من الأزمات والإختناقات والتدهور خلال أشكال المواءمة والتعديل التى تهيء بها أساليب الإنتاج المحلية نفسها للتعايش مع أسلوب الإنتاج الرأسمالى المسيطر.

الوضع الإنتقالى أفرزه بالدرجه الأولى تحلل المشترك القروى المصـــــرى :

وبتحلل المشترك وإختفائه نهائياً لم يعد هذا النمط موجوداً فى مصر فى واقع الأمر، غير أن بقاياه، وآثاره مازالت قائمة مع ذلك فى جميع الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويمكن القول إن المشتركية موجوده رغم إختفاء المشترك.

لقد إعترف عدد كبير من الباحثين بالنمو غير الكامل والمشوه للرأسمالية، وتداخلها مع أشكال متعددة من علاقات قبل الرأسماليه، وإستمرار عناصر مختلفه: سواء فى عملية الإنتاج ذاتها، أو علاقات الإنتاج التى ترجع إلى أساليب إنتاجيه قبل الرأسماليه، تتداخل

(١) د. محمد دويدار: دراسات فى الإقتصاد المالى - المكتب المصرى الحديث ص ٣٧٧

وتتفاعل وتتمفصل مع الأسلوب الرأسمالي المسيطر، إلى جانب وجود حجم ضخم من منشأت المال الصغير والقزمي في الزراعة والصناعة والتجارة.

وشكلت الهياكل العشائريه والمؤسسات الدينيه والتنظيمات الصوفيه المستقله (٦٧ طريقه الآن تضم أكثر من مليون مواطن) تمركزات دفاعيه مشتركه في وجه الرأسماليه المهاجمه، فوجودها ينفث الحياة في التركيب شبه الآسيوى ويغلق الدائره.

ولم تحل تنظيمات من نمط حديث - مجتمع مدنى - محل الهيكل المشتركى الشامل بعد تفككه وتحلله، فلم تصبح الأحزاب والنقابات والتعاونيات والمحليات والروابط المهنيه ظاهرة شاملة عامة لها دور فعال حقيقي في المجتمع، أو بقيت تلك التنظيمات غير مستقله تحت السيطرة المباشرة للدولة المركزيه الأبوية.

لقد سلكت كل من البرجوازية المصريه والحركه الشعبيه دروباً حافظت بأشكال ما على هذه الوضعيه الإنتقاليه: فلم تأخذ البرجوازية القوميه المصريه على عاتقها مهمة إتمام التحول الرأسمالي في مصر، ولم تقم الحركة الشعبيه بإنجاز مهام الثورة الديمقراطية لأسباب موضوعية وذاتيه. وعلى ذلك يمكن القول أن الوضعية الإنتقالية المزمنة، هي بالتحديد سبب الأزمة العامه التاريخية للتكوين المصرى الحالي منذ منتصف القرن ١٩ حتى اليوم. [١]

ولقد ترتب على الوضع الإنتقالي للتكوين الإجتماعي المصرى نتيجه هامه إنعكست على نمو الطبقات في مصر: هي عدم تبلور الطبقات في مصر كنتيجة لطبيعة هذا المجتمع الإنتقالي، فالفواصل بين الطبقات في هذا التكوين غير حاده وغير قاطعه بسبب بقايا النمط الشرقي في الإنتاج. [٢]

وترتب على ذلك الوضع تذريه المنتجين وتجزأتهم إلى مجموعات صغيرة نكره مهمشه مقهوره، إتبعت أشكال السلبية مثل: ترك الأرض والهجرة إلى المدن، الهبات الغوغائية، وتشكل أغلب تيارات الفكرية الشعبيه الحالية أنواع من الطوباويات والأحلام في إنتظار

(١) أحمد صادق سعد: المصدر السابق ص ٣٥٤

(٢) أحمد صادق سعد: المصدر السابق ص ٣٥٧

مخلص أو معجزه خارقه، وإن إستمرار تلك الطوباويات على ما هي عليه ليست فقط تعبيراً عن إستمرار الدائره (شبه الرأسماليه شبه الآسيويه) بل هي من العوامل الحاسمه في غلق الدائره نفسها.

ذلك هو التحدى التاريخي الصعب الذى واجهته حركه يوليو ١٩٥٢ ، في محاولتها تخطي المرحلة الإنتقاليه وإحداث تنميه مستقلة، والذى كان يتمثل في البحث عن النمط الإنتاجي الذى يمكن من خلال ما يملكه من سلطة وقوة في التشكيلة الإجتماعية أن يخطط بوعي لتلك التنمية ويقود مسيرتها.

أزمة المجتمع الإنتقالي :

جوهر الخصوصية للتكوين المصرى - منذ منتصف القرن ١٩ - إنه مجتمع إنتقالي من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية..، وبالتالي أصبح يواجه أزمة حضاريه، فهو لم يعرف الإقطاع بشكله الكلاسيكي، ولم يعرف بعد مرحله الرأسماليه الكامله. كما إنه عرف بجانب ذلك شكلاً من أشكال التخطيط المركزى أو رأسمالية الدوله، بحيث أدى ذلك إلي وجود أشكال متجاوره للإنتاج، بعضها رواسب من أشكال قديمه وبعضها حديث مهجن. وتتداخل هذه الأشكال المتعدده، وتوجد بجانب بعضها البعض. ويترتب على هذه التشكيله تنوع أشكال الإنتاج، وإعادة ترتيب البنيه الإجتماعيه، وظهور تيارات فكريه مختلفه.

ومن أهم خصوصيات المرحله الإنتقالية الحاليه أن التغييرات الحاسمه في بناء التكوين المصرى لم تتم في شكل تطور تلقائي، إنما تتم كرد فعل لمؤثرات ومدخلات خارجيه - تمس الهيكل الإقتصادى والبناء السياسي والنسق الثقافي - أو تحت ضغط أزمات سياسيه وإجتماعيه إقتصاديه. تؤدى بالتشكيله الإقتصاديه الإجتمايه المصريه إلي مزيد من الإرتباط بنظام السوق العالمي، ويتخذ التعبير شكل الإضافه المصطنعه، أو التطور غير المتساوق المتقلب.

ويضيف د. أحمد زايد إلي ما سبق أن التركيبه الجديده في البناء الإجتماعي بدلاً أن تقوم على تقسيم إجتماعي متماسك ومتكامل، تقوم حالياً على تجاور وتداخل

المكونات الأساسية للبناء الإجتماعي، ووجود أشكال متعدده للإنتاج يظهر بينها قدر كبير من التداخل والتمفصل، والتناقض بين البناء التحتي والبناء العلوى، التناقض بين الريف والحضر، التناقض بين مستويات التطور في الوحدات الإجتماعيه المكونه للمجتمع.

ويترتب على ذلك عدم ظهور فعل إجتماعي له صفه الإتساق والإستمراريه، ويظهر بدلاً منه فعل تتناقض فيه الأهداف والوسائل والمواقف، ويتسم باللامعياريه، ولايمكن التنبؤ به إلا فى ضوء هذه الخصائص.

وتؤثر كل هذه الظروف على البناء السياسي وتشكله، وتهيء الفرصه لإستمرار المركزيه، بحيث تصبح القوه والممارسه السياسيه مركزه في أيدى جماعة أو جماعات من الصفوه تفرض نفسها على البناء فرضاً (١)

الشعبوية هى التعبير السياسي عن التكوين الإنتقـــالى

الجذور التاريخية التي تولد الشعبوية – محدداتها التاريخية:

تنمو الشعبوية عادة خلال مرحله المتغيرات السريعه المترتبة على إختراق الرأسماليه لتكوينات فلاحيه، وهدمها لنظم أو بنيات تقليديه قديمه، ذات بُعد قومي تاريخي، وتحطيم روابطها التقليدية الراسخة المستقرة، فتصاعد ردود فعل الحركات الشعبوية، بأشكال مختلفة، خصوصاً مع ضعف البرجوازية المحليه، التي غالباً ما تتحول إلى الكومبرادورية.

وإرتباط الشعبوية بقاعدتها الفلاحية وجماهير البرجوازية الصغيرة، هو الذى يحدد إيديولوجيتها، وسيكولوجتها الإجتماعية، وتوسع الشعبوية ركيزتها الإجتماعية عبر كسب المجموعات الهامشية إلى جانبها، وإظهار عيوب نماذج التطور الغربيه.

إذن الشعبوية توجد وتنتشر خلال المراحل أو الفترات الإنتقالية، أثناء إلحاق التكوينات أو التشكيلات الإجتماعية التقليدية فى النمط الرأسمالى – بكل المصاعب والأزمات المترتبة على عمليه التحويل هذه – ويكون هدف الحركات الشعبوية التاريخي هو البحث

(١) د. أحمد زايد: المرجع السابق ص ٢٢٦ ص ٢٣٨

عن سبيل قومي خاص متميز للحياة والتحرر، يتخطى الإطار البرجوازى، يختلف عن النموذج الذى سلكته، ومازالت تسلكه الدول الأمبرياليه.

والمفاهيم الشعبية عادة تتشكل من تقاطع تيارين فكريين أساسيين: التراث الثقافى القومى التقليدى، والتأثيرات الخارجية الصادرة عن الدول الرأسمالية والحضارة الغربية، وهو جمع تسعى الشعبوية لإستخدامه فى حل مشاكل المجتمع بأشكال وصيغ مختلفه.[1]

ويرى البعض أن الشعبوية - كأيديولوجية وحركة إجتماعية - ستعيش فترة تاريخيه مميزه وطويلة نسبياً، خلال نهوض حركة التحرر الوطني، تعكس مشاعر الشريحه المهمشه- عادة البرجوازية الصغيرة - من المجتمع الذى يجرى قمعها من قبل رأس المال الكبير. وعموماً نجد أن هذا التيار الفكرى قد لاقى إنتشاراً واسعاً فى كثير من مجتمعات العالم الفقير، ويلعب حالياً دوراً مؤثراً فى الحياه الإجتماعيه والسياسيه لهذه البلاد.

والطبقات والجماعات الشعبيه فى بلادنا من النادر أن تعبر عن نفسها بنفسها بنظرية متسقه متكامله، فأيديولوجيتها تتضمن مجموعه من الثنائيات، التى تبدو متناقضه، لكنها مرتبطه بسبب الإزدواجيه الإقتصاديه الإجتماعية فى التشكيلات الإقتصاديه الحاليه، وتتملكها تيارات متنازعه ومصالح متناقضه، لأنها متجذره فى وعى الفلاحين، وجماهير البرجوازية الصغيرة، ذوى الطبيعه الإزدواجيه غير المتبلوره، وبسبب التكوين الإجتماعى المتعدد

(١) جذور الفكر الشعبوى مرجعها تصور العامة، وبخاصة الفلاحين، إن حضور الحاكم العادل العطوف سيؤدى إلى توافر خيرات العيش والحياه بالنسبه إليهم. ولهذا الفكر الشعبوى روافد قديمه تعود بأصولها إلى الفترة الفرعونية (تأمل شكاوى الفلاح الفصيح)، كما أن لها تعبيرات فى الثقافة الشعبية الإسلامية، والثقافة الشعبية العثمانية. ومحور الفكر الشعبوى الحديث هو الإيمان بأن «الشعب» هو مكمن القيم النبيلة والكفاءات الحقيقة، وللفكر الشعبوى بُعد «توزيعى» يتوخى توفير ضرورات الحياه للجميع. وإدخال حرف الواو هنا يسمح لنا بالتمييز بين الصيغة العادية (الشعب) وبين هذا المفهوم السياسى الذى يخص حركات تجمع عدد من الطبقات الشعبيه إما وراء زعيم له كاريزما، وإما وراء إيديولوجيا مائعة غير طبقية تلعب على عواطف الجماهير (الأيوبى ص ٨٨)

العناصر، الأمر الذى يتضح من الإطلاع على برامج وسياسات وممارسات الجماعات والحركات المشتغله بالعمل السياسي والحزبي في بلادنا منذ مطلع هذا القرن. [١]

ويضيف د. سمير أمين إلى هذه الملامح أن الشعبويه تحتوى تيارات إنعكست فيها آمال الجماهير الشعبيه الفقيره ضحايا الظلم، فإختلط نقد الجماهير الشعبيه للحكم، مع تعابير لأمانيها نحو مجتمع تسود فيه العداله بل والمساواة. وإتخذت هذه الأماني في بعض الأحيان شكل تيارات طوباوية، حيث تتعلق الأبصار بالفكرة القدية فكرة المهدوية، والإمام الذى سيملأ الأرض عدلاً ونوراً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً، أو العيش في كنف وصاية الدوله الأبويه، والإيمان بالخير الآتي على أيدى المستبد العادل، ومن حيث التقلب بين فترات العنف الغاضب، والسكوت الإستسلامي.

وتصاعد التيار الإسلامي الحالي دليل على تواجد ثقافه تقليديه ترفض، ووجود قوى إجتماعيه تريد التغيير، دون إستطاعه مواجهة تحديات العصر أو بلوره الرؤيه، أو تقديم البديل الفعال الإيجابي.

---

(١) أهم عيوب العمل الحزبي المرتبطة بطبيعة التكوين الإجتماعي والمرحله الإنتقاليه هي: الإنكفاء إلى الماضي، وتبني أيديولوجيه إطلاقية فوق زمانيه لاتاريخيه، مع التبشير بمنظومه قيم طوباويه معزوله عن حركة الأحداث والعلاقات الإجتماعيه. أو إتباع سياسة رد الفعل والرفض السلبي والإثاره والإحتجاج، كموقف دفاعي عن الأمه، دون العمل على الحشد والتنظيم وتربيه الكادر وقيادة الصراع اليومي، أو نجده في الإنتقاليه في صياغه برامج المستقبل. وقد حاولت زعامه كثير من هذه الأحزاب العمل على إيجاد صله مباشرة مع الجماهير - دون وساطه هياكل ومؤسسات إجتماعيه وسياسيه - إعتماداً على كاريزما الزعيم أو الإمام، الأمر الذى كان يسهل في النهايه عملية تصفيتها بمجرد ضرب هذه الزعامه. هذه العيوب كانت موجوده ولازالت بالنسبه لجميع الحركات الإجتماعيه والسياسية، سواء وضعت نفسها ضمن خانه اليمين أو اليسار أو بينهما، وبشكل أكثر ملموسيه نجد مثلاً: حركة مصر الفتاه مرت بمراحل الفرعونية والفاشيه والإسلاميه والإشتراكية وأخيراً إندمجت في التحالف الإسلامي، وجماعات الجهاد التي تضم حوالي عشرة فصائل. وكان المؤتمر الخامس لحركة الإخوان سنة ١٩٣٩ قد حدد توجهها العام بأنها دعوة: سلفية وطريقة سنية وحقيقه صوفيه ومنظمه سياسيه وجماعه رياضيه ورابطه علميه ثقافيه وشركة إقتصاديه وفكرة إجتماعية.

ويؤكد أحمد صادق سعد أن الفكريه الشعبويه كانت عاملاً أساسياً في ربط خلايا النسيج الإجتماعي المصرى، وفي توحيد القوى الوطنيه، والمحافظه على الهويه المصريه وشخصيتها، وأفكارها الطوباوية هي إنعكاس لآمال عامة، فيها الشعور بالعجز إزاء المشكله الإجتماعيه، ويتمثل المجتمع الأمثل في نظرها لافي إنجاز مرحله متقدمه للنمط البرجوازى، وإنما في نوع من العودة إلى ما قبل النظام الرأسمالي، في مجتمع تسوده المساواة بين أفراد يملكون مالاً قليلاً، ولايسيطر عليهم الإحتكار الكبير.[1]

وبشكل عام لم تكن الشعبويه أحلاماً أدبيه عند مجموعه من المفكرين، إنما كانت حركة ذات تأثير قوى وذات قيمه إجتماعيه، ودعمت التغيرات الإيديولوجيه الإجتماعيه والثقافية والسياسيه، وواجهت مهمات تاريخيه، هي المحافظه على الخصائص القوميه، وفي ذات الوقت إحداث تحولات لها توجهات طوباويه، وبذلك إكتسبت لوناً وطنياً مميزاً، في محاولة لتخطي المرحله الرأسمالية، وإستطاعت أن تحقق إنجازات، ومازالت تستطيع أن تنجز، ويستطرد أحمد صادق سعد أن الشعبوية تجربه لابد منها من الناحيه الموضوعيه التاريخيه، ولايمكن تخطيها، وإنما يمكن الإستفادة منها بالعمل الجماهيرى السياسى لأجل إختصار عهودها.[2]

ويكشف لنا د. سمير أمين أهم عيوب هذا التيار بقوله أنه على العموم لم ينتج مفاهيم فعالة، سواء من أجل تحليل الواقع الاجتماعى أو من أجل رسم استراتيجية للعمل، فضلا عن أن التطورات اللاحقة أثبتت تناقضاته، وحدوده التاريخية، وعجزه عن تقديم بديل فعال. ورغم ذلك فإن هذه الحركات تتمتع بقدرة سلبية، فهي تستطيع أن تفجر النظام وتهدمه، ومع ذلك ليس هناك ضمان بأنها تستطيع أن تتحول بالتدريج وبالضرورة إلى تبلورات بديله إيجابية حقيقية.[3]

أيضا يمكن القول أن الشكل الشعبوى في السلطة يتمثل في إنجاز الإصلاحات من فوق، مع مساندة شعبية من تحت دون إطلاق حرية المبادرة للجماهير، ومن هنا قابلية

(١) أحمد صادق سعد: المصدر السابق ص ٣٥٩

(٢) أحمد صادق سعد:قضايا فكرية، أكتوبر ٨٦ ص ١٨

(٣) د. سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، ص. ١٨٩، ٢٠٦.

هذه التجارب للإنقلاب (انظر التجربة الناصرية والتجارب البعثية)، وعلى العموم فإن الهدف الاستراتيجي للغرب الآن هو محاولة التخلص من بقايا النزعات الشعبوية وإستئصالها من العالم الثالث.[1]

(١) د. سمير أمين، نقد الدولة الوطنية، ص. ١٢٥،١٤٤.

الدولـــــــــة الناصـــرية

تمهيد تاريخي :

في خلال الحرب العالمية الثانية قوى التسلط البريطاني على البلاد سياسياً وإقتصادياً، وزاد التدخل السافر في شئون مصر الداخلية، وإرتفعت نسبة الأسعار نحو ثلاث أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب، ثم إنتهت الحرب بإغلاق كثيراً من المصانع الصغيرة، وإستغنت الجيوش الأجنبية عن حوالي مائة الف عامل، وبلغ إرتفاع نفقات المعيشة نسبة ٧٠٠ ٪ وإنخفض بالتالي متوسط دخل الفرد، وإرتفعت نسبة التفاليس التجارية، وفي الريف كان ٠,٥٪ من الملاك يمتلكون حوالي ٣٤ ٪ من مجموع الأراضي، مع تهديد بريطاني بعدم شراء القطن المصرى.

أدت هذه الأوضاع إلى إشتداد ساعد الحركة الوطنية، وتطور الكفاح الإقتصادى والإجتماعي من أجل تحسين الظروف المعيشية، وإرتبط ذلك بإحتدام المشكلة الفلسطينية.

وإبتداء من عام ٤٧ إنتشرت حركة إضرابات واسعة شملت إضراب البوليس عام ٤٨، ومع زيادة الضغط الشعبي ألغت حكومة الوفد معاهدة التحالف مع بريطانيا، وإنفجر الكفاح المسلح بمدن القناة عام ٥١ ، وإفتعل حريق القاهرة الشهير في يناير ٥٢ بهدف تصفية الحركة الوطنية والإطاحة بحكومة النحاس وإعلان الأحكام العرفية، وعبرت أزمة الحكم عن نفسها بتعاقب خمسة وزارات من يناير ٥٢ حتى يوليو من نفس العام.(١)

ومع تفكك النظام السياسي وشلل الحياة الإقتصادية وجمود الإنتاج المحلي، بدأت القطاعات الأكثر وعياً من البرجوازية المحلية تشعر بالخطر وتخشى العواقب.. تلك هي الأرضية التاريخية التي إستدعت قيام رأس المال المصرى بمحاولة إعادة تنظيم نفسة سياسياً من خلال السيطرة على أجهزة الدولة، بغرض إستكمال قوته في مواجهة الملكية العقارية الكبيرة ورأس المال الأجنبي.(٢)

(١) طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ٤٥ - ٥٢ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢

(٢) ط.ث شاكر: قضايا التحرر الوطني في مصر دار الفارابي ١٩٧١

هذا الإتجاه إستلزم إجراء تغير التنظيم السياسي في مصر، وطرح مصير دولة الملكية العقارية الكبيرة في تحالفها مع رأس المال الإنجليزى، مستخدماً المؤسسة العسكرية (عمود الإرتكاز الأساسي في الدولة) ومستهدفاً هدفاً ثلاثياً.

(أ) القضاء على الملكية العقارية الكبيرة.

(ب) تحقيق نوع من الإستقلال السياسي في مواجهة رأس المال الدولي.

(ج) تمكين رأس المال المصرى - كقوة إجتماعية - من الأداء المجمع من خلال سلطة الدولة [١] مع العمل على مركزة السلطة، وفك تعبئة القوى الشعبية وإعادة إدماجها في العالم السياسي للبيروقراطية العسكرية الحاكمة، بإستخدام الهيمنة الأيديولوجية والفعاليات الأمنية.

وشهد عام ٥٤ صراعات عنيفة إمتدت آثارها داخل السلطة، حيث تمت تصفية الجناح اليميني والجناح اليسارى في القيادة، وتدعيم كتلة الوسط، وبذلك إستقرت طبيعة السلطة ممثلة بمختلف فئات الرأسمالية المحلية مع وزن وفاعلية وتأثير متميز للبرجوازية المتوسطة بشكل عام، حيث تمثل المحور الرئيسي للتحالفات والثقل الأساسي داخل السلطة والقوة المحركة للحياة السياسية والإقتصادية. وحرص الرئيس جمال عبد الناصر طوال فترة قيادته على أن يعبر بشكل عام عن توازن القوى للفئات المختلفة من البرجوازية المصرية [٢]

لقد كان النظام الناصرى يمثل البرجوازية المتوسطة أساساً ويعتمد على البرجوازية الصغيرة كقاعدة إجتماعية لحكمه، وهذا الواقع لاينفى الإستقلالية النسبية للجهاز البيروقراطي الذى كان يشخصه عبد الناصر كقائد كاريزمي.

في مرحلة أولى تخاطب الدولة -بعد أن قامت بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول- رأس المال المحلي والأجنبي، للمساهمة في النشاط الإنتاجي، وإستنفذت السلطة كل الوسائل والسبل الممكنة لإقناع رأس المال الخاص بالإسهام في التنمية القومية،

---

(١) د. محمد دويدار: قضايا فكرية العدد ٣ ، ٤ ص ٩١، ١٩٨٦.

(٢) .ط.ث شاكر: قضايا التحرر الوطني في مصر دا الفارابي ص ٨ وما بعدها

على أساس التخطيط الجزئي، وقدمت الإغراءات والتشجيع والضمانات دون أن تلقى أي إستجابة[1].

وكرد فعل لرفض الغرب تمويل مشروع السد العالي يتم تأميم شركة قناة السويس، ويبرز التناقض مع رأس المال الأجنبي في صورته الإستعمارية التقليدية، وينتهي الأمر بعدوان عام ٥٦ . وبسبب التوازنات الدولية الملائمة - في ذلك الوقت - يفشل العدوان الإنجليزى الفرنسي الإسرائيلي، وتضرب الدولة رأس المال الأوروبي، وينتج عن ذلك تمصير المشروعات الأجنبية، ثم تأميمها، ويبدأ قطاع الدولة يفرض وجوده من خلال المؤسسة الإقتصادية.

وفي إبريل ٥٨ أصدرت الدولة قانون تنظيم الصناعة، لمد أصحاب الشأن بالمعلومات والبيانات الإحصائية والبحوث والخرائط اللازمة لإنشاء الصناعات والتوسع فيها، وأنشأت الهيئة العامة لدعم الصناعة لإقراض المنشآت الصناعية وتمويلها، لكن إكتتاب الرأسمالية كلها في الشركات الجديدة لم يتجاوز ١,٤ مليون جنية بنسبة العشر تقريباً، وعندما أصدرت الدولة في يناير ٥٩ قانون تحديد الأرباح في محاولة منها لتعبئة بعض الأرباح الخاصة من أجل التنمية عمدت الرأسمالية المصرية إلى بيع الأسهم والسندات للتخلص منها، وسحبت الأصول عن طريق عقود الإستيراد والتوريد والمقاولات ولجأت إلى تهريب الأموال خارج البلاد.

ورغم توسع بنك مصر في صناعات عديدة لكنها كانت جميعاً صناعات خفيفة إستهلاكية، وعندما هدد البنك ببيع محفظته المالية في البورصة قررت الدولة في فبراير ١٩٦٠ تأميم كل من بنك مصر والبنك الأهلي تعبيراً عن حتمية التراكم العام.

والعجيب أن تظل الرأسمالية المحلية حتى عام ١٩٦١ - وقبل التأميمات مباشرة - مصرة على تصفية القطاع العام، فلا هي تقوم بالتنمية، ولا هي ترتضى للقطاع العام الوليد

(١) د. فؤاد مرسي: حتمية الحل الإشتراكي دار الكاتب العربي ص ٩٧ وما بعدها. ود. محمود متولي: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ص ٢٦٢ وما بعدها. ود. محمد دويدار: الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ص٤١٨ وما بعدها

أن يواصل مهمته في التنميه، عندئذ لم تجد الدولة أمامها مفراً من إتخاذ أجراءات يوليو ٦١[1].

إذن كانت تأميمات الستينات الواسعة ونشأة القطاع العام تعبيراً عن حتمية التراكم العام، بعد تدهور وركود معدلات التراكم الرأسمالي الخاص، أى تعبيراً عن أزمة التطور الرأسمالي في بلادنا، ومن هنا كان تصدى «الدولة البرجوازية» بنفسها لمسئولية تعبئة الفائض الإقتصادى لتحقيق التنمية الإقتصادية ضرورة تاريخية[2].

ويمكننا أن نلخص قيمة الثروات التى إنتقلت ملكيتها إلى الدولة كممثلة للمجتمع من طبقة الرأسمالين طبقاً للجدول التالي:

بيــــــان	الثروة المصادرة بالجنيه
الرأسمالية الزراعية	٢٠٣,٧٩١,٣٥٠
الرأسمالية الصناعية والتجارية	١٧٣,٦٠٢,٨٧٥
الرأسمالية العقارية	٥١,٥٠٠,٠٠٠
الحراسة المصادرة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
الجمـــلة	٤٥٣,٨٩٤,٢٢٥

أى أن الثروة المصادرة بلغت أكثر من ٤٥٣ مليونا من الجنيهات «أسعار سنة ١٩٦٤/٦٣» كانت تدر دخولا قدرها ١٦٠,٤٤٨,٨٦٥ مليون جنيه سنويا وهذا الدخل كان يعود على طبقة واحدة.

(المصدر: د. محمود متولي الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ص ٣١٠)

ومن العوامل التي ساعدت على أن تحسم السلطة موقفها من قضية التنمية رفض الغرب تمويل مشروع السد العالي – الذى كان يعد رمزاً لهيبة النظام – وأدى إلى سلسلة من الفعل ورد الفعل (تأميم قناه السويس، العدوان الثلاثي، تمصير ممتلكات الأعداء... إلخ)

---

(١) للتفصيل راجع: (١) فؤاد مرسي: حتمية الحل الإشتراكي وزارة الثقافة ص ٦٧ – ٩٤ (٢) محمود متولي: الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ص ٢٥٦ وما بعدها

(٢) عادل غنيم: النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ص ٢٠٢ – ٢٠٣

بذلك أثمرت المعركة الوطنية عن خلق نواة قطاع رأسمالية الدولة، الذى يهيمن على النشاط الإستخراجي والصناعي ونشاط الخدمات الأساسية والطاقة والنشاط المصرفى والتأمين والتجارة الخارجية وجزءاً من التجارة الداخلية[1].

إن الإقدام على هذه الخطوة لم يتم من منطلقات نظرية بحتة إنما بعد نحو ثماني سنوات من الوصول إلي السلطة، وبعد إستنفاذ كافة الوسائل التقليدية، وكخطوة ضرورية عملية لإنقاذ النظام نفسه، فكانت قرارات التأميم ١١٧ - ١١٨ لسنة ٦١ حجر الزاوية في تكوين قطاع الدولة، وبذلك إستعادت الدولة - الأبوية - ثانية دورها التقليدى على طول التاريخ المصرى، في مباشرة المهام الإقتصادية الحيوية والأساسية للنشاط الإنتاجي والتحكم في عملية تكرار الإنتاج وتوزيع الفائض، فإمتدت مهامها من مجرد جهاز لتنظيم سلطة القوى الحاكمة إلي ضبط وتنظيم وتعبئة المدخرات القومية اللازمة لتمويل إستثمارات الخطة، لمواجهة ضعف مدخرات القطاع العائلي، وإحجام القطاع الخاص عن إستخدام مدخراته بالصورة التي تلتقى مع المصالح القومية، وإمتد نفوذ الدولة إلي معظم القطاعات (قطاع الدولة، والقطاع العام، المشروعات المختلطة، القطاع التعاوني..) وشمل تنظيمها الإنتاج والتبادل والتوزيع والخدمات ومجالات الثقافة والتعليم والفنون.. إلخ.

تاريخياً لعبت الدولة دائماً في كل فترات قوتها دوراً حيوياً بل محورياً في حياه الريف ساعد على تحقيق تغييرات جذرية، وعجل من معدل تحققها. وفي الخمسينات والستينات من هذا القرن قامت بذلك من خلال أداتها الرئيسية «التشريع»، والسيطرة على التنظيمات التعاونية، مؤثرة بذلك على علاقات الإنتاج في الريف بجوانبها المختلفة [2] بدأت بمصادرة أملاك الأسرة المالكة، وإلغاء أراضي الوقف الأهلي، ثم تنظيم ملكية الأراضي الزراعية على عدة مراحل متدرجة خلال المدة من ٥٢ - ١٩٦٩ ، وتنظيم العلاقة بين المالك

---

(١) طارق شاكر: قضايا التحرر الوطني دار الفارابي ص ١٠٣

(٢) راجع المرسوم بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والتشريعات المكملة والمعدلة له، والقانون ٣١٧ لسنة ٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية، والقانون ١٠٠ لسنة ٦٤ بشأن تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها، وقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ٦٦ وقانون الري رقم ٧٤ لسنة ٧١ ، وقانون حماية نهر النيل رقم ٤٨ لسنة ٨٢ .. إلخ

والمستأجر، وتنظيم المبادلات التى تكون الوحدة الإنتاجية الزراعية طرفاً فيها سواء عند الحصول على المدخلات الزراعية أو عند تمويل وتسويق المنتجات من خلال التنظيم الإدارى التعاونى التى تشرف عليه، وأخيراً قيامها بمشاريع الرى الكبرى وإستصلاح الأراضى.

وبعد عشرين عاماً من سياسة الإنفتاح الإقتصادى والمالى نجد أن الدولة لازالت تتحكم فى ٧٠ ٪ من الموارد الإستثمارية و ٨٠ ٪ من التجارة الخارجية و ٩٠ ٪ من النظام المصرفى و٦٠ أو ٦٥ ٪ من التنمية المضافة فى القطاع الصناعى ونسبة مماثلة أو مقاربة فى عدد كبير من القطاعات. [١] ولازال الدستور المصرى لسنة ٧١ ينص بالمادة ٢٤ منه على سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجية فائضها وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة.

بعبارة أخرى لقد نجحت الدولة المركزية فى إقامة القطاع العام من خلال تأميم المنشآت الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة، وبعض المصالح الأجنبية ومن خلال الفائض المتحقق من الأراضى المستولى عليها، ومن خلال الدعم الذى حصلت عليه من دول المنظومة الأشتراكية؛ ولم يكن هناك غير سلطة الدولة لتحجز قدراً من التراكم العام اللازم لتطور قوى الإنتاج، وإطلاق طاقات القطاعات المتوسطة والصغيرة.

وفى هذا الإطار حدث تقدم إقتصادى ملموس خلال الفترة ٥٦ - ١٩٦١ ، ودعم هذا النمو من ثقة النخبة الحاكمة بنفسها، وفى مقدرتها على الإنجاز وزادها إقتناعاً بالضرورة الموضوعية «لدور الدولة» فى التوجيه الإقتصادى وتحرير النمو من المعوقات الخارجية والداخلية [٢]

طبيعة علاقات الإنتاج فى فترة الستينات :

وصفت مجموعة الإجراءات التى إتخذتها الدولة خلال فترة الستينات بأنها إجراءات

---

(١) د. سعيد النجار: جريدة الأهرام ١٩٩٠/٥/٢٠

(٢) د. إبراهيم العيسوى: مستقبل مصر كراسات الثقافة الجديدة ص ٣٦ - ٣٧

إشتراكية، والفترة ذاتها وصفتها المواثيق الرسمية بأنها فترة تحول إشتراكي، فهل كانت حقاً علاقات الإنتاج إشتراكية؟

ثمة فريق يرى بأنها وإن لم تكن علاقات إنتاج إشتراكية فإنها علاقات إنتاج «لارأسمالية»، بينما يرى فريق آخر بأنها كانت علاقات رأسمالية دولة - تحالف البرجوازية البيروقراطية في المدن وأغنياء الفلاحين في الريف - بينما يرى فريق ثالث أنها لم تكن سوى نمط إنتاج بيروقراطي ومركزة بالغة للإقتصاد بيد الدولة على نحو متواصل مع تقاليد المركزية الممتدة خلال تاريخ مصر.

وهنالك فريق رابع يرى إنها كانت مجرد «علاقات إنتقالية»، لاهي بالرأسمالية ولاهي بالإشتراكية، وإنما يمكن إن تصبح رأسمالية أو إشتراكية حسب طبيعة الظروف الموجودة وإتجاهات تطورها.

ويرى إبراهيم العيسوى أن كل هذه الآراء تحتوى على عنصر من الحقيقة، فهى بالقطع لم تكن علاقات إنتاج إشتراكية أو بسبيل التحول إلى إشتراكية، إذ أن مثل هذا النوع من العلاقات لايكفي لقيامه وسيادته مجرد تحول الملكية من شكلها الخاص إلى شكلها العام، دون وجود خطة قومية.

إنما العامل الحاسم في تحديد طبيعة علاقات الإنتاج ومستقبلها هو مدى سيطرة المنتجين المباشرين على السلطة السياسية - الطبيعة الإجتماعية والسياسية للدولة - وعلى ظروف عملهم، وإنتهاء الفصل بينهم وبين وسائل الإنتاج، وسيطرتهم على العملية الإنتاجية، وعلى التصرف في الفائض الإقتصادى بأنفسهم، ويتوقف هذا كله على ما إذا كانت سلطة المنتجين على الإنتاج وأجهزة الدولة في تزايد أو تناقص، وعلى ما إذا كانت حركتهم المستقلة تتدعم أو تقيد، وعلى ما إذا كانت الفئة التي تزعم تمثيلهم وحماية مصالحهم معزولة عنهم وتضع نفسها فوقهم أو تسعى بإستمرار لتشجيع مبادرتهم وإشتراكهم فعلياً في إتخاذ القرارت.[1]

وينتهي د. العيسوى إلى القول بأن هذه الشروط لم تتوفر خلال فترة الستينات، بفعل

---

(١) د. إبراهيم العيسوى: المصدر السابق ص ٤٠ - ٤٣

العلاقات الإجتماعية المتخلفة والمتوارثة جيلاً بعد جيل، وبفعل محاصرة نشاط العناصر المسيسة. ويضيف إن علاقات الإنتاج في القطاع العام خلال فترة الستينات كانت علاقات إشتراكية من حيث الشكل، لأنها إتخذت من الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط القومي ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح إطاراً لها، وهي رأسمالية مضموناً لأن السيطرة الفعلية على الإدارة ظلت للبيروقراطيين والتكنوقراطيين، والضباط المسرحين من الخدمة، بل وأيضاً لبعض العناصر الرأسمالية القديمة من أصحاب المشروعات التي تم تأميمها الذين لم يكن ممكناً التخلي عنهم لدرايتهم وخبرتهم.

كيف طبق الإصلاح الزراعي المصري[1]

أولاً: قامت السلطة الناصرية بإجراء إصلاحها الزراعي بمبادرة فوقية، عن طريق سن جملة تشريعات، تحدد حجم الملكية الزراعية، وتنظم علاقات القوى الإجتماعية المختلفة في الريف، وذلك على سبيل التدرج خلال الفترة من ٥٢-٦٩. واعتمد تنفيذ الإصلاح على الإجهزة والأسلوب النظامي الإداري المعتدل، وشمل تعديل شكل الملكية مساحات بلغت حوالي ٩٥٠ ألف فدان.

ثانيا: قام الإصلاح على عدة محاور تتمثل أساساً في شل الفرع الإرستقراطي لكبار ملاك الأراضي، ووضع حد أقصى لسقف الملكية الزراعية بلغ خمسين فدانا، مع العمل على توسيع قاعدة الملكية الطبقية في الريف. وفي نفس الوقت إقامة صلات وعلاقات تحالف مع الطبقتين البرجوازيتين الصغيرة والمتوسطة، ضمن إطارات ومؤسسات الدولة.

ثالثا: استمرت هيمنة الدولة على التنظيمات التعاونية الزراعية والسيطرة على أجهزة الإئتمان بهدف توسيع قاعدة السوق الداخلية، وتعبئة الفائض الزراعي لإحداث

(١) راجع: فوزي عبد الحميد الإخناوي، تجربة الإصلاح الزراعي في مصر، ص. ١١٣-١٢٣، طبعة: ١٩٧٣.

تراكم مالي داخلي، مستخدمة في ذلك تحديد شكل التركيب المحصولي، وتسويق محاصيل التصدير (القطن والأرز أساساً) والتحكم في اسعار الشراء والتصدير.

رابعا: استطاعت القطاعات الإجتماعية المتوسطه في الريف - حليف السلطة - بتأثير علاقاتها مع الأجهزة العاملة في الحقل الزراعي والبيروقراطية من السيطرة الكاملة على مؤسسات القرية المختلفة، وأمكنها شراء أراضي كبار الملاك الزائدة، وإحلال أسلوب الإنتاج الرأسمالي القائم على استخدام الآلات الحديثة والعمل المأجور، وتكثيف زراعة البساتين والخضروات، وتربية المواشي وصناعة الألبان. وزاد ثراؤها من خلال وجود نظام الائتمان بضمان المحصول والحصول على خدمات وتسهيلات الجمعيات التعاونية، والخدمة الآلية بأسعار التكلفة، وتراكم المتأخرات، وعدم خضوع الاستغلال الزراعي وتربية المواشي للضريبة النوعية والأرباح التجارية، وسيطرتها على سوق تأجير الآلات الزراعية واستخدام حالات الإيجار بطريق المزارعه...إلخ..

خامسا: وفي المقابل استخدمت الدولة الجمعيات التعاونية كأداة استراتيجية لتنفيذ سياستها العامة في الزراعة، وتعبأة مستحقاتها من الفائض الزراعي.

سادسا: ابتداء من الخمسينات بدأ معدل زيادة الإنتاج من القمح يقل عن معدل زيادة السكان، وحدث تدهور في إنتاج محصول الذرة الشامية الغذاء الهام لسكان الريف، وبالتالي اتجهت الدولة إلي استيراد الحبوب من السوق الخارجي.

سابعا: وإذا كانت البرجوازية البيروقراطية قد احتكرت السلطة في المدينة، فإنها تركت الريف تترعرع فيه سلطة أغنياء الفلاحين ومتوسطيهم، الذين سيطروا على جميع مفاتيح الإدارة المحلية، واحتكروا لأنفسهم غالبية الخدمات الحكومية لسكان الريف. وكانوا القوة السياسية الفعلية الوريثة لكبار ملاك الأراضي في التنظيمات السياسية التي أقامتها السلطة الجديدة، إلي جانب صلاتهم القرابية والعائلية مع النخبة العسكرية[1].

(1) د. جمال مجدى حسنين، البناء الطبقي في مصر، دار الثقافة للطباعة النشر، ص. ٤٢

نمط تطوير الصناعة

يلاحظ من الإطلاع على قائمة انجازات أعمال قطاع الصناعة الصادر عام ٧٢/٧١ زيادة تنوع المنتجات الصناعية (١١٣ منتج صناعي) شملت المنتجات الغذائية والغزل والمنسوجات والسجائر والملابس الداخلية والبطاطين والأنواع المختلفة من الورق وإطارات السيارات والأسمدة والمنظفات الصناعية وفحم الكوك ومواد البناء وحديد التسليح والصلب المخصوص والصاج ومسبوكات الصلب والمواسير والمراجل البخارية والجرارات والثلاجات والغسالات والأوناش ومحولات قوى وأجهزة الراديو والتليفزيون والكابلات والبطاريات والأتوبيسات وسيارات الركوب واللوارى والسفن والناقلات... إلخ..

ومن حيث درجة التعقيد شمل النشاط الصناعي صناعات التعدين والكهرباء والغاز والصناعات التحويلية. ومنذ نهاية الخمسينات زادت الأهمية النسبية للصناعات الأساسية، لكن هذا الإتجاه خفت حدته منذ عام ١٩٦٧، والطابع الغالب على البناء الصناعي هو الطابع الإستهلاكي، مع الإهتمام بالسلع الإستهلاكية المعمرة (السيارات والثلاجات والغسالات وأجهزة التكييف والتليفزيون...إلخ)وهي سلع كماليه تهم أساساً أفراد الطبقة المتوسطة، اتجه البناء الصناعي إلى توفيرها، في وقت بدأت تتزايد الصعوبات بالنسبة لتوفير السلع الغذائية الضرورية لأفراد الشعب.

أيضا تم استكمال جهاز الإنتاج الصناعي في إطار نمط من إحلال الواردات، يتضمن في نهاية الأمر صورا عديدة من التبعية بالنسبة لنمط الإستهلاك[١]، واستيراد المدخلات الصناعية من مواد أولية ومدخلات نصف مصنوعة، تشكل عبئاً على ميزان المدفوعات وتقوى الروابط مع النظام العالمي.

وظل تجار الجملة يحتلون مركزاً احتكارياً في عملية توزيع السلع، ويسيطرون سيطرة شبه كاملة على السوق الداخلية، واتسع نشاط مقاولي الباطن الذين يشتغلون لحساب القطاع العام[٢]، وآلت العديد من الشركات المؤممة إلى الدولة بكامل مساهميها وطرق

---

(١) د. محمد دويدار، الإقتصاد المصري التخلف والتطوير، ص. ٥٠١ - ٥١١

(٢) ط. ث. شاكر، قضايا التحرر، دار الفارابي، ص. ١٢٦ - ١٢٨

إدارتها العائلية السابقة مثل: شركة عثمان أحمد عثمان، شركة حسن علام، شركة مختار إبراهيم، شركة العبد...إلخ.

ومنذ بداية الستينات أصبح الجهاز البيروقراطي بشقيه المدني والعسكري هو القاعدة المؤسسية التي يعتمد عليها النظام الناصري - خصوصا في ظروف غياب الكادر السياسي - وأصبح قوة إجتماعية ذات وزن كبير في تقرير شكل ومضمون الحياة الإقتصادية والسياسية في البلاد. وظهر بين تلك الطبقة البيروقراطية اتجاهان رئيسيان:

الأول: يرى أن العلم والتكنولوجيا هما السلاحان الرئيسيان لقهر التخلف ويؤمن بدور الصفوة من التكنوقراط، ويستبعد دور الجماهير الإيجابي ويخشى الديموقراطية. والأشتراكية عنده هي حل عملي لقضية تكنولوجية، وهذا يفضي موضوعياً إلى رأسمالية الدولة البيروقراطية.

الثاني: يؤمن بدور القطاع الخاص الرأسمالي وبضرورة تشجيعه، ويحاول وضع القطاع العام في خدمة القطاع الخاص والتطور الرأسمالي[1].

ومع الوقت أصبحت العلاقة بين الجهاز البيروقراطي وبين الرأسمالية الزراعية في الريف والرأسمالية الصناعية والتجارية في المدينة علاقة تداخل وتشابك وتفاعل[2]. ثم تحت ضغط هزيمة ٦٧ تبدأ تلك القوى في العمل بشكل مباشر على استدعاء البرجوازية التقليدية وتعيد لها امتيازاتها، وتمد الجسور مع رأس المال العربي ثم رأس المال الدولي.

وباندماج الإقتصاد المصري في الإقتصاد الرأسمالي العالمي أصبح التقسيم الإجتماعي للعمل في بلادنا خاضعا للتقسيم الرأسمالي الدولي وتعمق تشوهه. وتتكامل حلقات فقدان السيطرة على شروط تجدد الإنتاج، بسبب الاعتماد على الخارج. وهذا التعمق للتبعية يتم من خلال التحول من القطاعات الإنتاجية والإتجاه إلى الإقتصاد الريعي متمثلاً في زيادة الاعتماد على : ريع البترول بما يتضمن استخراجه من الاعتماد على تكنولوجية مستوردة، ريع تصدير القوة العاملة المصرية للخارج، ريع الموقع المتمثل في السياحة، وريع قناة

---

(١) عادل غنيم: المصدر السابق، ص. ٢٠ - ٢١.

(٢) سامية إمام: المصدر السابق، ص. ٨٧.

السويس، وريع الفائدة من الودائع، بالإضافة إلى الإعتماد على الخارج في المنتجات الصناعية، خاصة اللازمة لتجدد الإنتاج، والإعتماد على الخارج حتى في تجدد إنتاج القوة العاملة المصرية للغذاء ٦٠٪[١].

التنمية المستقله في النموذج الناصرى :

وصف البعض النموذج الناصرى بأنه كان يمثل رأسمالية الدوله، ليتمكن رأس المال المصرى كقوة إجتماعيه من الأداء المجمع من خلال سلطه الدوله، عندما عجز الأداء الفردى المجزأ عن إستكمال البناء الصناعي [٢] وقال البعض الآخر إن الدوله الناصريه مارست الوصايه الإدرايه وكانت دوله أبوية، وقامت بإعادة إقسام أو توزيع الثروه من أعلى وهذا يبرر أن نطلق على النموذج إشتراكيه الدوله[٣].

ويرى فريق آخر أن تركيبه التكوين المصرى تفسر كيف أن عمليه التحويل الرأسمالى قد تمت من أعلى بوسائل شرقيه، تختلف عن تلك التى إستعملتها الثورات البرجوازيه فى أوروبا الغربيه. فقد ظلت الدوله والجيش والبيروقراطية هى المحرك الأساسى للنظام، وأن الدوله إعتمدت فى التنمية على التراكم البيروقراطى[٤].

وفى رأى أحد منظرى مدرسه التبعية أن الطابع البرجوازى الوطنى للدولة الناصرية يفسر عدم إختيار إستراتيجية فك الإرتباط مع نظام السوق العالمي، بل محاولة تحسين شروط التعامل معه داخل التقسيم الدولى للعمل، إستجابه لضغط الجماهير الشعبيه، وموقف الجناح الراديكالى للبرجوازية الصغيره داخل النظام[٥].

والحقيقة أنه حينما قام إنقلاب يوليو ١٩٥٢ لم يكن لدى رجال الثوره أيديولوجيه

---

(١) د. محمد دويدار، الاتجاه الريعى للإقتصاد المصرى، ص.١٦٠، ١٧٨-١٧٩.

(٢) د. محمد دويدار: المشكله الزراعيه والتطور الرأسمالى فى مصر: قضايا فكريه أكتوبر ٨٦ ص ٩٢.

(٣) د. عمرو محى الدين: إشتراكية الدوله والنمو الإقتصادى فى مصر فى ربع قرن ص ٣٢٥.

(٤) د. أنور عبد الملك، د. محمود عوده، أحمد صادق سعد.

(٥) د. سمير أمين: أزمة المجتمع العربى: دار المستقبل العربى ص ٢٥.

واضحه أو نهج نظرى محدد، للإستعانه به فى تفسير وتغيير الواقع المصرى، ذلك إنه بإستثناء المبادىء السته الشهيره، كانت هناك فقط أحلام: التحرر الإقتصادى وتصنيع مصر وبناء تنميتها المستقله.

وقد إعتمد رجال الثوره على ما يمكن تسميته بمنهج التجربة والخطأ والتحالفات والتوازنات، وخلال عمليات التجريب المختلفه - من أجل بناء إقتصاد وطنى - كانت الناصرية تتوصل إلى حلول ومبادىء معينه، شكلت ما يمكن أن يسمى بمبادىء الإقتصاد الناصرى[1].

لقد بدأت عمليات التنمية والتصنيع فى الخمسينات من الهيكل الإقتصادى والإجتماعى الذى كان سائداً قبل عام ١٩٥٢ ، وبإستثناء التغيير الذى حدث فى شكل السلطه وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعى، كان الهيكل السائد يغلب عليه طابع الملكيه الخاصه لأدوات الإنتاج، مع تركيز النسبه الكبرى للإستثمار فى يد القطاع الخاص الذى إتسم بغلبه الرأسماليه العقاريه والتجارية، وإلى حد ما الرأسماليه الصناعيه.

وقامت الدوله بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ولجنه التخطيط القومى، وبذلت محاولات لتشجيع التصنيع، إنطوت على دعم القطاع الخاص الصناعى، وإشتراك الحكومة فى مشروعات صناعيه معه، أيضاً بذلت محاولات لسد الثغره القائمه بين الإستثمارات المحليه والمدخرات المتحققه من خلال دعوة رؤوس الأموال الأجنبية الخاصه للإنسياب إلى داخل مصر، وصدر بذلك القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذى يعطى ضمانات واضحه لرأس المال الأجنبى، إلا أن الرأسماليه العالميه لم تستجب للدعوة بسبب التوجهات الوطنيه المستقله لرجال الدوله.

ومن هنا فقد لجأت مصر خلال فترة الخمسينات إلى طلب القروض العامه الخارجيه لسد فجوة الموارد المحليه، وحرصت على تنويع مصادر إقتراضها الخارجى وإحداث نوع من التوازن فى تعاملها الخارجى مع التجمعات والتكتلات الإقتصادية.

فقد قبلت المساعدات الفنيه الأمريكيه (مشروع النقطه الرابعه) وزادت القروض التى

---

(١) د. رمزى زكى: الإعتماد على الذات دار الشباب عام ٨٧ ص ١٥٠

حصلت عليها مصر من الولايات المتحده الأمريكيه في تلك الفتره، بالإضافه إلى فائض الحاصلات الزراعيه الأمريكيه التي إنتهى آخر إتفاق بشأنها في ١٩٦٦/٦/٣٠ .

كما شهدت تلك الفترة أيضاً زياده تعامل مصر مع دول أوروبا الغربيه في مجال القروض. أيضاً بدأ التعاون الإقتصادى المصرى السوفيتي في يناير ١٩٥٨ شمل مجالات فنيه وصناعيه وتجارية وتمويليه بلغت ٦٠ ٪ من حجم المعونه الإقتصاديه والفنيه السوفيتيه المقدمه إلى بلدان إفريقيا[1].

ومهما يكن من أمر، فإن تلك القروض وما يترتب عليها من أعباء لم تكن تمثل ضغطاً مزعجاً للإقتصاد المصرى، فقد كان معظمها يذهب لبناء المصانع وخلق الطاقات الإنتاجيه وتقويه مشروعات البنيه الأساسيه. كما أن قدره مصر على خدمة تلك الديون كانت قويه آنذاك، بفضل ما شهدته هذه الفترة من تحكم الدوله في قطاع التجاره الخارجيه، تصديراً وإستيراداً، ومن ثم التحكم في طرق إستخدامات النقد الأجنبي والرقابه على الصرف.

وبسبب سحب الولايات المتحده والبنك الدولي وعودهما بتمويل مشروع السد العالي – لعدم قبول مصر الخضوع للشروط السياسيه التي رافقت هذا الوعد – تم تأميم قناة السويس ١٩٥٦، التي أضافت مورداً هاماً من موارد النقد الأجنبي لمصر.

وأعقب ذلك حدوث العدوان الثلاثي على مصر، وفرض الحصار الإقتصادى عليها، حيث قامت بريطانيا بتجميد الأرصده الإسترلينيه، وفرضت الولايات المتحده رقابتها على إحتياجات مصر من الدولارات الأمريكيه، وعمدت فرنسا إلى إجراءات مشابهه.

فكان رد مصر هو تمصير الممتلكات البريطانيه والفرنسيه، ثم إمتدت عمليات التمصير إلى جميع أوجه النشاط والمؤسسات التي كانت تحت سيطرة الأجانب. وبذلك سيطرت

---

(١) أهم تلك المساعدات إنشاء السد العالي، وبناء محطه القوى الكهربائيه في أسوان، مجمع الحديد والصلب والكوك والمطروقات بحلوان، مجمع الفوسفور والألومنيوم بنجع حمادى، كهربة الريف، وإستصلاح ٣١٠ ألف فدان، ترسانه بناء السفن بالأسكندرية، مصنع إلكترونيات بنها، مصانع الأسمنت والكيماويات والأدويه بالقاهره، مصانع الغزل بدمياط، بالإضافه إلى القروض الماليه والمساعدات العسكريه والتبادل التجارى، ومعاهد التدريب المهني والفني والبعثات العلميه ومعامل تكرير البترول بالسويس والأسكندرية.

مصر على جانب هام من الفائض الإقتصادى الذى كان يستحوذ عليه هؤلاء الأجانب ويحولونه للخارج.

الدولة هى الممول الأكبر لمشروعات التنمية :

كان تحرير هذا الفائض ومركزته تحت سلطة الدوله الوطنيه ووضعه فى خدمه التنمية، هو أحد السمات الأساسيه التى تميزت بها فترة الإقتصاد الناصرى. وهذه السمه تجعلنا نستخلص أنه لايمكن الفصل بين معركة التحرر الوطنى والتحرر الإقتصادى، وبين بناء التنميه المستقله المعتمدة على الذات.

وحينما وضعت الخطه الخمسية الأولى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لمصر (٦٠/٥٩ - ٦٥/٦٤) كان المقرر أن يتم تمويل الجزء الأكبر من الإستثمارات عن طريق المدخرات المحليه، حيث تقرر أن يمول ثلثا الإستثمارات عن طريق التمويل المحلى على أن يمول الثلث الباقى من المصادر الخارجيه. على أن تجربه السنه الأولى للتنفيذ ٦٠/٥٩ قد كشفت النقاب عن أحجام القطاع الخاص عن التجاوب مع أهداف الخطه، فلم يقم بتوجيه مدخراته إلى المشروعات المدرجه بها، رغم الضمانات [١] التى كانت تكفلها الدوله له آنذاك.

هنالك تصل القياده السياسه إلى نتيجة هامه، وهى أن تنفيذ الخطه باعتباره هدفاً قومياً، لن يمكن الوصول إليه إلا إذا أمكن تعبئة مدخرات القطاع الخاص، أو على الأقل الشطر الأعظم منها، وتوجيهها إلى القنوات الإستثماريه للخطه. وهذا يفسر لنا حركة التأميمات الكبرى التى تمت فى عام ١٩٦١/٦٠ وعام ١٩٦٣ . والتى أدت إلى إنتقال ملكية قطاعات الإنتاج الهامه وقطاع المال (البنوك وشركات التأمين) إلى ملكية الدولة، كما أحكمت سيطرتها على شركات المقاولات وبيوت تصدير القطن وشركات التجاره الخارجيه، وقامت بتأميم شركه شل للبترول.. إلخ. وبذلك تدعمت القدره الذاتيه التمويليه لمصر

(١) د. رمزى زكى: المصدر السابق ص ١٥٢

لمواجهة تنفيذ أهداف الخطه من خلال تعبئة الفائض الإقتصادى المحلي ومركزته، ووضعه تحت سيطرة الدولة الوطنيـة.

ويرى الكثيرون أنه أمكن تحقيق الجزء الأعظم من الأهداف القوميـه المدرجه بالخطه مع إرتفاع درجـة الإعتمـاد المصرى على الـذات، في تمويلهـا، حيث بلغت نسبه التمويـل المحلي لإجمالي الإستثمارات المنفذه حوالي ٧٤ ٪ . أما النسبه الباقيـه ومقدارها ٢٦ ٪ فقد أمكن تأمينها من مصادر التمويـل الخـارجي.

وتجدر الإشاره فى هذا الصدد إلي أن عبء هذه القروض لم يكن يمثل لمصر آنـذاك حرجـاً في تعاملهـا الخـارجي، رغـم أن مصر قد تحملت خـلال تلك الفتره كارثـه قطـن ١٩٦١، وإستنزاف حـرب اليمن ووقـف واردات القمـح الأمريكي. فقـامت بدفـع أعباء خارجيه إستثنائيه كبيره، بخـلاف خدمة ديونهـا الخارجيه. بل أن مصـر خـلال تلك الفتـرة قدمـت معونات وقروض كبيره لمساعدة حركات التحـرر الـوطني.

وهكذا كـانت خبـرة مصر في مجـال التمويل والقـروض الخارجيـه أبـان فتـرة الخطـه الخمسيـه الأولى، ومنهـا يتبيـن لنـا أن المديونيـه الخارجيه لمصر التي تحققت خـلال تلك الفتره قد تمت في إطار من الإسـتقلال السياسي والحرص على تحقيـق التحـرر الإقتصادى، ووضـع القروض الخارجية في خدمة بناء التنميه. ومن هنـا فقـد كـانت تلك القـروض أداة لكسـر طوق التبعيه، وأداة لتغيير هيكل الإقتصاد المصرى في نظام يأخذ بالتخطيط كوسيلـه لتحقيق التنميـه الشاملـه[١].

ثم تعرض الدولة الناصرية في يونيو ١٩٦٧ لهجمة صهيونيه وامبريالية شرسة، وتحاصر عملية التنمية، وتخطط القوى الامبريالية لتحطيم هذه التجربة النهضوية، كمـا حطمـت مـن قبل تجربة محمد علي سنة ١٨٤٠؛ ويؤدى العدوان إلي ضيـاع حقول بترول سيناء، وعائد قناة السويس، وتدهور حصيلة السياحة، وضـعـف نمـو الصادرات المصرية، نتيجة تباطـؤ جهود التنمية والإستعداد لحرب ١٩٧٣، بالإضافة إلى دفع أعباء الديـون الخارجيـة التي حان موعد سدادها[٢].

---

(١) د. رمزى زكي: المصدر السابق ص ١٥٥

(٢) د. رمزى زكي، المرجـع السابق، ص. ١٥٦.

ويضيف د. رمزى زكى أنه حينما توفى الرئيس عبد الناصر لم تكن صورة ديون مصر الخارجية ملتهبة، وكانت فى حدود معقولة وآمنه (١,٦ بليون دولار)، والحق أن استمرار قدرة الدولة على ضبط ايقاع الحركة فى قطاع التجارة الخارجية فضلا عن التضامن الدولى الذى حظيت به مصر فى تلك الفترة كان وراء رسم معالم هذه الصورة الهادئة لديون مصر الخارجية، بالرغم من ضراوة الظروف آنذاك، ثم تنقلب الأوضاع رأسا على عقب فى العصر المسمى بالانفتاح، الذى أدخل مصر إلى التبعية.

وبالرغم من الصعوبات التى واجهت تنفيذ الخطه القومية الأولى نجد أن الدخل القومى زاد بنسبة ٣٧,١٪ عما كان عليه فى سنة الأساس، بمعدل سنوى بلغ ٦,٧٪، أى تجاوز معدل زيادة السكان الذى بلغ خلال سنوات الخطة ٢,٨٪ فى المتوسط، وزاد عدد العاملين مليونا ونصف تقريبا بنسبة ٢٢,١٪. وحول السد العالى ٨٢٦ ألف فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم، وأضاف إليها ٨٥٠ ألف فدان جديدة. وزاد عدد المتعلمون بنسبه ١٣٢٪ عام ١٩٦٦عنهم فى ١٩٥٤ فبلغوا ٤,٥٠٢ مليونا، وفى كل شهر كانت تبنى مدرسه، فبلغت نسبة الإستيعاب فى مرحلة التعليم الإلزامى ٦٩,٧٪ وفتحت أبواب العلم لأبناء الشعب دون مقابل، وزادت الخدمات الصحية والسكنية، وأعيد تنظيم العلاقات القائمة بين العمل ورأس المال بما يضمن للعمل مكانته التى تتفق مع دوره فى عملية الإنتاج، وأعيد توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات ذات الدخل المحدود، أيضا تحديد أثمان السلع والخدمات، وإيجارات الأراضى الزراعية والمساكن. ونضيف أن أهم انجازات الدولة الناصرية هو تكوين القطاع العام الذى كا ينتج حوالى ٦٠٪ من الدخل القوى العام للبلاد، وكان فى عام ١٩٥٢ لايتجاوز ١٢٪[١].

ظروف تاريخية مساعدة :

فى القرون السابقة عُرف الحاكم الفرد، وعُرفت ألوان البطش، لكن كان ثمة تكوينات - أو منظمات وسيطة - متعددة ومتميزة ومتداخلة بعضها عن بعض، سواء على المستوى المحلى كالقرية والحارة والحى، أو على المستوى الحرفى كنقابات الحرفيين وطوائفهم،

(١) جورج المصرى، التنمية المستقلة، مركز الحضارة العربية، ص. ٨١-٨٢

أو على المستوى الثقافي السائد وقتها كالطرق الصوفيه والطوائف والملل الدينية، أو على مستوى الدولة كوحدات الجيش ورجال الدواوين، فضلا عن الوحدات البشرية الأكبر كالقبائل والعشائر وغيرها حيثما وجدت. وكلها تكفل قدراً من التسيير الذاتي، لكل وحدة أو جماعة، وتمكن من حل كثير من مشاكل أعضائها، مما جعل لهذه الوحدات ألواناً من الضغوط الإجتماعية على السلطة المركزية، بحيث لم يكن الحاكم الفرد مطلق العنان عن مراعاة هذه الضغوط كضوابط لحركته. وبهذا فإن الحاكم أو الدولة لم تكن تتعامل مع بعض أفراد متناثرين، وإنما مع مجموعات أومشتركات قاعدية لكل منها قدراً من التشخيص الإجتماعي، ومع تنظيمات أوجدها العرف والعادات المتطاولة المدى[١].

ولم تكن الدولة الناصرية هي من حطم هذه التكوينات الإجتماعية التقليدية أو أضعفها، وإنما جرى ذلك عبر الزمن السابق عليها، وجرى تحطيمها عبر حركة عامة بدأت من القرن التاسع عشر، مع حركة مواكبة لإنشاء التكوينات الحديثة على النمط الغربي، فصفيت تقريبا نقابات الحرفيين السابقة، وبدأت الحركة النقابية الحديثة على غير إتصال بسابقتها وارتباط بها، وخمدت حركة الطرق وضمرت وظائفها، وقطعت التقسيمات الإدارية الحديثة الكثير من الوحدات الجغرافية السابقة، ودمر التخطيط الجديد للحواضر الكثير من الوحدات المحلية القديمة، وهكذا[٢].

وبدأت حركة تكوين الأحزاب على قطيعة مع التكوينات السابقة، فالأحزاب قبل عام ٥٢ لم تكن أحزابا بالمعنى الحرفي للكلمة، بقدر ما كانت قيادات قومية تستثيرمجمل الأمة لتحرك قومي، من خلال النداء القومي، ولم تكن تطرح صيغ للنضال القومي أو للتطور الإجتماعي يتجاوز مصالح قياداتها، ولم تكن تملك إطارات قادرة على حشد وتعبئة وتحريك الجماهير بشكل منظم[٣]

وإذا كانت المؤسسات الحديثة لم تستطع أن تحل محل القديم بذات قوته وانتشاره، فقد اتفق أن قام نظام ٢٣ يوليو في ظرف تاريخي يعاني من إضمحلال القديم ووهن

(١) طارق البشرى، الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو، مؤسسة الأبحاث العربية، ص. ١٤٩

(٢) أحمد صادق سعد. المصدر السابق، ص. ٢٤٤-٢٤٧.

(٣) طاهر عبد الحكيم، المصدر السابق، ص. ٢٣٨

الحديث، من تبعثر الناس أفراد أشلاء بين قديم مضروب وحديث وليد، وتبعثر انتماءاتهم الجمعية بين تكوينات سابقة يشد عليها النكير، وتكوينات حديثة لم تحظ بالحد المطلوب من الإعتراف بها كرابط جمعي وعروة وثقى، وكان هذا من أسباب سهولة ضرب القديم والحديث معا[1]

لذلك انبى جهاز دولة ٢٣ يوليو كتنظيم وحيد في مواجهة مؤسسات ضعيفة، وتناثر شعبي واضح، مستخدما مزيج من الهيمنة الايديولوجية، والتفتيت السياسي، وفك تعبئة الطبقات الشعبية، وإعادة إدماجها في العالم السياسى للنخبة البيروقراطية[2]

طبيعة جهاز الدولة :

وجهاز الدولة الذى استلمته الدولة الناصرية جهاز يعود فى صياغته الحديثة إلى القرن التاسع عشر، وتكامل بناؤه عبر ذلك القرن منذ حكومة محمد على، والقى على عاتقه عبء إحداث تغييرات هامة في البنية السياسية والإقتصادية والعلاقات الإجتماعية وإنشاء جيش حديث وتنظيم الزراعة والتعليم.. ، ثم هو ذاته الجهاز الذى خرج منه من ساهم فى الثورة العرابية وفى قيادتها.

والمتتبع لحركته التاريخية يلحظ فيه قدرة الاستمرار، ومزيجا من المحافظة والقابلية للتغيير والتلاؤم وقدرة على المساهمة في غالب الإنعطافات التاريخية الكبرى فى العصر الحديث، بعد أن تجرى تغييرات محدودة فى شرائحه العليا. وبهذا أمكن أن تخرج منه قيادة يوليو ٥٢، وأن تقوده متوحدة معه فى كل ما أنجزت في مجالى السياسة والإقتصاد.

ونظرا لغلبة الطابع المهنى والفنى على العناصر الوسيطة فيه، غلب عليه الإنتماء إلى الطبقة الوسطى في المجتمع، وقام هذا الجهاز — في توجهه الغالب – بدور إيجابي فى تنفيذ القرارت السياسية للدولة بوصفه جهازا تنفيذيا، تحوطه فى ذلك حماسة الانجاز للمهام الوطنية المطروحة، وجو المعارك السياسية الذى شاع فى هذه الفترة، وشعارات

(١) طارق البشرى، المصدر السابق، ص ١٥٠

(٢) محمد أحمد السيد، قضايا فكرية، عدد ٣، ص ١٩٠

النهوض الاجتماعي، وعدالة توزيع الدخل ....، وذلك كله فضلا عن الهيمنة القابضة للسلطة المركزية المنفردة في أعلى المستويات التنظيمية للجهاز، وقدرتها الطليقة على التشكيل والتغيير في هياكله وأبنيته.

فالجهاز الإدارى هو المنوط به في النهاية تحويل المواقف والقرارات إلى أمر واقع ووجود مادى، فمثلا نجد أن نجاح بناء السد العالى راجع للظروف السياسية الخاصة التى أحاطت به حيث ارتبطت الكرامة الوطنية ومقاومة الاستعمار بالامتيازات التنظيمية والإدارية الخاصة التي تمتعت بها قيادته، فضلا عن الطبيعة الفنية أو التكنولوجية الخالصة للمشروع نفسه. فهو لم يكن يؤثر بصورة واضحة على توزيع الثروة أو يمس الأوضاع الإجتماعية والمصالح المكتسبة لأية طبقة أو فئة في المجتمع[1]. ونفس الأمر ينطبق على النجاح الذى تم في إدارة مرفق قناة السويس، وإعادة بناء القوات المسلحة بعد يونيو ٦٧، عكس الحال في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي.

وبعد انقلاب يوليو ٥٢ ترابطت قيادة الحكومة بجهاز الدولة الإدارى، فصارت تكون معه وحدة سياسية اجتماعية تنظيمية، وصارت المهام السياسية توكل بالتدريج لأجهزة الإدارة. بعد أن جرى تهذيب هذه الأجهزة وملاءمتها بقدر الإمكان مع الوظائف السياسية المطروحة

ومالبثت هذه الخبرات التنظيمية أن تراكمت لتتجاوز حدود الإجراءات المتناثرة، ولتصير مجموعة من التصورات المتماسكة المدركة، ويتكون منها من بعد مجمل التصميمات والهياكل الدستورية والتنظيمات السياسية ولتجمع في نسق تنظيمي سياسي ودستورى متجانس، سواء من حيث سلطات الدولة أو نظام الحكم؛ ولأن جهاز الإدارة صار يتخذ القرارات الإقتصادية ويتصرف في الفائض الإقتصادى بأسم المجتمع، نشأت موضوعيا إمكانية احتكاره للسلطة السياسية والإقتصادية.

وبدأ في هذه الفترة يعاد تشكيل أجهزة الأمن السياسي سواء في الشرطة أو في الجيش، لتقوم بمهام الأمن السياسي الداخلي، ولم يكن يكفي في تطويع الدولة والمجتمع الهيمنة

---

(١) د. نزيه نصيف الأيوبي، الثورة الإدارية، مركز الدراسات السياسية، ص. ٢٨.

على جهاز إدارة الدولة وامتلاك أجهزة الأمن، وضرب الحركة الحزبية، إنما قامت أجهزة الأمن بتضييق الروافد بالنسبة لإحتمالات ظهور المعارضة للسلطة الجديدة.

إن واحداً من الأصول العامة في بناء الدولة منذ يوليو ٥٢ كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أو إستيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعي[١].

وبالنسبة للسلطة القضائية فقد اطرد التقليد التشريعي على إدارج نصوص تمنع التقاضي بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة، وعلى إمكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية أو محاكم لأمن الدولة تحكم في أنواع معينة من القضايا، ووجد في كل من دساتير ٥٦، ٥٨، ٦٤ ما يسمح بذلك.

والسمة الثانية في نظام دولة ٢٣ يوليو هي المركزية الشديدة في بناء أجهزة الدولة، حتى تصل إلى قمة الهرم في شخص رئيس الجمهورية. فقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها، وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس النظام مصدرا للشرعية ومنبعا للسلطة على نطاق المجتمع كله. واتخذ هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية القانونية منها: سلطة تعيين كبار الموظفين في سائر القطاعات، وسلطة فصلهم بغير الطريق التأديبي، واصدار اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية للقوانين، وسلطة انشاء وإلغاء الهيئات العامة والمؤسسات العامة، ومنها إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي، وتفويضة في اصدار القوانين أحيانا مع وجود المجلس.

وأن أخطر القرارات السياسية اتخذها رئيس الدولة بجهازه الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الشعبية أثر فيها مثل: تأميم قناة السويس ٥٦، تمصير الإقتصاد المصرى ٥٧، الوحدة مع سوريا ٥٨، اجراءات التأميم في ١٩٦١ وكان مما يتمشى مع تقرير هذه السلطات ويسندها ويحوطها بالشرعية السياسية والدستورية، أن اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبى العام، كأصل جوهرى في اختيار رئيس الجمهورية، وكأساس لشرعية النظام كله. وقد ظلت مصر منذ ٥٨ تحكم بدساتير مؤقته تصدر بقرارات من رئيس الدولة، وتعدل بقرارات منه، بحسبان أنه هو نفسه مستفتى عليه من الشعب وحائز على ما يشبه الإجماع. وأنه

---

(١) طارق البشرى: المصدر السابق، ص. ٩٧

في خلال ثمانية عشر عاما منذ عام ٥٢ عرفت مصر ستة من الدساتير والإعلانات الدستورية، في السنوات ٥٣، ٥٦، ٦٢، ٦٤، ٦٩ رغم الثبات الكامل لرئيس الدولة، مع التغيير الكثير في الهياكل والمؤسسات الأخرى[١].

هذا الدمج للسلطات اتجه بالدولة إلى مركزية بالغة، تفوق ماعرف عن الدولة المصرية من تمركز في الفترة السابقة منذ عهد محمد علي، كما اتجه بها إلى تركيز شديد للسلطة في أيدي قائد يقف على رأس الهرم الحاكم، بعد أن توحد الجهاز الإداري مع الثورة قيادة وتنظيما.

فكانت رئاسة الجمهورية هي جهاز صنع القرار السياسي، وأجهزة الإعلام تنقل إلى الجماهير والرأى العام خط الدولة السياسي، وتقوم بالدور التعبوى المطلوب، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل إلى القيادة اتجاهات الرأى العام وقياساتها، وأخبار المشاكل والأزمات وغيرها، واستغنى بذلك كله عن المهام الحزبية. أيضا شملت الوصاية الإدارية البيان النقابي، واختفت القيادات العمالية التي ظهرت في الأربعينات، وافتقدت الحركة النقابية آليات التحريك الذاتي والاستقلال التنظيمي والحركة الذاتية، وانبعاث القرارات من داخلها، الأمر الذى وضع الحركة العمالية تحت سقف المطالب الإقتصادية.

وهناك الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي جُعل الإنضمام إليها إجبارى بنص القانون، ثم تكامل البيان التعاوني من الجمعيات المحلية صعوداً إلى الجمعيات المشتركة وجمعيات المحافظات حتى الاتحاد التعاوني. وفي نفس الوقت تعددت جهات الرقابة على الجمعية التعاونية، فخضعت للرقابة الإدارية سنة ٦٠ ولرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات سنة ٦١ ولمجالس المحافظات بقانون الإدارة المحلية، ثم ترد رقابة المؤسسة التعاونية التي تتبعها الجمعية، ثم للوزير المحلي، أما الصحافة فقد اممت بقانون تنظيم الصحافة الصادر برقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .

وبهذا العرض، تبدو الصورة التى تكامل بها النظام السياسى في دولة الستينات. ومما يلفت النظر أن رئيس الدولة لم يعد حاكما فردا فقط، إنما صار فردا يحمل على كتفيه

---

(١) طارق البشرى. المصدر السابق، ص. ١٠٧ - ١١١

أمة بحالها، من السياسات الخارجية إلى السياسات العربية إلى السياسة الداخلية، ومن الأمن إلى رغيف العيش، وتوحدت السياسة مع الإدارة في شخصه[1].

آليات العمل :

إن رئيس أى جهاز يعتمد فيما يتخذه من قرارات وفيما يأذن بتنفيذه منها، على مادة ومعلومات تأتيه من المستويات الأدنى منه، وانفراد الرئيس على قمة المسئوليات المندمجة يثير خطورة أن ينعزل هو نفسه عن ملاحقة الواقع، أو أن يحاصره جهازه.

لذلك تميل الرئاسة المنفردة - في الغالب - إلى بناء الهياكل التنظيمية في اشكال وقتية، بحيث تتغير وتتعدد في كل حين، فلا يبقى جهاز هام على حال واحد تستقر له فيه أدوات العمل بما يجعله مسيطرا ، أو بما يجعله قادرا على حصار الرئيس ومتمكنا من استيعاب سلطته. وتميل الرئاسة الفردية أيضا إلى انشاء الأجهزة المتماثلة أو المتوازية، لأن ذلك يثير بينها قدرا من الخلاف يسمح للرئاسة بمراقبة كل منها، مع الاطمئنان إلى سلامة المعلومات التي ترد إليه، وحتى لايصير أى جهاز منها كيانا ضاغطا عليه. وهذا يفسر الظاهرة التي اصطلح على تسميتها بمراكز القوى. المهم أن تفرد الرئاسة استتبع تعدداً في الأجهزة ذات المهام الواحدة وتداخلا في اختصاصاتها، وتعارضا وتضاربا في أنشطتها، يعوقها في أداء وظائفها الأساسية.

مخاطر تركيز السلطة :

إن الظاهرة التنظيمية التي تميزت بها الدولة في الستينات هى اندماج الوظيفة السياسية في الأجهزة الإدارية، ما لبث أن تخصصت وآلت إلى اندماج الوظيفة السياسية في أجهزة الأمن. ومتى تحقق هذا الدمج بين أجهزة الأمن والضبط وبين المهام السياسية، يكون من الطبيعي أن تصطبغ السياسات بالطابع الأمني، فضلا عن التأثر بعادات العمل التي تتصف

---

(١) طارق البشرى، المصدر السابق، ص. ١٣١-١٤٥.

بالحذر والقلق والريب والظنون، ثم الإسراع باستخدام الوسائل المادية التي تتسم بالعنف والفظاظة.[1]

إن أجهزة الأمن في استيعابها للوظائف السياسية اعتقلت نظام ٢٣ يوليو فيما اعتقلت من قوى المعارضة السياسية، فلم يقدر النظام أن يتجاوزها ودعم هذا الأمر الترابط التنظيمي للدولة والمجتمع على تلك الصورة الهرمية الواحدية، التي تتصاعد تصاعدا سريعا بميل حاد، إلى حيث تنفرد باتخاذ القرارات، ودفع السياسات زعامة فردية وحيدة، والتصوير الإعلامي للقيادة الفردية بأنها تقف في أعلى الأعالي، لايشارف هامتها من هامات الرجال أحد، ولاجهاز ولاجماعة ولاتنظيم،... فاستقر في التكوين السياسي والمناخ السائد في الحقبة كلها أن كل مقادير البلاد والسياسات المتبعة والتوجهات المنفذة، كلها معلقة بمصير رجل واحد، وصارت ذاته ووجوده المادي من بؤر الصراع المحتوم دفاعا وهجوما، وتحولت القمة إلى عمود ارتكاز تتحول فيها جريمة الاغتيال إلى هدف شديد الإغراء للأعداء.

وأعطى إحتلال الأراضي بعد ٦٧ فرصة للولايات المتحدة أن تعرض مقايضة سيناء في مقابل تصفية الناصرية، ومشروع الاستقلال والنهوض القومي الذى قام عليه نظام ٢٣ يوليو، وأمكن بسهولة من ضرب الدولة الناصرية وتصفية إنجازاتها لمجرد وفاة رئيس الدولة صاحب تلك السياسات.

ولاعتياد المصريين على السلطة الأبوية، وأن رئيس الدولة هو صاحب الشرعية، جرى العدول في السبعينات عن السياسات أو الانجازات السابقة، بالأسلوب ذاته الذى كان يجرى به التغيير من قبل من خلال مؤسسة الرئاسة، كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة، وتتجمع لها كل خيوط التحريك في الدولة والمجتمع، لأنه لم توجد كيانات تنظيمية شعبية يمكن بها فعل شيء[2].

---

(١) طارق البشرى، المصدر السابق، ص. ١٦٤-١٦٥

(٢) طارق البشرى، المصدر السابق، ص. ١٨٦-١٩١

أوجه التشابه بين نظام محمد علي والدولة الناصريه :

بعد استعراض أهم ملامح نظام محمد علي والدولة الناصريه، نطرح التساؤل الهام الذى يقدمه د. الأيوبي وموضوعه هل كانت دولة محمد علي والنظام الناصرى محاولة لاستجماع ملامح المجتمع الهيدروليكي - البيروقراطي، أحياء لتراث سياسي عريق، ولملامح خصوصية مصرية متميزة، أم كانت محاولة جديدة لبناء اقتصاد رأسمالي مستقل، وإن استخدمت فيه الدولة كأداة رئيسية لتحقيق هذا الهدف؟؟.

ويرى د. سمير أمين أن كلا التجربتين أستخدمتا الفائض الإقتصادى للريف المصرى، بهدف التعجيل بعملية التصنيع وتحديث الإقتصاد والدولة. وأن المشروعان متشابهان، من حيث الثقة المطلقة في التقنية، ولكن دون إدخال تغيير ثورى على العلاقات الإنتاجية والإجتماعية. وكانت الارستقراطية الحاكمه المحلية في عهد محمد علي تميل إلى تفادى التحالف مع البرجوازيه المحلية الناشئه، وأقامت تحالفا آخر مع الارستقراطيه البيروقراطية والمصالح التجارية الأجنبية. هذا التحالف هو الخط الذى اتبعه محمد علي بالفعل، وأدى إلى تحول مصر إلى تشكيلة طرفية في النظام الرأسمالي العالمي[1]. أيضا يلاحظ أن عبد الناصر كان حذرا من الجماهير الشعبية، وحاول بناء اقتصاد وطني مستقل له توجهات شعبية، لكن دون مشاركة من القوى اليسارية، وكلاهما حاول تحقيق التنمية بالإعتماد على الجهاز البيروقراطي والنخبة التكنوقراطية وعلى ذلك انفجرت التناقضات الداخلية بعد الهزيمة العسكرية سنة ١٨٤٠ في حالة محمد علي وسنة ١٩٦٧ في حالة جمال عبد الناصر وكانت سياسة الانفتاح الإقتصادى في السبعينات معبرة عن كومبرادوروية مماثلة للكومبرادوروية التي تمت في عهد الخديوى. وفي ظل الإحتلال البريطاني..

وفي حين كان هناك برجوازيتان أحداهما وطنية والأخرى أجنبية في عهد محمد علي وماتلاه، نجد أنه توجد الآن طبقة برجوازيه واحده يتنازعها أتجاهان: أحدهما وطني يسعى إلى تحقيق درجة من الاستقلالية في إطار النظام العالمي، والثاني كومبرادورى بقبل شروط التبعية في سبيل تحقيق مصالحه.

(١) د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، ص. ١٢٦-١٢٨

وفي النظامين كان الإهتمام منصبا على تحديث الدولة – كسلطة وإدارة – والأخذ بالعلوم الإقتصادية والعسكرية الحديثة، بشكل برجماتي وتقني، يفوق الإهتمام بالعلوم الإنسانية: الفنون والآداب والفلسفة والتاريخ والنظم السياسية، ودون حل لمشكلة الأمية. وتغليت ممارسات الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية– الناتجة عن تعميم ملكية الدولة – دون مشاركة حية فعالة من الجماهير.

ولم تنبثق فلسفة للتنوير، تمثل مشروعاً متماسك الأطراف يجمع نظرة إيجابية لعلوم الطبيعة وعلوم المجتمع. واستند حكم محمد علي إلى مجموعة من العلماء يكتفون بالتأويل السلفي التقليدي والمدرسي المغلق على نفسه. هذه الإذدواجيه في الثقافة هي انعكاس لطبيعة التكوين الإجتماعي – الإنتقالي، لعدم تكملة البنية الرأسمالية، واتخاذها طابع رأسمالية الأطراف التابعة[1]. فأصبحت أمور الثقافة والتعليم خلطاً دون صهر من عناصر المعاصره البرجماتية ومن عناصر التأويل السلفي المحافظ، وتعايش في العهدين النموذجيين الغربي والإسلامي، واستخدم الأسلوب التوفيقي بين التراث والحضارة الحديثة[2].

أيضا يمكن القول أن الدولة في عهد محمد علي وعبد الناصر كانت هدفاً استراتيجيا لرأس المال الدولي الذى قام بضربها واختراقها مستهدفا إعادة تشكيلها، وقلب دورها التاريخي من دولة أبوية، تسعى إلى التنمية الداخلية إلى أداة تابعة، تخضع لآليات وعلاقات السوق الخارجي.

---

(١) د. سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، ص. ١٣٠-١٣١

(٢) د. رفعت سيد أحمد، الدين والدولة والثورة، كتاب الهلال، ص. ٢٠ -٢١

سياسة الانفتاح وتغيير طبيعة الدولة

يرى الأيوبي أن طبيعة التطورات الداخلية والإقليمية في الأساس هي التي أدت بالدولة المصرية إلى تطويع أساليبها، من أجل المحافظة على الإطار العام للنظام الدولاني فيها، أي لكي تحافظ على نفسها في ضوء ظروف كثيرة متغيرة.

إن الانفتاح سياسه كبرى طورتها الدولة المصرية للمحافظة على نفسها. وبالأخص على دورها الدولاني في الإقتصاد والمجتمع، في ظل ظرووف داخلية وإقليمية ودولية متغيرة، تعبيرا عن تحوير داخلي في بنية الدولة المصرية، ويسوق دليلا على ذلك ما يلي:

(١) إن الحركة الإيديولوجية الأساسية الداعية إلى الإنفتاح جاءت من داخل المؤسسة الحكومية بمياداتها السياسية وقطاعها العام، ولم تأت بصورة يعتد بها من جانب القطاع الرأسمالي المحلي.

(٢) إن المستفيد الرئيسي من الإنفتاح حتى الآن هو المؤسسة الحكومية التي تمكنت بهذا التحول الإقتصادى من الحفاظ على قبضتها الرئيسية على الإقتصاد. ومن الإستمرار في وظائفها الضبطية والرقابية.

(٣) إن القطاع الرأسمالي الصناعي المصرى ليس له تاريخ معروف في المطالبة بالحرية الإقتصادية، وهو لم يستفد من تطبيقات سياسة الانفتاح إلا مؤخراً جداً، بل يرى البعض أنه قد بدأ بالفعل يتخذ موقفا غير مرحب بسياسة الانفتاح، التي عمقت الصلة بين القطاع الحكومي وبين الرأسمالية العالمية، تاركة القطاع الصناعي الوطني خارج اللعبة إلى حد بعيد.

ويتأيد هذا التحليل بدراسة وافية لعادل غنيم يرى فيها أن الدولة المصرية في ظل سياسة الانفتاح -- تلعب دورا رئيسيا في عمل آليات التبعية والاستغلال الرأسمالي الأجنبي والمحلي على السواء. أي في انتاج، وإعادة انتاج البنيان الطبقي الرأسمالي المتخلف القائم حاليا وهو يرى أن الدولة كانت أداة التغييرات الهيكلية الإقتصادية[1] والإجتماعية والسياسية

(١) د. نزيه الأيوبي، المصدر السابق، ص ١٤٦

في السبعينات؛ ويضيف أنه ليس صحيحا ما يقال عن تراجع دور الدولة في الحياة الإقتصادية للبلاد في ظل الانفتاح – وسيادة آليات السوق الرأسمالية المحلية العالمية. غاية الأمر أن وظيفة الدولة الإقتصادية والإجتماعية قد أصابها تغير عميق، فبعد أن كانت الدولة في الستينات هي الأداة الاستراتيجية لتعبئة الفائض الاقتصادى، وعنصراً أساسيا في عملية الإنتاج الإجتماعي، وفي توسعه المطرد – أى في عملية التنمية الإقتصادية الإجتماعية المستقلة – أصبحت أداة رأس المال الدولي والمحلي في استنزاف الفائض الإقتصادى وفي تبديده، بل وفي نهب أصول المجتمع الإنتاجية ذاتها وتبديدها.

فقد تحولت الدولة (الرأسمالية) في ظل الانفتاح من مؤسسة إجتماعية إنتاجية، إلى أكبر مؤسسة استهلاكية في المجتمع، كما أصبحت الدولة وسيطا ماليا بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي[1].

والصورة المستمدة من هذا التحليل هي صورة رأسمالية دولة تتخلى تدريجيا عن سيطرتها على السوق وعن إستقلاليتها الوطنية، عن طريق فك ارتباطاتها بالقطاعات الرأسمالية والمنتجة المحلية، وتعميق ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية، الأمر الذى يؤدى إلى تغييرات طبقية مهمة، وكذلك إلى تغيرات هيكلية أساسية، وتحويرات بالغة الخطورة في دور الدولة في المجتمع.

هذه التحولات الخطيرة لاتتم إذاً بمعزل عن جهاز الدولة، بل أن الدولة هي التي تلعب الدور الرئيسي في عملية إعادة تشكيل الهيكل الإقتصادى والطبقي – التابع – وفي عمليات تجدده، كما أن الدولة هي التي تلعب – بتزايد – دور الوسيط النشط بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الدولية، وتتغير – بطبيعة الحال – في أثناء هذه التطورات،

(١) عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة، ص. ١٣٥

طبيعة الكتلة الحاكمة التى تقود الدولة فى هذا النموذج، فتصبح الصدارة فيه للرأسمالية التجارية والمالية المرتبطة عضويا بالرأسمالية العالمية[1].

وهكذا نرى أن الدولة لاتزال هي المحرك الرئيسي للتغيرات الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع.

آليات تحوير الدولة :

ومن حيث الحركة السياسية تمكنت الدولة وقيادتها الحاكمة من أحداث هذه التحولات عن طريق عمليات: صراع وتحالف معقد نلخصها فيما يلي:-

(١) فى بداية السبعينات استطاع النظام الساداتي المحافظة على بقائه من خلال حركة التصحيح في مايو ١٩٧١، تم بمقتضاها التخلص من قيادات التيار الناصرى، والإطار العام لرأسمالية الدولة الوطنية. ثم مكنت حرب أكتوبر ١٩٧٣ القيادة الجديدة من إخماد أهم مظاهر حركة التذمر الشعبي والوطني.

(٢) في منتصف السبعينات كانت القيادة الجديدة للدولة قد اكتسبت درجة عالية نسبيا من الاستقلالية عن القوى السياسية والاجتماعية المعبرة عن الحقبة الناصرية، سمحت لها بطرح قوانين الانفتاح عام ٧٥/٧٤، وبإجراء تحويرات جريئة على التحالفات

---

(١) يوجد تداخل واضح بين عالم الإقتصاد وعالم السياسة.. في الخمسينات كانت الطبقة الوسطى هي عماد وقاعدة ومحور التحالفات التي عقدتها السلطة الناصرية وفي الستينات تشكلت جماعات من البيروقراط والتكنوقراط والمهنين والعسكريين تقلدت مناصب ومراكز داخل جهاز الدولة والقطاع العام قاموا بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي والتأميمات والتصنيع وتمصير البنوك والشركات . وكانت توجد علاقة تداخل وتشابك بينهم وبين الرأسمالية الزراعية في الريف. وفي منتصف السبعينات شملت التحالفات عناصر الرأسمالية القديمة وعناصر البرجوازية البيروقراطية وعناصر طفيلية، مع اندماج جهاز الدولة في تلك الشراكة المتعددة الأطراف، مع تحويل جهاز الدولة لخدمة هذا التحالف، وأصبحت الدولة أداة لأستصدار التشريعات والقرارات التى تمكن من تحقيق هذه المصالح. للتفصيل راجع: سامية سعيد إمام، من يملك مصر، دار المستقبل العربي، ط ١٩٨٦.

الخارجية للدولة المصرية، كان من أهمها فك الروابط بمجموعة الدول الاشتراكية، وتدعيمها مع الدول الغربية.

(٣) في النصف الثاني من السبعينات تبدأ قيادة الدولة في السماح بدرجة من التوسعة في التنظيمات السياسية، هدفها إعادة ترتيب الصفوف والتحالفات الداخلية، لتكوين أعرض جبهة ممكنة لتطويق التيارات الناصرية والإشتراكية -- منابر وأحزاب ٧٧/٦٦، من جهة أخرى يتم تشجيع التيار الإسلامي، أيضا كان الهدف خلق إطار جديد يشجع رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر.

لكن انتفاضة يناير ١٩٧٧ تؤدي إلى مزيد من الحذر في تطوير النظام الحزبي، وتتجه الدولة إلى ابتكار أساليب جديدة لأحكام قبضتها على المجتمع، وتوجيه التحولات الإقتصادية فيه، والتعاون المباشر بين القطاع العام الصناعي ورأس المال الأجنبي

(٤) ومع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات يتضح أن التصالح مع اسرائيل لم يؤد إلى تخفيف مواقفها المتعنتة، أو إلى تحقيق الرفاهية داخل الإقتصاد المصري، كما يتضح للحركة الإسلامية إنها تُستخدم في لعبة لاتخدم مصالحها الذاتية، ويتزايد التذمر الشعبي وتكثر المصادمات الطائفية، وتصعد الحركات الإسلامية من عمليات العنف. بما في ذلك إغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١[١]

والنقطة الأساسية التي يجب التأكيد عليها من خلال هذه التطورات هي أن الدولة لم تتراجع ولم تقلص دورها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، إنما عدلت من أشكاله وأساليبه وأن التطورات التي اتخذت شكل التعددية والانفتاحية الأقتصادية هي تغييرات تابعة وليست أصيلة، كان هدفها تطويق قوى المعارضة. وتحقيق التحالف مع رأسمالية الدولة والرأسمالية العالمية وليست الدولة الساداتية «أليوه» من الناحية الوظيفية من الدولة الناصرية، إنما هي مختلفة عنها في الأساليب فقط، ومن مظاهر ذلك الإسراف في استخدام

(١) نزيه الأيوبي، المصدر السابق، ص ١٤٩.

أسلوب الاستفتاء الشعبي، وإصدار القوانين بقرار رئاسي في غير محلها، وحل مجلس الشعب بلا مبرر وجيه، والحظر على تكوين كثير من الأحزاب، والتمسك بقوانين الطوارىء، مع اللجوء إلى تعريفات مطاطة لفكرة الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي[1].

الدولة فى الحقبة الساداتية :

تواكبت سياسة الانفتاح المعلنة في عام ٧٤ مع تشديد قبضة السادات وحكومته على المجتمع، فالتحررية الإقتصادية قد اقترنت إذا بتسلطية سياسية، واللامركزية الإقتصادية بمركزية سياسية. ولاشك بداية في أن منصب «الرئيس» إنما يحيط صاحبه دائما بقدر كبير من المهابة والسلطة لأسباب تاريخية متعلقة بتقاليد نظام الحكم في مصر، وتتضمن نصوص الدستور المصرى اختصاصات واسعة لرئيس الجمهورية ذات صبغة رئاسية وإدارية وتشريعية وقضائية وسياسية واختصاصات مرتبطة بحالة الطوارىء، فضلا عن أن الدستور يعطي له حق تحديد السياسات العامة للدولة. وكان للسادات في عام ٨١ الألقاب الرسمية التالية: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، القائد الأعلى للقوات المسلحة، الرئيس الأعلى لقوات الشرطة، رئيس الهيئة القضائية، رئيس الحزب الوطني، مفوض عام في جميع المجالات العسكرية والإقتصادية. ومسيطر على مجلس الصحافة.

ويتم إحكام القبضة المركزية على النظام عن طريق تبعية معظم الهيئات والمؤسسات والشركات العامة للوزارات المركزية، كما يتم تجميع الوزارات ذات الإختصاصات المتقاربة في مجموعات، الأمر الذى يسمح بمزيد من التوجيه والتنسيق.

وفي بداية الثمانينات كان في مصر ثلاثين وزارة وحوالي ٩٥ هيئة ومؤسسة عامة، فضلا عن شركات الدولة. وقد زاد عدد الموظفين من ١٢٠٠ ألف في نهاية الستينات إلى ٢٨٧٦ ألف [2]. في بداية الثمانينات (باستبعاد الشركات العامة التى كان يعمل فيها حوالى ١٤٠٠ ألف).

(١) د. نزيه الأيوبي. المصدر السابق، ص. ١٥٠ - ١٥٣.

(٢) د. نزيه الأيوبي، المصدر السابق، ص. ١٥٤.

ومعنى ذلك أن الدولة في بداية الثمانينات كانت توظف حوالى ٩٪ من جملة السكان، ونسبة تقدر بـ ٢٥٪ من إجمالى القوى العاملة في البلاد

كذلك تنامى الإنفاق السنوى على الأجور والمرتبات الحكومية من ٤٠٤ مليون جنيه في نهاية الستينات إلى ١٣٤٤ مليون جنيه في بداية الثمانينات، وقفز الإنفاق الحكومي السنوى أيضا (باستبعاد الأجور والمرتبات) من ١٦٥٨ مليون جنية في نهاية الستينات إلى ٥٣٩٥ مليون جنيه في بداية الثمانينات.

ويلخص الأيوبى طبيعة الدولة الساداتيه بعبارة بليغة بقوله: «إن الوظائف الرقابية والسلطوية للدولة في الحقبة الساداتية كانت أقوى وأبرز بكثير من وظائفها التنموية والإقتصادية المدعاه. أو بعبارة أخرى كانت الحكومة أقوى من اللازم فيما لايلزم، وأضعف من اللازم فيما يلزم، لعجزها وتقصيرها عن توفير الظروف والأطر والإجراءات الكفيلة بتنظيم جهود التمية الشاملة في البلاد وتنشيطها»[1].

فالدولة المصرية في السبعينات لم تتنازل عن سيطرتها على المجتمع، وإنما نوعت وعدلت في أساليب هذه السيطرة. وسياسة الانفتاح الإقتصادى - أهم السياسات العامة لهذه الحقبة - تطورت تحت تأثير حركة الدولة - في تحالفها مع رأس المال الدولى - بأكثر مما تطورت تحت تأثير حركة الرأسمالية الصناعية المحلية.

معنى ذلك أن برجوازية الدولة المصرية اختارت أساليب جديدة مختلفة للاستمرار في سيطرتها على الدولة، وفى استفادتها من مواردها الإقتصادية. وقد مرت عملية التحول هذه عبر مجموعة من الخلافات والصراعات، على قمة السلطة وبين الوزراء والوزارات المختلفة وبين قيادات القطاع العام وعلى صفحات الجرائد والمجلات، وفى أروقة النقابات واجتماعات الهيئات والمنظمات المختلفة. واستخدم الصراع أحيانا لغة الخطاب السياسى الناصرى، أو الضرب على وتر المشكلات الإقتصادية ومتاعب الجماهير، أو متطلبات العصرية والإنتاجية، أو ضرورات الأمر الواقع المحلية والإقليمية والدولية، وغير ذلك من رموز ومساحلات أيديولوجية

(١) د. نزيه الأيوبى، المصدر السابق، ص. ١٥٦-١٥٧.

كذلك استخدمت شرائح النخبة الحاكمة وقطاعاتها اساليب السياسات البيروقراطية المختلفة، من إعادة التنظيم وإعادة التحالف، والتجاوز والتجاهل، والتصفية والمنع والادماج...إلخ، وذلك قبل أن تتضح لنا الصورة المتضحة الآن.. وتوجهت النخبة الحاكمة في أثناء هذه العملية إلى قطاعات مختلفة من الشعب وطبقاته، في أوقات مختلفة أو في الوقت نفسه ولكن بلغة مختلفة، واستخدمت التغييرات الداخلية لتبرير تحولات مهمة في السياسة الخارجية كما استخدمت الظروف الإقليمية والدولية لتبرير تغيرات أساسية في الداخل.

المهم كان الإعتماد الرئيسي في احداث كل هذه التغيرات هو على أجهزة الدولة وعلى تكنوقراطيها وإدارييها، أو على البيروقراطية المدنية والعسكرية والأمنية وعلى قيادات القطاع العام من التكنوقراط والموظفين. وعلى أجنحة جهاز الدولة في المجال الإعلامي والتثقيفي، بل وأحيانا الديني، واتبعت في هذا الصدد كذلك السياسات البيروقراطية المعروفة من فصل وتعين وترفيع وتخفيض وتشجيع وترهيب واحتواء وإبعاد.. إلخ الأمر الذى يضيق المجال هنا عن التفصيل فيه رغم أهميته[1].

ليس التحول نحو الإنفتاح إذا تعبيرا عن إنتصار الرأسمالية المحلية، بل هو في الأساس تعبيرا عن حركة رأسمالية الدولة المصرية في المرحلة الراهنة - وهي حركة لاتتنازل هذه الدولة بمقتضاها عن تحكمها في الإقتصاد - فالدولة لاتزال فاعل اقتصادى في البلاد - بل تغير من أنماط هذ التحكم وأساليبه، عن طريق تقليص دورها التنموى، والإقتصار على دور اقتصادى تشارك فيه رأس المال الأجنبي، مع السعى إلى زيادة الموارد الريعية للدولة بصفة خاصة وللمجتمع ككل بصفة عامة أما الموارد الريعية المتحصلة للدولة فهي تسمح بالاستمرار في تقديم حد أدنى من الخدمات العامة، في التعليم والصحة.. - لايمكن التخلي عنهم لأغراض الأمن السياسي والإجتماعي. أما الموارد الخارجية المتحققة للإفراد أو المجتمع ككل (كتحويلات العاملين في الخارج وبعض دخل السياحة) فهدفها تشجيع

(١) راجع: (١) عبد الله إمام، إنقلاب ١٥ مايو (القصة الكاملة) دار الموقف العربي ٨٣، (٢) د. أماني قنديل، صناعة السياسة الإقتصادية في مصر، (٧٤-٨١)، كتاب الإقتصادى، العدد ١٦، ١٩٨٩. (٣) د. غالي شكرى، الثورة المضادة في مصر، كتاب الأهالي، رقم ١٥

مزيد من قطاعات المجتمع على أن تبحث عن بديل آخر يحقق لها مطلبها عوضا عن الدولة.

ولاشك فى خطورة المرتكز الإقتصادى والسياسي لمثل هذا الوضع، فهو من ناحية يوسع ويعمق من تبعية الدولة لرأس المال العالمي، وهو من ناحية أخرى يؤدى إلى الإعتماد بصورة خطيرة على مصادر غير مضمونة لاتحكم للدولة فيها - وممكن أن تكون أداة ضغط وتأثير خارجي - ومعروف أنها فى سبيلها إلى الإضمحلال على أية حال..

مؤشرات تزايد اعتماد الإقتصاد المصرى على الخارج ١٩٧٣-١٩٨٠.

المؤشر	١٩٧٣	١٩٨٠
الميل المتوسط للإستيراد ٪	١٨,٣	٤٤,٩
قيمة الواردات الغذائية بالمليون جنيه	٣٥١,٦	١٥٦٦,٤
نسبة القمح المستورد الى إجمالى المستهلك منه ٪	٥٤	٧٠
عجز الميزان التجارى بالمليون جنيه	-٤٠٤,٣	-٢,٦٠٧,٣
نسبة عجز الميزان التجارى الى الناتج المحلى الإجمالى ٪	١٠,٢	١٦,٥
معدل تغطية الصادرات «شاملة البترول» لاجمالى الواردات ٪	٦٣,٧	٥٠,٨
معدل تغطية الصادرات «بدون البترول» لاجمالى الواردات ٪	٦٣,٧	١٧,٧
نسبة التمويل الأجنبى لإجمالى الأستثمار	٣١,٠	٤٨,٠
حجم الديون الخارجية القائمة بمليار جنيه	٢,١	١٧,٠
نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى	٥٢,٠	١٠٦,٠
معدل خدمة الدين ٪ من إجمالى الصادرات	١٦,٢	٢١,٤

(المصدر: د. رمزى زكي، أزمة مصر الإقتصادية ص ٢٦٩، مكتبة مدبولى ط ١٩٨٣)

حقا أن أحدا لاينازع فى أن الحصاد الفعلى لسياسة الانفتاح الإقتصادى خلال الفترة ٧٧ - ١٩٩٠ قد تمخض عنها ارتفاع واضح فى معدل نمو الناتج القومي، حيث قدر هذا المعدل بحوالى ٨,٢٪ سنويا بالأسعار الثابتة. وهو معدل مرتفع بلا شك، ولكن هذا النمو كان محملا بسمات سيئة اضرت بأوضاع مصر الداخلية والخارجية.

□ فمن ناحية أولى، لوحظ أن هذا النمو المرتفع لم يكن مقترنا بتغيرات هيكلية تنقل

بنيان الإقتصاد المصرى إلى وضع أفضل عن ذى قبل، بل جاء هذا النمو مصحوبا بنمو طفيلى فى قطاع خدمات المال والتجارة وقطاع الإسكان الفاخر، هذا فى الوقت الذى خيم فيه الركود على قطاعات الإنتاج السلعى (الزراعة والصناعة) باستثناء البترول.

- ومن ناحية ثانية، كانت مصادر هذا النمو نابعة من مجالات ذات طبيعة مؤقته، ولاتقع تحت سيطرة صانع القرار المصرى. إذ كانت هذه المصادر مركزه فى إنتاج وتصدير البترول بمعدلات مرتفعة، وزيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج، وتزايد إيرادات السياحة وقناة السويس، فضلا عن زيادة حجم القروض الأجنبية.

- ومن ناحية ثالثة: اقترن هذا النمو بتفاوت حاد فى توزيع الدخول والثروة القومية، وذلك بزيادة تركزها فى أيدى اصحاب عوائد حقوق التملك (الأرباح، الفوائد، الريع) على حساب تدهور نصيب كاسبى الأجور والمرتبات. وقد خلق هذا التفاوت تفاوتا مماثلا فى مستويات المعيشة.

- ومن ناحية رابعة، لوحظ أن الانفتاح الإقتصادى الذى جرى تبريره على أساس جذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، لم يكن إلا انفتاحا لنمو الرأسمالية المحلية ذات الطابع الطفيلى، حيث أن الجزء الأعظم من الإستثمارات التى تمت فى ضوء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كانت من أموال مصرية، وأن الجزء الغالب من الاستثمارات الأجنبية قد تركز فى قطاع البنوك والتجارة والفندقة، التى ترتفع فيها معدلات الربح بمصر بشكل لانظير له فى دول العالم الأخرى.

- ومن ناحية خامسة، إقترن هذا النمو الإنفتاحى بتراجع واضح لدور التخطيط القومى وإنكماش ملموس فى حجم القطاع التعاونى، وبنمو متزايد لقوى السوق العشوائية فى عمليات تخصيص وتوزيع الموارد. ونظراً للتفاوت الحاد الذى حدث فى توزيع الدخل القومى، فإن هيكل الطلب الكلى الذى إنبنى على هذا التوزيع المتفاوت، قد أثر على اتجاهات الاستثمار. وذلك بزيادة تركزها فى مجال الحاجات الكمالية والترفيه لذوى الدخول المرتفعة على حساب إهمال اشباع الحاجات الأساسية للجماهير.

- ومن ناحية سادسة، اقترن هذا النمو المنفتح بتعريض الإقتصاد المصرى لرياح شديدة من المنافسة الأجنبية، فتعرض النشاط الإنتاجي، للقطاع العام والقطاع الخاص، المنتج، لتدهور واضح، مما انعكس في تزايد المخزون السلعي للقطاع العام وفي غلق كثير من الوحدات الإنتاجية في القطاع الخاص

- ومن ناحية سابعة، اقترن هذا النمو باختلال واضح في التوازن الإقتصادى الداخلي، الأمر الذى نلمسه في الإرتفاع المتواصل للأسعار، نظرا للعجز المتزايد للموازنة العامة للدولة، كنتيجة لكثرة الإعفاءات الضريبيه وعدم تعبئة الموارد الضريبيه الممكنة، فضلا عن زيادة اتساع قنوات التضخم المستورد.

- ومن ناحية ثامنة، ثبت أن هذا النمط من النمو الانفتاحي كان تربة خصبة لاستشراء الفساد في المجتمع المصرى. فمع النمو السرطاني الذى حدث في نشاط القطاع الخاص الطفيلي، ومع تزايد نشاط رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الربح السريع، ومع تراخي سلطة الدولة في إدارة وتوجيه عجلة النشاط الإقتصادى، كان من الطبيعي أن تتزايد الدخول الطفيلية لبعض الفئات الإجتماعية من خلال عمليات السمسرة والمضاربة والتهريب والرشوة، وأن تتراكم الثروات بالملايين لدى أفراد هذه الفئات. ولعل في المحاكمات التى أجراها المدعي العام الإشتراكي ما يشير إلى خطورة هذه الظاهرة.

- ومن ناحية تاسعة، حدث في غمار هذا النمو المنفتح، تحويل يُعتد به للموارد من القطاع العام والحكومي إلى القطاع الخاص، وكان نتيجة ذلك تزايد النصيب النسبي للقطاع الخاص في إجمالي الاستثمار القومي من أقل من ١٠٪ في بداية فترة الإنفتاح إلى حوالى ٢٠٪ في الآونة الأخيرة. ولايمانع أحد في نمو القطاع الخاص طالما كان نشاطه انتاجيا، يُزيد من الناتج المحلي والدخل القومي وفرص التوظف. لكن لوحظ أن النمو الذى حدث في نشاط هذا القطاع كان أغلبه طفيليا (في الإستيراد - والمقاولات، وأعمال الوكالة للشركات الأجنبية، والمضاربة، وتجارة العملة، بل ومن أعمال النصب والإحتيال، ...إلخ). كما تم تمويل معظمه من خلال القطاع العام ومدخرات الشعب بالبنوك.

- ومن ناحية عاشرة. إقترنت سياسة الانفتاح الإقتصادى بتعريض مصر لضغوط خارجية

واضحة، تمثلت في «الروشتة» المعروفة التي يطلب صندوق النقد الدولي اتباعها في السياسة الإقتصادية المصرية. وعناصر هذه الروشتة، تتعلق بسياسات سعر الصرف والتجارة الخارجية، وسياسات الأسعار والدعم والأجور والتوظف، والسياسات النقدية والإئتمانية والماليه، إلى آخره. وبذلك غُلت يد صانع القرار الإقتصادى في كثير من الأمور.

- وأخيرا، جاء هذا النمط الانفتاحي محملاً بديون خارجية ثقيلة،وصلت إلى ٦٢ مليار دولار حسب تقدير البنك الدولي عام ١٩٨٩، وبتزايد واضح ومستمر في عجز الميزان التجارى، وبتدهور شديد في سعر الصرف للجنيه المصرى. وكل ذلك انعكس في تزايد تبعيتنا الإقتصادية للعالم الرأسمالي، ومن ثم تعاظم حساسيتنا لأية تطورات وهزات في هذا العالم[١].

فبعد أن كانت وظيفة الدولة الإقتصادية الأولى هي تحقيق التراكم الرأسمالي العام، أصبحت في ظل الانفتاح أداة استراتيجية لتحقيق التراكم الرأسمالي الخاص، والتخلى عن التخطيط المركزى كأسلوب لإدارة الإقتصاد القومي، وعن دور القطاع العام كقاعدة للتنمية الإقتصادية المستقلة، والاعتماد على آليات السوق الرأسمالية في تخصيص الموارد، وإطلاق العمل لرأس المال المحلي والأجنبي، والاندماج العضوى في السوق الرأسمالية العالمية، وتسليم قيادة الإقتصاد الوطني لرأس المال الدولي، ولعبت الدولة دور الوسيط النشط بين السوق النقدية والمالية المحلية، والسوق النقدى والمالى الدولي[٢].

لقد أصبحت وظيفة الدولة الكومبرادورية منذ السبعينات ازاحة الحواجز الفاصلة بين الإقتصاد المحلي والسوق العالمي، باستدماجها الإقتصاد المحلي لقواعد التراكم العالمي، واخضاع مايقع في نطاق حدودها لهذه القواعد، من خلال تنظيم وتشكيل الطبقات وصياغة التحالفات، وقهر القوى المعارضة [٣].

---

(١) د. رمزى زكي، أزمة مصر الإقتصادية، مكتبة مدبولي، ص. ٢٦٤-٢٧٠

(٢) عادل غنيم: المصدر السابق.

(٣) د. أحمد زايد: الدولة في العالم الثالث، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص. ١٤٢ - ١٤٥.

نحو تنمية مستقلة ذات مضمون شعبي

ينظر الفكر التنموى - التقليدى - إلى التنمية على أنها مجرد نمو اقتصادى يسير في اتجاه واحد،مستهدفا النموذج الرأسمالي كما تحقق في الغرب الرأسمالي، وبالتالى فإن مشكلات التخلف وعقبات النمو يجب أن تقاس بشروط هذا النموذج، وأن تجرى عملية اسقاط ميكانيكى للخبرات والمشكلات التى واجهت تحقيق هذا النموذج في الغرب على الواقع المصرى. على أن هذا الاسقاط كان يصح نظريا لو افترضنا أن التكوين الإقتصادى الإجتماعي المصرى هو نفس التكوين الذى بدأت منه الدول الغربية فى تحقيق نموذجها.

إن المجتمعات الرأسمالية عندما بدأت نموها الإقتصادى ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر كانت قد حققت شروطا هامه تتفق مع سياق تطور هياكلها الإقتصادية والإجتماعية، وضعتها على مشارف النمو الذاتي المستقل مثل: القضاء على النظام الإقطاعي، وإنهاء نظام الحرف والطوائف، وخلق الشروط اللازمة لوجود سوق العمل، والكشوف العلمية التى انعكست بشكل مباشر في تطوير أدوات الإنتاج، أضف إلى ذلك احتلال المستعمرات واستغلالها وتحويلها إلى أسواق واسعة للتصريف ومنابع هائلة ورخيصة للمواد الخام، وخلال هذه العملية التاريخية كانت القيادة في حركة النمو للطبقة البرجوازية الصاعدة[1].

أما في بلادنا فإن الظروف والخصائص التاريخية للتكوين المصرى تختلف تماما عن ظروف المجتمعات والتكوينات الرأسمالية الغربية، وبالتالي فلا محل أبداً للقياس. ومن هنا فإن المشكلة التي تواجه بلادنا في أحداث تنمية مستقلة - بغرض أشباع الحاجات الداخلية للسكان - تكمن في اكتشاف مواطن القوة الممكنة تاريخيا لقيادة عملية التنمية، في ظل استراتيجية شاملة وهذا يعني من الناحية الموضوعية قيادة الدولة، التي عليها أن تتدخل

---

(١) د محمد دويدار. د.مصطفى رشدى،الإقتصاد السياسي، سنة ١٩٧٣.
د.أحمد جامع. الرأسمالية الناشئة، دار المعارف، سنة ١٩٦٨.
د. رمزى زكي: فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، سنة ١٩٨٧
صلاح العمروسي: حول الرأسمالية الطفيلية، دار الفكر المعاصر، سنة ١٩٨٥.

باسم المجتمع من أجل تعبئة كافة الموارد المتاحه وتوجيهها لتحقيق أهداف التنمية الداخلية[1].

بعبارة أخرى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه عملية التطوير والتنمية المستقلة، للخروج من التخلف والتبعية، تتطلب البحث عن النمط الإنتاجي، الذى يمكن من خلال ما يملكه من سلطة وموقع وقوة فى التشكيلة الإجتماعية أن يخطط بوعي لتلك التنمية ويقود مسيرتها، تحت شروط معينة، ويمكن للأنماط المتعددة فى هذه التشكيلة أن تساهم بأدوار مختلفة في تحقيق أهداف التنمية المستقلة. وطبيعي أن قيام تحالف بين هذه الأنماط لابد له من قائد واعٍ بمتطلبات المرحلة الإنتقالية. وينتهي د. رمزى إلى أن هذا القائد بحكم الواقع والتاريخ -- خصوصا فى بلد كمصر - لن يكون إلا الدولة والقطاع العام، من خلال سلطة وطنية شعبية، ذات طابع مؤهل لقيادة عملية الإنتقال وتحقيق المشروع القومي.

فالدولة الوطنية يمكنها أن تستخدم في ذلك شتى الإمكانات التى تساعدها فى أداء وظيفتها الإقتصادية والإجتماعية، من ذلك مثلاً نشاطها السياسى والإدارى والتشريعي، وسيادتها على مواردها وثرواتها الطبيعية، وحقها في مراقبة نشاط رؤوس الأموال الأجنبية، وتدخلها فى قطاع التجارة الخارجية وعلاقاتها الدولية.. إلخ، أيضا إحداث تغيرات هيكلية

(١) مثال لذلك: الكثافة السكانية العالية لمصر إذا لم تنفجر خارج الوادى إلى الصحراء، فلا مفر من أن تنفجر على نفسها في الداخل - وهو إنفجار لايمكن إلا أن يكون مدمراً - لذلك أصبح علينا واجب البدء بالعودة إلى الصحراء، بإعتبارها قضية قومية مصرية تلتزم بها الدولة.
وبناء عليه نعود إلى دور الدولة التاريخى فى تنظيم توزيع المياة، حيث أصبح من الضرورى ترك طرق الرى العتيقة (القائمة على الغمر والرى بالراحة) وإعتماد طريقة الرى بالرش والتنقيط، مع إستخدام مياه الصرف الجوفية، وعدم هدر مياه النيل فى المتوسط.
وهذا بلاشك إنقلاب كامل فى ميزانية الماء - الأرض، يمكن أن يؤدى فى تقدير جمال حمدان إلى زيادة المساحة المنزرعة فى مصر إلى ٣٠ مليون فدان، إذا استزرعنا أراضى الدولة المجاورة لوادى النيل، وحول بحيرة السد العالي، وأراضى الساحل الشمالى الغربى، ووسط سيناء، ومنخفضات الصحراء الغربية والمساحات شرق العوينات جنوباً، وهي مساحات يمكن أن تستوعب ٢٥ مليون نسمة على الأقل.

فى الأبنية الإقتصادية والسياسية والعلاقات الإجتماعية ونمط تقسيم العمل الإجتماعى والدولى.

وكل ذلك يحتاج إلى دولة قوية، ولهذا فإنه مالم توجد مثل هذه الدولة القوية التى ترتكز أساسا على تحالف وطنى وشعبى فاعل ومتماسك، فليس من المتصور امكان حدوث التنمية المستقلة المعتمدة على الذات[1].

إن الدولة المصرية - رغم عيوبها وتجاوزاتها وخطاياها - تراث تاريخى وانجاز قومى هائل، نظرا للدور الحضارى - التنموى الذى اضطلعت به فى مراحل عديدة من التاريخ، وهى تواجه الآن ومنذ عدوان ١٩٦٧ محاولات مستمرة من قوى مختلفة لإضعاف دورها الإقتصادى الإجتماعى واختراقها وخلخلة مؤسساتها وتفكيك منظومتها، واستنزاف بنيتها التحتيه وتهميشها ... ويبقى على القوى الوطنية والديمقراطية أن تسعى من خلال جبهة وطنية عريضة، العمل لإستعادة دور الدولة القوى فى قيادة تنمية شاملة تعتمد على الذات، ومبنية على إشباع الحاجات الإجتماعية الداخلية فى المقام الأول، وهذا الأمر يتطلب بالضرورة نظاما آخر لقياس مدى مساهمة مختلف المنتجين فى خلق الثروة الوطنية، ويعكس مصالح التحالف الوطنى الشعبى.

---

(١) د. رمزى زكى: الاعتماد على الذات، دار الشباب، ١٩٨٧.
د. محمد دويدار: استراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، ١٩٨٠.
د. سمير أمين: أزمة المجتمع العربى، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥.
د. إبراهيم العيسوى، إنفجار سكانى أم أزمة تنمية؟ دار المستقبل العربى، ١٩٨٥.

الدولة وتحالفاتها عبر التاريخ

المشاعية البدائية - قبل الدولـة

تشير كتابات الأهرام الدينية إلى أنه كان للأقاليم مجالس من المشايخ في الفترات السابقة للتاريخ، ولم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يزيدوا عن أن يكونوا أوائل بين اكفاء أو أنداد. والأغلب أن هذه المجالس كانت تحكم القرى، وقادت عمليات تجفيف المستنقعات، وتنظيم حماية القرى من الفيضان ومن الأعداء.

وفي ذلك المجتمع النهرى الفيضي كانت تلك الزعامة أو القيادة مجرد أداة للتكامل الأيكولوجي بين البيئة والنهر من خلال ما يسمي العمل الجماعي، التعبئة العامة للسخرة، التجنيد الإجباري.. بهدف الإنقاذ العام من خطر الفيضان وضبط النهر وبناء الجسور والنواظم والقناطر وحفر القنوات والمصارف، ورد العدوان وصد الغزوات عن الوادى. ثم استدعى زيادة الفائض الإقتصادى، وتطور تقسيم العمل الإجتماعي وجود فئات من التكنوقراط والكهنة والإداريين والعسكريين. ومع تحول هؤلاء إلى نبالة ارستقراطية في الأقاليم، انقلبت امتيازاتهم الوظيفية إلى استغلال إجتماعي باستيلائهم على فائض الإنتاج، أيضا تحول الطوطم إلى إله محلي، وأصبح حاملوا الألوية كهنة هذه الآلهة، وهكذا اتحدت الوظيفتان الإقتصادية والدينية في نخبة واحدة حاكمة.

مصـر الفرعونيـة

الدولة كتعبير عن كيان جغرافي سياسي نشأت في مصر الفرعونية منذ فجر التاريخ كضرورة إجتماعية إقتصادية متعلقة بالمجتمع الفيضي، وتبلورت هياكلها قبل أن تتبلور في معظم البلدان المحيطة بها، سواء أخذنا الدولة من المنظور التاريخي العريق أو من المنظور القانوني المؤسسي. وخصوصية النمط المصرى تمثلت تاريخيا - منذ الفراعنة - في طابعه المكتمل، من حيث وجود طبقة حاكمة دولانية خراجية تعمل على مركزة الفائض من خلال الدولة، مع تماسك البناء القومي في إطار جغرافي ايكولوجي محدد، وايديولوجية حاكمة قوية تعمل كعنصر فعال في إعادة تكوين المجتمع، بالإضافة إلى قيام تلك الدولة

الأبوية بتنظيم الرى وأدارة شبكته وصيانتها، ومراقبة الفيضان والقيام بالإشغال العامة ورد غزوات البدو، مع السيادة المطلقة في كل الأحوال على إقليمها ومواردها (باستثناء فترات الضعف والإحتلال).

لقد استطاعت الدولة المصرية أن تحقق تماسك التكوين الإجتماعي المصرى في مجموعة - كضابط للتوازن الكلى لهذا التكوين باعتباره نسقا كاملا آلاف السنين وحتى اليوم - واستمدت تلك الدولة الأبوية شرعيتها من قيامها بجملة من المهام الإقتصادية والإجتماعية والدفاعية في ظل ايديولوجية ثيوقراطية، وكان التأكيد على مفهوم «ماعت» يعني أن الملك ملتزم أمام الآلهه بالعدالة بين الناس؛ كانت الفرعونية كنظام فوقي ترتكز على ثلاثة أعمدة أساسية هي: البيروقراطية والثيوقراطية والارستقراطية العسكرية.

العصـــور الوســـطى

لم يطرأ على العناصر الأساسية التي شكلت الطابع الجماعي للقرية المصرية تغيير جذرى قبل منتصف القرن التاسع عشر، وملامح التكوين الخراجي ظلت ماثلة بشكل لافت في المجتمع المصرى بشكل عام طوال تلك الفترة من خلال استمرار نفس التنظيم الإجتماعي السياسي لاستملاك الفائض. وظلت السلطة السياسية احتكارا مطلقا لرأس الدولة (سواء كان الحاكم فرعون-بطليموس- والى ...) مستندا من الناحية المادية على احتكار ملكية وسائل الإنتاج، وخاصة الأرض، ومستندا من الناحية الفكرية على علاقته بالسماء حسب الصيغ الدينية المختلفة، كما بقيت الدولة جهازا بيروقراطيا ذا ذراعين أحدهما إدارى والآخر عسكرى، وكلاهما مهمته الأساسية تأمين استمرار هذا النظام الإجتماعي واستخلاص الخراج. وكانت مركزية الدولة عبارة عن التوازن الناتج عن الصراع لإعادة تقسيم موارد البلاد، فيما بين الجماعات المالكة والحاكمة وإعادة توزيع حقوق الجباية.

وعلى أساس التجمعات القروية تعاقب الدول: دولة الفراعنة ودولة البطالسة ودولة الرومان ودولة العرب ودولة المماليك. دون أن يتغير شيء من أساسيات التركيب الإجتماعي الإقتصادى لهذا المجتمع.

وفي العصر الأيوبي - المملوكي (١١٧١-١٥١٧م) يرتبط الجهاز الحاكم بمصالح

التجارة العابرة الأجنبية، أى نمط إقتصادى إجتماعي مخالف لطبيعة الإنتاج المشتركى المصرى السائد تقليديا، وفى تعارض مع أصول العلاقات التاريخية الصحيحة للتكوين المصرى، بأحداثه ألتواء فى النشاط الإقتصادى أدى إلى إزدهار التجارة الخارجية على حساب القدرة الإنتاجية الحقيقية لمصر فى الزراعة والصناعة الحرفية والتجارة الداخلية. وكان هذا بدوره يقتضى أن يزيد إغترابه وقهره، وأن تكون الكفة الراجحة للسلطة فى الجناح العسكرى للبيروقراطية الحاكمة.

كان المماليك عبيدا من أصول رعوية، من إثنيات آسيوية وأوربية، لم يستطيعوا التكيف مع ظروف الحياة الزراعية المستقرة، أعراب من حيث اللغة ونوع العلاقات المشتركية، عبيداً للسلاطين. مهمتهم الدفاع بالعنف المسلح عن إمتيازات الحكام، والإستيلاء على نصيب البيروقراطية من فائض العمل. يتعيشون على الخراج والمكوس، غرباء تماما عن الشعب الذى يحكمونه غربة كاملة؛ ومع ذلك إستطاعوا البقاء فى الحكم قرونا طويلة. بسبب دورهم فى الحروب المقدسة التى شنوها ضد الغزاة الصليبين والمغول والعثمانيين، للحيلولة دون استنزاف الموارد الداخلية إلى خارج البلاد على صورة جزية.. وكانت وحدة المشترك الأعلى الحاكم مبنية على إتزان غير ثابت، تمزقه التناقضات العنيفة، ولم تكن ثمة وحدة إرادة، إلا إزاء المنتجين المباشرين من الفلاحين.

فى هذه الفترة لعب أمراء الجيش دورا متزايدا فى تولية العرش الأيوبى. وفى العصر المملوكى كان إختيار السلطان الجديد يتم بنوع من الإنتخاب يراعى فيه مركز القوة الفعلى. وظهر حق الإنقلاب المسلح. وحق إغتيال السلطان ممزوجا بالمساواة بين القرانص. (مات من التسعة والأربعين سلطانا على عرش السلطة ١١ فقط. وخلع ٢٤ وقتل ١٣)

أما البيروقراطية المصرية المكونة من الكتبة والجباة والمعممين. فقد حافظت على توازن التنظيم المركزى والحلى وسط أمواج الإضطرابات والنزاعات المسلحة، وأمسكت بين أيديها برمام الدواوين العديدة (القضاء الأفتاء بيت المال، الحسبة، نقابة الأشراف، الأحباس، الانشاء، نظارة الجيش .. إلخ). وإستطاع الحكام الأيوبين والمماليك غالبا تطويع المعممين تحت جناحهم لمحاربة الشيعة. ولتأكيد سلطانهم. واتخذ السلاطين من العربان موقفا مزدوجا. فهم يجندونهم لخدمة نظامهم كقوة مساعدة ضد الفلاحين. ومن جهة أخرى

رأو فيهم قوة منافسه، فاتبعوا سياسة فرق تسد مع قبائلهم، واستغلوا النزاعات الدائرة بينهم.

إن حقيقة هذا العصر تبين لنا كيف أن الدفاع عن التراب الوطني -- وإن كان على أيد رجعية - يمكن أن يشل إلى حد كبير المقاومة الداخلية الناتجة عن الصراع الإجتماعي[1].

ويؤدى صعود دولة البرتغال كدولة بحرية، وتحول طريق التجارة الخارجية عن مصر بعد هزيمة الأسطول المصرى في معركة ديو إلى إزدياد ضعف الدولة، ودخول العثمانيين مصر، ونزح فائضها، وتجريدها من أهم قوة إنتاجية تملكها وهى مجموعة مهرة الحرفيين والصناع. ومنذ القرن السادس عشر تدخل مصر في حالة غيبوبة حضارية بسبب زيادة ركود هيكلها الإجتماعي[2].

الدولـة الحديثـــة

بلور محمد على النظام الحديث للدولة، ولجأ إلى المنحى التكنوقراطي - النخبوى. أكد على المركزية فقضى على الهيئات المشتركية التقليدية المناوءة، بتفكيك الهيكل المشتركي الأساسي، والطوائف الحرفية والمشتركات البدوية والملل والتنظيمات الدينية. وبدأ تلاشي الأحياء والطوائف، ومن هنا بدأت العلاقة المباشرة بين الدولة المركزية والفرد.

لإستجماع القوة الإقتصادية والسياسية قام بتصفية الملتزمين وكبار التجار وصفى الحرف الصغيرة، وبرقط علماء الأزهر، وأقام مؤسسة دينية تحت سيطرته الإدارية. وأصدر قانون السيستامة لتنظيم السلطة التنفيذية وأنشأ الدواوين سنة ١٨٣٧. وبدءا من محمد على تكونت الدولة المصرية في معناها المعاصر المرتبطة بفكرة السيادة والوطنية وبناء المؤسسات المنمطة الموحدة وتأكيد المفاهيم القانونية والإدارية

ونقل الزراعة من الإقتصاد الإكتفائي إلى إقتصاد المحاصيل بهدف التصدير، واستغلت الدولة المشترك القروى كأداة لجمع الفائض والتراكم، وتعاملت معه كوحدة ضريبية

---

(١) د. أحمد صادق سعد، المصدر السابق، ص. ٣٨٥.

(٢) د. فؤاد مرسي. المصدر السابق، ٤٣

متضامنة ووحدة للعمل المسخر المطلوب. كانت البيروقراطية هى الرحم الذى خرج منه جنين البرجوازية المصرية، وبدأ يتكون كبار الملاك العقاريين فى الريف المصرى من خلال تكوين الجفالك ومنح الأباعد والأواسى وأطيان العهدة وأطيان المسموح لشيوخ القرى. اعتمد محمد علي فى تحالفاته على الجهاز البيروقراطي والنخبة التكنوقراطية، وبدأ بتكوين كبار الملاك العقاريين فى الريف. ووثق علاقاته مع المصالح التجارية الأجنبية، وبشكل عام ظلت الدولة والجيش والبيروقراطية هى المحاور الأساسية للنظام. وفى عام ١٨٤٠ قام التحالف الأوروبى بضرب دولة محمد علي. وإنتهى الأمر بتحجيم الدولة المصرية، وتفكيك جيشها وصناعتها، وفتح البلاد لتغلغل رأس المال الأجنبي، بهدف السيطرة على إقتصادها، وإدخال البلاد فى تقسيم العمل الدولي.

الدولـة الناصـريـة

سبق القول أن الدولة المصرية فى معناها المعاصر - المرتبطة بفكرة المواطنة والسيادة وبناء المؤسسات المنمطة وتأكيد المفاهيم القانونية والإدارية تعود بجذورها إلى بدايات القرن التاسع عشر. ومنها تشكلت الرأسمالية المصرية بجناحيها الليبرالى وجناحها الداعى إلى إستمرار تدخل الدولة.

وبعد الحرب العالمية الثانية أدى تفكك النظام السياسى وشلل الحياة الإقتصادية فى مصر إلى طرح مصير دولة الملكية العقارية فى تحالفها مع رأس المال الإنجليزى، واستدعى ذلك قيام رأس المال المصرى بمحاولة إعادة تنظيم نفسه سياسيا من خلال السيطرة على أجهزة الدولة ومركزة السلطة لمواجهة الملكية العقارية الكبيرة ورأس المال الأجنبي.

وفى عام ١٩٥٢ انتصر الجناح الثانى الذى أخذ بالتأميم والتصنيع والتخطيط فى ظل وضع سياسى على درجة عالية من التمركز والاستقلال. وتشابك فيه البعد الدولانى والبعد الشعبوى.

وفى عام ١٩٥٤ يتم تصفيه الجناح اليمينى والجناح اليسارى فى قيادة حركة يوليو، ويتم تدعيم كتلة الوسط، وتستقر طبيعة السلطة لمختلف فئات الرأسمالية المحلية، مع وزن وتأثير متميز للبرجوازية المتوسطة، حيث تمثل المحور الرئيسى للتحالفات والقوة المحركة

للحياة السياسية والإقتصادية، مع الاعتماد على البرجوازية الصغيرة (في الريف والمدينة) كقاعدة إجتماعية للحكم. هذا الواقع لاينفي الاستقلالية النسبية للجهاز البيروقراطي الذي كان يشخصه عبد الناصر كقائد كاريزمي.

وفي الستينات تشكلت جماعات من البيروقراط والتكنوقراط والمهنيين والعسكريين تقلدت مناصب ومراكز داخل جهاز الدولة والقطاع العام من خلال تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي والتأميمات والتصنيع وتمصير البنوك والشركات . وكانت توجد علاقة تداخل وتشابك بينهم وبين الرأسمالية الزراعية في الريف

وأدت النتائج المحققة في مشاريع التنمية إلى تقوية مواقع الدولة. وإضفاء المزيد من الاستقلالية عليها في مواجهة المجتمع. وخلقت شروطا أتاحت إعادة تواجدها وتثبيت مواقعها خلال الحقبة الجذرية. ثم ضمنت لها استمرارية بعد تفكك المشروع الوطني الجذري. وقد لعب عدوان عام ١٩٦٧ دورا حاسما في اسقاط المشروع الوطني للتنمية. كذلك أدت ممارسات الدولة ضد القوى الراديكالية. واختيارها نمط التنمية الاستهلاكي. وسيطرة طبقة التكنوقراط والبيروقراط إلى تعميق الاندماج في تشكيلات النظام العالمي. مما مهد للمرحلة التالية

الدولـة الساداتيـــة

وفي منتصف السبعينات شملت التحالفات عناصر الرأسمالية القديمة وعناصر البرجوازية البيروقراطية وعناصر طفيلية. مع اندماج جهاز الدولة في تلك الشراكة المتعددة الأطراف. مع تحويل جهاز الدولة لخدمة هذا التحالف. وأصبحت الدولة أداة لاستصدار التشريعات والقرارات التي تمكن من تحقيق هذه المصالح. وتقوم الدولة الكومبرادورية بضمان التكيف للعولمة. مع انسحابها بالتدريج من مسئوليتها عن النشاط الإقتصادي والتنمية الإجتماعية. ودعمها الملكية الخاصة كبديل للملكية العامة. ومجموع هذه السياسات واضح في أنه يؤدي إلى تصفية الدولة الوطنية والسياسات التنموية. ولاشك أن تهافت النظام السوفيتي ساعد على خلق ظروف إضافية مناسبة تماما لتحقيق أهداف الرأسمالية العالمية. وعلى ذلك يمكن القول ان الإطار المؤسسي للكتلة الرئيسية التي تهيمن على السلطة يتكون من العناصر الرأسمالية الكبيرة. مع تمثيل قوى للفئات ذات الطابع الطفيلي. ومن التكنوقراط

ومديرى القطاع العام ذوى التوجهات الرأسمالية التى تشابكت مصالحهم مع مصالح العناصر الرأسمالية الطفيلية ويتربع على قمة السلطة رئيس الجمهورية له سلطات واسعة وهيمنة كبيرة على كل السلطات الأخرى فى الدولة

ويتم تقليص دور القطاع العام إلى أدنى حد سواء عن طريق تحويل جزء منه إلى القطاع الخاص، عن طريق البيع أو المشاركة، أو عن طريق إنهاء سيطرته على بعض المجالات والصناعات، كذلك تغيير نظام إدارة القطاع العام بما يسلبه أية إمكانية للقيام بدور قيادى فى عملية التنمية.

وبشكل عام يتم الآن – تحت علم الأمم المتحدة بآليات مختلفة - تفكيك الأنظمة والمؤسسات الإجتماعية التقليدية في بلدان عديدة وإعادة هيكلتها - وفق النموذج الغربي- وإجراء تعديلات لفرز قوى جديدة ، تتكيف وتتلاءم مع سياسات ومصالح النظام العالمى الجديد، الأمر الذى يثير مواقف وردود أفعال هامة، من الصعب أن نتنبأ فى هذه اللحظة بنتائجها.

ـــ ـــ ـــ

فهرس تحليلي

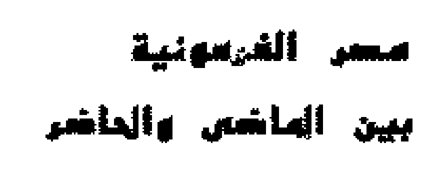
الفصل الثالث البناء الأيديولوجي في النظام الفرعوني ١١٩

الفصل الرابع حضارة مصر الزراعية ١٥١

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٦٤ ١٩٩٣

الترقيم الدولى 977 - 00 - 4601 - 9

مطابع روزاليوسف الجديدة



هذا الكتاب يتناول نشأة التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري، بخصائصه العامة وعلاقاته وآلياته، أيضا يتعرض لأصل نشأة الدولة الأبوية في مصر، مع تحليل دورها وتأثيرها العارم في السياسة والاقتصاد والمجتمع، وكيف أنه في اطار العلاقة المحورية بين الدولة المركزية والتكوين المصري لعبت المؤسسة الدينية القديمة دورها الهام المكمل في تشبيت علاقات الانتاج، ضمن منظومة مشتركة متكاملة لها خصوصيتها بهدف السيطرة على الفائض.

أيضا تحاول هذه الدراسة أن تبين الأساس الأيكولوجي الاجتماعي الذي إرتكزت عليه إستمرارية وحدة التاريخ المصري، خلال عشرات القرون، مع التأكيد في كل الأحوال على ثراء الحضارة المصرية الفرعونية وتميزها كحضارة زراعية، وتأثيرها الايجابي على الحضارات التالية.

أما الجزء الأخير من الدراسة فيخصص للدور الذي تلعبه الدولة حديثاً لازاحة الحواجز الفاصلة بين التكوين المصري والسوق العالمي وما يترتب على ذلك من تسرب الفائض والموارد والقوة العاملة، وردود الفعل على هذا التحول ..

دار الثقافة الجديدة

تصميم الغلاف : عصمت داوستاشي